مَن يَحكُمُ العَالَمَ؟

نعوم تشومسكي

مَن يَحكُمُ العَالَمَ؟

مَن يَحكُمُ العَالَمَ؟

تأليف
نعوم تشومسكي

ترجمة
د. فواز زعرور

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

من يحكم العالم؟

حقوق الطبعة العربية © دار الكتاب العربي 2017
ISBN: 978-9953-27-307-5

:Authorized Translation from the English Language Edition
?Who Rules the World
Copyright © 2016 by L. Valéria Galvão-Wasserman-Chomsky
,Published by arrangement Metropolitan Books, a division of Henry Holt and Company

LLC, New York. All rights reserved

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع،

أو نقله على أي نحو، وبأي طريقة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية

أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلاَّ بموافقة الناشر على ذلك خطيًا ومقدمًا.

الناشر

DAR AL KITAB AL ARABI اب العربي
Beirut - Lebanon - لبنان

Tel (+961 1) 800811 - 862905 - 861178 هاتف

Fax (+961 1) 805478 فاكس
daralkitab@idm.net.lb بريد إلكتروني
info@kitabalarabi.com
academia@dm.net.lb
kitab alarabi

www.kitabalarabi.com

www.academiainternational.com

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن فكر مؤلفها

ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر

المحتويات

مقدمة

الفصل الأول: مسؤولية أصحاب الفكر

الفصل الثاني: الإرهابيون يريدون بناء العالم من جديد

الفصل الثالث: مذكرات التعذيب وفقدان الذاكرة التاريخي

الفصل الرابع: اليد الخفية للقوة

الفصل الخامس: الأفول الأمريكي: الأسباب والنتائج

الفصل السادس: هل انتهت أمريكا؟

الفصل السابع: الميثاق العظيم، مصيره، ومصيرنا

الفصل الثامن: الأسبوع الذي توقف فيه العالم عن الحركة

الفصل التاسع: اتفاقات أوسلو: سياقها، وتداعياتها

الفصل العاشر: عشية الكارثة

الفصل الحادي عشر: إسرائيل - فلسطين: الخيارات الحقيقية

الفصل الثاني عشر: "لا شيء للآخرين": الحرب الطبقية في الولايات المتحدة

الفصل الثالث عشر: أمن من؟ كيف تحمي واشنطن نفسها وقطاع الشركات؟

الفصل الرابع عشر: الغضب الكبير

الفصل الخامس عشر: كم دقيقة بقي حتى منتصف الليل؟

الفصل السادس عشر: اتفاقات لوقف النار لا نتوقف عن خرقها

الفصل السابع عشر: الولايات المتحدة دولة إرهابية بامتياز

الفصل الثامن عشر: التحرك التاريخي لأوباما

الفصل التاسع عشر: "طريقتان للتغلب على المشكلة"

الفصل العشرون: يوم في حياة أحد قراء صحيفة نيويورك تايمز

الفصل الحادي والعشرون: "الخطر الإيراني": ما هو الخطر الذي

يتهدَّد السلم العالمي أكثر من غيره؟
الفصل الثاني والعشرون: ساعة يوم القيامة
الفصل الثالث والعشرون: أسياد البشرية

مقدمة

لا يمكن للسؤال الذي يطرحه عنوان هذا الكتاب أن يلقى جواباً بسيطاً محدداً. فالعالم بالغ التنوع والتعقيد كي يتسنى لنا تقديم مثل هذا الجواب. ولكن ليس من العسير التعرف إلى التباينات الحادة في القدرة على صياغة شؤون العالم، والتعرف إلى أبرز الجهات الفاعلة وأقواها تأثيراً على هذا الصعيد.

من بين بلدان العالم المتعددة، لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، الدولة التي تحتل إلى حد بعيد المرتبة الأولى بين الدول غير المتساوية، وستبقى كذلك. فهي لا تزال إلى درجة كبيرة تحدد مفردات الحوار العالمي، الذي يرزح تحت وطأة هواجس متنوعة، من قبيل إسرائيل – فلسطين، إيران، أمريكا اللاتينية، "الحرب على الإرهاب"، المنظمة الاقتصادية الدولية، الحقوق والعدالة، وغيرها من مثل هذه القضايا، وصولاً إلى القضايا الأشمل مثل بقاء الحضارة (الحرب النووية والدمار البيئي). مع ذلك، فإن قوتها ما برحت تتضاءل منذ تربّعها على قمة غير مسبوقة تاريخياً عام 1945. ومع هذا الأفول الحتمي، نجد بأن قوة واشنطن هي إلى حد ما قوة مشتركة ضمن "حكومة الأمر الواقع العالمية" لـ "أسياد الكون"، لو اقتبسنا تعابير ومصطلحات الصحافة التجارية – في إشارة إلى القوى الرائدة لرأسمالية الدولة (بلدان مجموعة السبع G7)، إلى جانب المؤسسات التي تسيطر عليها في 'العصر الإمبريالي الجديد'، كصندوق النقد الدولي ومنظمات التجارة العالمية.

لا شك بأن "أسياد الكون" بعيدون كل البعد عن كونهم ممثلين لشعوب القوى المهيمنة صاحب السطوة. وحتى في الدول الأكثر ديمقراطية، لا تمتلك الشعوب سوى قدر ضئيل من التأثير على القرارات المتعلقة بسياسة الدولة. ففي الولايات المتحدة، قدم باحثون بارزون أدلة دامغة على أن 'النخب الاقتصادي والمجموعات المنظمة التي تمثل المصالح التجارية لديها تأثيرات مستقلة لا يستهان بها على سياسة حكومة الولايات المتحدة، في حين أن المواطنين العاديين والجماعات المهتمة بمصالح الجماهير ليس لها سوى قدر ضئيل من التأثير المستقل، أو ربما ليس لها أي تأثير على الإطلاق. إن نتائج دراستهم، بحسب ما يستخلص المؤلفون، 'تقدم دعماً أساسياً لنظريات 'هيمنة النخب الاقتصادية' (Economic

(Elite Domination) ونظريات 'التعددية المنحازة' (Biased Pluralism)، ولكن ليس لنظريات 'الديمقراطية الانتخابية للأغلبية' (Majoritarian Electoral Democracy) أو 'تعددية الأغلبية' (Majoritarian Pluralism). وأظهرت دراسات أخرى أن الغالبية العظمى من أبناء الشعب، القابعة عند الدرجة الدنيا من سلم الدخل/ الثروة، مستبعدة كلياً عن النظام السياسي، وأن آراءها ومواقفها هي موضع تجاهل تام من قبل ممثليها الرسميين، في حين أن شريحة ضئيلة على مستوى القمة تمتلك تأثيراً طاغياً؛ وأنه على المدى البعيد، فإن تمويل الحملات الانتخابية يعد مؤشراً جيداً جداً ينبئ بالخيارات المتعلقة بالسياسة.

تتجلى إحدى عواقب هذه السياسة بما يسمى بـ اللامبالاة، أي عدم تجشم عناء التصويت. ولها أيضاً ترابط طبقي لا يستهان به. كذلك فقد تمت مناقشة أسباب مشابهة قبل خمسة وثلاثين عاماً من قبل أحد كبار الباحثين في مجال السياسة الانتخابية ويدعى وولتر دين بيرنهام (Walter Dean Burnham). فقد عزى بيرنهام ظاهرة العزوف عن التصويت إلى "خصوصية فريدة من نوعها يتميز بها النظام السياسي الأمريكي مبنية على أساس المقارنة بين الظواهر تتمثل بالغياب الكلي لحزب جماهيري إشتراكي أو ليبرالي كمنافس منظم في السوق الانتخابية"، والتي، بحسب رأيه، تسهم بقدر لا يستهان به من "معدلات العزوف عن التصويت من جانب طبقة بعينها" وكذلك الاستخفاف بالخيرات المتعلقة بالسياسة والتي قد تكون مدعومة من قبل عامة الشعب، لكنها تتعارض ومصالح النخبة. والملاحظات تمتد حتى وقتنا الحاضر. ففي تحليل دقيق لانتخابات العام 2014، يبين لنا بيرنهام وتوماس فيرغسون (Burnham and Thomas Ferguson) بأن نسب التصويت "تذكرنا بالأيام الأولى للقرن التاسع عشر،" عندما كانت حقوق التصويت مقصورة حصراً على الذكور الأحرار من أصحاب الأملاك. وهما يستنتجان بأن "قرائن التصويت المباشر وآراء الناس العاديين كليهما تؤكد بأن أعداداً هائلة من الأمريكيين باتوا اليوم متوجسين من الأحزاب السياسية الرئيسية والتململ المتصاعد حيال التوقعات المأمولة على المدى البعيد. العديد منهم باتوا على قناعة بأن حفنة من المصالح الكبرى تتحكم بالسياسة. وهم يتوسلون إجراءات فاعلة لعكس مسيرة هذا التراجع المزمن والإجحاف الاقتصادي المتفلت من ضوابطه، لكن شيئاً مما هو مطلوب لن يجري تقديمه إليهم من قبل أي من الأحزاب الأمريكية الرئيسية التي يسوسُها المال. من شأن هذا فقط أن يسرّع من وتيرة تفكك وتآكل النظام السياسي، حسبما بدا جلياً في انتخابات الكونغرس لعام 2014".

لم يكن أفول الديمقراطية في أوروبا أقل حدة، مع انتقال صناعة

القرار حيال القضايا الحاسمة إلى بيروقراطية بروكسل وقوى المال التي تمثلها بدرجة كبيرة. لقد تجلى ازدراؤهم للديمقراطية بشكل واضح في رد الفعل الوحشي في تموز/ يوليو 2015 على الفكرة بعينها القائلة إن أبناء اليونان قد يكون لهم صوت مسموع في تقرير مصير مجتمعهم الذي مزقته سياسات التقشّف الموجعة لترويكا المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، (تحديداً الجهات السياسية الفاعلة في صندوق النقد الدولي، وليس خبراؤه الاقتصاديون، التي كان لها دور حاسم في السياسات الهدامة المدمرة). لقد جرى فرض هذه السياسات التقشفية بهدف معلن يتمثل في تخفيض مديونية اليونان. مع ذلك، فقد فاقمت تلك السياسات من تلك المديونية قياساً إلى إجمالي الناتج المحلي، في حين أن النسيج الاجتماعي اليوناني أضحى ممزقاً إلى شيع وجماعات، وباتت اليونان بمثابة القمع الذي تُمرَّر من خلاله إعانات الإغاثة والإنقاذ للبنوك الفرنسية والألمانية المتورطة بقروض عقارية عالية المخاطر.

لا يوجد هنا سوى نذر يسير من المفاجآت. فالحرب الطبقية، من جانب واحد عادة، لها تاريخ طويل ومرير على هذا الصعيد. في فجر حقبة رأسمالية الدولة المعاصرة، شجب آدم سميث "أسياد الكون" في عصره، وهم "التجار والمصنّعون" في إنكلترا، الذين كانوا و"إلى حد بعيد المهندسين والصنّاع الأساسيين" للسياسة، والذين كانوا حريصين على ضمان أن مصالحهم الخاصة كانت تلقى "رعاية خاصة متميزة فريدة من نوعها" بصرف النظر عن "مأساوية" تلك المصالح وتأثيرها على مصالح الآخرين (بشكل أساسي ضحايا "ظلمهم المتوحش" في الخارج، وعلى معظم أبناء إنكلترا أيضاً). لقد أضافت الحقبة الليبرالية الجديدة للجيل الماضي لمساتها الخاصة على هذه الصورة الكلاسيكية، مع تراجع الأسياد من المراتب العليا للبنى الاقتصادية المحتكرة بصورة متزايدة، والمؤسسات المالية العملاقة والضارية في نهبها وسلبها في أغلب الأحيان، والمؤسسات متعددة الجنسيات المتمتعة بحماية سلطة الدولة، والشخصيات السياسية التي تمثل مصالحها في أغلب الأحيان.

في هذه الأثناء، نادراً ما كان ينقضي يوم دون ورود تقارير عن اكتشافات علمية مشؤومة حول وتيرة التدهور البيئي. فالأمر الذي لا يبعث على كثير من الارتياح هو أن نقرأ بأن "متوسط درجات الحرارة في المناطق المتوسطة من نصف الكرة الشمالي تتزايد بمعدل مماثل للتحرك جنوباً بمقدار عشرة أمتار (30 قدماً) يومياً"، وهي وتيرة أسرع بمئة مرة من أكثر التغيرات المناخية تطرُّفاً التي يمكن أن تلحظها في السجل الجيولوجي – وربما أسرع بألف مرة، بحسب دراسات تقنية أخرى.

مع ذلك، فالتهديد الذي لا يقل عن ذلك شؤماً هو الخطر المتعلق بنشوب حرب نووية. إذ يرى وزير الدفاع السابق واسع الاطلاع وليام بيري (William Perry) بأن احتمالات وقوع كارثة نووية هي اليوم أعلى منها أيام الحرب الباردة، عندما كان الفرار من كارثة تفوق الخيال أشبه بمعجزة. في الوقت نفسه تسعى القوى الكبرى بطرق وأساليب التوائية مراوغة إلى المضي قدماً في برامجها المتعلقة بـ "اللا أمن القومي" بحسب التعبير الملائم لمحلل الـ CIA المخضرم ملفن غودمان (Melvin Goodman). كذلك فإن بيري يعد واحداً من أولئك الأخصائيين الذين طالبوا الرئيس أوباما "بوقف العمل في إنتاج صاروخ كروز الجديد"، وهو سلاح نووي بقدرات استهداف متطورة وقدرات تدميرية مخفضة ما قد يشجع على شن "حرب نووية محدودة"، تتصاعد بوتيرة متسارعة بديناميات مألوفة لتصل إلى مستوى كارثة مطلقة. والأدهى من ذلك هو أن الصاروخ الجديد يمتلك خصائص نووية وغير نووية، بحيث أن "العدو المستهدف بالهجوم قد يتوقع الأسوأ ويرد الصاع صاعين، مشعلاً فتيل حرب نووية لا تبقي ولا تذر". ولكن لا حياة لمن تنادي، وبرامج الأسلحة النووية التي يخطط لها البنتاغون بكلفة تريليونات الدولارات جارية على قدم وساق، في حين أن القوى الأصغر تتخذ إجراءاتها الخاصة تحسباً لحرب كونية شاملة Armageddon.

يبدو لي أن الملاحظات الآنفة الذكر ترسم المخطط الأولي لمقاربة جيدة للشخصيات الرئيسية لهذه الرواية. الفصول التالية تسعى لسبر أغوار السؤال المطروح حول من يحكم العالم، كيف يمضون قدماً في مساعيهم ومخططاتهم، ماهي المناطق التي يمسكون فيها بزمام القيادة – وكيف سيتسنى للشعوب الرّازحة تحت سيطرتهم أن تأمل بالتغلب على تلك القوة الطاغية الكامنة في العقيدة التجارية والقومية وتغدو شعوباً حقيقية جديرة للحياة.

ليس هنالك متسع من الوقت.

الفصل الأول

مسؤولية أصحاب الفكر

قبل التفكير في مسؤولية أصحاب الفكر، يجدر بنا التنويه إلى من نحن نشير بالضبط.

اكتسب مفهوم "المفكرين" بالمعنى المعاصر أهميته من خلال "بيان المفكّرين" (Manifesto of Intellectuals) عام 1898 الذي أصدره الدرايفوسيُّون Dreyfusards، الذين، وبوحي من رسالة إميل زولا الاحتجاجية المفتوحة إلى رئيس فرنسا، شجبوا اتهام ضابط المدفعية الفرنسي ألفرد درايفوس بالخيانة والتواطؤ اللاحق. ينقل لنا موقف الدرايفوسيين صورة المفكرين كمدافعين عن العدالة ومناهضين للقوة بالشجاعة والنزاهة. لكن الآخرين لم يكونوا ينظرون إليهم بتلك الطريقة حينها. فبوصفهم أقلية من الطبقة المثقفة، كان الدرايفوسيُّن موضع شجب وإدانة قاسية من جانب عموم مفكري تلك الحقبة، لا سيما من جانب الشخصيات البارزة في أوساط الأكاديميين الفرنسيين المناوئين بقوة للدرايفوسيين، بحسب ما كتبه عالم الاجتماع ستيفن ليوك (Steven Luke). وبالنسبة للروائي والسياسي والزعيم المعارض للدرايفوسيين، موريس بار (Maurice Barres)، فقد كان الدرايفوسيون من "دعاة الفوضوية على منابر الخطابة". وبالنسبة لشخصية أخرى من أولئك الأكاديميين الفرنسيين المناوئين بقوة للدرايفوسيين، ويدعى فرديناند برونتيير (Ferdinand Brunetiere)، فإن كلمة 'مفكر' (intellectual) بالذات ترمز "لواحدة من أكثر الظواهر الشاذة في عصرنا الحاضر سخفاً وغرابة – أقصد التبجح بترقية كُتَّاب وعلماء ولغويين وأساتذة جامعيين إلى مرتبة الرجال الخوارق" الذين يجرؤون على "معاملة قادتنا كبلهاء ومغفلين، ومؤسساتنا الاجتماعية كمنشآت سخيفة، وتقاليدنا كموروثات بالية لا قيمة لها".

من هم المفكرون إذاً؟ هل هم الأقلية التي تستمد إلهامها ومبادئها من زولا (الذين حكم عليه بالسجن بتهمة التشهير وفر خارج البلاد)، أم هم رجال الأكاديميا؟ ما زال صدى هذا السؤال يتردد عبر العصور، بشكل أو بآخر.

المفكرون: فئتان

أحد الأجوبة تردد صداه في أثناء الحرب العالمية الأولى، عندما وقف كبار المفكرين من كافة الجوانب صفاً واحداً دعماً لبلدانهم. ففي بيانهم الذي حمل عنوان "بيان الثلاث والتسعين"، طالبت الشخصيات الرائدة في واحدة من أكثر بلدان العالم تنوراً الغرب بـ "الإيمان بنا! الإيمان بأننا سنخوض هذه الحرب حتى النهاية كأمة متحضرة، تنظر إلى غوته وبيتهوفن وكانط بالقداسة ذاتها التي تنظر فيها إلى بيوتها وأوطانها". نظراؤهم على الجانب الآخر من الخنادق الفكرية يضاهونهم حماسةً في دفاعهم عن هذه القضية النبيلة، لكنهم يفوقونهم في تملق الذات (self-adulation). لقد أعلنوا في صحيفة *New Republic* أن الفعل "المؤثر والحاسم باسم الحرب قد تم تحقيقه من قبل... فئة يجدر وصفها بطريقة شمولية وإنما متحررة من القيود بـ 'المفكرون'. "يعتقد هؤلاء التقدميون بأنهم كانوا على يقين من أن الولايات المتحدة دخلت الحرب "تحت تأثير فتوى أخلاقية تم التوصل إليها بعد قدر كبير جداً من التروي والتشاور من جانب أكثر أفراد المجتمع تعقلاً وحكمة." كانوا، في الحقيقة، ضحايا مكائد ومؤامرات وزارة الإعلام البريطانية، التي سعت سراً إلى "توجيه فكر معظم العالم،" سيما توجيه فكر المفكرين التقدميين الأمريكان الذين من المرجح أن يساعدوا في دفع بلد آمن مسالم نحو الانخراط في أتون حرب شعواء.

كان جون ديوي (John Dewey) معجباً "بالدرس السيكولوجي والتربوي الرائع" للحرب، الذي أثبت أن بوسع الكائنات الإنسانية – وبدقة أكبر، "الأذكياء من أبناء المجتمع" - "الإمساك بزمام الشؤون الإنسانية وإدارتها... بترو وذكاء" لتحقيق المآرب المنشودة. (استغرق ديوي بضع سنوات فقط للانتقال من مفكر مسؤول من مفكري الحرب العالمية الأولى إلى أحد دعاة "فوضوية منابر الخطابة،" منتقداً "الصحافة اللاحرة" ومتسائلاً عن الحدود الممكنة والمتاحة أمام وجود صحافة فكرية ومسؤولية اجتماعية حقيقية على أي نطاق كان في ظل النظام الاقتصادي الحالي.")

قلائل هم بالطبع من قاربوا هذا الخط بقدر كبير من الطوعية. شخصيات بارزة من أمثال برتراند راسل ويوجين دبس (Eugene Debs) وروزا لوكسمبرغ وكارل ليبنخت (Karl Liebknecht)، كانوا، على غرار زولا، قد حكم عليهم بالسجن. عوقب دبس بقسوة متميزة - عشر سنوات في السجن لطرحه أسئلة تتعلق بحرب الرئيس ويلسون "من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان." رفض ويلسون منحه العفو بعد نهاية الحرب، رغم أن الرئيس هاردنغ ترأف به أخيراً ومنحه العفو. بعض المنشقين، أمثال ثورشتاين فيبلن (Thorstein Veblen)، تعرضوا للتعذيب، لكنهم عوملوا بقدر أقل من القسوة؛ إذ جرى طرد

فيبلن من منصبه في إدارة الأغذية بعد إعداده لتقرير يظهر بأن النقص في عمّال المزارع يمكن التغلب عليه بوضع حد لقمع ويلسون الوحشي للنقابات، سيما نقابة "صناعيو العالم" (the Industrial Workers of the World) وجرى إسقاط راندولف بورن (Randolph Bourn) من قبل الصحفيين التقدميين في أعقاب انتقاده "لرابطة البلدان الإمبريالية للأعمال الخيرية" (League of Benevolently Imperialistic Nations) وجهودها المجيدة.

يعد أسلوب الثواب والعقاب أسلوباً نمطياً مألوفاً عبر التاريخ: أولئك الذين يكرسون أنفسهم لخدمة الدولة يحظون بالثناء والتقدير المعتاد من قبل جماعات الفكر والمفكرين عموماً، وأولئك الذين يرفضون تكريس أنفسهم لخدمة الدولة يجازَون بالعقاب.

في السنوات الأخيرة، جرى التمييز بين فئتي المفكرين من قبل كبار العلماء والباحثين بشكل أكثر وضوحاً. فقد جرى إطلاق تسمية "المفكرون أصحاب القيم والمبادئ" (value-oriented intellectuals) على تلك الظواهر الشاذة السخيفة، ممن يشكلون "تحدياً للحكومة الديمقراطية والذي، ضمنياً على الأقل، يعد تحديا خطيراً، كتلك التحديات التي كانت تشكلها في الماضي الزمر الأرستقراطية والحركات الفاشلة والأحزاب الشيوعية." من بين الآثام الأخرى أن هذه المخلوقات الخطرة "تكرس أنفسها للانتقاص من هيبة القيادة وتحدي السلطة،" بل حتى التصدي للمؤسسات المسؤولة عن "صياغة العقائد وزرعها في عقول الناشئة." البعض منهم، أمثال بورن، يتصاغر في تفكيره لدرجة الشك في نبالة أهداف الحرب. هذا التأنيب القاسي لهؤلاء الأوغاد اللئام الذي يتحدون السلطة والنظام القائم كان مصدره علماء وباحثو اللجنة الثلاثية" الدولية الحرة (Trilateral Commission) - كانت إدارة كارتر قد استُبعدت إلى حد كبير من صفوفهم - في دراستهم التي جرى إعدادها عام 1975 بعنوان "أزمة الديمقراطية" *The Crisis of Democracy*. وعلى غرار تقدميي صحيفة *New Republic* في أثناء الحرب العالمية الأولى، فهم يروجون لمفهوم "المفكر" بما هو أبعد مما وصل إليه برونتيير بحيث يشمل والمفكرين "التكنوقراط، والمفكرين المتعاملين بالسياسات،" والمفكرين المسؤولين والجادين الذين يكرسون أنفسهم للمهمة البناءة المتمثلة بوضع السياسات وصياغتها ضمن إطار المؤسسات القائمة، وضمان أن عملية صياغة الأفكار العقائد وزرعها في عقول الناشئة تمضي في مسارها الصحيح.

ما أقلق باحثي اللجنة الثلاثية كان "الجرعة الزائدة من الديمقراطية" في أثناء الأزمات، فترة الستينات، عندما دخلت فئات

سلبية ولامبالية من أبناء الشعب الحلبة السياسية للتعبير عن هواجسها: الأقليات، والنساء، والشباب، والكهول، والطبقة العاملة... باختصار، الشعب، الذي يُطلق عليه أحياناً تسمية "المصالح الخاصة." ينبغي تمييز هؤلاء عن أولئك الذين يسميهم آدم سميث "أسياد البشرية،" الذين هم "المهندسون الأساسيون" لسياسات الحكومة الذين يسعون لتحقيق "مبدئهم الآثم": كل شيء لنا ولا شيء للآخرين." لا يصار إلى استنكار أو مناقشة دور الأسياد في الحلبة السياسية داخل محافل اللجنة الثلاثية، ربما لأن الأسياد يمثلون "المصلحة القومية،" على غرار أولئك الذين أثنوا على أنفسهم لقيادتهم البلاد نحو الحرب "بعد أن أفضى اعتماد أقصى درجات التعقل والتروي من جانب أفراد المجتمع الأكثر حكمة وعقلانية" إلى إصدار "الفتوى الأخلاقية" بوجوب شن تلك الحرب.

بهدف التخلص من وطأة ذلك العبء المضني الذي أثقل كاهل الدولة من قبل المصالح الخاصة، طالب أعضاء اللجنة الثلاثية بقدر أكبر من "الاعتدال في الديمقراطية،" أي عودة إلى حالة السلبية المتسمة بالاستسلام واللافاعلية من جانب الأقل استحقاقاً، ربما حتى عودة للأيام السعيدة عندما كان "ترومان قادراً على حكم البلاد بالتعاون مع عدد ضئيل نسبياً من محاميي وول ستريت ورجال مصارفها،" ما أدى إلى ازدهار الديمقراطية.

كان بوسع أعضاء اللجنة الثلاثية الزعم بأنهم كانوا ملتزمين بالأهداف الأساسية للدستور، "الذي هو أساساً وثيقة أرستقراطية تهدف إلى التحقق من التوجهات الديمقراطية لتلك الفترة،" عن طريق منح السلطات لـ "نوعية أفضل" من الناس واستبعاد "أولئك الأقل ثراء، كريمي المتحد، أو البارزين في المجتمع، من ممارسة أي سلطات أو صلاحيات سياسي،" بحسب ما قاله المؤرخ غوردن وود (Gordon Wood). في دفاع ماديسون Madison's defense، مع ذلك، علينا أن نقر بأن عقليته كانت ما قبل رأسمالية. فبإقراره بأن السلطة ينبغي أن تكون في أيدي "أصحاب الثروة،" "تلك المجموعة الأكثر قدرة من الرجال،" فقد وضع تصوراً لأولئك الرجال على نمط "رجل الدولة المتنور" و"الفيلسوف المحسن الكريم" للعالَم الروماني المتخيَّل. سيكونون "أطهاراً ونبلاء،" و"رجال استخبارات، من المؤمنين بالوطنية والملكية والظروف المستقلة" "ممن تشتم أنوف حكمتهم ببراعة مطلقة المصلحة الحقيقية لبلدهم وتحدد مكانها، وممن لن تسمح لهم وطنيتُهم وحبُّهم للعدالة بأي حال من الأحوال أن يؤثروا مصالحهم العرضية أو الذاتية على مصالح بلدهم." وبفضل ما حباهم به الله من مزايا، سيعمد هؤلاء الرجال إلى "صقل وتشذيب الآراء ووجهات النظر العامة وإطلاقها من عقالها،" وحماية المصالح العامة من "شرور" الأغلبيات الديمقراطية. وفي سياق مشابه، يكون المفكرون الـ

’الويلسونيون‘ قد وجدوا العزاء والسلوى في اكتشافات العلوم السلوكية، التي جرى شرحها عام 1939 من قبل عالم النفس والمنظّر التربوي إدوارد ثورندايك (Edward Thorndike):

> **من حسن حظ البشرية وجود ترابط أساسي بين الذكاء والأخلاق، بما فيها المشاعر الودية تجاه الآخرين... وبالتالي فإن من يفوقونا في القدرات هم في المتوسط من المحسنين لنا والمتكرمين علينا، والأجدر بنا أن نعهد إليهم بمصالحنا بدل أن تعهد بها لأنفسنا.**

عقيدة تبعث على الارتياح، رغم أن البعض قد يشعر بأن آدم سميث كان لديه النظرة الأكثر عمقاً.

عكس القيم

يقدم لنا التمييز بين هاتين الفئتين من المفكرين الإطارَ اللازم لتحديد "مسؤولية المفكرين." وهذه العبارة تتسم بالغموض: هل تشير إلى مسؤوليتهم الأخلاقية ككائنات إنسانية جديرة بالاحترام، وفي وضع يؤهلها لاستخدام أفضليتها ومكانتها للدفاع عن قضايا الحرية والعدالة والرحمة والسلام، وغيرها من مثل هذه الهواجس والهموم الوجدانية الرقيقة؟ أم إنها تشير إلى الدور الذي يتوقع لهم أن يلعبوه "كمفكرين تكنوقراط ومهتمين بالسياسة،" لا يحطون من قدر القيادة والمؤسسات القائمة وينتقصون من هيبتها؟ وطالما أن الغلبة هي للقوة عموماً، فإن أولئك أصحاب الفئة الثانية هم من ينظر إليهم على أنهم المفكرون المسؤولون،" في حين أن أصحاب الفئة الأولى يجري استبعادهم أو يصار إلى الإساءة إليهم وتشويه سمعتهم في وطنهم، وهذه هي القضية.

بخصوص الأعداء، يبقى التباين بين فئتي المفكرين على حاله، ولكن مع عكس القيم. في الاتحاد السوفييتي القديم، كان ينظر إلى المفكرين أصحاب القيم والمبادئ من قبل الأمريكان كمنشقين جديرين بالاحترام، في حين أننا لا نكن الازدراء إلا لأعضاء ومسؤولي الحزب الشيوعي، والمفكرين التكنوقراط ذوي الاهتمامات السياسية. كذلك في إيران نجد بأننا نكن الاحترام للمنشقين الشجعان، والسخط والازدراء لأولئك الذين يدافعون عن المؤسسة الدينية. وهكذا دواليك في أي مكان آخر على العموم.

بهذه الطريقة، فإن مصطلح "منشق" التشريفي يستخدم بطريقة انتقائية. وهو بالطبع لا ينطبق بمدلولاته الإيجابية على المفكرين أصحاب القيم والمبادئ في الوطن أو على أولئك الذين يقارعون الطغيان والاستبداد المدعوم من قبل الولايات المتحدة في الخارج. لنأخذ الحالة المثيرة المتعلقة بـ نيلسون مانديلا، الذي لم

يتم استبعاده من قائمة الإرهاب الرسمية الخاصة بوزارة الخارجية إلا عام 2008، ما مكنه من السفر إلى الولايات المتحدة من دون تفويض خاص. قبل عشرين عاماً، كان مانديلا الزعيم الإرهابي لإحدى "أسوأ الجماعات الإرهابية سمعة في العالم،" بحسب أحد تقارير البنتاغون. وهو ما حمل الرئيس ريغان آنذاك على دعم نظام سياسة التفرقة العنصرية، وزيادة حجم التبادل التجاري مع جنوب أفريقيا في انتهاك صريح لقانون العقوبات الذي أقره الكونغرس، ودعم عمليات السلب والنهب التي كانت تقوم بها جنوب أفريقيا في البلدان المجاورة، ما أدى، بحسب دراسة للأمم المتحدة، إلى موت مليون ونصف المليون شخص. كان ذلك فصلاً واحداً فقط من فصول الحرب على الإرهاب التي أعلنها ريغان لمقارعة "بلاء العصر الحديث،" أو، بحسب ما قاله وزير الخارجية جورج شولتز آنذاك، "عودة إلى البربرية في العصر الحديث." بإمكاننا أن نضيف إلى قائمة إنجازاتنا مئات آلاف الجثث في أمريكا الوسطى وعشرات آلاف الجثث الأخرى في الشرق الأوسط. لا غرابة في أن الرئيس ريغان، الرسول الأعظم، هو موضع تقديس من قبل علماء وباحثي مؤسسة هوفر كصرح شامخ عملاق "تجوب روحه أنحاء البلاد، وهي تراقبنا وتحنو علينا كملاك رؤوف رحيم."

إن حالة أمريكا اللاتينية آخذة بالتكشف والظهور. لم يعد مسموحاً لأولئك الذين كانوا ينادون بالحرية والعدالة في أمريكا اللاتينية بالدخول إلى حرم المنشقين الشرفاء. فبعد أسبوع من سقوط جدران برلين، على سبيل المثال، جرى الإطاحة برؤوس ستة من كبار مفكري أمريكا اللاتينية، وجميعهم من الآباء اليسوعيين، بناء على أوامر مباشرة من القيادة العليا السلفادورية. كان مرتكبو هذه الجريمة من عناصر كتيبة النخبة التي سلحتها ودربتها واشنطن والتي كانت قد خلفت وراءها سجلاً مشيناً مروعاً من الدماء والرعب.

لا يجري إحياء ذكرى الكهنة المقتولين بصفتهم منشقين شرفاء، ولا ذكرى أولئك الذين ساروا على نهجهم في أنحاء نصف الكرة. فالمنشقون الشرفاء هم أولئك الذين طالبوا بالحرية في أراضي العدو في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي - ولا شك بأن أولئك المفكرين عانوا الويلات، بصورة مباشرة، على غرار نظرائهم في أمريكا اللاتينية. هذا التأكيد ليس موضع نقاش جدي؛ فبحسب ما ذكره جون كاستوورث (John Castsworth) في كتابه *Cambridge History of the Cold War*، من 1960 حتى "انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1990، فإن عدد السجناء السياسيين وضحايا التعذيب والإعدامات بحق المعارضين السياسيين السلميين في أمريكا اللاتينية فاق بكثير أعدادهم في الاتحاد السوفييتي والبلدان التابعة له في أوروبا الشرقية." وكان من بين الذين نفذت بحقهم أحكام

الإعدام شهداء من رجال الدين، وحدثت هنالك مذابح جماعية أيضاَ، بدعم ثابت ومتواصل من واشنطن أو بمبادرة منها.

لماذا التميز إذاً؟ قد يقول قائل إن أهمية ما حدث في أوروبا الشرقية يفوق بكثير مصير الجنوب العالمي الذي هو في أيدينا. قد يكون من المثير الاطلاع على تفاصيل تلك المقولة، والوقوف عليها أيضاً وهي تشرح وتفسر الأسباب التي تحملنا على إهمال وتجاهل المبادئ الأخلاقية الأساسية في نظرتنا إلى تورط الولايات المتحدة في الشؤون الخارجية، بما فيها تركيز جهودنا على المجالات التي بوسعنا أن نبلي فيها بلاء حسناً أكثر من غيرها - وهي عادة المجالات التي نشترك فيها بالمسؤولية حيال ما يجري. لا يصعب علينا البتة أن نطالب أعداءنا بالتزام مثل هذه المبادئ.

القليل منا يعبأ، أو ينبغي عليه أن يعبأ، بما يقوله أندرية ساخاروف أو شيرين عبادي حول جرائم الولايات المتحدة وإسرائيل؛ نحن نُعجَبُ بما يقولونه ويفعلونه حيال كل ما يتعلق بدولهم بالذات، ويترسخ هذا الاستنتاج بقوة أكبر بكثير بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في مجتمعات أكثر حرية وديمقراطية، ولذلك فهم يجدون أمامهم فرصاً أكبر بكثير للتحرك بفاعلية. والأمر الذي ينطوي على قدر من الأهمية هو أن الحال في الدوائر الأكثر احتراماً تخالف تماماً ما تنص عليه المبادئ الأساسية للقيم الأخلاقية.

لا شك بأن لحروب الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية من عام 1960 حتى عام 1990، بصرف النظر تماماً عن أهوالها، أهمية تاريخية عريقة. فلو أمعنا النظر في أحد الجوانب الهامة لتلك الحروب لوجدنا بأنها لم تكن بأي معيار من المعايير حروباً ضد الكنيسة الكاثوليكية، جرى شنها لسحق هرطقة فظيعة نادى بها مجلس الفاتيكان الثاني عام 1962. حينها، "بشر البابا يوحنا الثالث والعشرون بحقبة جديدة في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية،" بحسب ما قاله اللاهوتي البارز هانس كونغ، مسترجعاً تعاليم الأناجيل الأربعة الأولى من العهد الجديد التي كانت قد نُحّيت جانباً في القرن الرابع عندما أعلن الإمبراطور قسطنطين المسيحية ديناً للإمبراطورية الرومانية، ممهداً الطريق "لثورة" حولت "الكنيسة المضطهَدة" إلى "كنيسة مضطهِدة." وقد تم تبني معتقد الهرطقة الذي نادى به مجلس الفاتيكان الثاني من قبل أساقفة أمريكا اللاتينية، الذين اعتمدوا "الخيار التفضيلي للفقراء." استحضر عندها الرهبانُ والراهبات والناس العاديون الرسالةَ الراديكالية المسالمة للأناجيل الأربعة الموجهة إلى الفقراء، ما يمنحهم الفرصة لتحسين مصيرهم البائس في المناطق الواقعة ضمن مجالات سلطة ونفوذ الولايات المتحدة وسيطرتها.

في العام ذاته، 1962، اتخذ الرئيس جون كنيدي عدة قرارات

حاسمة. تمثل أحد هذه القرارات بنقل مهمة القوات العسكرية لأمريكا اللاتينية من "الدفاع عن نصف الكرة" (مفارقة من مفارقات الحرب العالمية الثانية) إلى "الأمن الداخلي" - بالنتيجة، الحرب ضد السكان المحليين، إذا ما رفعوا رؤوسهم. تشارلز مايكلنغ الابن (Charles Maechling Jr.)، الذي ترأس مهام التخطيط لمكافحة التمرد والدفاع الداخلي من 1961 حتى 1966، يصف النتائج المتوقعة لقرار 1962 بالنقلة النوعية من حال التسامح مع "ضراوة وقسوة القوات العسكرية لأمريكا اللاتينية" إلى "المشاركة المباشرة" في جرائمهم، مروراً بتقديم الدعم الأمريكي "لممارسات فرق الإبادة التابعة لـ هنريك هملر." تمثلت إحدى المبادرات الرئيسية بانقلاب عسكري في البرازيل بدعم من واشنطن جرى تنفيذه بُعَيد اغتيال الرئيس كنيدي بوقت قصير، الأمر الذي أسس لنشوء دولة أمن قومي إجرامي متوحشة هناك. بعدها استشرى وباء القمع والاضطهاد وانتقل إلى كافة أنحاء نصف الكرة، بما فيه انقلاب 1973 الذي نصَّب دكتاتورية بينوشيه في شيلي، وبعدها أشرس الانقلابات على الإطلاق الذي جاء بديكتاتورية الأرجنتين - النظام الأمريكي اللاتيني المفضل لرونالد ريغان. ثم جاء دور أمريكا الوسطى - ليس للمرة الأولى - في ثمانينات القرن الماضي تحت قيادة "المجمع الرؤوف الرحيم" لعلماء وباحثي مؤسسة هوفر، الذي يلقى اليوم أسمى آيات التبجيل والاحترام على مآثره وإنجازاته.

لقد شكل إعدام المفكرين اليسوعيين بعيد سقوط جدار برلين ضربة قاضية أسهمت في هزيمة هرطقة ثيولوجيا التحرر، وتتويجاً لعقد من الرعب في السلفادور الذي استهل فصوله باغتيال رئيس الأساقفة أوسكار روميرو، "صوت الذين لا صوت لهم." أعلن المنتصرون في الحرب ضد الكنيسة عن مسؤوليتهم بفخر واعتزاز. وأعلنت مدرسة الأمريكتين (The School of the Americas)، منذ أن أعيدت تسميتها، المعروفة بتدريبها لقتلة أمريكا اللاتينية، كأحد مواضيع حواراتها، أن لاهوتية التحرر التي أطلقها مجلس الفاتيكان الثاني "قد منيت بالهزيمة بمساعدة الجيش الأمريكي."

في الحقيقة، كانت اغتيالات تشرين الثاني 1989 بمثابة الضربة القاضية تقريباً؛ مع ذلك فقد كانت هنالك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود. بعد مضي عام آخر جاءت قضية هاييتي وأول انتخابات حرة فيها، ولدهشة وصدمة واشنطن، التي كانت تتوقع نصراً سهلاً لمرشحها بالذات، الذي كان قد جرى انتقاؤه بعناية من نخبة أصحاب الامتيازات، فقد انتخبت الجموعُ المنظمة في الأكواخ والجبال جان برتراند أريستايد (Jean Bertrand Aristide)، وهو كاهن شعبي ملتزم بثيولوجيا التحرر. هبت الولايات المتحدة على

الفور للإطاحة بالحكومة المنتخبة وبعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بها بعد أشهر قلائل، قدمت دعماً أساسياً للطغمة العسكرية الآثمة وداعميها منطبقة النخبة ممن تسلموا مقاليد السلطة. جرى تعزيز حجم التبادل التجاري مع هاييتي، في انتهاك صريح لقانون العقوبات الدولية، وشهد حجم التبادل التجاري مزيداً من الازدهار في عهد الرئيس كلنتون، الذي فوّض بدوره شركة تكساكو للنفط لتزويد الحكام القتلة باحتياجاتهم من النفط، في تحد صارخ لتوجيهاته هو بالذات. سوف أتخطى هذا الفاصل المخزي، الذي جرى استعراضه بإسهاب في موقع آخر، باستثناء الإشارة إلى أنه، في العام 2004، عمدت القوتان التقليديتان اللتان أسهمتا في إنزال صنوف العذاب بهاييتي عبر التاريخ، وهما فرنسا والولايات المتحدة، بعد أن التحقت بها كندا، إلى التدخل قسراً مرة أخرى واختطاف الرئيس أريستايد (الذي أعيد انتخابه مرة أخرى)، ونفيه بحراً إلى أفريقيا الوسطى. جرى بعدها منع أريستايد وحزبه وبقوة من المشاركة في الانتخابات الهزلية لعام 2010 - 2011، وهو الفصل الأخير في تاريخ مروّع يعود إلى مئات السنين والذي يكاد يكون مجهولاً بالنسبة لأولئك المسؤولين على تلك الفظائع، ممن يفضلون تلك الروايات التي تحكي مآثر أولئك الذين جهدوا لإنقاذ الشعب البائس من مصيره المشؤوم.

ثمة قرار آخر من قرارات كنيدي المصيرية تمثل بإرسال قوة مهام خاصة بقيادة الجنرال وليام ياربورو (William Yarborough) إلى كولومبيا. نصح ياربورو قوات الأمن الكولومبية "بالقيام بنشاطات تخريبية و/ أو إرهابية شبه عسكرية ضد نشاطات الشيوعيين المؤيدين" المعروفين التي "لا بد وأن تكون مدعومة من قبل الولايات المتحدة." جرى توضيح عبارة "المؤيدون الشيوعيون" communist proponents من الرئيس الموقر للجنة الكولومبية الدائمة لحقوق الإنسان، وزير الخارجية السابق ألفريدو فاسكويز كاريزوسا (Alfredo Vazquez Carrizosa) الذي كتب قائلاً إن إدارة كنيدي "عانت الأمرّين لتحويل مهمة جيوشنا النظامية إلى ألوية لمكافحة حالات التمرد والعصيان، متقبلة الاستراتيجية الجديدة لفرق الموت،" التي تبشر بـ:

> ما هو معروف في أمريكا اللاتينية بـ عقيدة الأمن الوطني... [ليس] الدفاع ضد عدو خارجي، وإنما طريقة لجعل المؤسسة العسكرية هم أسياد اللعبة... [مع] الحق في مواجهة العدو الداخلي، كما هو منصوص عليه في العقيدة البرازيلية، والعقيدة الأرجنتينية، والعقيدة الأورغوايانية، والعقيدة الكولومبية، والمتمثلة بحق مقارعة العاملين الاجتماعيين، والنقابيين، والرجال والنساء من غير الداعمين للمؤسسة العسكرية، والمفترض أنهم متطرفون شيوعيون والقضاء عليهم قضاءً مبرماً. وهذا يمكن أن يطال أي شخص، بمن فيهم ناشطو حقوق الإنسان، مثلي.

كان فاسكويز كاريزوسا يعيش تحت حراسة مشددة في منزله في بوغوتا عندما قمت بزيارته هناك عام 2002 كجزء من مهمة "منظمة العفو الدولية"، التي كانت بصدد استهلال حملتها على مدى عام كامل لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في كمبوديا تجاوباً مع سجل البلاد المرعب الحافل بالهجمات والتعديات على ناشطي حقوق الإنسان والناشطين العماليين، سيما أولئك الذين هم بمعظمهم من الضحايا المعتادين لإرهاب الدولة من الفقراء والمستضعفين. جرى استكمال ممارسات الترويع والترهيب في كمبوديا بالحرب الكيميائية (الغازات السامة) في مناطق الأرياف بذريعة الحرب على المخدرات، المُفضية إلى البؤس والشقاء والفرار الجماعي للناجين إلى مناطق البؤس في المناطق المتحضرة. يقدر مكتب النائب العام في كولومبيا الآن بأن أكثر من 140.000 شخص لقوا حتفهم على أيدي القوات شبه النظامية، التي تعمل في الغالب بتعاون وثيق مع الجيش النظامي المدعوم من الولايات المتحدة.

في عام 2010، وفي طريق ترابي غير سالك يؤدي إلى إحدى القرى النائية في جنوب كولومبيا، مررنا ورفاقي بفسحة صغيرة من الأرض مزروعة بصلبان صغيرة متناثرة ترمز إلى قبور ضحايا الهجوم الذي شنته القوات شبه النظامية على إحدى حافلات النقل المحلية. التقارير حول عمليات القتل هي تقارير موثقة بما فيه الكفاية؛ ومن خلال تمضيتي لبعض الوقت مع الناجين، الذين هم من ألطف من عرفت من الناس الذي كان لي شرف لقائهم في حياتي وأكثرهم رحمة، فقد كانت الصورة أكثر وضوحاً بكثير، وبالطبع، أكثر إيلاماً.

إنها مجرد لمحة مقتضبة عن الجرائم البشعة التي يتحمل الأمريكان مسؤولية أساسية عن ارتكابها، والتي بالكاد نستطيع التخفيف من غلوائها وشناعتها. لكن الباعث على الارتياح أكثر من غيره هو إغداق المديح على الاحتجاجات الشجاعة ضد إساءات الأعداء الرسميين: نشاط حسن، لكنه ليس أولوية المفكرين أصحاب القيم والمبادئ الذين يأخذون المسؤوليات المترتبة على ذلك الموقف على محمل الجد.

لا يجري تجاهل الضحايا الذين هم ضمن إطار مجال نفوذنا وسلطتنا، بخلاف أولئك الذين هم في دول عدوة، ونسيانهم على جناح السرعة وحسب، لكنهم أيضاً يغدون مادة للسخرية والتهكم. إحدى التجليات الصارخة لهذه الحقيقة حصلت بعد أسابيع قليلة من قتل المفكرين الأمريكيين اللاتينيين في السلفادور، عندما قام فاتسلاف هافل (Vàclav Havel) بزيادة واشنطن وإلقاء كلمة أمام إحدى اللجان المشتركة للكونغرس. أثنى هافل أمام جمهوره المستسلم لأقصى درجات النشوة والحبور على "المدافعين عن

الحرية" في واشنطن الذين "كانوا مدركين للمسؤولية النابعة من " كونهم "أقوى أمة على وجه الأرض" - وبصورة خاصة، مسؤوليتهم عن الاغتيال الوحشي لنظرائه السلفادوريين قبل ذلك بوقت قصير. هللت طبقة المفكرين الأحرار لمداخلته. لقد ذكّرنا هافل "بأننا نعيش في عصر رومانسي،" بحسب ما عبر عنه أنتوني لويس في صحيفة النيويورك تايمز. وكان معلقون ليبراليون بارزون آخرون يجدون قدراً كبيراً من المتعة والإثارة بـ "مثالية هافل وسخريته وإنسانيته" وهو "يبشر بعقيدة صعبة تتمحور حول المسؤولية الفردية" في حين "بدا واضحاً أن الكونغرس كان يتعاطف باحترام" مع عبقريته ونزاهته، وسأل لماذا نفتقر إلى مفكرين "يسمون بالأخلاق فوق المصالح الذاتية" بهذه الطريقة. لا حاجة بنا للتوقف عند رد الفعل الذي كان متوقعاً لو أن الأب إغناسيو إيلاكوريا (Ignacio Ellacuria)، أبرز ضحايا مذبحة المفكرين اليسوعيين، كان قد تفوه بمثل هذه الكلمات في الدوما (Duma) بعد أن أقدمت قوات النخبة المسلحة والمدربة من قبل الاتحاد السوفيتي على اغتيال هافل وستة من زملائه - وهو أداء كان من شأنه، بالطبع، أن يفوق التصور.

بما أننا نادراً ما نتمكن من مشاهدة ما يحدث أمام أعيننا، فمن غير المفاجئ أن الأحداث التي تبعد عنا مسافة يسيرة لن تكون مرئية على الإطلاق. مثال حي على ذلك: إرسال الرئيس أوباما لـ 79 رجل كوماندوس إلى باكستان في أيار 2011 لتنفيذ ما تبين بوضوح أنه عملية اغتيال منظمة لأحد المشتبه بهم الرئيسيين المتهم بهجمات 11 أيلول الإرهابية، وهو أسامة بن لادن. وبالرغم من أن الشخص المستهدف بالعملية، الذي لم يكن مسلحاً ولم يكن محاطا بأي حماية أمنية، كان يمكن اعتقاله بسهولة، فقد تم الإجهاز عليه بكل بساطة وجرى تغييب جثمانه في أعماق المحيط على جناح السرعة من دون إجراء أي عملية تشريح للجثة. وهو إجراء كان "مبرَّراً وضرورياً،" كما نطالع في الصحافة الليبرالية. لم تجر هنالك أي محاكمة، كما حدث في قضية مجرمي الحرب النازية - وهي حقيقة لم تغفل عنها الجهات القضائية في الخارج، التي باركت العملية، لكنها اعترضت على الإجراء. وبحسب ما يذكرنا الأستاذ في جامعة هارفارد إيلين سكاري (Elaine Scary)، فإن تطبيق الحظر على عمليات الاغتيال في القانون الدولي يعود إلى ذلك الشجب والإدانة المؤثرة لهذا التقليد من قبل أبراهام لنكولن، الذي استنكر الدعوة إلى الاغتيال كـ "خروج دولي عن القانون" عام 1863، واعتبرها بمثابة "إساءة بالغة للإنسانية" تنظر إليها "الأمم المتحضرة" بذعر وخوف وتستحق "أقسى رد ممكن." لقد قطعنا شوطاً كبيراً على هذا الطريق منذ ذلك الحين.

هنالك الكثير من الأشياء الأخرى التي يتوجب الكشف عنها

بشأن عملية بن لادن، بما فيها رغبة واشنطن في مواجهة خطر جدي يتمثل بنشوب حرب كبرى، بل حتى تسرُّب مواد نووية إلى أيدي الجهاديين، كما تحدثتُ في موضع آخر. ولكن لنلتزم بخيار واضح التسمية: عملية جيرونيمو. لقد أثارت التسمية موجة من السخط والاستياء في مكسيكو، وقوبلت بموجة من الاحتياجات من قبل جماعات محلية في الولايات المتحدة، ولكن يبدو أنه لم تكن هنالك أية إشارة أخرى إلى حقيقة أن أوباما كان يماثل بين هوية بن لادن وهوية قائد الأباتشي الهندي الذي كان يقود مقاومة شعبه الباسلة للغزاة. الاختيار العرضي للتسمية يذكرنا بالسهولة التي نطلق بها أسماء ضحايا جرائمنا على أسلحتنا الإجرامية: أباتشي، بلاك هوك، شايان. كيف كنا سنرد لو أن القوة الجوية الألمانية Luftw كانت قد أطلقت على طائراتها المقاتلة تسميات "يهودي" Jew و"غجري" Gypsy؟

إن إنكار هذه "الخطايا الشنيعة" يكون أحياناً واضحاً وضوح الشمس. من هذه الحالات التي حصلت في الآونة الأخيرة، قبل سنتين، في إحدى المجلات الفكرية الرائدة لنجاح اليسار الليبرالي، *The New York Review of Books*، لخّص لنا راسل بيكر ما تعلمه من أعمال "المؤرخ البطل" إدموند مورغان: وتحديداً، أنه عندما وصل كولومبوس والمستكشفون الأوائل إلى الأرض الجديدة، "وجدوا مساحات قارية الشاسعة لا يقطنها سوى أعداد ضئيلة جداً من المزارعين والصيادين... لم يكن يناهز عدد قاطني ذلك العالم البكر اللامتناهي الممتد من الغابة المدارية حتى القطب الشمالي، المليون نسمة." لقد تضاعف ذلك العدد بعدة عشرات من الملايين، وباتت "المساحة القارية الشاسعة" مواطناً لحضارات متقدمة في كافة أنحاء القارة. لم تظهر أية ردود فعل، رغم أن المُحرِّرين أصدروا بعد أربعة أشهر تصحيحاً مفاده أن ما يقرب من 18 مليون نسمة كانوا يقطنون في أمريكا الشمالية - مع ذلك فالحقيقة التي لم يأت أحد على ذكرها قط هو وجود عشرات الملايين الأخرى في المناطق الممتدة "من الغابة المدارية حتى القطب المتجمد الشمالي." كان هذا الأمر معروفاً تماماً قبل عقود عديدة - بما فيه الحضارات المتقدمة والجرائم التي سترتكب - لكنها لم تكن جديرة حتى بتعليق عابر بسيط. بعد عام، تطرق المؤرخ البارز مارك مازوير Mark Mazower في مجلة *the London Review of Books* نصف الشهرية إلى الحديث عن "إساءة معاملة سكان أمريكا الأصليين،" ومرة أخرى من دون استثارة أي تعليق. هل كنا سنتقبل كلمة "إساءة معاملة" لوصف الجرائم المرتكبة من قبل أعدائنا بحقنا؟

أهمية أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر

إذا كانت مسؤولية الأدباء والمفكرين تطالُ مسؤوليتهم الأخلاقية ككائنات إنسانية جديرة بالاحترام ومؤهلة لاستخدام ما حبيت به من أفضلية ومكانة للدفاع عن قضايا الحرية والعدالة والرحمة والسلام - والتحدث بصوت مرتفع، ليس فقط عن الإساءات المرتكبة من قبل أعدائنا، بل، وهو الأهم بكثير، التحدث عن الجرائم التي نحن متورطون بارتكابها والتي بوسعنا التخفيف من وطأتها أو التخلص منها نهائياً لو أردنا - كيف ينبغي علينا النظر إلى أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر؟

هنالك اعتقاد واسع النطاق بأن أحداث الحادي عشر من أيلول قد غيرت العالم، وهو اعتقاد يقارب الواقع بكثير من المصداقية، حيث إن أحداث ذلك اليوم كانت بلا شك قد خلفت تداعيات كبرى، على الصعيدين المحلي والدولي. إحدى تلك التداعيات حملت الرئيس بوش على إعادة حرب ريغان على الإرهاب - التسمية الأولى جرى "إخفاؤها" ببراعة متناهية إفساحاً في المجال أمام اقتباس عبارة أو تسمية قتلتنا وجلادينا المفضلين من أبناء أمريكا اللاتينية، ربما لأن نتائجها لم تكن تتناسب جيداً مع صورتنا الذاتية المفضلة. هناك تداع آخر تمثل بغزو أفغانستان ومن ثم العراق، ومنذ عهد قريب التدخلات العسكرية في العديد من البلدان في المنطقة، إضافة إلى التهديدات المتواصلة بشن هجوم على إيران ("كافة الخيارات مطروحة على الطاولة،" في العبارة الشهيرة). كانت التكاليف باهظة بكل المعايير. وهذا يثير سؤالاً بديهياً نوعاً ما، يطرح للمرة الأولى: هل كان هنالك ثمة من بديل؟

لقد رأى عدد من المحللين أن بن لادن قد حقق نصراً كاسحاً في حربه ضد الولايات المتحدة. "إذ لطالما كرر بن لادن قوله مؤكداً بأن السبيل الوحيد لإخراج الولايات المتحدة من بلاد المسلمين وهزيمة حكامها المستبدين كان يتمثل باستدراج الأمريكان إلى سلسلة من الحروب الصغيرة وإنما المكلفة التي ستودي بهم في نهاية المطاف إلى الإفلاس،" بحسب الصحفي ايريك ماغوليس. الولايات المتحدة، وعلى رأسها جورج بوش الابن، وبعده باراك أوباما، اندفعوا مباشرة إلى الفخ الذي نصبه لهم بن لادن... ربما كان الإنفاق العسكري الهائل والإدمان على الدَيْن إلى درجة غريبة مضحكة... أكثر موروثات هذا الرجل الذي كان يعتقد أن بوسعه إلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة خطراً وقدرة على التدمير." يشير تقرير صادر عن قسم شؤون تكاليف الحرب (Costs of War Project) في معهد واتسون للشؤون الدولية والعامة التابع لجامعة براون أن الفاتورة النهائية ستصل إلى حدود 3.2-4 تريليون دولار. وهو إنجاز رائع للغاية من إنجازات بن لادن.

كان تصميم الولايات المتحدة وعزمها على حث الخطى نحو الوقوع في فخ بن لادن واضحاً وضوح الشمس. فقد كتب مايكل

شوير (Michael Scheuer)، كبير محللي وكالة الاستخبارات الأمريكية والمسؤول عن تعقب تحركات بن لادن بين عامي 1996 و1999، أن "بن لادن كان دقيقاً وواضحاً في اطلاعه أمريكا على الأسباب التي تدفعه لشن الحرب علينا." ويستطرد شوير قائلاً إن "زعيم القاعدة كان عازماً على تغيير سياسة الولايات المتحدة والسياسيات الغربية تجاه العالم الإسلامي تغييراً جذرياً."

وكما يوضح شوير، فقد نجح بن لادن إلى حد بعيد في مسعاه. فها هي قوات الولايات المتحدة وسياساتها تستكمل مهمتها في دفع العالم الإسلامي نحو أقصى حدود التطرف، وهي مهمة كان أسامة بن لادن يسعى لإنجازها بنجاح كبير ولكن غير مكتمل منذ أوائل التسعينات. بالنتيجة، أعتقد أن من الإنصاف التأكيد والاستنتاج بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت وستبقى حليف بن لادن الوحيد الذي لا يمكن الاستغناء عنه." ويمكن القول إنها ستبقى كذلك حتى بعد موته.

هنالك سبب وجيه يدفعنا للاعتقاد بأن الحركة الجهادية كان يمكن لها أن تتشتت وتتلاشى في أعقاب هجوم الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، الذي قوبل بانتقادات حادة داخل أوساط الحركة بالذات. علاوة على ذلك، كان بالإمكان مقاربة تلك "الجريمة ضد الإنسانية،" كما جرى تسميتها بحق، بوصفها جريمة تستوجب عملاً دولياً مشتركاً لملاحقة مرتكبيها المحتملين وسوقهم إلى العدالة. ذلك ما جرى الإقرار به بعيد الهجوم مباشرة، لكن مثل هذه الفكرة لم تخطر على بال صنّاع القرار في واشنطن بأي شكل من الأشكال، ولم تلق حتى أدنى قدر من الاهتمام أو الاكتراث من قبلهم. يبدو أن أحداً لم يعر أي أذن صاغية لعرض طالبان المبدئي - لا نستطيع أن نعرف مدى جدية ذلك العرض - بتقديم قادة لقاعدة للمحاكمة القضائية.

في ذلك الوقت، اقتبستُ كلمات لروبرت فيسك تقول إن جريمة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ارتكبت بـ "قسوة آثمة مروعة" - وهو وصف دقيق. ولكن يمكن للجرائم أن تكون حتى أشنع من ذلك: لنفترض مثلاً أن طائرة الرحلة 93 التي جرى إسقاطها على يد ركاب شجعان بواسل في بنسلفانيا، قد سقطت على البيت الأبيض، متسببة بمصرع الرئيس. ولنفرض أن مرتكبي هذه الجريمة قد خططوا، ونجحوا في فرض سلطة دكتاتورية قتلت الآلاف وعذبت عشرات الآلاف. لنفرض أن السلطة الدكتاتورية الجديدة، وبدعم من المجرمين، أنشأت مركزا للإرهاب الدولي يساعد في تعيين وتنصيب حكومات تعذيب وترهيب مشابهة في أماكن أخرى، وبمنتهى السهولة، قاموا بإحضار فريق من الاقتصاديين - لنسمّهم "أولاد قندهار" - ممن سينتقلون بالاقتصاد بلمح البصر إلى واحدة من أسوأ مراحل التدهور التي شهدها التاريخ. ذلك سيكون، بكل

بساطة، آسوأ بكثير من أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر.

وكما ينبغي علينا جميعاً أن نعلم، فهذه ليست تجربة حكيمة. لكنها حدثت. أنا أشير بالطبع إلى ما يسمى غالباً في أمريكا اللاتينية بـ "أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر الأولى": وهي أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 1973، عندما نجحت الولايات المتحدة من خلال جهودها الحثيثة في الإطاحة بحكومة سلفادور ألندي الديمقراطية في شيلي من خلال انقلاب عسكري جاء بنظام الجنرال أوغستو بينوشيه القمعي الرهيب إلى السلطة. قامت السلطة الدكتاتورية آنذاك بتعيين "أولاد شيكاغو" the Chicago Boys - وهم مجموعة من الاقتصاديين تلقوا تدريبهم في جامعة شيكاغو - وتكليفهم بمهمة إعادة بناء اقتصاد شيلي. لنتخيل ضروب التخريب والتدمير الاقتصادي وعمليات الخطف والتعذيب، ولنضرب عدد القتلى بخمس وعشرين لإعطاء حصة الفرد الواحد من هذه الفظائع، وعندها سندرك للتو كم كانت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر الأولى أكثر دماراً وكارثية.

كان الهدف من عملية الإطاحة، بحسب ما قالته إدارة الرئيس نيكسون حرفياً، القضاء على "الفيروس" الذي قد يشجع كل أولئك "الأجانب [الذين] يتهيؤون لمقارعتنا وإلحاق الأذى بنا" - إلحاق الأذى بنا من خلال محاولتهم تولي شؤون مقدّراتهم ومواردهم الخاصة، وبشكل أكثر عمومية، انتهاج سياسة تطوير مستقلة في اتجاهات لا تروق للولايات المتحدة. على خلفية هذا المشهد جاء الاستنتاج الذي خرج به مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس نيكسون ومفاده أن الولايات المتحدة، في حال لم تكن قادرة على السيطرة على أمريكا اللاتينية، لا يمكن لها أن تتوقع "تحقيق نظام ناجح في أي مكان آخر من العالم." سوف تتقوض أركان "مصداقية" واشنطن، بحسب تعبير هنري كيسنجر.

لم تسهم أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر الأولى، بخلاف الثانية، في تغيير العالم، "ولم يكن لها تلك التداعيات المدوية على الإطلاق،" بحسب تأكيد هنري كيسنجر لرئيسه بعد بضعة أيام. من خلال تقييمنا لمكانة تلك الأحداث في التاريخ التقليدي، لا يبدو بأن كلماته قد جانبت جادة الصواب، رغم أن الناجين من تلك الأحداث قد يكون لهم وجهات نظر مغايرة.

لم تكن تلك الأحداث ذات التداعيات المحددة مقتصرة على الانقلاب العسكري الذي قوض أركان الديمقراطية الشيلية ونسفها من جذورها، مطلقاً العنان لرواية الرعب التالية. وكما أسلفنا في موضع سابق، فقد كانت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر الأولى مجرد فصل واحد من فصول المسرحية التي بدأت عام 1962، عندما نقل الرئيس كنيدي مهمة العسكر في أمريكا اللاتينية من

الدفاع عن نصف الكرة إلى مسؤولية الحفاظ على "الأمن الداخلي." وقد كانت التداعيات السلبية لذلك الإجراء ضئيلة الأهمية أيضاً، وهو النموذج المألوف عندما يكون التاريخ تحت حماية أدباء ومفكرين ذوي مسؤولية.

المفكرون وخياراتهم

بالعودة إلى فئتي المفكرين اللتين تطرقنا إلى الحديث عنهما، يبدو الأمر أقرب إلى قضية 'كلية تاريخية' مفادها أن المفكرين الممتثلين للأعراف والمبادئ ذاتها، أولئك الذين يدعمون الأهداف الرسمية للمؤسسة الحاكمة ويتجاهلون أو يعقلنون الجرائم التي ترتكبها تلك المؤسسة بهدف تبريرها، يجدون أنفسهم موضع تقدير وتكريم أصحاب الامتيازات داخل مجتمعاتهم، في حين أن أولئك المدافعين عن القيم تجري معاقبتهم بطريقة أو بأخرى. يعود هذا النمط من التعامل إلى أقدم السجلات المكتوبة. وهو الرجل الذي كان يعمل على إفساد شباب أثينا الذين كانوا يتعاطون شراب الشوكران[(*)] (hemlock)،
تماماً كما كان الدرايفوسيون متهمين "إفساد الأفراد، وفي الوقت المناسب، المجتمع برمته" وكان المفكرون أصحاب القيم والمبادئ أيام الستينات متهمين بالتدخل "لغرس الأفكار والعقائد في عقول الناشئة." هنالك شخصيات في الكتب العبرية المقدسة تُعتبر بالمعايير العصرية شخصيات معارضة، تدعى "الأنبياء" بالترجمة إنكليزية. لقد اتهمت تلك الشخصيات ببساطة بإثارة غضب وسخط المؤسسة الحاكمة بتحليلاتهم الجيوبوليتيكية الناقدة، وشجبهم للجرائم التي يرتكبها أصحاب النفوذ والسلطة، ومطالباتهم بالعدالة والاهتمام بالفقراء والمستضعفين. الملك آهاب
Ahab،
وهو أحد ملوك بني إسرائيل الوثنيين وأكثرهم شراً، عاش في القرن التاسع ق. م. أدان النبي إيليا بتهمة كره إسرائيل، و"أول يهودي كاره لنفسه" أو "كاره لأمريكا" بالنسبة لنظرائه المعاصرين. كان الأنبياء يعامَلون بقسوة في المحاكم، بخلاف المداهنين والمتملقين، وكانوا يُتهمون لاحقاً بكونهم أنبياء مزيفين. وهو أمر واضح. وسيكون مفاجئاً لو كان الأمر خلاف ذلك.

أما فيما يتعلق بمسؤولية المفكرين، لا يبدو لي هنالك الكثير مما يمكن قوله عدا بعض الحقائق البسيطة: المفكرون هم موضع حظوة في العادة؛ والحظوة تهيء الفرصة، والفرصة تستوجب

المسؤولية. وللفرد حينئذ خياراته.

(*) الشوكران نبات سام انتحر به سقراط.

الفصل الثاني

الإرهابيون يريدون بناء العالم من جديد

في 13 شباط/ فبراير 2008، تم اغتيال عماد مغنية، أحد كبار قادة حزب الله، في دمشق. "سيكون العالم مكاناً أكثر أمناً من دون وجود هذا الرجل فيه،" عبارة قالها الناطق بلسان وزارة الخارجية شون ماك كورماك (Sean McCormack). "لقد تم جلبه للعدالة، بطريقة أو بأخرى." وأضاف مدير مكتب الأمن القومي مايك ماكونيل بأن مغنية كان مسؤولاً عن التسبب بقتل أعداد من الأمريكيين والإسرائيليين أكثر من أي إرهابي آخر، باستثناء أسامة بن لادن".

كان الابتهاج عارماً في إسرائيل أيضاً، بعد أن تمكنت العدالة من الاقتصاص من "واحد من أخطر المطلوبين من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل،" وفق تقرير صحيفة *Financial Times* اللندنية. أسفل العنوان الرئيسي كان هناك تعليق يقول: "إرهابي كان يريد نهاية العالم،" وهنالك خبر مرافق أفاد بأن "أسامة بن لادن كان قد تقدم على مغنية في قائمة أخطر الرجال المطلوبين في العالم" بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، وصنف بذلك ثانياً بين أكثر الإرهابيين المطلوبين خطراً في العالم."

إن علم المصطلحات دقيق بما فيه الكفاية، بحسب قواعد الحوار الأنجلو- أمريكي، والتي تعرّف "العالم" بأنه الطبقة السياسية في واشنطن ولندن (وكل من يصادف أنه يتوافق معهم في أمور محددة). من الشائع، على سبيل المثال، أن نقرأ أن "العالم" قدم دعمه الكامل لجورج بوش عندما أمر بقصف أفغانستان. قد يكون هذا صحيحاً فيما يخص "العالم،" ولكنه غير ذلك فيما يخص العالم، بحسب ما أظهرته نتائج استطلاع غالوب (Gallup) الدولي بعد الإعلان عن القصف. الدعم العالمي لعمليات القصف كان شحيحاً. في أمريكا اللاتينية، الخبيرة إلى حد ما بالسلوكيات الأمريكية، تراوحت نسب الدعم من 2 في المائة في مكسيكو إلى 16 في المائة في بنما، وكان ذلك الدعم مشروطاً بوجوب تحديد هوية المجرمين بدقة (كانوا لا يزالون مجهولين بعد ثمانية أشهر من بدء عمليات القصف، بحسب تقارير مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI) وتجنب قصف المدنيين (جرى استهدافهم

على الفور). كانت هنالك رغبة جامحة في العالم للجنوح نحو الحلول الدبلوماسية والإجراءات القضائية، الأمر الذي قوبل برفض فوري من جانب "العالم."

على خطى الإرهابيين

لو قيض لـ "العالم" أن يصل إلى العالم، لقيض العثور على بعض المرشحين الآخرين لتبّوؤ شرف الحصول على لقب المجرم الكريه الأكثر مكراً ودهاءً على الإطلاق. من المفيد أن نتساءل لماذا قد يكون ذلك صحيحاً.

أوردت صحيفة "الفايننشال تايمز" خبراً مفاده أن معظم التهم الموجهة ضد مغنية هي تهم واهية لا أساس لها، لكن "واحدة من المرات القليلة جداً التي تأكد فيها تورطه في عمل إرهابي كانت عندما أقدم على خطف طائرة TWA عام 1985 التي قتل فيها أحد غواصي البحرية الأمريكية." هذه كانت واحدة من عمليتين إرهابيتين دفعت بمحرري الصحف، في أحد استطلاعات الرأي، لاختيار الإرهاب في الشرق الأوسط القصة الإخبارية الأولى للعام 1985؛ أما القصة الأخرى فكانت عملية خطف سفينة الركاب Achille Lauro- التي قتل فيها مسافر أمريكي مُقعَد يدعى Leon Klinghoer بطريقة وحشية. وهذا يعكس رأي "العالم" وتقييمه. لعل العالم كان ينظر إلى الأمور بطريقة مختلفة نوعاً ما.

جاءت عميلة خطف سفينة الركاب Achille Lauro رداً ثأرياً على عملية قصف تونس التي كان قد أمر بها قبل أسبوع رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز. من جملة الفظائع الأخرى أن قواته الجوية قتلت خمساً وسبعين تونسياً وفلسطينياً بالقنابل الذكية التي مزقتهم إلى أشلاء، بحسب الصورة الحية التي تم نقلها من مسرح الجريمة بواسطة الصُّحفيُ الإسرائيلي البارز عمنون كابليوك (Amnon Kapeliouk). جاء تواطؤ واشنطن في هذه الجريمة من خلال تقاعسها عن تحذير حليفتها تونس بأن القاذفات الحربية كانت في طريقها لتنفيذ العملية، رغم أن الأسطول السادس وأجهزة الاستخبارات الأمريكية لم تكن غافلة عن ذلك الهجوم الوشيك. أبلغ وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز نظيره الإسرائيلي إسحق شامير بأن واشنطن "كانت متعاطفة إلى أبعد الحدود مع العملية الإسرائيلية،" التي، في سياق الترحيب العام بها، وصفها بـ "الرد المشروع" على "الهجمات الإرهابية." بعد بضعة أيام، أدان مجلس الأمن الدولي بالإجماع عملية القصف واصفاً إياها بـ "عمل عدواني مسلح" (مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت). "العدوان" هو بالطبع جريمة أكثر خطورة بكثير من

الإرهاب الدولي. لكن بمنحنا الولايات المتحدة وإسرائيل ميزة الشك وعدم التيقن، دعونا نكتفي بالتهمة الأخف الموجهة ضد قيادتي البلدين.

بعد مضي بضعة أيام، توجه بيريز إلى واشنطن للتشاور مع كبير إرهابيي العصر الدوليين آنذاك، رونالد ريغان، الذي أدان "الشر المستطير المتمثل بالإرهاب،" مرة أخرى وسط ترحيب وتهليل كامل من قبل "العالم."

لم تكن "الهجمات الإرهابية" التي قدمها بيريز وشولتز على أنها ذريعة لقصف تونس سوى عمليات القتل التي طالت ثلاثة إسرائيليين في لارنكا وقبرص. القتلة، بحسب ما أقرت به إسرائيل، لم يكن لهم أي علاقة بتونس، رغم احتمال وجود علاقات لهم بسورية. كانت تونس هدفاً مفضلاً بالنسبة لهم، على أية حال، فقد كانت بلداً مسالماً لا حول له ولا قوة، بخلاف دمشق. وكان هنالك عصفور آخر يمكن إصابته بالحجر ذاته: المزيد من الفلسطينيين المنفيين يمكن أن يلاقوا حتفهم هناك.

عملياتُ لارنكا، بدورها، اعتبرت رداً من القتلة. فقد جاءت رداً على عمليات الخطف الإسرائيلية المتواصلة في المياه الدولية التي لقي فيها العديد من الضحايا حتفهم وتعرضت أعداد أكبر بكثير للخطف، حيث كان يجري اعتقالهم عادة لفترات طويلة في السجون الإسرائيلية من دون توجيه أي تهمة. أشهر وأسوأ هذه السجون سمعة على الإطلاق كانت غرفة السجن/ التعذيب السرية التي تحمل الرقم 1391. ويمكن استقاء الكثير من المعلومات عنها من الصحافة الإسرائيلية والأجنبية. ومثل هذه الجرائم الإسرائيلية المتواصلة معروفة تماماً لمحرري الصحافة المحلية في الولايات المتحدة، ويجري أحياناً التطرق إلى ذكرها في تقاريرهم.

جرى إضفاء هالة من الرعب والإثارة على جريمة قتل المسافر الأمريكي المُقعد ليون كلينغهوفر Leon Klinghoer الذائعة الصيت، وشكلت الموضوع الرئيسي لإحدى مسرحيات الأوبرا الشهيرة التي جرى إخراجها في فيلم مصور مخصص للتليفزيون، بالإضافة إلى الكثير من التعليقات المشدوهة التي تستنكر وحشية الفلسطينيين الذين جرى تصويرهم على أنهم "وحوش برأسين" (بحسب رئيس الوزراء مناحيم بيغن)، و"صراصير ثملة تعدو مسرعة حول نفسها داخل زجاجة" (بحسب وزير الدفاع ورئيس الأركان الإسرائيلي رفول إيتان)، و"جنادب تقارن نفسها بنا" ينبغي لرؤوسها أن تسحق الصخور والجدران" (بحسب رئيس الوزراء إسحق شامير) - أو التسمية المجازية الأكثر انتشاراً، "عربشيم" Araboushim، وهي النظير العامّي لكلمة "وبش" أو "زنجي أسود" بالمدلول الازدرائي التحقيري للكلمة.

وهكذا، وبعد استعراض منحط بشكل خاص للإرهاب المسلح والإذلال المتعمد الذي مارسه المستوطنون الإسرائيليون في بلدة حلحول في الضفة الغربية في كانون الأول/ ديسمبر عام 1982، والذي أثار سخط واستياء حتى صقور الإسرائيليين، كتب المحلل العسكري/ السياسي المعروف يورحام بيري (Yoram Peri) برعب وفزع بأن "مهمة الجيش [باتت] اليوم مقتصرة على نسف حقوق الناس الأبرياء لمجرد كونهم عربشيم يعيشون في أرض وعدنا بها الرب،" وهي مهمة أصبحت أكثر إلحاحاً بكثير، وجرى تنفيذها بوحشية أكبر بكثير، عندما بدأ العربشيم "يرفعون رؤوسهم" بعد بضع سنوات.

بوسعنا أن نقيّم بسهولة صدقية المشاعر التي جرى التعبير عنها حيال جريمة قتل المسافر المقعد كلينغهوفر. من الضروري فقط تقصي ردود الفعل حيال الجرائم الإسرائيلية المدعومة من قبل الولايات المتحدة. لنأخذ على سبيل المثال الجريمة التي وقعت في نيسان/ أبريل 2002 واستهدفت الفلسطينيين المقعدين، كمال الصغير وجمال رشيد على يد القوات الإسرائيلية التي عاثت قتلاً وتنكيلاً معسكر جنين للاجئين في الضفة الغربية. جرى العثور على جسد كمال المسحول وبقايا كرسيه المدولب من قبل مراسلين بريطانيين، على جانب بقايا الراية البيضاء التي كان يحملها عندما أردي قتيلاً بإطلاق النار عليه وهو يحاول تفادي الدبابات الإسرائيلية التي مرت فيما بعد فوق جسده، شاطرةً وجهَه إلى نصفين ومقطّعة أوصاله إرْباً إربا. أما جمال رشيد فقد جرى سحله على كرسيه المتحرك عندما أقدمت إحدى الجرّافات العملاقة المقدمة من أمريكا على تدمير بيته في جنين مع وجود عائلته في الداخل. ولقد أصبح رد الفعل التمييزي، أو بالأحرى اللافعل، روتينياً ومفضوحاً إلى درجة أنه لم يعد يستدعي مزيداً من التعليق.

السيارات المفخّخة و"القريوين الإرهابيون"

من الواضح أن عملية قصف تونس عام 1985 شكلت جريمة أشنع بكثير من عملية خطف السفينة أكيلي لاورو، أو الجريمة التي أمكن تأكيد "تورط مغنية فيها على وجه اليقين" في العام نفسه. ولكن حتى عملية قصف تونس كان لها منافسون على جائزة أسوأ عمل إرهابي في الشرق الأوسط في العام 1985 الحافل بالجرائم والأعمال الإرهابية.

أحد المنافسين المتحدّين كان تفجير سيارة مفخخة في بيروت خارج أحد المساجد كانت معدة لتنفجر في أثناء خروج المصلين من صلاة الجمعة. أودى التفجير بحياة 80 شخصاً وجرح 256 آخرين.

معظم القتلى كانوا من النساء والفتيات اللاتي كن يغادرن المسجد، رغم أن ضراوة الانفجار "أحرقت الأطفال الرضّع في مهودهم،" و"قتلت عروساً كانت تبتاع جهاز عرسها،" و"طوّحت بعيداً بثلاثة أطفال كانوا في طريقهم إلى البيت بعد خروجهم من المسجد." "كما أسفر الانفجار عن تدمير الشارع الرئيسي لضاحية بيروت الغربية المكتظ بالسكان،" بحسب تقرير نورا بستاني في صحيفة الواشنطن بوست بعد مرور ثلاث سنوات على الحادثة.

الجهة المستهدفة كانت رجل الدين الشيعي البارز الشيخ محمد حسين فضل الله، الذي نجا من التفجير الذي نفذه جهاز استخبارات ريغان CIA، بمساعدة بريطانيا، وتمت المصادقة عليه من قبل مدير وكالة الاستخبارات المركزية ويليام كاسي تحديداً، بحسب رواية مراسل الواشنطن بوست بوب وودورد (Bob Woodv) في كتابه "الحجاب: الحروب السرية لل- *CIA* بين عامي 1981 و1987" لا أحد يعرف سوى القليل عن تلك الجرائم، خلا الحقائق المجردة المكشوفة التي لا سبيل إلى نكرانها، وذلك بفضل الالتزام الصارم بالعقيدة المتمثلة ب- "إننا لا نحقق في جرائمنا نحن بالذات (ما لم تصبح مفضوحة على الملأ لدرجة يتعذر علينا إخفاؤها أو التكتم عليها،" ومع ذلك فإن التحقيق فيها يقتصر على توجيه الاتهام لبعض "العناصر الفاسدة" الوضيعة الخارجة، بطبيعة الحال، عن نطاق السيطرة").

منافس ثالث على جائزة الإرهاب الشرق الأوسطي لعام 1985 تمثل بعملية "القبضة الحديدية" لرئيس الوزراء بيريز في جنوب لبنان الذي احتلته إسرائيل لاحقاً في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن. كانت الجهة المستهدفة هي ما أسمته القيادة الإسرائيلية العليا ب- "القرويين الإرهابيين." لقد انحدرت جرائم بيريز في هذه العملية إلى مدارك جديدة من "الوحشية المحسوبة والقتل التعسفي،" بحسب ما قاله حرفياً أحد الدبلوماسيين الغربيين الذين هم على دراية بالمنطقة، وهو تقييم مدعوم إلى درجة كبيرة بالتغطية الإعلامية المباشرة. لكن هذه التقييمات لم تكن، على أية حال، تعني شيئاً ل- "العالم" وتبقى بذلك بعيدة عن أي تحقيقات واستقصاءات تقتضيها الأعراف والمواثيق المعتادة. قد نتساءل مجدداً فيما إذا كانت هذه الجرائم تندرج ضمن تصنيف جرائم الإرهاب الدولي أو جريمة العدوان الأكثر شناعة بكثير، ولكن لنمنح ميزة الشك وعدم التيقن مرة أخرى لإسرائيل وداعميها في واشنطن، ونكتفي بالتهمة الأخف.

هذا غيضٌ من فيض الأمثلة التي قد تخطر على بال الناس في أماكن أخرى من العالم عند التفكير ب- "واحدة من المرات القليلة" التي ثبت فيها بوضوح تورط عماد مغنية في جريمة إرهابية.

تتهم الولايات المتحدة مغنية أيضاً بالمسؤولية عن الهجوم الانتحاري المزدوج بشاحنتين مفخختين على ثكنة لقوات المارينز الأمريكية والمظليين الفرنسيين في لبنان عام 1983، ما أسفر عن قتل 241 عنصر من عناصر المارينز و58 عنصراً من المظليين الفرنسيين، إضافة إلى هجوم سابق على السفارة الأمريكية في بيروت أسفر عن قتل 63 شخصاً، والذي شكل ضربة موجعة بشكل خاص للولايات المتحدة، نظراً لتزامن الهجوم آنذاك مع عقد اجتماع لضباط الاستخبارات داخل السفارة. على أية حال، فقد نسبت صحيفة الفايننشال تايمز الهجوم على ثكنة المارينز إلى الجهاد الإسلامي، وليس إلى حزب الله. فواز جرجس، أحد الباحثين الرواد المتخصصين في الحركات الإسلامية والشؤون اللبنانية، كتب بأن المسؤولية عن الهجوم أعلنتها مجموعة "غير معرفة تدعي الجهاد الإسلامي." فقد طالب متكلم يتحدث العربية الفصحى كافة الأمريكيين بمغادرة لبنان أو مواجهة الموت. لقد تردد بأن مغنية كان رئيساً لجماعة الجهاد الإسلامي حينها، ولكنها على حد علمي، لا توجد دلائل قاطعة على ذلك.

لم يؤخذ رأي العالم بهذا الموضوع، لكن من المحتمل أن هنالك بعض التردد بشأن إطلاق تسمية "هجوم إرهابي" على هجوم يجري شنه على قاعدة عسكرية في بلد أجنبي، سيما وأن القوات الأمريكية والفرنسية كانت تقوم بعمليات قصف بحرية وجوية مكثفة في لبنان، وأقدمت الولايات المتحدة بعد ذلك بوقت قصير على تقديم دعم حاسم للغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، والذي أسفر عن مقتل حوالي عشرين ألف شخص وتدمير الجزء الجنوبي من البلاد، ناهيك عن تدمير أجزاء واسعة من بيروت. وأخيراً جرى الإعلان عن وقف الغزو بعد تصاعد حدة الاحتجاجات الدولية إلى درجة لا يمكن تجاهلها في أعقاب مذابح صبرا وشاتيلا.

في الولايات المتحدة، يجري عادة وصف الغزو الإسرائيلي للبنان على أنه رد فعل ضد الهجمات الإرهابية لمنظمة التحرير الفلسطينية على شمال إسرائيل من قواعدها اللبنانية، ما يجعل مساهمتنا الحاسمة في جرائم الحرب الكبرى هذه أمراً متفهماً. في عالم الواقع، شهدت المنطقة الحدودية اللبنانية حالة من الهدوء على مدى عام كامل، بصرف النظر عن الهجمات الإسرائيلية المتكررة، والتي كان العديد منها يندرج تحت مسمى الجرائم، في محاولة لاستدراج رد ما من جانب منظمة التحرير يمكن أن يُستغلَّ كذريعة للغزو الذي تم التخطيط له مسبقاً. لم يكن المعلقون والقادة الإسرائيليون آنذاك متكتمين على الهدف الحقيقي للغزو، وهو حماية سلطة وسيطرة إسرائيل على الضفة الغربية المحتلة. اللافت في الأمر أن الخطأ الجسيم الوحيد في كتاب جيمي كارتر بعنوان "فلسطين: السلام وليس التفرقة العنصرية" *Palestine:*

Peace Not Apartheid هو تكراره لهذا التلفيق الإعلامي الدعائي حول هجمات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان بوصفها الحافز وراء الغزو الإسرائيلي. تعرض الكتاب لانتقادات لاذعة، وجرى بذل مجهود مضنية لإيجاد مخرج ما يمكن إدراجه تحت بند سوء التفسير أو الترجمة، لكن هذا الخطأ الفاضح - الخطأ الوحيد - تم تجاهله، وربما لكونه يتماشى ومعايير الالتزام بالفبركات والتلفيقات العقائدية المفيدة.

القتل من دون قصد

هنالك زعم آخر مفاده أن مغنية "كان العقل المدبر" الذي خطط لتفجير السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس في 17 آذار/ مارس 19، والذي أسفر عن مقتل تسعة وعشرين شخصاً، رداً على "اغتيال إسرائيل لقائد حزب الله السابق عباس الموسوي في هجوم جوي في جنوب لبنان." فبحسب ما أفادت به الفايننشال تايمز، فيما يتعلق بعملية الاغتيال، لا حاجة هناك لتقديم أية أدلة أو إثباتات، فقد أعلنت إسرائيل بفخر مسؤوليتها عن العملية. قد يكون للعالم مصلحة معينة في معرفة بقية القصة. لقد تم اغتيال الموسوي بمروحية مقدمة من قبل الولايات المتحدة، في منطقة تقع تماماً شمال "المنطقة الأمنية" اللاشرعية لإسرائيل في جنوب لبنان. كان في طريقه إلى صيداً قائماً من قرية جبشيت، حيث كان قد ألقى كلمة في ذكرى رحيل إمام آخر قتل على يد القوات الإسرائيلية؛ وقد قتلت المروحية أيضاً زوجته وطفله ذا الأعوام الخمسة. استخدمت إسرائيل بعدها مروحيات مقدمة من الولايات المتحدة لمهاجمة ناجين من الهجوم الأول على أحد المستشفيات الذي جرى استهدافه بسيارة مفخخة.

بعد جريمة قتل العائلة، عمد حزب الله إلى "تغيير قواعد اللعبة،" بحسب ما صرح به إسحق رابين أمام الكنيست الإسرائيلي. في السابق، لم تكن هنالك أية صواريخ تطلق على إسرائيل. حتى ذلك الحين، كانت قواعد اللعبة تنص على أن بوسع إسرائيل شن هجمات إجرامية في أي مكان في لبنان ساعة تشاء، وأن يرد حزب الله على تلك الهجمات ضمن نطاق المناطق التي تحتلها إسرائيل من جنوب لبنان.

بعد جريمة اغتيال قائده (وعائلته)، بدأ حزب الله بالرد على الجرائم الإسرائيلية في لبنان بقصف شمال إسرائيل بالصواريخ، وهو فعل يعتبر بالطبع إرهاباً لا يمكن التساهل أو التسامح معه، وهكذا قام رابين بشن غزو دفع بحوالي خمسمئة ألف شخص إلى النزوح عن مناطقهم وقتل أكثر من مئة جراء الهجمات الإسرائيلية

الآثمة التي وصلت حتى شمال لبنان.

في الجنوب، فرَّ 80 في المائة من سكان صور من المدينة، وباتت النبطية أشبه بـ "مدينة أشباح." أما قرية جبشيت فقد أصبح 70 في المائة من بيوتها ركاماً، بحسب أحد الناطقين باسم الجيش الإسرائيلي، الذي صرح بأن الهدف من الغزو كان "تدمير القرية عن بكرة أبيها بسبب أهميتها بالنسبة للسكان الشيعة من أبناء جنوب لبنان." الهدف العام كان "محو القرى عن وجه الأرض ونشر الدمار والخراب حولها،" بحسب وصف أحد كبار ضباط القيادة الشمالية الإسرائيلية للعملية.

ربما كانت جبشيت هدفاً مميزاً نظراً لكونها موطن الشيخ عبد الكريم عبيد، الذي اختطف وجيء به إلى إسرائيل قبل سنوات عديدة. منزل الشيخ عبيد "تلقى ضربة مباشرة بصاروخ،" بحسب ما أفاد به الصحفي البريطاني روبرت فيسك، "رغم أن الإسرائيليين كانوا على الأرجح يتقصدون استهداف زوجته وأطفاله الثلاثة." أما أولئك الذين لم يؤثروا الفرار، فقد بادروا إلى الاختباء بذعر ورعب، كما كتب مارك نيكولسون في الفايننشال تايمز، "لأن أية حركة ملفتة داخل أو خارج البيوت كان يمكن لها أن تثير انتباه عناصر الرصد والمراقبة الإسرائيليين، الذين كانوا يستهدفون بقذائفهم وصواريخهم أهدافاً مختارة بصورة متكررة ومدمرة." كانت قذائف المدفعية تستهدف بعض القرى بمعدل يزيد أحياناً على عشر قذائف في الدقيقة.

كل هذه الأفعال كانت تقابل بدعم وتأييد راسخ من جانب الرئيس بيل كلينتون، الذي كان يتفهم الحاجة إلى ضرورة تلقين العربشيم درساً قاسياً في أصول احترام "قوانين اللعبة." وقد برز رابين بدوره كبطل همام آخر ورجل سلام، يختلف كلياً عن البهائم ذوات الساقين والجنادب والصراصير الثملة.

ربما يجد العالم بأن مثل هذه الحقائق المتصلة بمسؤولية مغنية المزعومة عن الهجوم الإرهابي الثأري في بوينس آيرس قد تنطوي على أهمية معينة.

تشمل بقية التهم من جملة ما تشمل تلك التهمة المتعلقة بالمساعدة التي قدمها مغنية لحزب الله في إنشاء دفاعاته وتحصيناته ضد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 2006، والتي هي بلا شك جريمة إرهابية لا يمكن السكوت عنها أو التسامح بشأنها وفق معايير "العالم." يوضح المعتذرون الوقحون عن الجرائم الأمريكية والإسرائيلية بكل تأكيد أنه، وفيما يقتل العرب المدنيين عن عمد، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل، بوصفهما مجتمعين ديمقراطيين، تربآن بنفسيهما عن القيام بذلك. فجرائمهما هي مجرد حوادث عرضية، لا ترقى بالتالي إلى مستوى الفساد والانحطاط الأخلاقي

لأعدائهما. ذلك كان، على سبيل المثال، موقف محكمة العدل العليا الإسرائيلية عندما صادقت مؤخراً على عقوبة جماعية قاسية بحق أبناء غزة تقضي بحرمانهم من الكهرباء (بالتالي الماء أيضاً والصرف الصحي وغيرها من أساسيات الحياة المتحضرة).

خط الدفاع ذاته يجري التحصن خلفه بخصوص بعض زلات واشنطن وهفواتها الماضية، كالهجوم الصاروخي الذي أسفر عام 1 عن تدمير مصنع الشفاء للمواد الصيدلانية في السودان، والذي من الواضح أنه أفضى إلى موت عشرات الآلاف من الأبرياء، ولكن من دون وجود سابق إصرار وتصميم على قتلهم، لذلك فهو لم يصنف في عداد الجرائم المدرجة على قائمة جرائم القتل العمد الدولية.

بكلمات أخرى، بوسعنا تمييز ثلاث فئات من الجرائم، وهي جريمة القتل عن سابق إصرار، وجريمة القتل العرضي أو من دون قصد، وجريمة القتل عن سابق تصور، وإنما من دون وجود نية محددة بالقتل. عادة ما يجرى إدراج فظائع الولايات المتحدة وإسرائيل ضمن التصنيف الثالث. وهكذا، عندما تدمر إسرائيل محطة غزة لتوليد الطاقة أو تقيم الحواجز أمام حركة التنقل في الضفة الغربية، فهي لا تهدف تحديداً إلى قتل أشخاص بعينهم سوف يموتون عاجلاً أم آجلاً بسبب الماء الملوث أو داخل سيارات الإسعاف العاجزة عن الوصول بهم إلى المستشفيات. وعندما أمر بيل كلينتون بقصف مصنع الشفاء، كان واضحاً أن ذلك سيؤدي إلى كارثة إنسانية. إذ سرعان ما عمد مرصد حقوق الإنسان إلى إحاطة الرئيس كلينتون علماً بذلك مزوداً إياه بالتفاصيل؛ ومهما يكن من أمر، فهو ومستشاروه لم يكن لديهم النية في قتل أشخاص محددين من بين أولئك الذين كانوا سيموتون لا محالة عندما تعرضت نصف المحتويات الصيدلانية للمصنع للتدمير في بلد أفريقي فقير غير قادر على تعويضها مرة أخرى.

وبالأحرى، فقد كانوا ومن يلتمس لهم الأعذار ينظرون إلى الأفارقة باعتبارهم مجرد حشرات ندوسها بنعالنا أثناء السير في الشارع. نحن على دراية (إذا ما تجشمنا عناء التفكير بذلك) بأنه أمر محتمل الحدوث، لكننا لا ننوي أو نعتزم قتلها، لأنها ليست جديرة بمثل هذا الاعتبار. غني عن القول إن هجمات مماثلة من قبل العربشيم في مناطق تقطنها كائنات إنسانية ينظر إليها من منظور مغاير.

لو أمكننا، للحظة واحدة، أن ننظر إلى الأمور بمنظور العالم، يحق لنا أن نتساءل من هم إذاً المجرمون "المطلوبون للعدالة في أنحاء العالم."

الفصل الثالث

مذكرات التعذيب وفقدان الذاكرة التاريخي

تسببت مذكرات التعذيب التي نشرها البيت الأبيض عام 2008 - 2009 بالصدمة والسخط والدهشة. الصدمة والسخط شعوران يمكن تفهمهما - وخاصة الشهادة التي تم الإدلاء بها في تقرير لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ ضد استماتة ديك تشيني ودونالد رامسفيلد للعثور على أي صلة ما تربط بين العراق والقاعدة، وهي روابط جرى تلفيقها لاحقاً كذريعة لشن الغزو. لقد شهد الطبيب النفساني السابق للجيش الرائد تشارلز بيرني بأن "جُلَّ وقتنا كان مكرساً لمحاولة تلفيق رابطة بين القاعدة والعراق. وكلما كانت حالة الإحباط لدينا تتفاقم أكثر فأكثر بسبب عجزنا عن إيجاد تلك الرابطة... كانت هنالك ضغوط أخرى تمارس علينا للجوء إلى طرق وأساليب تمكننا من التوصل إلى قدر أكبر من النتائج الفورية؛" ألا وهي التعذيب. وقد أفاد ماك كلاتشي (McClatchy) بأن أحد كبار مسؤولي جهاز الاستخبارات السابقين المخضرمين في مجال قضايا التحقيق والاستجواب أضاف بأن "إدارة بوش مارست ضغوطاً هائلة على المحققين لاستخدام أساليب بالغة القسوة مع المعتقلين للعثور على دلائل حول تعاون ما بين القاعدة والدكتاتور العراقي الراحل صدام حسين... [تشيني ورامسفيلد] طالبا المحققين بوجوب إيجاد دليل حول وجود تعاون بين القاعدة والعراق... "كانت هنالك ضغوط متواصلة يجري ممارستها على وكالات الاستخبارات والمحققين لفعل كل ما يلزم لانتزاع تلك المعلومات من المعتقلين، سيما القلة القليلة منهم من ذوي الشأن والأهمية الذين كانوا لدينا، وكلما كان محققونا يخرجون بخفي حنين من تحقيقاتهم كانوا يتلقون الأوامر من تشيني ورامسفيلد بممارسة ضغوط أكبر وأقسى."

كانت هذه أهم المعطيات والتجليات حول تحقيقات مجلس الشيوخ، وقد تم نقلها بأمانة كما هي.

في الوقت الذي ينبغي فيه لمثل هذه الشهادة حول فساد

ومكر هذه الإدارة أن تكون صادمة في الحقيقة، فإن المفاجأة والدهشة التي ستصيبك عند الاطلاع على الصورة العامة المتجلية ليست مفاجئة بأي حال من الأحوال. حتى من دون تحقيقات واستقصاءات، فقد كان من المنطقي لسبب واحد الافتراض أن غوانتانامو كانت معتقلاً للتعذيب. لماذا إذاً إرسال السجناء إلى مكان لا تطاله يد القانون - مكان تستخدمه واشنطن، كيفما اتفق، في انتهاك صريح لمعاهدة فرضت على كوبا قسراً تحت تهديد السلاح؟ جرى بالطبع التذرع بالأسباب الأمنية، لكنها أسباب لا تكاد تنطلي على أحد. التوقعات ذاتها جرى بناؤها بالنسبة "للمواقع السوداء" black sites، أو السجون السرية لإدارة بوش، وبالنسبة للإصدار الاستثنائي للأحكام، والتي كان يجري تنفيذها.

والأهم من ذلك هو أن التعذيب كان يمارس بصورة روتينية منذ الأيام الأولى لغزو الأرض القومية national territory، واستمر استخدامها مع اتساع نطاق المشاريع الأمبريالية للـ "الإمبراطورية الناشئة" - التسمية التي كان جورج واشنطن يطلقها على الجمهورية الجديدة - الممتدة إلى الفليبين وهاييتي ومناطق أخرى. لا تنس أيضاً أن التعذيب كان أهون الجرائم العديدة التي تمثلت بالعدوان والإرهاب والتدمير والخنق الاقتصادي التي وصمت التاريخ الأمريكي بوصمة عار سوداء، كما هي الحال بالنسبة لبقية القوى العظمى.

بناء عليه، فإن الأمر المفاجئ هو أن ترى ردود الفعل على نشر مذكرات وزارة العدل تلك، حتى من جانب بعض أكثر النقاد بلاغة وصراحة لشرور الرئيس بوش وموبقاته: ها هو بول كروغمان، على سبيل المثال، يكتب بأننا لطالما كنا "أمة المثل الأخلاقية" وأنه لم يسبق لزعمائنا قط "أن أقدموا، قبل أيام بوش، على خيانة كل ما يرمز لأمتنا بهذه الدرجة من الفظاعة." أقل ما يمكن أن يقال في ذلك هو أن المشهد السائد لا يعكس سوى جانب ضئيل للغاية من التاريخ الأمريكي.

في بعض الأحيان، يجري التعامل مع التناقض والتضارب القائم بين "ما نناضل من أجله" و"ما نفعله حقيقة" بصراحة ومن دون تردد. أحد الباحثين المميزين الذين اضطلعوا بهذه المهمة كان هانس مورغنثاو (Hans Morgenthau)، مؤسس نظرية العلاقات الدولية الواقعية. في دراسة كلاسيكية نشرت عام 1964 على وهج وألق "كاميلوت كنيدي" (في إشارة على إدارة كنيدي المثالية الفاشلة) طور مورغنثاو النظرة التقليدية القائلة إن الولايات المتحدة لها "هدف سام" (transcendent purpose) يمكن في إرساء قواعد السلام والحرية داخل حدود الوطن وفعلياً في كل مكان آخر، طالما أن "الساحة التي يتوجب على الولايات المتحدة أن تدافع ضمنها عن هدفها وتروج له قد أصبحت العالم برمته." ولكن بوصفه باحثاً من

طراز رفيع، فقد أدرك هو أيضاً بأن السجل التاريخي للولايات المتحدة كان متناقضاً ومتضارباً إلى حد كبير مع ذلك "الهدف السامي."

لا ينبغي لنا أن نضلَّل بذلك التضارب والتناقض، بحسب نصيحة مورغنثاو؛ ولا ينبغي علينا أن "ندحض ونفند الإساءة إلى الحقيقة والواقع بالحقيقة نفسها." الحقيقة هي "الهدف القومي" غير المنجز الذي أظهره "برهان التاريخ كما تعكسه عقولنا." ما حدث فعلياً كان مجرد "الإساءة إلى الحقيقة." إن دحض وتفنيد الحقيقة بالحقيقة هو صنو "الخطأ المتمثل بالإلحاد، الذي ينكر حقيقة الدين على أرضيه متشابهة" - وهذه مقارنة صائبة.

لقد حدا نشر مذكرات التعذيب بالآخرين إلى التعريف على حقيقة المشكلة. فقد استعرض كاتب المقالات الصحفية روجر كوهين في صحيفة النيويورك تايمز كتاباً بعنوان 'خرافة الاستثنائية الأمريكية' *the Myth of American Exceptionalism*، للصحفي البريطاني غودفري هودجسون (Godfrey Hodgson)، الذي استنتج بأن الولايات المتحدة هي "مجرد بلد عظيم، وإنما غير مثالي، على غرار بقية البلدان." وافق كوهين على أن البراهين والإثباتات تدعم رأي هودجسون، لكنها مع ذلك تعتبر مماثلة لفشل هودجسون الذي أخفق بشكل أساسي في إدراك أن "أمريكا ولدت كفكرة، ولذلك عليها أن تحمل تلك الفكرة وتمضي بها قدماً." تتجلى فكرة أمريكا في ولادتها "كمدينة فوق تلة،" وهو "مفهوم إيحائي" يقبع "عميقاً داخل الوجدان الأمريكي،" وتتجلى كذلك من خلال "الروح المتميزة والمغامرة للشخصية الأمريكية المتفردة، التي ترى بأن مصالحها الشخصية هي فوق كل اعتبار" وهو ما يتجلى بالتوسع الغربي. يتمثل خطأ هودجسون على ما يبدو في ملازمته لـ "التشويهات التي طرأت على الفكرة الأمريكية في العقود الأخيرة،" وهو ما يصب في خانة "الإساءة للحقيقة."

لنلتفت إلى "الحقيقة ذاتها": "فكرة" أمريكا منذ أيامها الأولى.

"هلموا إلينا وساعدونا"

جرى صياغة العبارة الإيحائية "مدينة فوق تلة" من قبل جون وينثروب (John Winthrop) في عام 1630، مقتبساً إياها من أناجيل العهد الجديد، عندما أوجز بذلك المستقبل المجيد لأمة جديدة "قدَّر لها الرب أن تظهر إلى حيز الوجود." قبل ذلك بعام، كانت مستعمرة خليج ماساشوستس قد أنشأت "خاتمها الأكبر" Great Seal الذي يصور هندياً بلفيفة ورقية تخرج من فمه كتب عليها "هلموا إلينا

وساعدونا" (come over and help us). لقد كان المستعمرون البريطانيون بذلك إنسانيين أصحاب شهامة ومروءة، باستجابتهم لتوسلات السكان الأصليين البؤساء لإنقاذهم من قدرهم الوثني المرير.

الخاتم الأكبر هو في الحقيقة تصوير مفصل لـ "فكرة" أمريكا منذ ولادتها. وينبغي نبشه من غياهب الوجدان والذات الأمريكية وعرضه على جدران كل غرفة من غرف الصفوف المدرسية. ينبغي أن يظهر بالتأكيد على خلفية كل نمط من أنماك عبادة كيم إيل سونغ لذلك السفاح والجلاد البربري رونالد ريغان، الذي وصف نفسه بسرور بزعيم "مدينة متلألئة فوق تلة" في الوقت الذي يعكف فيه على تنسيق وإخراج أكثر جرائم عهده هولاً وبشاعة، التي ذاع صيتها ليس فقط في أمريكا الوسطى، وإنما في كل مكان آخر أيضاً.

لقد كان الخاتم الأكبر بمثابة إعلان مبكر عن "التدخل الإنساني،" وهي العبارة العصرية السائدة حالياً. وكما كانت الحال عادة، أدى "التدخل الإنساني" إلى كارثة بالنسبة للمستفيدين المزعومين من هذا التدخل. وصف أول وزير حرب أمريكي، الجنرال هنري نوكس، "الاستئصال الكلي والمطلق لجميع الهنود في الأجزاء الأكثر اكتظاظاً بالسكان من الاتحاد" بوسائل كانت "أكثر تدميراً للسكان الأصليين من الهنود من الوسائل التي انتهجت من قبل فاتحي المكسيك وبيرو."

بعد انقضاء وقت طويل على مساهماته الخاصة المهمة في العملية، رثى جون كوينسي آدامز لمصير "ذلك العرق البائس لسكان أمريكا الأصليين، الذي نعمل، من جملة الجرائم الأخرى البشعة لهذه الأمة، على استئصاله بلا رحمة وبقسوة منطوية على غدر وخيانة غريزية متأصلة، وهو أمر سنحاسب [عليه] يوماً ما أمام الله." "لقد استمرت القسوة الخؤونة الغادرة عديمة الرحمة" إلى أن تم الاستحواذ على "الغرب" والسيطرة عليه. وبدل أن تلقى العقاب الإلهي، ها هي تلك الخطايا الرهيبة اليوم تلقى الثناء على تحقيقها لـ "المشروع الأمريكي."

كان هنالك، بالتأكيد، نسخة أكثر ملاءمة وتقليدية لهذه الحكاية، عبرت عنها، على سبيل المثال، قصة جوزيف، بلسان محكمة العدل العليا، الذي استنتج بعد تأمل طويل وتفكير عميق بأن تلك "المشيئة الإلهية" قد تسببت باختفاء السكان الأصليين وتلاشيهم "كأوراق الخريف الذابلة" رغم أن المستعمرين كانوا يكنون لهم "باستمرار كل التقدير والاحترام."

لقد أظهر الاستيلاء على الغرب واستيطانه في الحقيقة "السمة المتفردة للروح الأمريكية وطبيعتها المغامرة؛" والمشاريع الاستيطانية للمستعمرين، التي تمثل أبشع شكل من أشكال

القسوة التي تمارسها الأمبريالية عادة. وقد حظيت النتائج عام 1898 بترحيب وثناء السيناتور المبّجل هنري كابوت لودج (Henry Cabot Lodge) صاحب الحظوة والنفوذ. فبدعوته إلى التدخل في كوبا، يكون لودج قد أثنى على سجل "فتوحاتنا واستعمارنا وتوسعنا الإقليمي، الذي لا يضاهيه توسع من قبل أي شعب آخر في القرن التاسع عشر،" وشجع على عدم "كبح جماحه الآن،" كما كان الكوبيون يتوسلون إلينا أيضاً، بحسب كلمات الخاتم الأكبر، بقولهم "هلموا إلينا وساعدونا."

هبت الولايات المتحدة إلى تلبية نداء 'وامعتصماه' وقامت بإرسال قواتها، حائلة بذلك دون تحرر كوبا من إسبانيا ومحلية إياها إلى مستعمرة أمريكية حقيقية، وهو الحال الذي بقيت عليه كوبا حتى 1959.

تجلت صورة "المشروع الأمريكي" بوضوح أكبر من خلال الحملة الكبرى التي أطلقها أيزنهاور على الفور تقريباً لإعادة كوبا إلى مكانتها اللائقة المتمثلة بالرخاء الاقتصادي (من خلال الهدف المحدد المتمثل بمعاقبة أبناء الشعب الكوبي ودفعهم للإطاحة بحكومة كاسترو)، والغزو وتسخير إخوة كنيدي لاستجلاب "فظاعات الأرض وشرورها" إلى كوبا (وهي عبارة المؤرخ آرثر شليسنجر (Arthur M. Schlesinger) الابن في سيرته الذاتية عن روبرت كنيدي، الذي كان يرى في تلك المهمة واحدة من أولوياته القصوى)، وبقية الجرائم تحدياً لرأي عالمي جامع بكل ما تعني الكلمة.

تعود الأمبريالية الأمريكية غالباً إلى أيام احتلال كوبا وبورتوريكو وهاييتي عام 1898. ولكن هذا يعني الخضوع والاستسلام لما يسميه مؤرخ الأمبريالية برنارد بورتر بـــ "مغالطة المياه المالحة" Saltwater fallacy، المتمثلة بفكرة أن الغزو والاستيلاء على الأرض لا يصبح أمبريالية إلا عندما يعبر المياه المالحة. وبالتالي، إذا كان نهر المسيسيبي قد شابه البحر الإيرلندي، فإن التوسع غرباً سيكون بمثابة أمبريالية. من جورج واشنطن إلى هنري كابوت لودج، فإن أولئك المنشغلين بالمشروع الأمريكي كان لديهم قدر أكبر من الاحاطة بالحقيقة.

بعد نجاح تدخل الإذلال في كوبا عام 1898، تمثلت الخطوة التالية في تلك المهمة الإلهية بمنح "بركات الحرية والحضارة لكافة شعوب الفلبين التي جرى إنقاذها (بحسب الكلمات الحرفية لبرنامج حزب لودج الجمهوري) - على الأقل أولئك الذين نجوا من الهجوم الإجرامي الضاري والاستخدام واسع النطاق للتعذيب وغيره من الفظائع التي صاحبته. هذه الأرواح المحفوظة تركت لرحمة قوات شرطة الفلبين التي أنشأتها الولايات المتحدة وفق نمط مستنبط حديثاً من أنماط الهيمنة الاستعمارية، يعتمد على القوات الأمنية

المدرّبة والمجهزة لمواجهة الأساليب المتطورة من العصيان والترويع والعنف. أساليب مشابهة جرى اعتمادها في العديد من المناطق الأخرى التي فرضت فيها الولايات المتحدة قوات حرس قومي متوحشة وقوات تابعة أخرى، بعواقب وتداعيات لا ينبغي أن تكون خافية على أحد.

نموذج التعذيب

لقد عانى الضحايا في كافة أنحاء العالم على مدى يزيد على ستين عاماً من "نموذج التعذيب" الذي كانت تعتمده وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA)، والذي جرى تطويره بكلفة وصلت إلى مليار دولار سنوياً، بحسب المؤرخ ألفرد ماك كوي في كتابه 'مسالة تعذيب' *(A Question of Torture)* يبين لنا ماك كوي كيف ظهرت أساليب التعذيب التي طورتها وكالة الاستخبارات الأمريكية في الخمسينات مع قدر ضئيل من التغيير في الصور المشينة سيئة الذكر الواردة من معتقل سجن أبو غريب في العراق. لا يوجد هنالك أي غلو في عنوان الدراسة الذكية الحاذقة التي أعدها جنيفر هاربري (Jennifer Harbury) حول سجل التعذيب الأمريكي: 'الحقيقة والتعذيب والطريقة الأمريكية' *Truth, Torture, and the American Way*. إنه لأمر أقل ما يقال فيه إنه مضلل إلى درجة كبيرة، عندما يتفجع أفراد عصابة بوش الذين تورطوا بالدخول المخزي إلى مجارير السياسة العالمية على خطيئة مفادها أن أمريكا بشنها للحرب ضد الإرهاب تكون قد ضلَّت الطريق."

لا شيء من هذا يشير إلى أن بوش/ تشيني/ رامسفيلد وآخرين لم يدلوا بدلوهم على صعيد تقديم ابتكارات هامة. في التقاليد الأمريكية الاعتيادية، كانت عمليات التعذيب تلزَّم بدرجة كبيرة إلى جهات ثانوية، ولا تنفذ من قبل أمريكيين بصورة مباشرة داخل غرف التعذيب التي أنشأتها حكومتهم بالذات. فبحسب ما يوضح ألان نيرن (Allan Nairn)، الذي أجرى أكثر تحقيقات التعذيب شجاعة وجرأة: "ما يشمله قانون [حظر التعذيب] المزعوم الذي أصدره أوباما ليس سوى غيض من فيض التعذيب التي تنفذ حالياً بأيدي أمريكية مع الإبقاء على الغالبية العظمى من أساليب التعذيب يجري تنفيذها بأيدي أجنبية تحت إشراف ورعاية الولايات المتحدة الأمريكية. بوسع أوباما وقف دعم القوى الأجنبية التي تقوم بالتعذيب، لكنه آثر عدم القيام بذلك."

لم يوصد أوباما الباب أمام تقليد ممارسة التعذيب، كما يلاحظ نيرن قائلاً، وإنما "أعاد ترتيبه فقط،" معيداً إياه العرف الأمريكي، وهو أمر لا يعني الضحايا بشيء. "كانت الولايات المتحدة، منذ أيام

فيتنام، تعتمد بشكل رئيسي على أساليب التعذيب التي تنفذ لصالحها بالوكالة - مع تكلفتها بتمويل وتسليح وتدريب وتوجيه العناصر الأجنبية المكلفة بتنفيذه، ولكن مع توخي إبقاء الأمريكيين على مسافة كافية لإبعادهم عن دائرة الضوء." إن حظر أوباما "لا يسهم حتى في حظر أعمال التعذيب المباشر التي يقوم بها الأمريكيون خارج بيئات 'النزاع المسلح،' حيث تجري غالبية أعمال التعذيب كيفما اتفق، وطالما أن العديد من الأنظمة القمعية ليست في نزاع مسلح... فإن حظره هو عودة إلى الوضع الراهن في المقام الأول، نظام التعذيب منذ أيام فورد حتى كلنتون، والذي، عاماً بعد عام، غالباً ما أنت ج صنوفاً من الألم والمعاناة الفظيعة المدعومة أمريكياً أكثر مما كان يجري إنتاجه خلال سنوات بوش/ تشيني."

كانت المشاركة الأمريكية في أعمال التعذيب تتم أحياناً حتى بطريقة أكثر بعداً بكثير عن المشاركة المباشرة. في دراسة جرى إعدادها عام 1980، وجد الأمريكي من أصل لاتيني لارس شولتز (Lars Schoultz) أن المساعدات الأمريكية "قد بدأت تتدفق بلا حساب إلى حكومات أمريكا اللاتينية التي تواظب على تعذيب مواطنيها... إلى منتهكي حقوق الإنسان الأساسية في نصف الكرة الشمالي الذين لم يشهد التاريخ تقريباً مثيلاً على فظاعاتهم." وقد شملت تلك السياسة مساعدات عسكرية، كانت مستقلة عن الحاجة، واستمرت طيلة سنوات حكم كارتر. وقد وجدت دراسات أوسع نطاقاً أجراها إدوارد هيرمان (Edward Herman) الترابط ذاته، وأيضاً اقترحت شرحاً وتفسيراً. ومن غير المفاجئ أن المساعدات الأمريكية تنحى نحو الترابط مع مناخ مؤاتٍ مناسب للعمليات التجارية، يجري تحسينه عادة من خلال قتل مسؤولي النقابات العمالية والفلاحية وناشطي حقوق الإنسان وغيرها من مثل هذه الأفعال والممارسات، ما يعطي ترابطاً خفياً آخر بين المساعدات والانتهاك المروع لحقوق الإنسان.

جرت هذه الدراسات قبل عهد ريغان، عندما أصبح الموضوع غير جدير بالدراسة لأن الترابطات كانت واضحة إلى درجة تغني عن إجراء مثل هذه الدراسة.

لا غرابة في أن الرئيس أوباما يسدي النصح إلينا بأن ننظر إلى الأمام، وليس إلى الوراء - وهي عقيدة تقليدية بالنسبة لأولئك الذين يحملون الهراوات. أما أولئك الذين يُضرَبون بها فيفضلون النظر إلى العالم بطريقة مختلفة، وهو ما يثير سخطنا وانزعاجنا.

تبني مواقف بوش

بوسعنا بناء جدلية مفادها أن تنفيذ أعمال التعذيب وفق النموذج الذي تعتمده وكالة الاستخبارات الأمريكية لا ينتهك ميثاق الأمم المتحدة لعام 1984 ضد التعذيب، على الأقل طالما أن واشنطن قائمة على تفسيره. يوضح ماك كوي أن نموذج التعذيب بالغ التطور تنتهجه الوكالة جرى تطويره بكلفة ضخمة في الخمسينات والستينات واستناداً إلى "أكثر أساليب التعذيب ترويعاً وتحطيماً للنفس البشرية المعتمدة من قبل "كي جي بي،" والمخصصة بشكل رئيسي للتعذيب الروحي، وليس التعذيب الجسدي الفظ، الذي كان يعتبر أقل فاعلية في تحويل الناس إلى أدوات طيّعة.

يذكر ماك كوي في كتاباته أن إدارة ريغان راجعت بدقة ميثاق التعذيب الدولي "مع 'تحفظاتنا' الدبلوماسية الأربع المفصلة التي تركز على كلمة واحدة فقط في صفحات الميثاق الست والعشرين المطبوعة،" وهي كلمة "روحي." ويتابع قائلا: "هذه التحفظات الدبلوماسية التي جرى إنشاؤها بطريقة بالغة التعقيد أعادت تعريف التعذيب، وفق تفسير الولايات المتحدة، بشكل يستثني الحرمان الحسي والألم الذاتي - وهي الأساليب ذاتها التي كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية قد طورتها بمثل هذه الكلفة الباهظة."

عندما أرسل كلنتون ميثاق الأمم المتحدة إلى الكونغرس للمصادقة عليه عام 1994، ضمَّنه تحفظات ريغان. لذلك أعفى الرئيسُ والكونغرس جوهر نموذج التعذيب المعتمد من قبل الـ CIA من التفسير الأمريكي لميثاق التعذيب؛ وتم، بحسب ماك كوي، "إعادة وضع تلك التحفظات حرفياً ضمن تشريع دبلوماسي جرى سنه وإصداره لإضفاء قوة قانونية على ميثاق الأمم المتحدة." ذلك هو "اللغم السياسي" الذي "انفجر بمثل هذه القوة الهائلة" في فضيحة سجن أبو غريب وفي قانون اللجان العسكرية *Military Commissions Act* المخزي الذي جرى إصداره بدعم من حزبين اثنين عام 2006.

لقد ذهب بوش، بالطبع، إلى ما هو أبعد من إجراءاته في تفويضه القيام بانتهاكات بديهية واضحة للقانون الدولي، والعديد من ابتكاراته المتطرفة تم إبطالها من قبل المحاكم. في الوقت الذي يؤكد فيه أوباما، على غرار بوش، بمنتهى الوضوح على التزامنا الثابت بالقانون الدولي، يبدو عازماً على إعادة تطبيق إجراءات بوش المتطرفة بالكامل.

في قضية بومدين ضد بوش المهمة في حزيران 2008، رفضت المحكمة العليا ادعاء إدارة بوش بأن السجناء في غوانتانامو ليس لهم الحق بالمثول أمام المحكمة (*habeas corpus*) بوصفه غير دستوري. وقد راجع غلين غرينوولد تداعيات هذه القضية في موقع *Salon* الإخباري. ففي سياق سعيها "للاستبقاء على الصلاحية

المتمثلة بخطف الناس من كافة أنحاء العالم" والزج بهم في السجون من دون أية إجراءات قانونية، قررت إدارة بوش نقلهم إلى السجن الأمريكي في قاعدة باغرام الجوية في أفغانستان، والتعامل مع "قرار محكمة بومدين، المحصن بأكثر ضماناتنا الدستورية قوة، وكأنه لعبة سخيفة - قوموا بنقل سجنائكم المخطوفين إلى غوانتانامو ولديهم حقوق دستورية، ولكن قوموا بنقلهم عوضاً عن ذلك إلى باغرام وسوف تتسببون بإخفائهم إلى الأبد من دون أية محاكمات." اعتمد أوباما المواقف ذاتها التي كانت إدارة بوش تعتمدها، "تسطير مذكرة في محكمة فيدرالية تعلن، في سطرين، أنها اعتمدت أكثر نظريات بوش تطرفاً في هذه القضية،" زاعمة بأن السجناء الذين جرى نقلهم إلى باغرام من أي مكان في العالم (بالنسبة للقضية موضوع البحث، يمنيون وتونسيون جرى اعتقالهم في تايلاند والإمارات العربية المتحدة) "يمكن زجهم في السجن لفترات غير محددة من دون أن يكون لهم أية حقوق على الإطلاق - طالما أنهم معتقلون في باغرام وليس في غوانتانامو."

بعد ذلك بفترة وجيزة، "رفض أحد القضاة الفيدراليين المعينين من قبل بوش موقف بوش/ أوباما معتبراً أن الأسس المنطقية لقضية بومدين تنطبق على باغرام بقدر ما تنطبق على غوانتانامو." أعلنت إدارة أوباما أنها ستطعن في القرار، واضعة بذلك وزارة عدل أوباما، بحسب غرينوولد، "وجهاً لوجه أمام الحق المتمثل بسلطة تنفيذية محافظة، ممثلة بالقاضي الثالث والأربعين المعين من قبل بوش للنظر في قضايا السلطة التنفيذية والإجراءات القضائية المتبعة وتنفيذ قدر أقل من الاعتقالات التي تتم أصولاً وفق إجراءات قضائية معتمدة،" في انتهاك صارخ للوعود والمواقف السابقة التي أعلن عنها الرئيس في حملته الانتخابية.

يبدو بأن قضية راسول *(Rasul)* ضد رامسفيلد تسير في منحى مشابه. لقد زعم جانب الادعاء بأن رامسفيلد ومسؤولين كبار آخرين كانوا مسؤولين عن عمليات تعذيبهم في غوانتانامو، حيث جرى إرسالهم بعد اعتقالهم من قبل أمير الحرب الأوزبكي عبد الرشيد دوستم. زعم أطراف الادعاء بأنهم كانوا قد ذهبوا إلى أفغانستان لتقديم مساعدات إنسانية. دوستم، وهو قاطع طريق سفاح سيء السمعة، كان حينها قائداً للتحالف الشمالي (North Alliance)، وهي الزمرة الأفغانية المدعومة من قبل روسيا وإيران والهند وتركيا ودول آسيا الوسطى والولايات المتحدة حين هاجمت أفغانستان في تشرين الأول / أكتوبر عام 2001.

حمل دوستم رجاله على الانقلاب والتحول للعمل تحت رعاية الولايات المتحدة، بهدف الحصول على منح حكومية مالية بحسب زعمه. سعت الولايات المتحدة لإقناع المحكمة برفض القضية.

سطرت إدارة أوباما مذكرة تدعم موقف بوش بأن مسؤولي الحكومة لا ينبغي تحميلهم مسؤولية التعذيب وغيرها من الانتهاكات بحق الأصول القضائية المعمول بها أصولاً في غوانتانامو، بذريعة أن المحاكم لم تحدد حتى الآن بوضوح ماهية الحقوق التي يتمتع بها السجناء.

وقد أوردت التقارير أيضاً أن إدارة أوباما كانت تعتبر إعادة إحياء عمل اللجان العسكرية كواحد من الانتهاكات الأكثر حدة لحكم القانون في عهد بوش. هنالك سبب، بحسب وليام غلابرسن (William Glaberson) من صحيفة نيو يورك تايمز: "المسؤولون الذين يعملون على قضية غوانتانامو يقولون إن محاميي الإدارة باتوا قلقين من احتمال مواجهتهم العراقيل لا يستهان بها في محاكمتهم لبعض المتهمين بالإرهاب في محاكم فيدرالية. قد يجعل القضاة من الصعب مقاضاة معتقلين أخضعوا لمعاملة وحشية أو من الصعب على المدعين العامين استخدام براهين هرطقية جرى لملمتها من هنا وهناك من قبل وكالات الاستخبارات." صدع خطير في جدار النظام القضائي الجنائي، على ما يبدو.

صناعة الإرهابيين

هنالك الكثير من اللغط حول ما إذا كان التعذيب وسيلة فاعلة للحصول على المعلومات - كون الافتراض يستند في الظاهر إلى أنه في حال كان فاعلا فربما يمكن تبريره. بهذه الحجة، عند ما أسرت نيكاراغوا الطيار الأمريكي يوجين هاسينفوس عام 1986، بعد إسقاط طائرته في أثناء إيصالها مساعدات لقوات الكونترا المدعومين من الولايات المتحدة، ما كان ينبغي عليهم محاكمته وإدانته ومن ثم إعادته إلى الولايات المتحدة، كما فعلوا. عوضاً عن ذلك، كان عليهم تطبيق نموذج التعذيب الذي تطبقه الـ CIA لمحاولة الحصول على معلومات حول فظائع إرهابية أخرى يجري التخطيط لها وتنفيذها في واشنطن - والذي ليس بالأمر اليسير بالنسبة لبلد صغير مدقع الفقر أرهق كاهله هجوم إرهابي تشنه قوة عالمية عظمى.

بالمعيار ذاته، لو أن أبناء نيكاراغوا كانوا قادرين على أسر منسق الإرهاب الأول - جون نيغروبونتي، الذي عين لاحقاً سفير أمريكا إلى هندوراس (عين فيما بعد المدير الأول للاستخبارات القومية، بصورة أساسية ليصر مكافحة الإرهاب، من دون أن ينبس ببنت شفة) - كان عليهم القيام بالشيء ذاته. كان يمكن تبرير العمل ذاته الذي قامت به كوبا، لو أن حكومة كاسترو كانت قادرة على وضع يدها على أشقاء كنيدي. لا حاجة بنا لاستحضار ما كان ينبغي

على ضحاياهم آن يفعلوه بحق هنري كيسنجر ورونالد ريغان وغيرهم من رؤوس الإرهاب الكبار، الذين يفوقون القاعدة بمراحل على صعيد فنون الإرهاب وتقنياته، والذين يمتلكون بلا أدنى شك من المعلومات التي كان لها أن تحول دون وقع المزيد من الهجمات ب- "القنابل الموقوتة."

لا يبدو أن مثل هذه الاعتبارات تجد لها مكاناً على منابر النقاشات العامة. بالتالي، فنحن نعرف على الفور كيف نقيم التوسلات والنداءات بشأن الحصول على معلومات قيمة ذات شأن.

هنالك بالتأكيد رد فعل: إرهابنا، حتى لو كان إرهاباً بالفعل، هو إرهاب سليم، غير خبيث، مستمد كما هي الحقيقة من فكرة المدينة فوق التلة. لعل أكثر التعبيرات بلاغة عن هذه الفكرة ما جاء على لسان محرر صحيفة *New Republic* مايكل كنسلي، وهو ناطق محترم من ناطقي "اليسار." كان مرصد الأمريكتين لحقوق الإنسان Americas Watch (جزء من مرصد حقوق الإنسان) قد احتج على تأكيد وزارة الدفاع على الأوامر الرسمية الصادرة إلى قوات واشنطن الإقليمية بمهاجمة "الأهداف السهلة" easy targets - الأهداف المدنية غير المحمية - وتجنّب الجيش النيكاراغوي، نظراً لتمكنه من تقديم فروض الشكر والامتنان لسيطرة الـ CIA على المجال الجوي النيكاراغوي وأنظمة الاتصالات المتطورة المقدمة إلى الكونترا. بالمقابل، أوضح كينسلي أن الهجمات الإرهابية الأمريكية على الأهداف المدنية هي هجمات مبررة طالما أنها تتماشى والمعايير البراغماتية: "سياسة عقلانية [ينبغي لها] أن تخضع لاختبار جدوى التكلفة،" وهو تحليل لـ "كمية الدم والتعاسة التي سيجري ضخها، واحتمال ظهور الديمقراطية على الجانب الآخر - "ديمقراطية" وفق المعايير التي تحددها عناصر النخبة الأمريكية.

لم تستقطب أفكار كينسلى أية تعليقات عامة؛ وعلى حد علمي، من الواضح أنها كانت تعتبر أفكاراً مقبولة. قد يبدو بعد ذلك أن قادة الولايات المتحدة ووكلاءهم غير ملومين على تنفيذ مثل هذه السياسات العقلانية بإخلاص وعن حسن نية، حتى لو كانت تقديراتهم غير صائبة أحياناً.

قد يكون الإنحاء باللائمة أعظم، وفق المعايير الأخلاقية السائدة، لو تم اكتشاف أن أساليب التعذيب التي كانت تمارسها إدارة بوش كانت قد كلفت أرواحاً أمريكية. ذلك، في الحقيقة، هو الاستنتاج الذي خرج به الرائد ماثيو ألكسندر (اسم مستعار)، وهو واحد من أكثر المحققين الأمريكيين حنكة في العراق، الذي حصل على "المعلومات التي مكنت القوات العسكرية الأمريكية من تحديد مكان وجود أبو مصعب الزرقاوي، زعيم القاعدة في العراق،" وفق ما أورده المراسل باتريك كوكبيرن في تقريره.

لا يعرب ألكسندر إلا عن ازدرائه فقط لوسائل التحقيق والاستجواب اللاإنسانية التي تعتمدها إدارة بوش، ولكنه يرى بأن "استخدام التعذيب من قبل الولايات المتحدة،" لم يثبت فشله في الحصول على أية معلومات مفيدة وحسب، بل "أثبت عدم نجاحه لدرجة أنه كان يفضي أحياناً إلى موت أعداد من الجنود الأمريكيين يضاهي أعداد المدنيين الذين قضوا في تفجيرات الحادي عشر من أيلول." ومن مئات حالات التحقيق والاستجواب، اكتشف ألكسندر أن المقاتلين الأجانب جاؤوا إلى العراق كرد فعل على الإساءات في غوانتانامو وأبو غريب، وأنهم وحلفاءهم المحليين تحولوا إلى العمليات الانتحارية وغيرها من الأعمال الإرهابية للأسباب ذاتها.

هنالك أيضاً براهين متزايدة على أن أساليب التعذيب التي كان يحض عليها ديك تشيني ودونالد رامسفيلد هي ما أوجد الإرهابيين. من الدراسات المعدة بعناية كانت دراسة عبد الله العجمي الذي كان محتجزاً في غوانتانامو بتهمة "المشاركة في حادثتين أو ثلاث من حوادث إطلاق النار مع التحالف الشمالي." انتهى به المطاف في أفغانستان بعد فشله في الوصول إلى الشيشان للقتال ضد الروس. بعد أربع سنوات من المعاملة الوحشية في غوانتانامو، أعيد إلى الكويت. ثم ذهب إلى العراق. وفي آذار عام 2008 قاد شاحنة مفخخة محملة بالمتفجرات إلى أحد المجمعات، منهياً حياته إلى جانب ثلاثة عشر جندياً عراقياً - "العمل البشع الوحيد الأكثر عنفاً الذي يرتكبه معتقل سابق من معتقلي غوانتانامو،" بحسب الواشنطن بوست، وبحسب محاميه هو بالذات، والنتيجة المباشرة لعملية سجنه المنطوية على إساءة بالغة.

هذا كل ما يمكن لشخص عاقل أن يتوقعه.

أمريكيون غير استثنائيين

من الحجج والذرائع الأخرى الشائعة بشأن التعذيب هي حجة "الحرب على الإرهاب" التي أعلنها بوش بعد أحداث الحادي عشر من أيلول. وهي جريمة أحالت القانون الدولي التقليدي إلى قانون "بالٍ عتيق الطراز" - هكذا تلقى جورج بوش الإبن نصيحة مستشاره القانوني ألبرت غونزالس، الذي جرى تعيينه لاحقاً نائباً عاماً. جرى التأكيد على هذه العقيدة على نطاق واسع بشكل أو بآخر في التعليقات والتحليلات.

كانت هجمات الحادي عشر من أيلول بلا شك فريدة من نوعها من عدة نواحي. إحدى هذه النواحي تتعلق بالواجهة التي كانت البنادق مصوبة إليها: إذ من البديهي أنها كانت مصوبة إلى الاتجاه

المعاكس. في الحقيقة، كان أول هجوم ذي تداعيات مؤثرة على الأرض القومية للولايات المتحدة منذ أن أحرق البريطانيون واشنطن العاصمة في عام 1814.

يطلق على العقيدة السائدة للبلاد أحياناً تسمية "العقيدة الاستثنائية الأمريكية" (American Exceptionalism). وهي لا تمت إلى ذلك بصلة؛ ولعلها أقر إلى كونها عقيدة كونية شاملة بين قوى أمبريالية. لقد هللت فرنسا لـ "رسالتها الحضارية" في مستعمراتها، في حين أن وزير الحرب الفرنسي دعا إلى "إفناء السكان الأصليين" في الجزائر عن بكرة أبيهم. روح النبل والشهامة البريطانية كانت "حالة جديدة فريدة من نوعها في العالم،" بحسب ما أعلنه جون ستيوارت ميل، في أثناء جداله بأن هذه القوة الملائكية لم تتأخر بعد ذلك في استكمال تحريرها للهند. مقالة ميل الكلاسيكية حول التدخل الإنساني كتبت بعد وقت قصير من تكشف الحقائق حول الفظائع المروعة التي ارتكبتها بريطانيا في قمعها للتمرد الهندي عام 1857. كان الهدف الأساسي من استكمال السيطرة على باقي أنحاء الهند هو الفوز باحتكار تجارة الأفيون من أجل مشاريع بريطانيا الضخمة المتعلقة بتجارة المخدرات، والتي هي بالمناسبة التجارة الأكبر في تاريخ العالم ومكرسة بشكل رئيسي لإرغام الصين على قبول البضائع المصنعة البريطانية.

كذلك، ليس هنالك ثمة من سبب يدعو للشك في إخلاص رجال العسكر اليابانيين في الثلاثينات الذين كانوا يحضرون "فردوساً أرضاً" إلى الصين تحت وصاية يابانية ودودة عندما كانوا ينفذون عملية "اغتصاب نانجينغ" the Rape of Nanking (فترة ست أسابيع أعقبت استيلاء اليابان على نانجينغ - عاصمة جمهورية الصين السابقة عام 1937 والتي تم خلالها قتل مئات الآلاف من المدنيين واغتصاب حوالي ثمانين ألف امرأة من قبل جنوب الجيش الإمبراطوري الياباني) ويطلقون حملات "أحرقوا الجميع واقتلوا الجميع" في أرياف الصين الشمالية. والتاريخ زاخر بمثل هذه المآثر المجيدة.

طالما أن مثل هذه الفرضيات "الاستثنائية" ما تزال معششة بقوة في أذهان الكثيرين، فإن بوسع التجليات العرضية لعمليات "الإساءة للتاريخ،" على أية حال، أن تتمخض عن نتيجة عكسية، مسهمة فقط في محو الجرائم المروعة والتستر عليها. في جنوب فيتنام، على سبيل المثال، شكلت مذبحة ماي لاي (My Lai) مجرد حاشية سفلية للفظائع الرهيبة الأكثر بشاعة بكثير للبرامج السلمية لهجوم تيت (Tet) الذي تحدثت عنه الواشنطن بوست، جرى تجاهله في حين كان السخط في هذه البلاد منصباً إلى حد بعيد على هذه الجريمة الوحيدة بعينها.

كانت ووترغيت بلا شك قضية جنائية، لكن الضجة التي أثيرت حولها غطت إلى درجة كبيرة على الجرائم الأسوأ داخل الوطن وخارجه ونحّتها جانباً، بما فيها الاغتيال المنظم الذي قام به مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) للمسؤول النقابي الأسود فرد هامبتون (Fred Hampton) كجزء من أعمال القمع والتفجير المشينة في كولومبيا التي كان يقوم بها برنامج الاستخبارات المضادة (COINTELPRO)، وهما مثالان فقط على تلك الجرائم غير المعلنة. تنطوي جريمة التعذيب على ما يكفي من البشاعة؛ وغزو العراق كان جريمة أسوأ بكثير. من الشائع تماماً أن يكون للفظائع المنتقاة هذه الوظيفية.

يشكل فقدان الذاكرة التاريخي ظاهرة خطيرة ليس فقط لأنه يقوض أركان السلامة الأخلاقية والفكرية، بل لأنه أيضاً يهيئ الأساس للجرائم القادمة التي لم تحدث بعد.

الفصل الرابع

اليد الخفية للقوة

شكلت الانتفاضة الديمقراطية في العالم العربي استعراضاً دراماتيكياً مذهلاً للشجاعة والتفاني والالتزام من جانب القوى الشعبية – والتي تزامنت بالصدفة مع انتفاضة كبرى لعشرات الآلاف دعماً للطبقة العاملة والديمقراطية في مدينة ماديسون عاصمة ولاية ويسكونسن، وغيرها من المدن الأمريكية. مع ذلك، لو أن مسارات الثورة في القاهرة وماديسون تقاطعت، لجرى توجيهها في اتجاهات معاكسة: في القاهرة نحو تحديد الحقوق الأساسية التي تنكرها السلطة الدكتاتورية المصرية على أبناء الشعب، وفي ماديسون نحو تحديد الحقوق التي تم تحقيقها من خلال مراحل النضال الطويلة والشاقة والتي تتعرض الآن لهجوم خطير.

تشكل كلٌ من هاتين المدينتين عالماً صغيراً من الآراء والتوجهات في مجتمع عالمي يتبع مسارات متنوعة. سيكون هنالك بالتأكيد عواقب وتداعيات بعيدة المدى لما يجري على صعيد الصروع والمعاقل الصناعية المتداعية للبلد الأقوى والأكثر ثراءً في تاريخ البشرية وفي ما أسماه الرئيس دوايت أيزنهاور "المنطقة الأهم في العالم على الصعيد الاستراتيجي" – "مصدر مهول للقوة الاستراتيجية" و"لعلها الجائزة الاقتصادية الأغلى في العالم على صعيد الاستثمارات الخارجية،" بحسب ما عبرت عنه وزارة الخارجية في الأربعينات بأنها جائزة عزمت الولايات المتحدة على الاحتفاظ بها لنفسها ولحلفائها في نظام العالم الجديد لذلك اليوم الآخذ بالتكشف شيئاً فشيئاً.

بالرغم من كل التغييرات الحاصلة منذ ذلك الحين، هنالك كل الأسباب الوجيهة التي تدفعنا إلى الافتراض بأن صُنّاع السياسة اليوم يلتزمون بشكل أساسي برأي وتقديرات أدولف بيرل Adolf A. Berle، المستشار المؤثر للرئيسي فرانكلين روزفلت القائل إن السيطرة على موارد الطاقة الهائلة للشرق الأوسط سيفضي بصورة أساسية إلى "السيطرة على العالم." بالتالي فهم يعتقدون بأن فقدان هذه السيطرة سيهدد مشروع الهيمنة الأمريكية على العالم الذي تجلت معالمه بوضوح خلال الحرب العالمية الثانية والذي

جرى الإبقاء عليه بقوة في وجه التغيرات الكبرى في النظام العالمي منذ ذلك الحين.

منذ بداية الحرب، عام 1939، تنبأت واشنطن مسبقاً بأن الحرب ستنتهي بالولايات المتحدة إلى قوة طاغية مهيمنة. التقى كبار مسؤولي وزارة الخارجية وخبراء السياسة الخارجية في أثناء سنوات الحرب لوضع الخطط لعالم ما بعد الحرب. رسموا الخطوط الأساسية لـ "منطقة كبرى" (Grand Area) كان على الولايات المتحدة أن تسيطر عليها، ومن ضمنها نصف الكرة الشمالي والشرق الأوسط والإمبراطورية البريطانية السابقة، بمواردها النفطية الشرق أوسطية. وفي الوقت الذي بدأ فيه الروس بالإجهاز على الجيوش النازية بعد معركة ستالينغراد، اتسع نطاق أهداف "المنطقة الكبرى" لشمل أكبر قدر ممكن من أوراسيا – على الأقل موارها الاقتصادية في أوربا الغربية. ستعمد الولايات المتحدة ضمن المنطقة الكبرى إلى الإبقاء على "سلطة مطلقة غير قابلة للنقاش مع "تفوق عسكري واقتصادي" وضمان "محدودية أي ممارسة للسيادة" من قبل دول قد تتدخل بمشاريعها ومخططاتها العالمية.

سرعان ما جرى تنفيذ الخطط الحربية الدقيقة.

لطالما كان هنالك اعتقاد بأن أوروبا قد تختار اتباع نهج مستقل؛ كانت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) متهيئة جزئياً لمواجهة هذا التهديد. إذ حالما تلاشت الذريعة الرسمية للناتو عام 1989، جرى توسيع نطاقه باتجاه الشرق، في انتهاك صريح للتعهدات الشفوية المقدمة للزعيم السوفييتي ميخائيل غورباتشيف. وقد أصبح منذ ذلك الحين أداة طيعة بيد الولايات المتحدة تستخدمها كقوة تدخل بصلاحيات واسعة النطاق بعيدة المدى، بحسب ما عبر عنه أمين عام الناتو جاب دو هوب شيفر (Jaap de Hoop Scheer)، الذي أحاط أحد اجتماعات الناتو علماً بأن على قوات "الناتو حماية خطوط البترول التي تنقل النفط والغاز المتجه نحو الغرب،" وبصورة أكثر تعميماً حماية الطرق البحرية التي تستخدمها ناقلات النفط وغيرها من "البنية الأساسية" لمنظومة الطاقة.

إن العقائد التي تستند إليها المنطقة الكبرى تبيح التدخل العسكري ساعة تشاء الجهة الراغبة في ذلك. جرى التعبير عن ذلك الاستنتاج بوضوح من قبل إدارة كلنتون، التي أعلنت بأن الولايات المتحدة تمتلك الحق باستخدام القوة العسكرية لضمان "وصول غير مقيد إلى الأسواق الرئيسية ومصادر الطاقة والموارد الاستراتيجية،" ويجب عليها الاحتفاظ بقوات عسكرية ضخمة "منتشرة على الجبهات الأمامية" في أوروبا وآسيا "للمساهمة في صياغة آراء الناس ووجهات نظرهم تجاهنا" و"صياغة الأحداث التي ستؤثر على حياتنا المعيشية وأمننا."

المبادئ ذاتها حكمت غزو العراق. في الوقت الذي بدأ فيها فشل الولايات المتحدة في فرض إرادتها على العراق يتكشف بصورة مؤكدة، لم يعد بالإمكان إخفاء الأهداف الحقيقية للغزو وراء خطابات معسولة منمقة. في تشرين الثاني عام 2007، أصدر البيت الأبيض "إعلان مبادئ" يطالب بوجوب بقاء القوات الأمريكية في العراق إلى أجل غير مسمى ويلزم العراق بإعطاء الأفضلية للمستثمرين الأمريكيين. بعد مضي شهرين، أحاط الرئيس أوباما الكونغرس علماً بأنه سيرفض أي قانون يمكن أن يحدد فترة وجود القوات الأمريكية الدائمة في العراق أو "يحد من سيطرة الولايات المتحدة على موارد نفط العراق" – وهي مطالب كان على الولايات المتحدة أن تتخلى عنها بعد ذلك بوقت قصير في وجه ممانعة عراقية أساسية.

في تونس ومصر، حققت انتفاضات العام 2011 الشعبية انتصارات رائعة، ولكن بحسب ما أوردته مؤسسة كارنيغي إنداومنت لأبحاث السلام الدولي Carnegie Endowment في تقريرها، مع تغير الأسماء وبقاء الأنظمة: "ما يزال حصول تغيير على صعيد النخب الحاكمة وأنظمة الحكم حلماً بعيد المنال." يناقش التقرير الحواجز والعراقيل الداخلية أمام الديمقراطية، لكنه يتجاهل الخارجية منها، التي، كما هي دائماً، مهمة.

لا شك بأن الولايات المتحدة وحلفاء الغربيين حريصون على القيام بكل ما بوسعهم القيام به لمنع قيام أي ديمقراطية حقيقية في العالم العربي. لمعرفة السبب، ما علينا سوى الاطلاع على دراسات الرأي العربي التي أجرتها وكالات استطلاع الرأي الأمريكية. رغم ندرة ما يجري نشره عن تلك الدراسات، فهي بالتأكيد معروفة للمخططين. إنها تظهر أن العرب بغالبيتهم العظمى ينظرون إلى الولايات المتحدة وإسرائيل بوصفهما الخطر الرئيسي الذي يواجهونه: كذلك ينظر 90 في المائة من المصريين وأكثر من 75 في المائة من أبناء المنطقة عموماً إلى الولايات المتحدة. بالمقابل فإن 10 في المائة من العرب يعتبرون إيران خطراً. إن المعارضة لسياسة الولايات المتحدة قوية لدرجة أن الغالبية تعتقد بأن الأمن سوف يتحسن لو امتلكت إيران السلاح النووي – في مصر 80 في المائة. والأرقام الأخرى مشابهة. لو كان للرأي العام أن يؤثر على السياسة، لوجدنا بأن الولايات المتحدة لن تفقد سيطرتها على المنطقة وحسب، بل ستُطرد منها، إلى جانب حلفائها، ما سيقوض المبادئ الأساسية للهيمنة العالمية.

عقيدة المُعَشّـِر

يشكل دعم الديمقراطية دائرة اختصاص الإيديولوجيين ووكلاء الدعاية ومجال نشاطهم. في عالم الواقع، فإن كره أبناء طبقة النخبة للديمقراطية ومقتهم لها يشكل القاعدة العامة والعرف السائد. والبراهين أكثر من أن تعد وتحصى على أن الديمقراطية لا تتلقى من الدعم والتأييد إلا بقدر ما يسهم في خدمة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لأبناء تلك الطبقة، وهو استنتاج جرى الإقرار به على مضض من قبل طبقة أهل العلم والثقافة الأكثر جدية.

لقد تجلى الكره والازدراء الذي يكنه أبناء طبقة النخبة للديمقراطية بصورة دراماتيكية في ردود الفعل تجاه فضائح ويكيليكس. وما لقي القدر الأكبر من الاهتمام، المصحوب ببعض التعليقات الملطفة، كانت تلك البرقيات التي تفيد بأن العرب يدعمون موقف الولايات المتحدة تجاه إيران، في إشارة إلى الحكام الدكتاتوريين الذي يحكمون البلدان العربية؛ لكن رأي وموقف العامة من أبناء الشعب جرى إغفاله ولم يأت أحد على ذكره.

المبدأ الفاعل جرى وصفه من قبل مروان المُعَشّر، المسؤول الأردني السابق وآخر مدراء برنامج مؤسسة كارنيغي في الشرق الأوسط: "المقولة التقليدية المطروحة داخل وخارج العالم العربي تتمثل بأنه لا يوجد هنالك شيء خطأ، كل شيء تحت السيطرة. بهذا النمط من التفكير، تتذرع القوى المحصَّنة بأن المناوئين والأغراب المطالبين بالإصلاح يبالغون في وصف الأوضاع على أرض الواقع."

باعتمادنا لذلك المبدأ، إذا ما قدم لنا الدكتاتوريون دعمهم، ما الذي سيضيرنا بعده؟

إن عقيدة المعشّر هي عقيدة عقلانية ومبجّلة. وأحد الأمثلة وثيقة الصلة بذلك اليوم، هي أنه، وفي النقاشات الداخلية لعام 1، أعرب الرئيس أيزنهاور عن قلقه بشأن "حملة الكراهية" ضدنا في العالم العربي، ليس من جانب الحكومات، بل من جانب الشعب. وقد أوضح مجلس الأمن القومي (NSC) لأيزنهاور أن هنالك مفهوماً سائداً في العالم العربي مفاده أن الولايات المتحدة تدعم الدكتاتوريات وتمنع الديمقراطية والتطور لكي تضمن سيطرتها على موارد المنطقة. علاوة على ذلك، فإن هذا المفهوم هو مفهوم دقيق بصورة أساسية، كما يستطرد مجلس الأمن القومي قائلاً، وهو بالضبط ما ينبغي أن نكون عاكفين على القيام به، معتمدين على قيدة المعشّر. وقد أكدت الدراسات التي أجراها البنتاغون بعد الحادي عشر من أيلول أن المفهوم ذاته ما يزال قائماً اليوم.

من الطبيعي بالنسبة للمنتصرين أن يودِعوا التاريخ سلة المهملات، وبالنسبة للضحايا أن يأخذوه على محمل الجد. ربما كان في بعض الملاحظات والتعليقات المقتضبة حول هذا الموضوع المهم قدر من الفائدة. اليوم ليست المرة الأولى التي تكون فيها

مصر والولايات المتحدة بمواجهة مشكلات مشابهة وتتحركان في اتجاهين متعاكسين. فقد كانت هنالك مناسبات أخرى مماثلة حدثت في أوائل القرن التاسع عشر.

لطالما زعم المؤرخون الاقتصاديون بأن مصر كانت في وضع مناسب تماماً يؤهلها لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة في الوقت ذات الذي كانت فيه الولايات المتحدة في هذه الفترة. البلدان كلاهما لديه زراعة مزدهرة، ومن ضمنها القطن، الذي هو وقود الثورة الصناعية الأولى – على الرغم من أنه كان على الولايات المتحدة، بخلاف مصر، أن تطور إنتاج القطن وتوجد يد عاملة في أثناء مراحل الاستيلاء على الأرض وإبادة السكان الأصليين والعبودية، بعواقب وتداعيات باتت اليوم جلية وواضحة من خلال التحفظات المطبقة على الناجين والسجون التي اتسع نطاقها بسرعة منذ أيام ريغان لتستوعب الأعداد الزائدة غير الضرورية من السكان الذي لم يقدر لهم التمتع بثمار عصر التصنيع.

أحد الفروق الرئيسية بين البلدين تمثل في أن الولايات المتحدة كانت قد حققت الاستقلال وباتت حرة في تجاهل نصائح وإرشادات النظرية الاقتصادية التي كان يبشر بها آدم سميث حينها. بعبارات ومصطلحات شبيهة بتلك التي توجه لمجتمعات البلدان النامية اليوم. لقد حض سميث المستعمرات المحررة وشجعها على إنتاج السلع الأساسية للتصدير واستيراد البضائع البريطانية المصنعة ذات النوعية الفائقة، وبالتأكيد الحض على عدم السعي لاحتكار السلع ذات الأهمية الكبيرة – خصوصاً القطن. أيُّ توجه آخر، حذر سميث قائلاً، "من شأنه أن يعيق ويؤخر الوتيرة المتصاعدة لقيمة إنتاجهم السنوي بدلاً من تسريعها، ويسهم في عرقلة تقدم بلادهم نحو الثراء والعظمة الحقيقية بدلاً من تعزيزها."

بعد أن حصلت على استقلالها، عمدة المستعمرات ببساطة إلى تجاهل نصيحته وسلكت النهج ذاته إلى سلكته إنكلترا على صعيد التنمية المستقلة الموجهة من قبل الدولة، بنسب تعرفة جمركية مرتفعة لحماية الصناعة من الصادرات البريطانية (على رأسها النسيج والصلب وغيرها)، واعتمدت العديد من الوسائل الأخرى لتسريع عملية التنمية الصناعية. وقد سعت الجمهورية المستقلة أيضاً للفوز باحتكار القطن بهدف "إجبار كافة البلدان الأخرى على الركوع عند أقدامنا،" وخاصة العدو البريطاني، كما أعلن الرؤساء "الجاكسونيون" عند غزوهم لتكساس ونصف المكسيك واستيلائهم عليها.

بالنسبة لمصر، كانت هنالك فترة مشابهة عمدت السلطة البريطانية إلى عرقلتها وتعطيلها. فقد أعلن اللورد بالمرستون أن "أية أفكار أو آراء بخصوص انتهاج مبادئ العدل والإنصاف [تجاه مصر]

ينبغي ألا تقف في طريق مثل هذه المصالح العظيمة والسامية" لبريطانيا في سعيها للحفاظ على هيمنتها الاقتصادية والسياسية، معرباً عن "كراهيته" "للبربري الجاهل" محمد علي، الذي تجرأ على انتهاج مسار مستقل وتحريك سفن الأسطول البريطاني وتسخير الموارد المالية لبريطانيا لوضع حد لسعي مصر للحصول على الاستقلال وتحقيق التنمية الاقتصادية.

بعد الحرب العالمية الثانية عندما حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا كقوة عالمية مسيطرة، اعتمدت واشنطن المواقف ذاتها، موضحة بأن الولايات المتحدة لن تقدم أية مساعدات لمصر ما لم تلتزم الأخيرة بالقواعد المتبعة بالنسبة للضعفاء – والتي ما برحت الولايات المتحدة تنتهكها من خلال فرض نسب تعرفة جمركية مرتفعة لحظر صادرات القطن المصري والتسبب بأزمات مُوهنة على صعيد الدولار، بحسب التفسير المعروف لمبادئ السوق.

لا غرابة البتة في أن "حملة الكراهية" ضد الولايات المتحدة التي أقلقت أيزنهاور كانت تعوّل على الإقرار بأن الولايات المتحدة تدعم الدكتاتوريين وتمنع الديمقراطية والتطور، كما يفعل حلفاؤها.

في دفاع آدم سميث، ينبغي أن نضيف بأنه كان مدركاً لما يمكن أن يحدث فيما لو اعتمدت بريطانيا قواعد الاقتصاد السليمة، التي تسمى الآن بـ "الليبرالية الجديدة." فقد حذّر بأن المصنعين والتجار والمستثمرين البريطانيين قد يحققون بعض الفائدة إذا ما اتجهوا نحو الخارج، لكن إنكلترا سوف تعاني. لكنه رأى بأنه سيستهدون بالتحيّز للوطن، وكأن "يداً خفية" تكلأ إنكلترا وتجنبها ويلات العقلانية الاقتصادية.

لا يمكن لأحد أن يخطئ هذا المقطع. إنه التجلي الأوحد للعبارة الشهيرة "اليد الخفية" في المقالة الاقتصادية الفلسفية التي كتبها آدم سميث والمنشورة عام 1776 بعنوان "ثروة الأمم" *The Wealth of Nations*. المؤسس الراشد الآخر لعلم الاقتصاد الكلاسيكي، دافيد ريكاردو (David Ricardo)، خرج باستنتاجات مشابهة، آملاً بأن ما يسمى بـ "التحيز للوطن" سيحمل أصحاب الثروات على الاقتناع بالنسب المنخفضة للأرباح في بلدهم الأم، بدلاً من السعي وراء توظيفات أكثر عائدية ومردودية لثرواتهم في بلدان أجنبية" – وهي مشاعر، أضاف قائلاً، "يؤسفني أن أراها محبطة." لو نحينا تنبؤاتهم جانباً، فقد كانت الأحاسيس الفطرية لدى علماء الاقتصاد الكلاسيكيين قوية.

"التهديدات" الإيرانية والصينية

يجرى أحياناً مقارنة الانتفاضة الديمقراطية في العالم العربي بما حصل في أوربا الشرقية عام 1989، ولكن على أرضية ملتبسة مشكوك بأمرها. ففي عام 1989، جرى التغاضي عن الانتفاضة الديمقراطية والتهاون بشأنها من قبل الروس، ودعمها من جانب قوة غربية استناداً إلى معايير عقيدة سائدة كانت تتماشى بوضوح مع الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية، وكانت بالتالي بمثابة مأثرة نبيلة مجيدة جديرة بالتقدير والاحترام العظيم، بخلاف الصراعات التي كانت سائدة في الوقت نفسه "للدفاع عن الحقوق الإنسانية الأساسية للناس" في أمريكا الوسطى، بحسب ما قاله أسقف السلفادور المغدور، الذي هو واحد من مئات آلاف ضحايا القوات المسلحة التي تسلحها وتدربها واشنطن. لم يكن هنالك أي ميخائيل غورباتشيف آنذاك في الغرب خلال تلك السنوات العصيبة، ولا يوجد اليوم. وتبقى القوى الغربية معادية للديمقراطية في العالم العربي لأسباب وجيهة.

ما تزال عقائد المنطقة الكبرى تنطبق على الأزمات والمواجهات المعاصرة. في أوساط صنع القرار الغربية وفي التعليقات السياسية لتلك الأوساط، ما يزال ينظر إلى التهديد الإيراني بوصفه الخطر الأكبر على النظام العالمي والذي يجب أن يشكل بالتالي محط الاهتمام الأول للسياسية الخارجية الأمريكية، مع سير أوروبا على خطى هذه السياسة بلباقة وتهذيب.

قبل سنوات، كتب المؤرخ العسكري الإسرائيلي مارتن فان كريفلد (Martin Van Creveld) بأن "العالم شاهد كيف هاجمت الولايات المتحدة العراق من دون أي سبب على الإطلاق، كما تبين لاحقاً. لو أن الإيرانيين لم يسعوا إلى امتلاك أسلحة نووية، لكانوا حمقى بالفعل،" سيما وأنهم رازحون تحت خطر دائم يتمثل باحتمال تعرضهم لهجوم في أي وقت، في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة.

لا شك بأن الولايات المتحدة وأوروبا متضامنتان في معاقبة العراق بسبب الخطر الذي يشكله على "الاستقرار" العالمي – بالمعنى التقني للكلمة، ما يعني التماشي مع المطالب الأمريكية – لكن من المفيد تسليط الضوء على درجة العزلة التي هم فيها؛ لقد دعمت بلدان عدم الانحياز بقوة حق إيران في امتلاك اليورانيون المخصَّب. القوة الإقليمية الكبرى، تركيا، صوتت ضد اقتراح قدمته الولايات المتحدة في مجلس الأمن يقضي بفرض عقوبات على إيران، إلى جانب البرازيل، البلد الذي يعتبر محط إعجاب أكثر من غيره من بلدان الجنوب العالمي Global South. لقد أدى عصيان هذين البلدين إلى تقريع وتعنيف عنيف على المستوى الرسمي، ليس للمرة الأولى، إذ سبق لتركيا أن تعرضت لإدانة قاسية عام 2003 عندما انصاعت الحكومة لإرادة 95 في المائة من أبناء شعبها

ورفضت المشاركة في غزو العراق، مظهرة بذلك قبضتها المتراخية على عنق الديمقراطية على النمط الغربي.

وفي حين أن بوسع الولايات المتحدة أن تتسامح مع العصيان التركي – رغم كون تسامحاً مشوباً بالأسى والندم – من الصعب عليها تجاهل مثل ذلك العصيان من جانب الصين. تحذر الصحافة من أن "مستثمري وتجار الصين يقومون الآن بملء فراغ إيران خلّفه انسحاب المؤسسات الجارية للعديد من البلدان الأخرى خاصة أوربا،" سيما وأن الصين عاكفة على توسيع نطاق دورها المهيمن على صناعات الطاقة في إيران. تبادر واشنطن إلى الرد بشيء من اليأس المشوب بالتهور. فقد حذرت وزارةُ الخارجية الأمريكية الصين من أنها إذا ما كانت تريد دخول "المجتمع الدولي" – وهو مصطلح تقني يشير إلى الولايات المتحدة وكل من يسير على نهجها – فعليها الكف عن "المراوغة واللف والدوران للتهرب من مسؤولياتها الدولية الواضحة" المتمثلة تحديداً بالانصياع لأوامر الولايات المتحدة الأمريكية. لا يتوقع من الصين أن تخضع لهذه الضغوط.

هنالك أيضاً قدر كبير من القلق بشأن الخطر العسكري المتزايد الذي تشكله الصين. فقد حذرت دراسة أجراها البنتاغون مؤخراً من أن الميزانية العسكرية للصين تقترب من "خُمس ما أنفقه البنتاغون على التحضير لمهامه العسكرية وحروبه في العراق وأفغانستان" – وهو بالطبع جزء يسير من الميزانية العسكرية للولايات المتحدة. قد "يحد توسيع الصين لنطاق قدراتها العسكرية من قدرة السفن الحربية الأمريكية على العمل في المياه الدولية قبالة سواحلها،" بحسب ما أضافت صحيفة النيويورك تايمز.

قبالة ساحل الصين، كما أسلفنا؛ يبقى علينا أن نفترض بأنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تزيل أي وجود عسكري لها هناك ينكر على السفن الحربية الصينية حقها في مياه الكاريبي. ويتجلى عدم إدراك الصين لقواعد الكياسة الدولية (International Civility) بصورة أوضح من خلال اعتراضاتها على الخطط المتمثلة بانضمام حاملة الطائرات جورج واشنطن التي تعمل بالطاقة النووية للمناورات البحرية التي جرى تنفيذها على مسافة أميال قليلة من ساحل الصين، ما يمنحها القدرة المزعومة على ضرب بيجين.

بالمقابل، هنالك المعايير الغربية القائلة بأن مثل هذه العمليات الأمريكية يجري تنفيذها جميعاً لحماية "الاستقرار" وأمنها الذاتي. تعرب صحيفة *New Republic* الليبرالية عن قلقها من إرسال "الصين لعشر سفن حربية عبر المياه الدولية قبالة جزيرة أوكيناوا اليابانية مباشرة،" الأمر الذي يشكل استفزازاً بالفعل – بخلاف الحقيقة غير المعلنة التي مفادها أن واشنطن قد حولت الجزيرة إلى قاعدة عسكرية كبرى في تحد صارخ للاحتجاجات العنيفة من جانب أبناء

الجزيرة. ذلك لم يكن استفزازاَ، وفق المبدأ السائد المستند إلى عقيدة 'نحن نملك العالم'.

لو نحينا العقيدة الإمبريالية المتأصلة جانباً، فهنالك سبب وجيه يحدو بجيران الصين لأن يكونوا قلقين بشأن قوتها العسكرية والتجارية المتزايدة.

في حين أن عقيدة المنطقة الكبرى ما تزال سائدة، فإن القدرة على تنفيذها قد تراجعت. لقد شهدت القوة الأمريكية أوج صعودها بعد الحرب العالمية الثانية، عندما كانت تمتلك نصف ثروة العالم بالتمام والكمال. ولكن ذلك تراجع بالطبع، مع نهوض قوى اقتصادية صناعية أخرى من كبوة الحرب المدمرة وسلوك نهج تصفية الاستعمار وإنهائه لمسارات مؤلمة. وبحلول أوائل السبعينات، كانت حصة الولايات المتحدة من إجمالي الثروة العالمية قد تراجعت إلى حوالي 25 في المائة، وكان العالم الصناعي قد أصبح عالماً ثلاثي الأقطاب، يضم أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا (الذي كانت اليابان آنذاك عموده الفقري).

حديث هنالك أيضاً تغيير حاد في الاقتصاد الأمريكي في فترة السبعينات نحو طغيان القطاع المالي حجماً وأهمية على باقي القطاعات وتصدير المنتجات. وتضافرت مجموعة متنوعة من العوامل على خلق دائرة مفرغة من التمركز الراديكالي الأساسي للثروة في أيدي حفة ضئيلة لا تتجاوز الواحد في المائة من إجمالي عدد السكان – وهم بشكل رئيسي من فئة الرؤساء أو المدراء التنفيذيين ومدراء صناديق التحوّط (hedge-fund) وأمثالهم. ذلك يؤدي إلى تركز القوة السياسية وتمركزها ضمن دائرة معينة، ويدفع بالتالي سياسات الدولة إلى زيادة تركيزها على الاقتصاد: السياسات الضريبية، قوانين إدارة الشركات، الخصخصة، وغير ذلك الكثير. في تلك الأثناء، شهِدت تكاليفُ الحملات الانتخابية قفزات صاروخية، مرغمة الأطرافَ المتنافسة على التوجه إلى جيوب أصحاب الرساميل المالية المتمركزة بالفطرة الآن في أيدي حفنة من الجمهوريين، وفي أيدي حفنة من الديمقراطيين، الذين كانوا قبل وقت ليس ببعيد من الجمهوريين المعتدلين.

لقد أصبحت الانتخابات أشبه بتمثيلية قصيرة تديرها دوائر العلاقات العامة. بعد فوزه في انتخابات العام 2008، خرج أوباما من هذه الدوائر بجائزة العام لأفضل حملة تسويقية. كان القائمون على المسابقة في حالة من البهجة والحبور المبالغ بها. في الصحافة التجارية، أوضحوا بأنهم كانوا يسوّقون المرشحين كأية سلعة أخرى منذ أيام رونالد ريغان، لكن إنجاز العام 2008 كان إنجازهم الأعظم الذي سيغير النمط المتبع في غرف اجتماعات مجالس الإدارة. بلغت تكلفة انتخابات العام 2012 أكثر من ملياري دولار أمريكي، القسم

الأكبر منها جرى إنفاقه على تمويل الشركات، ويتوقع لتكلفة انتخابات العام 2016 أن تصل إلى ضعف ذلك الرقم. لا غرابة البتة في اختيار أوباما لكبار رجال الأعمال لتعيينهم في إدارته. الجماهير في حالة الغضب والإحباط، ولكن طالما أن العقيدة التي تحدث عنها المعشّرِ هي السائدة، فلا يهم.

لئن كانت الثروة والسلطة قد تركزت في أيدي حفنة قليلة من المتنفذين، فإن المداخيل الحقيقة بالنسبة لمعظم أبناء الشعب قد آلت إلى حالة من الركود، وبات الناس يجهدون لتدبر أمور معيشتهم عن طريق ساعات العمل الإضافي أو الاقتراض، وتضخم الأصول (asset inflation)، الذي أرهقته الأزمات المالية المتواصلة التي بدأت مع تفكيك وحل الجهاز التنظيمي بدءاً من الثمانينات.

لا شيء من هذا يعكر صفو القلة القليلة من أصحاب الثروة، المستفيدين من سياسة الضمان الحكومي "العصية على الفشل" بفضل حجمها الكبير وإمكاناتها الهائلة. ذلك الضمان الحكومي ليس بالأمر السهل. يكفي مجرد التفكير بقدرة البنوك على الاقتراض بمعدلات منخفضة، بفضل الدعم الضمني لدافعي الضرائب تقدر وكالة بلومبرغ الإخبارية، التي تستشهد بورقة عمل صندوق النقد الدولي، بأن "دافعي الضرائب يعطون البنوك الكبيرة 83 مليار دولار سنوياً" – ما يساوي كامل ربحهم بالضبط، وهو أمر "حاسم لفهم السبب الكامن وراء تشكيل البنوك الكبيرة لهذا التهديد للاقتصاد العالمي." علاوة على ذلك، فإن بوسع البنوك وشركات الاستثمار القيام بعمليات مالية منطوية على مخاطرة، بعوائد مجزية، وعندما ينهار النظام بصورة حتمية، يكون بوسعهم الانتقال إلى الدولة الحاضنة (nanny state) لإنقاذ دافعي الضرائب، قابضين بقوة على نسخهم من أعمال الاقتصاديّيْن الشهيرين إف إيه حايك F.A. Hayek وميلتون فريدمان Milton Friedman.

ذلك كان النهج السائد منذ أيام ريغان، كل أزمة أكثر حدة من سابقتها – بالنسبة لعامة السكان. البطالة الحقيقية هي في أسوأ مستوياتها بالنسبة لمعظم السكان، في حين أن موقع غولدمان ساكس الإلكتروني Goldman sachs، وهو أحد المهندسين الرئيسيين للأزمة الحالية، هو الآن أغنى من ذي قبل. فقد أعلن بهدوء عن 17.5 مليار دولار تعويضاً عن العام 2010، مع تلقي المدير التنفيذي لجولدمان ساكس، لويد بلانكفاين (Lloyd Blankfein)، علاوة مقدارها 12.5 مليون دولار، في حين ازداد راتبه بمعدل أكثر من ثلاثة أضعاف.

لن يجدي تركيب الاهتمام على مثل هذه الحقائق. بناء عليه، يجب على البروباغندا الإعلامية أن تسعى للنحي باللائمة على الآخرين، كعاملي القطاع العام، برواتبهم الدسمة ومعاشاتهم التقاعدية الخيالية: خيال في خيال على نمط التخيلات الريغانية

للأمهات السوداوات داخل سياراتهن الليموزين في الطريق لاستلام شيكات معونات الرعاية الاجتماعية، وغيرها من الأنماط التي لا حاجة بنا إلى الإتيان على ذكرها. علينا جميعاً أن نشد الأحزمة – الكل تقريباً، هذا ما أريد قوله.

يشكل المعلمون هدفاً جيداً بشكل خاص، كجزء من المساعي المتعمدة لتخريب نظام التعليم العام من مستوى الروضة حتى الجامعة عن طريق الخصخصة – وهي مرة أخرى سياسة تناسب الأثرياء، لكنها كارثة على عامة أبناء الشعب إضافة إلى السلامة الطويلة الأمد للاقتصاد، رغم أنها واحدة من الأشياء الخارجية التي جرى تنحيتها جانباً بقدر ما تسود مبادئ السوق.

الهدف الآخر الذي يعد مغرياً على الدوام، هو المهاجرون. وهو ما ثبتت صحته عبر التاريخ الأمريكي، وخاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية، وفاقمه الآن إحساس بأن بلدان يجري أخذه بعيداً عنا، السكان البيض سرعان ما سيصحبون أقلية. بوسع المرء أن يتفهم غضب الأفراد المفجوعين، لكن قسوة السياسة صادمة.

من هم المهاجرون المستهدفون؟ في ماساشوستش الشرقية، حيث أعيش، العديد هم من أبناء المايا الناجين من عواقب المذبحة الجماعية الحقيقية في المرتفعات الغواتيمالية والتي نفذها عناصر النخبة من سفاحي ريغان. الأخرون هم ضحايا مكسيكيون لاتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) الذي جرى إبرامه في عهد كلنتون، وهو أحد الاتفاقات الحكومية النادرة التي نجحت في إلحاق الضرر بأبناء الطبقة العاملة في كافة البلدان الثلاثة المشاركة في الاتفاقية. بعد أن تم تمرير اتفاقية NAFTA بالقوة عبر الكونغرس في وجه معارضة شعبية عام 1994، عمد كلنتون أيضاً إلى الشروع في نشر قوات عسكرية على الحدود المكسيكية – الأمريكية، التي كانت سائبة تماماً قبل ذلك. كان مفهوماً على ما يبدو أن المزارعين المكسيكيين لا يستطيعون منافسة الزراعة الأمريكية المدعومة بقوة، وأن المؤسسات المكسيكية غير قادرة على خوض غمار التنافس مع المؤسسات الأمريكية متعددة الجنسيات، والتي هي بحاجة إلى " معاملة قومية" في ظل اتفاقيات "التجارة الحرة" ذات الشعارات والعناوين المضللة – وهي ميزة تمنح فقط لأصحاب الشركات، وليس الأشخاص العاديين. من غير المفاجئ أن هذه الإجراءات أدت إلى سيل من اللاجئين اليائسين وظهور الهستيريا المناوئة للمهاجرين من جانب ضحايا السياسات التجارية الحكومية داخل الوطن.

يبدو أن الكثير من ذلك يحدث في مصر، حيث العنصرية متفشية بصورة أكبر مما هي عليه في الولايات المتحدة. ما على المرء إلا أن يتأمل بدهشة تذمر إيطاليا من سيل اللاجئين القادمين من ليبيا،

مشهد أول مذبحة جماعية تحدث بعد الحرب العالمية الثانية، في الشرق المحرر حديثاً، على يد حكومة إيطاليا الفاشية. أو عندما تفلح فرنسا، التي ما تزال حتى اليوم الحامي الأكبر للديكتاتوريات المتوحشة في مستعمراتها السابقة، في التغاضي عن فظائعها البشعة في أفريقيا، في حين يحذر الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي بخوف وهلع من "تدفق اللاجئين" وتعترض مارين لوبان Marine Le Pen بقولها إنه لا يفعل شيئاً لمنع ذلك. لا حاجة بي للتطرق إلى ذكر بلجيكا، المرشحة للفوز بجائزة ما أسماه آدم سميث ب- "الظلم الوحشي للأوروبيين."

يمكن لظهور أحزاب فاشية جديدة في معظم أنحاء أوروبا أن يشكل ظاهرة مرعبة، حتى لو لم نكلف أنفسنا عناء استحضار ما أصاب القارة في الماضي القريب. لنتخيل فقط رد الفعل الذي كان يمكن أن يحصل لو جرى طرق اليهود من فرنسا ودفعهم إلى حياة البؤس والاضطهاد، ثم مشاهدة اللا فعل عندما يحدث الشيء ذاته لأبناء الغجر، الذين هم أيضاً ضحايا الهولوكوست وأكثر سكان أوروبا تعرضاً للوحشية والبربرية.

في هنغاريا، حقق حزب الفاشية الجديدة "جوبيك" 21 في المائة من الأصوات في الانتخابات الوطنية، الأمر الذي ربما لا يعد مفاجئاً إذا ما عرفنا أن ثلاثة أرباع السكان يرون بأنهم أسوا حالاً بكثير مما كانوا عليه تحت الحكم الشيوعي. قد نشعر بالارتياح لمعرفة أن يورغ هايدر (Jorg Haider) (سياسي نمساوي كان حاكماً لولاية كيرنتن وزعيماً لحزب التحالف من أجل مستقبل النمسا، وقد كان قبلها زعيماً لحزب الحرية اليميني المتشدد قبل أن يتنحى من زعامة الحزب عام 2000 نتيجة للضغوط الدولية وإن كان أحد أبزر الوجوه فيها، قبل أن يطرد منها من قبل زعيمها) فاز بنسبة 10 في المائة من الأصوات فقط عام 2008، لولا حقيقة أن حزب الحرية، الذي كان يحاول تفاديه من جهة اليمين، فاز بنسبة 17 في المائة من الأصوات. (من المحبط استذكار أنه في عام 1928، فاز النازيون بأقل من 3 في المائة من الأصوات في ألمانيا). في إنكلترا، يعتبر الحزب الوطني البريطاني (BNP) ورابطة الدفاع الإنكليزية (EDL) من قوى اليمين المتطرف، بين القوى الرئيسية.

في ألمانيا، حقق كتاب ثايلو سارازين (Thilo Sarrazin) الذي يتفجع من أوله إلى آخره عن قضية تدمير المهاجرين للبلاد مبيعات ساحقة، في حين أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ورغم شجبها للكتاب، أعلنت بأن التعددية الثقافية قد "فشلت تماماً": لقد فشل الأتراك الذين جرى استجلابهم ليقوموا بالأعمال القذرة في ألمانيا بالتحول إلى آريين ذوي بشرة بيضاء وعيون زرقاء.

بوسع أولئك أصحاب الروح الساخرة استحضار بنيامين

فرانكلين، أحد الشخصيات الرئيسية لحركة التنوير (1650 – 1800)، الذي حذر من أن المستعمرات المحررة حديثاً يجب أن تكون حذرة من السماح للألمان بالهجرة لأنهم داكنو البشرة إلى درجة كبيرة، وكذلك السويديين. مع بدايات القرن العشرين، كانت الخرافات السخيفة حول نقاء العرق الأنغلوساكسوني أموراً شائعة في الولايات المتحدة، حتى في أوساط الرؤساء وغيرهم من كبار الشخصيات. ولطالما شكل الحقدُ العنصري في ثقافتنا الأدبية سمة ما جنة نتنة من سمات هذه الثقافة. كان استئصال وباء شلل الأطفال أسهل بكثير من استئصال هذا الوباء المرعب، الذي ما برح يتفشى أكثر فأكثر في أوقات الأزمات والشدة الاقتصادية.

لا أريد أن أختم كلامي من دون الإتيان على ذكر ظاهرة خارجية أخرى مستبعدة في أنظمة السوق، ألا وهي مصير الأنواع (fate of the species) المخاطرة المنهجية في النظام المالي يمكن معالجتها من قبل دافعي الضرائب، لكن أحداً لن يهب لنجدة البيئة إذا ما تعرضت للتخريب والتدمير. يبدو أن وجوب أن تدمَّر البيئة بات أقرب إلى كونه حاجة أو ضرورة مؤسساتية ملحة. إن كبار رجال الأعمال ممن يطلقون حملاتهم الدعائية لإقناع الناس بأن نظرية الاحتراز العالمي البشري المصدر (anthropogenic global warming) هي مجرد خدعة ليبرالية، يدركون تماماً الإدراك مدى جدية هذا الخطر، لكنهم يؤثرون مضاعفة أرباحهم وحصصهم السوقية قصيرة الأمد إلى الحد الأقصى على ما عداها من أولويات. إذا لم يفعلوا، سوف يتكفل آخرون بتنفيذ بهذه المهمة.

سوف يتبين لنا يوماً بأن هذه الدائرة المفرغة التي ندور فيها هي بالتأكيد دائرة مهلكة. للتعرف إلى مدى جدية هذا الخطر، ما علينا سوى إلقاء نظرة بسيطة على الكونغرس في الولايات المتحدة، الذي دفعته إلى مراتب السلطة تمويلاتُ رجال الأعمال ونشاطات البروباغندا الإعلامية. كافة الجمهوريين تقريباً هم من المناوئين لقضايا المناخ والبيئة. وقد شرعوا بالفعل في تخفيض تمويلهم للبرامج والإجراءات التي من شأنها أن تسهم في تخفيف تأثيرات الكارثة البيئية. الأسوأ من ذلك، أن البعض منهم هو من عتاة المؤمنين؛ لنأخذ على سبيل المثال الرئيسي الجديد لإحدى اللجان الفرعية المعنية بشئون البيئة والذي صرح بأن الاحترار العالمي لا يمكن أن يمثل مشكلة لأن الرب وعد نوع بأنه لن يكون هنالك طوفان آخر.

لو أن مثل هذه الأمور كانت تحصل في بلد صغير ناء، لضحكنا على هذا الكلام وسخرنا منه، لكن لا وهذه الأمور تحصل في البلد الأغنى والأكثر قوة على وجه الأرض، وقبل أن نضحك، علينا أن نستذكر أيضاً بأن الأزمة الاقتصادية الحالية تعود بدرجة كبيرة إلى ذلك الإيمان الأعمى بمثل هذه العقائد والتعاليم بوصفها فرضيات

فاعلة ومؤثرة على صعيد السوق، وبشكل عام إلى ما أسماه الفائز بجائزة نوبل جوزيف ستغليتس (Joseph Stieglitz) قبل خمسة عشر عاماً بـ "الدين" الذي تعرفه الأسواق أكثر من غيرها – والذي منع البنك المركزي والمؤسسات الاقتصادية، مع بعض الاستثناءات ذات الحظوة، من أخذ العلم بذلك اللغم الاقتصادي الخطير المتمثل بثمانية تريليونات دولار ذهبت هباءً منثوراً في قروض عقارية خلبية لم يكن لها أساس على الإطلاق في الأصول الاقتصادية، ما أسهم في نسف أركان الاقتصاد من جذوره عندما انفجر.

كل هذا، وغيره الكثير، يمكن له أن يمر ويتقدم طالما أن عقيدة المعشّرِ ما تزال سائدة، وطالما أن عموم فئات الشعب ما تزال غارقة في لامبالاتها وسلبيتها، وتتحول إلى العقلية الاستهلاكية أو كراهية الضعيف مهيض الجناح، فالغلبة ستكون للأقوياء كي يفعلوا ما يحلو لهم، وأولئك الناجون سيُترَكون لتأملاتهم فيما حصل.

الفصل الخامس

الأفول الأمريكي: الأسباب والنتائج

"إنها مقولة شائعة" أن الولايات المتحدة، التي، "حتى سنوات قليلة فقط، كنا نهلل لمآثرها في اجتياز أصقاع الأرض طولاً وعرضاً بخطوات جبارة وكأنها مارد جبار بقوة مطلقة وجاذبية ليس لها نظير... باتت اليوم في حالة أفول وتراجع، ما ينذر باحتمال زوالها نهائياً في يوم من الأيام." هذه الفكرة أو المقولة، التي نشرتها بالتفصيل المجلة التي تصدرها أكاديمية العلوم السياسية في صيف العام 2011، باتت في الحقيقة موضع إيمان وتصديق الكثيرين - لسبب ما، وعلى الرغم من أن عدداً من المؤهلات متوافرة الواحدة تلو الآخر. كانت وتيرة هذا الأفول قد بدأت بالفعل منذ اللحظة التي وصلت فيها الولايات المتحدة إلى أوج قوتها بعد الحرب العالمية الثانية، والخطابات الطنانة لزمن الانتصارات، بعد الانفجار الداخلي الذي أسهم في تفكك الاتحاد السوفييتي وانهياره، كانت بمعظمها ضرباً من ضروب خداع الذات. علاوة على ذلك، فإن النغمة المتكررة التي يجري استحضارها دائماً بأن ميزان القوة سينتقل إلى الصين والهند هي نغمة مشكوك بأمرها إلى درجة كبيرة. فهما بكل الأحوال بلدان فقيرة ترهق كاهليهما المشكلات الداخلية الحادة. لا شك في أن العالم آخذ بالتنوع أكثر فأكثر، لكن على الرغم من أفول أمريكا وتراجعها، لا يوجد في المستقبل المنظور أي منافس يتبوأ مكانتها كقوة عالمية مهيمنة.

في استحضار مقتضب لبعض المحطات التاريخية ذات الصلة، فقد أدرك المخططون الأمريكان في أثناء الحرب العالمية الثانية بأن بلادهم ستخرج من الحرب بقوة طاغية تؤهلها للسيطرة على العالم. من الواضح جداً في السجلات الوثائقية أن "الرئيس روزفلت كان يتطلع إلى هيمنة الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب،" في اقتباس لكلمات المؤرخ الدبلوماسي جيفري وارنر (Geoffrey Warner)، أحد كبار الأخصائيين في هذا الموضوع. جرى إعداد الخطط، إلى جانب أمور أخرى سبق ذكرها أعلاه، لسيطرة الولايات المتحدة على ما سبق تسميتها بـ "المنطقة الكبرى" التي تشمل العالم برمته. هذه العقائد ما تزال قائمة، رغم تراجع آفاق تحققها.

مقولة أن خطط زمن الحرب سرعان ما سيتم تنفيذها بدقة، كانت مقولة واقعية. إذ لطالما كانت الولايات المتحدة ومنذ وقت طويل أغنى دولة على وجه الأرض. لقد أنهت الحرب ما يسمى بـ "الكساد الكبير" Great Depression، وتضاعفت القدرة الصناعية الأمريكية أربع مرات تقريباً، في حين تم القضاء على المنافسين. كانت الولايات المتحدة بنهاية الحرب تمتلك نصف ثروات العالم ونظاماً أمنياً ليس له نظير. جرى تكليف كل إقليم من أقاليم المنطقة الكبرى "بمهمة خاصة" ضمن إطار النظام العالمي. لقد اشتملت "الحرب الباردة" التالية بصورة كبيرة على جهود القوتين العظميين لتطبيق النظام في مناطقهما الخاصة: بالنسبة للاتحاد السوفييتي، أوربا الشرقية؛ والولايات المتحدة، معظم العالم.

بحلول العام 1949 كانت 'المنطقة الكبرى' التي خططت الولايات المتحدة للسيطرة عليها قد بدأت تتآكل بصورة خطيرة مع "خسارة الصين،" كما تسمى بشكل روتيني. عبارة مثيرة، فالمرء يمكن أن "يخسر" عادة شيئاً يملكه، ومن المسلم به أن الولايات المتحدة تمتلك معظم العالم بحق. بعد ذلك بوقت قصير بدأت جنوب شرق آسيا بالانعتاق شيئاً فشيئاً من أسر السيطرة الأمريكية، ما أفضى بالتالي إلى نشوب حروب مروعة في الهند الصينية ومذابح رهيبة جرى ارتكابها في إندونيسيا عام 1956 بعد استعادة السيطرة الأمريكية. في هذه الأثناء، استمر الدمار وأعمال العنف على نطاق واسع في أماكن أخرى، في مسعى لاستعادة ما يسمى بـ "الاستقرار."

لكن الأفول والتراجع كان حتمياً، عندما بدأ العالم الصناعي يعيد هيكلة نفسه ودخلت الحقبة الاستعمارية في طور الاحتضار. وبحلول العام 1970، كانت حصة الولايات المتحدة من ثروة العالم قد تراجعت إلى حوالي 25 في المائة. كان العالم الصناعي في طريقه نحو "قطبية ثلاثية" tripolarity، بمراكز ثقله الكبرى، الولايات المتحدة، وأوروبا وآسيا، ثم اليابان، التي كانت آخذة بالتحول إلى أكثر من مناطق العالم ديناميكية.

بعد مضي عشرين عاماً، انهار الاتحاد السوفييتي. إن رد فعل الولايات المتحدة ينبئنا بالكثير عن حقيقة الحرب الباردة. إدارة بوش الأول، التي كانت آنذاك في السلطة، أعلنت على الفور أن سياساتها ستبقى على حالها من دون أي تغيير أساسي، رغم اختلاف الذرائع؛ سوف يتم الإبقاء على المؤسسة العسركية الضخمة، ليس بغرض الدفاع عن الولايات المتحدة في وجه الروس، بل لمواجهة "التطور التكنولوجي" لقوى العالم الثالث. سيكون من الضروري أيضاً الإبقاء على "القاعدة الصناعية العسكرية،" وهو تعبير ملطف للصناعة المتقدمة المعتمدة إلى حد كبير على إعانات الحكومة ومبادراتها. كان لا بد من توجيه قوات التدخل نحو الشرق

الأوسط، حيث "يتعذر إلقاء المشكلات الخطيرة على عتبة باب الكرملين،" بخلاف الوهب والخداع الذي كان سائداً على مدى نصف قرن من الزمن. تم التسليم بكل هدوء بأن المشكلة الحقيقية لطالما تمثلت بـ "القومية الراديكالية" (radical nationalism)، أي سعى البلدان إلى انتهاج سياسات مستقلة، في انتهاك صريح لمبادئ المنطقة الكبرى. لم يكن لهذه المبادئ أن تتغير بطريقة جذرية، بوصفها عقيدة كلنتون (التي تستطيع الولايات المتحدة في ظلها الاستئثار بالاستخدام أحادي الجانب للقوة العسكرية للدفاع عن مصالحها الاقتصادية) والتوسع العالمي للناتو سرعان ما سيتجلى بوضوح.

سادت هنالك فترة من البهجة والحبور بعد انهيار القوة العظمى المعادية، فترة زاخرة بالحكايات المثيرة حول "نهاية التاريخ" والثناء الكبير على سياسة الرئيس بيل كلنتون الخارجية، التي كانت قد دخلت "مرحلة من النبالة والأبهة" المشوبة بـ "ألق القداسة،" حيث إنه ولأول مرة في التاريخ تستهدي أمة من الأمم بـ "الغَيرية" وتكرس نفسها للـ "المبادئ والقيم." لا شيء الآن يقف في وجه "عالم جديد مثالي" عاكف على السعي لوضع حد لكافة الممارسات اللاإنسانية في هذا العالم" الذي، على الأقل، سيمضي قدماً من دون عوائق، بالمفهوم الدولي الجديد حول التدخل الإنساني. هذا فقط غيضٌ من فيض المكرمات والتشريفات الحميمة لأصحاب الفكر المميزين حينها.

لم يكن الجميع على هذه الدرجة من الابتهاج والغبطة. فقد أدان الضحايا التقليديون، أو ما يسمى بالجنوب العالمي، أدانوا بشدة "ما يسمى بـ "حق" التدخل الإنساني،" مدركين بأنه ليس سوى "الحق" التاريخي القديم المتمثل بالهيمنة الأمبريالية متنكراً بزي جديد. في هذه الأثناء، رأى عدد متزايد من الأصوات الرزينة والمتعلقة في أوساط النخب السياسية داخل الوطن بأن الولايات المتحدة كانت، بالنسبة لمعظم العالم، في طريقها لتصبح "القوة العظمى الآثمة الشريرة،" و"الخطر الخارجي الأعظم الوحيد الذي يتهدد مجتمعاتهم،" وأن " الدولة الآثمة الرئيسية اليوم هي الولايات المتحدة،" في اقتباس لكلمات صمويل هنتنغتون، أستاذ مادة علم الحكومة في جامعة هارفارد، وروبرت جيرفس (Robert Jervis)، رئيس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية (APSA). بعد تسلم جورج بوش الابن لمقاليد السلطة في الولايات المتحدة، لم يعد بالإمكان تجاهل الوتيرة المتصاعدة للرأي العالمي المعادي؛ في العالم العربي على وجه الخصوص، هبطت الآراء المؤيدة لبوش بصورة حادة. لم يسبق بوش في هذا الإنجاز البطولي على صعيد التراجع الحاد في نسبة المؤيدين إلى ما دون الـ 5 في المائة إلا باراك أوباما في مصر، وبنسب لا تزيد كثيراً على ذلك في أماكن

آخرى من المنطقة.

في تلك الأثناء، تواصل الأفول والتراجع. فقد "خسرت" الولايات المتحدة في العقد الماضي أمريكا الجنوبية أيضاً. وهو أمر خطير بما فيه الكفاية؛ حيث إن إدارة نيكسون كانت تخطط وتعدم لتدمير في شيلي - الانقلاب العسكري المدعوم من الولايات المتحدة في "الحادي عشر من أيلول الأولى" الذي أتى بديكتاتورية الجنرال أوغستو بينوشيه - حذر مجلس الأمن القومي بنبرة متشائمة من أنه إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من السيطرة على أمريكا اللاتينية، فلن يكون بوسعها أن تتوقع "إقامة نظام ناجح في أي مكان آخر من العالم." الأكثر خطورة بكثير، مع ذلك، ستكون تلك التوجهات الاستقلالية في الشرق الأوسط، لأسباب معروفة تماماً في الخطط التمهيدية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

هنالك خطرٌ آخر يتمثل في وجود توجهات وتحركات ذات مغزى نحو الديمقراطية. فقد كتب رئيس التحرير التنفيذي لصحيفة نيويورك تايمز بيل كيلر (Bill Keller) كلاماً مؤثراً عن "حنين واشنطن وتوقها لاحتضان ورعاية أولئك الطامحين إلى الديمقراطية في أنحاء شمال أفريقيا والشرق الأوسط." لكن نتائج استطلاعات الرأي العربي أظهرت بوضوح لا يقبل النقاش أنه سيكون بمثابة كارثة بالنسبة لواشنطن وجود تحركات أو خطوات نحو إنشاء ديمقراطيات حقيقية فاعلة، حيث يكون للرأي العام تأثير على السياسة. كما شاهدنا، فإن الشعب العربي ينظر إلى الولايات المتحدة بوصفها خطراً رئيسياً، وسوف يطردها وحلفاءها من المنطقة، حينما يتسنى له ذلك.

في الوقت الذي تبقى فيه السياسات قديمة العهد للولايات المتحدة سياسات ثابتة إلى حد بعيد، مع بعض التعديلات التكتيكية، فقد شهدت هذه السياسات تغييرات أساسية في عهد أوباما. فقد لاحظ المحللُ العسكري يوكي دريزن ورشكاءٌ له في التأليف، من خلال تعليقات لهم في مجلسه *the Atlantic*، أنه في الوقت الذي ينبغي فيه لسياسة أوباما أن تعتقل (وتعذب) المشتبه بهم، يقوم أوباما ببساطة باغتيالهم، مصعداً وبسرعة من وتيرة استخدام الأسلحة المرعبة (طائرات من دون طيار) وعناصر قوات المهام الخاصة، المكونين بمعظمهم من فرق الاغتيال. لقد تم نشر وحدات المهام الخاصة في 147 بلداً. بالنتيجة، يشكل هؤلاء الجنود الذين يماثل عددهم الآن عدد القوات العسكرية الكندية بالكامل، جيشاً خاصاً تابعاً للرئيس، وهو موضوع جرى مناقشته بالتفصيل من قبل الصحفي الاستقصائي الأمريكي نيك تيرس على موقع *TomDispatch* الإلكتروني. ربما سبق للفريق الذي أرسله أوباما لاغتيال أسامة بن لادن أن نفذ اثني عشرة مهمة مشابهة في باكستان. مع تكشف هذه التطورات والعديد غيرها، نجد بأن

طموحات الولايات المتحدة لم تتراجع، رغم تراجع هيمنتها.

ثمة مقولة أو فكرة شائعة أخرى، على الأقل بين أولئك العميان عن غير إرادة منهم، مفادها أن الأفول الأمريكي لم يكن بأي حال من الأحوال ذاتي الأسباب. تتمحور الأوبرا الكوميدية في واشنطن حول وجوب "إغلاق" الحكومة أم لا، فهذه الحكومة التي تنغص حياة البلاد (التي بغالبيتها العظمى ترى بأن الكونغرس ينبغي أن يُحَل) وتحيّر العالم، ليس لها نظير تقريباً في حوليات الديمقراطية البرلمانية. المشهد يقترب حتى من بث الذعر في نفوس رعاة المسرحية والمشرفين عليها. لقد باتت القوى التي تمثل الشركات قلقة اليوم من احتمال أن يلجأ المتطرفون الذين ساعدوهم في تبوؤ مناصبهم إلى خيار هدم الصرح الذي تستند إليه مصالحهم المالية وامتيازاتهم، "الدولة الحاضنة" القوية التي تمد مصالحهم بأسباب الحياة والاستمرار.

وصف الفيلسوف الاجتماعي الأمريكي جون ديوي السياسة ذات مرة بأنها ذلك "الظل المُلقى على عاتق المجتمع من قبل المؤسسات الضخمة،" محذراً من أن توهين حدة هذا الظل وإضعافها لن يغير من الجوهر في شيء." لقد أصبح ذلك الظل، منذ السبعينات، سحابة قاتمة تحيط بالمجتمع والنظام السياسي من جميع جهاته. فقد وصلت سلطة الشركات، التي باتت الآن مكونة بمعظمها من رؤوس الأموال، إلى مرحلة بات فيها اصطفافُ المنظمتين السياسيتين - اللتين تكادان لا تشبهان في شيء الأحزاب التقليدية - إلى أقصى يمين السكان بشأن القضايا الرئيسية قيد النقاش.

بالنسبة للعامة، فإن الهاجس المحلي الأول يتمثل بأزمة البطالة الحادة. ففي ظل الظروف السائدة، كان يمكن التغلب على هذه المشكلة الخطيرة فقط عن طريق محفِّز حكومي أساسي، يتخطى بكثير ذلك الذي أطلقه أوباما عام 2009، والذي بالكاد يجاري التراجعات على صعيد الإنفاق الحكومي والمحلي، رغم كونه أنقذ ربما ملايين الوظائف. وبالنسبة للمؤسسات المالية، فإن الهاجس الرئيسي يتمثل بالعجز. لذلك، فإن موضوع العجز هو البند الوحيد موضوع النقاش. غالبية عظمة من السكان (72 في المائة) تفضل مواجهة العجز عن طريق فرض الضرائب على فاحشي الثراء. فقد لقي اقتراح تخفيض ميزانيات البرامج الصحية معارضة الأغلبيات العظمى (69 في المائة في حالة Medicaid، و78 في المائة في حالة Medicare). لذلك فقد جاءت النتيجة المحتملة معاكسة.

في تقريره حول نتائج إحدى الدراسات حول الكيفية التي يعمد السكان من خلالها إلى التخلص من العجز، كتب ستيفن كول (Steven Kull)، مدير برنامج الاستشارات العامة، بأن "من الواضح أن

الإدارة والمجلس الذي يديره الجمهوريون هما على غير وفاق مع قيم وأولويات العام بخصوص الموازنة... والفارق الأكبر على صعيد الإنفاق يتمثل في أن العامة تفضل تطبيق تخفيضات أساسية على الإنفاق العسكرية، في حين أن الإدارة والمجلس يقترحان زيادات متواضعة... تفضل العامة أيضاً مزيداً من الإنفاق على التدريب المهني والتعليم والحدّ من التلوث أكثر، مما تفضله الإدارة والمجلس."

تقدر تكلفة حروب بوش- أوباما في العراق وأفغانستان الآن بحوالي 4.4 تريليون دولار - وهو نصر مؤزر لأسامة بن لادن، الذي تمثل هدفه المعلن بإفلاس أمريكا عن طريق استدراجها نحو فخ نصبه لها. لقد كانت ميزانية الإنفاق العسكري الأمريكي للعام 2011 - التي تضاهي تقريباً ميزانية بقية بلدان العالم مجتمعة، بعد تعديل نسب التضخم الحقيقية، أعلى من أي ميزانية أخرى منذ الحرب العالمية الثانية، وهي مرشحة حتى لمزيد من الارتفاع. هنالك الكثير من الكلام الفضفاض حول التخفيضات المقدرة، لكن مثل هذه التقديرات لا تأتي على ذكر احتمال أنها إذا ما حصلت، فسوف تكون على حساب معدلات النمو المستقبلية المقدرة للبنتاغون.

لقد جرى تصميم أزمة العجز لاستخدامها إلى حد بعيد كسلاح لتعطيل البرامج الاجتماعية المكروهة التي تعول عليها شريحة واسعة جداً من السكان. يرى عالم الاقتصاد المرموق مارتن وولف من صحيفة الفايننشال تايمز أن "المسألة لا تتعلق بكون معالجو الوضع الضريبي الأمريكي مسألة ملحة... فالولايات المتحدة قادرة على الاقتراض بشروط ميسرة، بعوائد سندات مدتها عشر سنوات تقترب من 3 في المائة، بحسب تنبؤات القلة من المتعلقين اللاهستيريين. التحدي الضريبي هو تحدٍ طويل الأمد، غير آني "المهم في الأمر، يضيف وولف قائلاً، أن "السمة المدهشة للوضع الضريبي الفيدرالي هو أن العوائد كان متوقعاً أن تكون بحدود 14.4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2011، أي أدنى بكثير من معدلاتها لفترة ما بعد الحرب والتي قاربت 18 في المائة. كذلك يتوقع لضريبة دخل الفرد أن تكون بحدود 6.3 في المائة فقط إجمالي الناتج المحلي عام 2011. هذا الشخص اللاأمريكي لا يستطيع أن يفهم على ماذا يدور هذا اللغط كله. في عام 1988، عند نهاية فترة رونالد ريغان الرئاسية، كانت الإيرادات بحدود 18.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ينبغي للعائد الضريبي أن يرتفع بصورة أساسية إذا ما أريد للعجز أن ينتهي. "أمر مدهش بالفعل، لكن خفض العجز هو مطلب المؤسسات المالية وفاحشي الثراء، وفي ديمقراطية تتراجع بسرعة، هذا هو المهم.

رغم أن أزمة العجز جرى تصميمها لأسباب تتعلق بالحرب الطبقية المتوحشة، فإن أزمة الدين المزمنة هي أزمة خطيرة،

ولطالما كانت كذلك منذ آن أحالت اللامبالاة الضريبية لحكومة ريغان الولايات المتحدة من دائن رائد على مستوى العالم إلى مدين رائد على مستوى هذا العالم، مضاعفةً من حجم الدين القومي ثلاث مرات ورافعةً منسوب المخاطر التي تتهدد الاقتصاد والتي شهدت ارتفاعات متسارعة في عهد جورج بوش الابن. ومع ذلك، فإن أزمة البطالة هي حالياً الأزمة التي تشكل الهاجس الأكثر خطورة.

"التوافق" النهائي على حل الأزمة - أو بمعنى أدق، الاستسلام المذل لأقصى اليمين - كان عكس ما تريده العامة. فعدد ضئيل جداً من الاقتصاديين قد لا يوافقون أستاذ علم الاقتصاد في جامعة هارفارد لورنس سامرز الرأس بأن "المشكلة الأمريكية الحالية هي بطالة وعجز في نسبة النمو أكثر منها عجز مفرط في الميزانية،" وأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع واشنطن لرفع حدود سقف الدين، رغم كونه أفضل من الخيار (المستبعد تماماً) المتمثل بالتخلف عن السداد، إلا أن من المرجح له أن يتسبب بإلحاق المزيد من الضرر باقتصاد متداع أصلاً.

الشيء الذي لم نأت حتى على ذكره هي الإمكانية التي جرت مناقشتها من قبل عالم الاقتصاد دين بيكر (Dean Baker) المتمثلة بأن العجز يمكن التخلص منه إذا ما جرى استبدال نظام الرعاية الصحية المتعثر الذي جرت خصخصته بنظام شبيه بتلك الأنظمة المعتمدة في بقية المجتمعات الصناعية، التي لديها نصف التكاليف المترتبة على نصيب الفرد (per capita costs) ومردودات صحية مشابهة تقريباً. تبقى المؤسسات المالية والصناعات الصيدلانية، مع ذلك، ذات قوة فائضة أكبر بكثير من القوة المطلوبة حتى للتفكير بمثل هذه الخيارات، رغم أن الفكرة لا تبدو طوباوية إلى ذلك الحد. هنالك على جدول الأعمال ولأسباب مشابهة خيارات أخرى مقبولة اقتصادياً، كفرض ضريبة صغيرة على العمليات المالية.

في هذه الأثناء، يجري إغداق عطايا جديدة بسخاء على وول ستريت بصورة منتظمة. تقوم لجنة مجلس النواب للمخصصات (House Committee on Appropriations) باقتطاع طلب الميزانية من أجل هيئة الأوراق المالية والبورصات (Securities and Exchange Commission)، العائق الرئيسي أمام عمليات الاحتيال المالي، ويسعى الكونغرس إلى حيازة أسلحة أخرى في معركته ضد الأجيال المقبلة. وفي مواجهة معارضة الجمهوريين للحماية البيئية، هنالك "جهات أمريكية أساسية تعمل على إهمال وإحباط أهم مساعي الأمة الهادفة إلى استخلاص ثاني أكسيد الكربون من محطة توليد طاقة قائمة تعمل بالفحم الحجري، ما يوجه ضربة قاصمة للجهود الهادفة إلى كبح جماح الانبعاثات المسؤولة عن الاحترار العالمي،" بحسب تقارير النيويورك تايمز.

مثل هذه الضربات الذاتية، برغم تأثيراتها القوية المتزايدة، ليست بالابتكار الجديد؛ فهي تعود إلى فترة السبعينات، عندما مر الاقتصاد السياسي القومي بتحولات كبرى، منهياً ما يسمى عادة بـ "العصر الذهبي لرأسمالية [الدولة.]" هنالك عاملان رئيسيان اثنان لهذه النقلة، وهما طغيان القطاع المالي حجماً وأهمية على باقي القطاعات، والاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج، وكلاهما كانا مرتبطين بتراجع معدل الأرباح في مجال التصنيع وتفكيك نظام بريتون وودز Bretton Woods لضوابط رأس المال والعملات المنظمة. لقد وجه النصر الإيديولوجي لـ "عقائد السوق الحرة" عالي الانتقائية بطبيعته مزيداً من الضربات مع ترجمة هذه العقائد إلى خصخصة، وقواعد إدارة شركات تربط عوائد المدير التنفيذي بأرباح قصيرة الأمد، وغيرها من مثل هذه القرارات المتعلقة بالسياسة. لقد أفرز التجمع الناتج للثروة في أيدي أقلية ضئيلة من المنتفعين قوة سياسية أكبر، مسهماً في تسريع وتيرة الدوران في دائرة مفرغة أفضت إلى تجمع استثنائي للثروة في أيدي قلة قليلة، في حين آلت المداخيل الأساسية إلى حالة من الركود الحقيقي بالنسبة للغالبية العظمى من أبناء المجتمع.

في الوقت نفسه، شهدت تكاليف الحملات الانتخابية ارتفاعات جنونية، دافعة بأيدي أعضاء الحزبين كليهما إلى التغلغل عميقاً داخل جيوب أصحاب الشركات. جرى تقويض ما تبقى من أركان الديمقراطية السياسية أكثر فأكثر مع توجه الحزبين نحو ما يشبه المزايدة العلنية على المناصب القيادية لمقاعد الكونغرس. يعلق عالم الاقتصاد السياسي توماس فيرغسون على هذه الظاهرة بقوله: "الطريف في الأمر بين الهيئات التشريعية في العالم المتقدم إن أحزاب الكونغرس الأمريكي باتت تضع تسعيرات محددة للشواغر في المناصب الرئيسية في هذه الهيئات. "فالمشرعون الذين يمولون الحزب هم من يحصل على المناسب، مرغمين إياهم عملياً على أن يصبحوا خدماً لرأس المال الخاص حتى لو تخطى تلك الحدود القواعد والأعراف المتبعة. النتيجة، يضيف فيرغسون، هي أن المناقشات "تعتمد إلى حد كبير على التكرار اللانهائي لحفنة من الشعارات "الحربجية" التي تدغدغ المشاعر القومية لتكتلات المستثمرين وجماعات المصالح التي تعول عليها القيادة في تأمين الموارد."

يعكف اقتصاد ما بعد العصر الذهبي على تهيئة المُناخ لكابوس يرسم ملامحه عالما الاقتصاد الكلاسيكيان، آدم سميث ودافيد ريكاردو. في السنوات الثلاثين الماضية، عمد "أسياد الكون،" كما يسميهم سميث، إلى التخلي عن أي هاجس عاطفي أو وجداني حيال رفاه مجتمعهم بالذات. وقاموا عوضاً عن ذلك بتجميع المكاسب والعلاوات الضخمة التي جرى جمعها في فترة قصيرة، ولتذهب

البلاد إلى الجحيم.

وأنا أكتب هذه الكلمات هنالك وصف مفصل على الصفحة الأولى لصحيفة نيويورك تايمز. قصتان إخباريتان رئيسيتان تظهران جنباً إلى جنب. تناقش الأولى منهما كيفية معارضة الجمهوريين الشديدة لأي اتفاق "يتضمن عائدات متزايدة" - كتعبير ملطف للضرائب على الأثرياء. أما الثانية فتحمل عنوان "حتى السلع الكمالية تتطاير عن الرفوف، رغم أنها تحمل تكلفة السلعة المباعة."

هذه الصورة الآخذة بالتكشف تجد وصفاً ملائماً لها في كتيَّب خاص بالمستثمر من إنتاج مجموعة سيتي غروب Citigroup، البنك الضخم الذي يقتات مرة أخرى من المذود العام، كما كان يفعل عادة على مدى ثلاثين عاماً من القروض عالية المخاطر والأرباح الضخمة والانهيارات المفاجئة ومعونات الدعم الإنقاذية (bailouts). يصف محللو البنك عالماً بصدد الانقسام إلى كتلتين، وهما أصحاب الثروة (the plutonomy)، والبقية، ممهداً الطريق لظهور مجتمع عالمي يستمد فيه النمّو دعمَه من القلة القليلة من أصحاب رؤوس الأموال ويُستهلك إلى حد كبير من قبلهم هم بالذات. أما الذين سيخرجون من وليمة الطبقة الثرية العالمية هذه بخفي حنين، فهم "اللاأثرياء،" الذين يشكلون الغالبية العظمى، التي تدعي أحياناً "الطبقة العالمية الجديدة الخطرة" (the percariat)، وهي القوة العاملة التي تعيش حياة غير مستقرة متسمة بالفقر والقحط المتزايد. تتعرض هذه الطبقة في الولايات المتحدة، إلى "حالة متفاقمة من اللاأمن المهني،" (worker insecurity)، التي تشكل الأساس لاقتصاد معافي، بحسب ما أوضح رئيس الاحتياطي الفيدرالي ألان غرينسبان للكونغرس في أثناء إشادته بمهاراته الخاصة في الإدارة الاقتصادية. هذه هي النقلة الحقيقية للقوة في المجتمع العالمي.

ينصح محللو سيتي غروب المستثمرين بالتركيز على فاحشي الثراء، حيث يكمن بيت القصيد. لقد فاق أداء "سلة بلوتونومي للأوراق المالية" Plutonomy Stock Basket، كما يسمونها، أداءَ المؤشَّرِ العالميَّ للأسواق المتقدمة منذ 1985 بمراحل كبيرة، عندما كانت برامج ريغان - تاتشر الاقتصادية لإثراء فاحشي الثراء آخذة بالإقلاع بصورة حقيقية.

قبل الانهيار المالي العالمي للعام 2008 الذي كانوا مسؤولين عنه إلى حد كبير، كانت مؤسسات ما بعد العصر الذهبي المالية قد اكتسبت قوة اقتصادية مذهلة، أسهمت في مضاعفة حصصهم من أرباح الشركات ثلاث مرات. بعد الانهيار، بدأ عدد من علماء الاقتصاد يستعلمون عن الوظيفة الحقيقية لتلك المؤسسات من منطلقات اقتصادية بحتة. يستنتج الفائزُ بجائزة نوبل للاقتصاد روبرت سولو (Robert Solow) بأن تأثيرها العام يرجّح أن يكون سلبياً، لأن

"النجاحات قد تضيف القليل أو لا تضيف شيئاَ على كفاءة الاقتصاد الحقيقي، في حين أن الكوارث تنقل الثروة من أيدي دافعي الضرائب إلى أيدي خبراء السياسات المالية والممولين.

وبتمزيقها وتشتيتها لبقايا الديمقراطية السياسية، فإن هذه المؤسسات المالية تضع الأساس للمضي بالعملية المهلكة قدماً إلى الأمام - طالما أن ضحاياها راغبون بالمعاناة بصمت.

وبالعودة إلى "المفهوم العام الشائع" القائل إن الولايات المتحدة "هي في طور الأفول والتراجع، وتتهيأ لمواجهة مصيرها المشؤوم المتمثل باحتمال زوالها النهائي،" وفي الوقت الذي ينطوي فيه ذلك التفجُّع والنواح على مبالغات كبيرة، إلا أنه يشتمل على عناصر من الحقيقة.

لا شك في أن القوة الأمريكية في العالم هي في حال تراجع مستمر منذ عصرها الذهبي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي حين أن الولايات المتحدة لا تزال الدولة الأكثر قوة في العالم، فالقوة العالمية ما تزال مستمرة في تنوعها، والولايات المتحدة باتت عاجزة أكثر فأكثر عن فرض إرادتها. لكن هذا التراجع له أبعادُه وتعقيداته المتعددة. فالمجتمع المحلي هو أيضاً في حالة أفول وتراجع من نواح أساسية، وما يراه البعض تراجعاً، يرى فيه البعض الآخر ثروات وامتيازات خيالية. بالنسبة لمجموعة الأثرياء (plutonomy) - بتعبير أدق، بالنسبة لطبقة النخبة من هذه المجموعة - فإنها تعجّ بالثروات الهائلة والامتيازات الخاصة، في حين أنها بالنسبة لتوقعات الغالبية العظمى، ليست أكثر من أفق ضبابي كئيب، والعديد من يواجهون حتى مشكلات تتعلق بالبقاء في بلد ذي مزايا قل نظيرها.

الفصل السادس

هل انتهت أمريكا؟

يجري الاحتفال عادة بذكرى بعض المناسبات المهمة ضمن طقوس تتسم بقدر كبير من المهابة والوقار - كهجوم اليابان على القاعدة البحرية الأمريكية في بيرل هاربر على سبيل المثال. في حين أن مناسبات أخرى يجري تجاهلها، وبوسعنا أن نتعلم منها دروساً قيمة حول ما قد تخبئه لنا جعبة الأيام القادمة.

لم يجر هنالك أي إحياء للذكرى الخمسين لقرار الرئيس جون كنيدي بشن أكثر الأعمال العدوانية دماراً وإجراماً لمرحلة ما بعد العالمية الثانية، المتمثل بغزو جنوب فيتنام، وفي مرحلة لاحقة الهند الصينية بكاملها، الذي أوقع ملايين القتلى وأسفر عن تدمير أربع بلدان بحالها، وعدد إصابات ما يزال يتصاعد حتى اليوم بفعل التأثيرات الطويلة الأمد الناجمة عن إغراق البلاد بأكثر المواد المسرطنة المعروفة فتكاً، بهدف تدمير غطاء التربة والمحاصيل الغذائية.

الهدف الرئيسي كان جنوب فيتنام. امتد الهجوم بعدها إلى فيتنام الشمالية، ليطال لاحقاً المجتمع الزراعي النائي شمال لاوس، في طريقه أخيراً نحو مناطق الأرياف في كمبوديا، التي تعرضت لعمليات قصف مروعة، معادلة لكافة العمليات الجوية التي شنها الحلفاء في منطقة الباسفيك في أثناء الحرب العالمية الثانية، بما فيها القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي. في هذه الحالة، كان يجري تنفيذ أوامر مستشار الأمن القومي هنري كيسنجر - "على كل شيء يطير على كل شيء يتحرك،" والتي تمثل دعوة صريحة لإبادة جماعية قل نظيرها في التاريخ المكتوب. لم يعد أحد يذكر سوى النذر اليسير من هذا كله، ولا أحد يعرف عن معظمه شيئاً، ما خلا دوائر الناشطين الضيقة.

عندما تم شن الهجوم قبل خمسين عاماً، لم يكن أحد يعبأ أو يكترث لاختلاق المبررات، ما عدا حجة الرئيس المتقدة حماساً وعنجهية المتمثلة "بأننا مطوقون من كافة الجهات في العالم بمؤامرة متراصة متناغمة لا ترحم تعتمد بصورة رئيسية على طرق

وأساليب سرية لتوسيع نطاق نفوذها،" وإذا ما نجحت هذه المؤامرة في تحقيق مآربها في لاوس وفيتنام، فإن "البوابات ستفتح على مصاريعها."

في مكان آخر، حذر الرئيس أيضاً من أن "المجتمعات القانعة، والمتسامحة، واللينة العريكة على وشك أن تنجرف مع أنقاض التاريخ ومخلفاته [وأن] البقاء لن يكون... إلا للأقوى،" متأملاً في هذه الحالة بفشل العدوان والإرهاب الأمريكي في سحق الاستقلال الكوبي.

في الوقت الذي بدأت فيه أصوات الاحتجاج تتصاعد بعد ست سنوات، يخرج علينا الخبير والمؤرخ الفيتنامي المحترم، بيرنارد فول (Bernard Fall)، لا يمت للحمائم بصلة، بنبوءة مفادها أن "فيتنام ككيان ذي أهمية ثقافية وتاريخية بالغة... مهددة بالفناء [حيث] إن أريافها تلفظ أنفاسها الأخيرة بكل ما تعني الكلمة تحت ضربات أكبر آلة عسكرية عرفها التاريخ على الإطلاق انفلتت من عقالها على منطقة بهذا الحجم." كان مرة أخرى يشير إلى فيتنام الجنوبية.

عندما انتهت الحرب أخيراً، بعد ثماني سنوات مرعبة، كان الرأي العام منقسماً بين أولئك الذين وصفوا الحرب بأنها "قضية نبيلة" كان يمكن كسبها بمزيد من التصميم وبين، على الجانب الآخر، المنتقدين، الذين كانت الحرب في نظرهم "خطيئة" ثبت بأن ثمنها كان باهظاً جداً. بحلول عام 1977، أثار الرئيس كارتر قدراً من الاهتمام عندما أوضح "بأننا لسنا مدينين لفيتنام "بأي دَين" لأن "التدمير كان مشتركاً."

هنالك دروس مهمة في كل ذلك يمكن أن نستفيد منها اليوم، حتى بصرف النظر عن عامل تذكير آخر مفاده أن الضعفاء والمهزومين فقط هم من سيُستدعى للحساب على جرائمه. أحد الدروس مفاده أننا لكي نفهم ما يجري علينا الالتفات ليس فقط إلى الأحداث الخطيرة في عالم الواقع، التي غالباً ما يجري استبعادها من التاريخ، وإنما أيضاً إلى العقائد التي تؤمن بها أصحاب الرأي من القادة وعناصر النخبة، المشوبة بالخيال الجامح. هنالك درس آخر مفاده أنه إلى جانب شطحات الخيال المفبركة والمُدبَّجة بهدف بث الذعر في نفوس العامة واستقطابهم (التي ربما يؤمن بها البعض من أسرى خطابهم الذاتي)، هنالك أيضاً تخطيط جيوستراتيجي يستند إلى المبادئ التي أثبتت على مدى عهود طويلة بأنها مبادئ عقلانية وثابتة لأنها متجذرة داخل مؤسسات مستقرة وطيدة الأركان وضمن الاهتمامات الرئيسية لهذه المؤسسات. سوف أعود إلى تلك النقطة، مؤكداً هنا فقط بأن العوامل الملحة في عمل الدولة يجري إخفاؤها والتعتيم عليها بشكل عام.

تشكل الحرب العراقية قضية بناءة على هذا الصعيد. لقد جرى

التسويق لهذه الحرب أمام جمهور مذعور اعتماداً على الذريعة الاعتيادية المتمثلة بالدفاع عن النفس ضد خطر مهول يتهدد وجودهم. "السؤال الأوحد" الذي أعلنه جورج بوش الابن وطوني بلير كان يتمحور حول ما إذا كان صدام حسين سينهي برامجه المتعلقة بتطوير أسلحة دمار شامل. وعندما تلقى هذا السؤال الأوحد الجواب الخطأ، انتقل الخطاب الحكومي من دون أي جهد يذكر إلى "التوق للديمقراطية،" حيث التحق الرأي المثقف أصولاً بهذا الركب.

بعدها، وبعد أن بات من الصعب التغطية على أصداء هزيمة الولايات المتحدة في العراق، أقرت الحكومة بما كان واضحاً سلفاً منذ البداية. في عام 2007، أعلنت الإدارة الأمريكية رسمياً أن التسوية النهائية يجب أن تمنح الولايات المتحدة قواعد عسكرية والحق بالتصدي للعمليات، ويجب أن تمنح المستثمرين الأمريكان مزايا وأفضليات خاصة في منظومة الطاقة الغنية للبلاد - وهي مطالب جرى التخلي عنها على مضض في وجه معارضة عراقية لها، وكل ذلك جرى التكتم عليه وإخفاؤه عن عامة الشعب.

قياس مدى التراجع الأمريكي

إذا أخذنا هذه الدروس بعين الاعتبار، من المفيد الاطلاع على ما جرى تسليط الضوء عليه في كبرى مجلات ودوريات السياسة والرأي. لنقصر اطلاعنا على أهم هذه المجلات العريقة والمرموقة، وهي مجلة الشؤون الخارجية *Foreign Affairs*، يقول العنوان الرئيسي على غلاف عدد تشرين الثاني/ كانون الأول 2011 بالخط العريض:

"هل انتهت أمريكا؟"

المقالة المحفّزة لهذا العنوان تدعو إلى "إعادة تموضع" (retrenchment) على صعيد "المهمات الإنسانية" في الخارج والتي تستهلك ثروة البلاد، بهدف كبح جماح الأفول والتراجع الأمريكي الذي بات يشكل الموضوع الرئيسي لخطاب الشؤون الدولية، المصحوب عادة بالنغمة المكررة ذاتها التي تقول إن القوة آخذة بالانتقال نحو الشرق، إلى الصين و(ربما) الهند.

التعليقان الافتتاحيان هما حول إسرائيل وفلسطين. التعليق الأول بقلم اثنين من كبار المسؤولين الإسرائيليين، بعنوان "المشكلة هي في حالة الرفض الفلسطينية". إنه يؤكد على أن النزاع لا يمكن حله لأن الفلسطينيين يرفضون الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية - متوافقين في ذلك مع العرف الدبلوماسي السائد،

الدول يُعترف بها، ولكن ليس القطاعات المتمتعة بالامتيازات ضمنها. تمثل المطالبة باعتراف فلسطيني أكثر من مجرد أداة أو وسيلة جديدة لكبح جماح الخطر الذي ينطوي عليه التوصل إلى تسوية سياسية يكون من شأنها أن تقوض أركان الأهداف التوسعية الإسرائيلية وتنسفها من جذورها.

الموقف المعارض، الذي يدافع عنه أحد الأساتذة الجامعيين الأمريكان، متضمن بالعنوان: "المشكلة هي في الاحتلال." العنوان الفرعي للمقالة هو "كيف يسهم العدوان في تدمير الأمة." أي أمة؟ إسرائيل، بالطبع. المقالتان المقترنتان معاً تظهران على الغلاف أسفل الترويسة التي تقول: "إسرائيل تحت الحصار."

مع ذلك، فإن عدد كانون الثاني/ شباط 2012 يطلق دعوة أخرى لضرب إيران قبل فوات الأوان. إذ يرى كاتب المقال، محذراً من "أخطار الردع،" "أن المشككين بالعمل العسكري عاجزون عن تقدير الخطر الحقيقي الذي يمكن أن تمثله إيران النووية على مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وما وراءه. وتفترض تنبؤاتهم المتشائمة بأن الدواء سيكون أسوأ من الداء - أي أن عواقب وتداعيات أي هجوم أمريكي على إيران سوف تكون مماثلة للعواقب والتداعيات الناجمة عن تحقيق إيران لطموحاتها النووية، وربما أسوأ. لكن ذلك الافتراض هو افتراض خاطئ. الحقيقة هي أن ضربة عسكرية بهدف تدمير برنامج إيران النووي، إذ ما نفذت بحكمة وتدبير، يمكن أن تجنب المنطقة والعالم تهديداً حقيقياً بالغ الخطورة وتحسِّن بصورة دراماتيكية من الحالة طويلة الأمد للأمن القومي للولايات المتحدة." يرى آخرون بأن التكاليف سوف تكون باهظة جداً، حتى إن بعضهم يذهب إلى القول إن مثل هذا الهجوم سوف ينتهك القانون الدولي - كما هي الحال موقف المعتدلين، الذين ما ينفكون يطلقون تهديدات بالعنف، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة.

لنستعرض هذه الهواجس السائدة واحدًا تلو الآخر.

الأفول الأمريكي هو أفول حقيقي، رغم أن النسخة "الأبوكالبتية" (التي تستكشف الغيب) المروعة لهذا الأفول تعكس المفهوم السائد حول الطبقة الحاكمة الذي مفاده أن أي شيء دون السيطرة الكاملة يرقى إلى مرتبة الكارثة الكلية. وبالرغم من مواقف الندب والنواح التي تدعو إلى الرثاء والشفقة، تبقى الولايات المتحدة القوة المسيطرة في العالم بفارق كبير بينها وبين باقي دول العالم، في ضوء عدم وجود أي منافس حقيقي على الساحة، وليس فقط بالبعد العسكري، الذي للولايات المتحدة عليه سيادة مطلقة.

لقد حققت الصين والهند رقماً قياسياً على صعيد النمو السريع (رغم كونه نمواً بعيداً كل البعد عن اعترافه بحقوق المساواة) لكنهما

يظلان بلدين فقيرين للغاية، يعانيان من مشكلات داخلية عويصة لا يعرفها الغرب. تعد الصين أحد أكبر مراكز التصنيع في العالم، سيما كنقطة تجمع للقوى الصناعية المتقدمة المتواجدة على محيطها وللشركات الغربية متعددة الجنسيات. وهذا مرجح له أن يتغير بمرور الزمن.

يشكل التصنيعُ عادة أساسَ الابتكار والإبداع، بل حتى النجاحات الكبرى، مثلما هو حاصل الآن أحياناً في الصين. من الأمثلة التي حازت على إعجاب الخبراء والأخصائيين الغربيين هو استحواذ الصين على سوق ألواح الطاقة الشمسية المتنامي، ليس من منطلق اليد العاملة الرخيصة، ولكن من منطلق التخطيط المنسق والابتكار المتزايد.

لكن المشكلات التي تواجهها الصين هي مشكلات جدية. البعض منها ديمغرافي، كما هو مبين في مجلة *Science* الأسبوعية الأمريكية الرائدة. تظهر دراسة قامت بها هذه المجلة أن نسبة الوفيات انخفضت بصورة حادة في الصين خلال عهد ماو تسي تونغ نتيجة التطور الاقتصادي والتحسينات التي شهدتها قطاعات التعليم والخدمات الصحية، سيما حركة الصحة العامة التي أسفرت عن تراجع في نسبة الوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية." لكن هذه العملية أفضت إلى إطلاق عملية إصلاحات رأسمالية قبل ثلاثين عاماً، ومنذ ذلك الحين بدأ معدل الوفيات بالازدياد.

علاوة على ذلك، فقد اعتمد النمو الاقتصادي الأخير بصورة أساسية على "العلاوة الديمغرافية" (demographic bonus) المتمثلة بقاعدة كبيرة جداً من الفئات العمرية التي هي في سن العمل. "لكن النافذة المفتوحة لجني ثمار هذه العلاوة، قد تغلق قريباً،" بـ "تأثير بالغ القوة على التنمية... إن مورد اليد العاملة الرخيصة الفائض، الذي يشكل أحد العوامل الرئيسية الكامنة وراء معجزة الصين الاقتصادية، لن يكون متاحاً بعد الآن."

الديمغرافيا هي إحدى المشكلات الأساسية العديدة التي هي بانتظار المعالجة. أما بالنسبة للهند، فالمشكلات هي أكثر حدة.

ليست كل الأصوات البارزة تتنبأ بالأفول الأمريكي. في أوساط وسائل الإعلام الدولية، لا شيء أكثر جدية ومسؤولية من الفايننشال تايمز. فقد كرَّست مؤخراً صفحة كاملة للتوقع المتفائل بأن تكنولوجيا جديدة لاستخراج الوقود الأحفوري في أمريكا الشمالية قد تمكن الولايات المتحدة من تحقيق الاستقلالية على صعيد الطاقة، متحفظة بذلك بهيمنتها العالمية لقرن من الزمن. لا يوجد هنالك أي ذكر لنوعية العالم الذي ستحكمه الولايات المتحدة في هذه المناسبة السعيدة، ولكن ليس لنقص الأدلة.

في الوقت نفسه تقريباً، أوردت وكالة الطاقة الدولية (IEA) في تقريرها أنه، في ظل الانبعاثات الكربونية المتزايدة بسرعة جراء استخدام الوقود الأحفوري، فإن حدود السلامة بخصوص التغير المناخي سيتم التوصل إليها بحلول العام 2017 إذا ما استمر العالم في نهجه الحالي. "الباب آخذ بالانغلاق،" بحسب مدير وكالة الطاقة الدولية، وفي القريب العاجل "سوف يغلق إلى الأبد."

قبل ذلك بوقت قصير، أوردت وزارة الطاقة الأمريكية في تقريرها أرقاماً حول الانبعاثات السنوية لغاز ثاني أكسيد الكربون، والتي "قفزت إلى أعلى درجة في تاريخها على صعيد كمية الغاز المنبعث،" إلى مستوى أعلى من أسوأ السيناريوهات المتوقعة من قبل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) لم يشكل ذلك أية مفاجأة للعديد من العلماء، بما فيه برنامج معهد ماسوشوستش للتكنولوجيا (MIT) حول التغير المناخي، الذي حذر على مدى سنوات من أن تنبؤات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لا تلقى عملياً أي اهتمام من قبل الرأي العام، بخلاف جماعة الناشطين السياسيين المنكرين لهامش التغير المناخي المدعومين من قبل قطاع الشركات، إلى جانب حملات دعائية ضخمة أبعدت العديد من الأمريكيين عن الطيف الدولي باستبعادها لأخطار التغير المناخي. دعم رجال الأعمال يترجَم مباشرة أيضاً إلى قوة سياسية. وسياسة الإنكار (denialism) هي جزء من التعاليم المسيحية للكنيسة الكاثوليكية (catechism) التي ينبغي ترتيلها من قبل المرشحين الجمهوريين في حملات الانتخابات الهزلية المستمرة إلى ما شاء الله، ولدى جماعة منكري الكونغرس (Congress denialists) ما يكفي من القوة لإحباط حتى الجهود والمساعي الهادفة إلى تحقيق في تأثيرات الاحترار العالمي، ناهيك عن القيام بأي خطوة جادة على هذا الصعيد.

باختصار، ربما كان بالإمكان وقف الأفول الأمريكي إذا ما تخلينا عن الأمل ببقاء لائق على قيد الحياة، وهو أمل أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع إذا ما أخذنا توازنات القوى في العالم بعين الاعتبار.

"خسارة" الصين وفيتنام

إذا ما نحينا هذه الأفكار السوداء جانباً، فإن نظرة فاحصة إلى الأفول الأمريكي تُظهر بأن الصين تلعب بالفعل دوراً كبيراً على هذا الصعيد، كما ثبت خلال السنوات الستين الأخيرة. الأفول الذي يستحضر الآن مثل هذه الهواجس ليس ظاهرة حديثة. فهو يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما كان للولايات المتحدة نصف ثروة العالم وانتشار أمني وعالمي قل نظيره. كان المخططون مدركين تماماً

للتفاوت الهائل في ميزان القوى، وعازمين على إبقائه على ما هو عليه.

جرى تلخيص وجهة النظر الأساسية بصراحة جديرة بالإعجاب في وثيقة حكومية جرى نشرها في جريدة رسمية رئيسية لعام 19. صاحب هذه الرؤية كان أحد مصممي النظام العالمي الجديد لذلك الزمن: رئيس هيئة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية، الباحث ورجل الدولة المحترم جورج كينان (George Kennan)، حمامة معتدلة ضمن مجموعة من الصقور. لاحظ كينان بأن الهدف المركزي لسياسة الولايات المتحدة ينبغي أن يتمثل بالإبقاء على "وضع التفاوت" الذي فصل ثروتنا الضخمة عن فقر الآخرين المدقع. لتحقيق ذلك الهدف، نصح كينان بأن "علينا الكف عن الحديث عن أهداف مبهمة... وغير حقيقية كحقوق الإنسان ورفع مستويات المعيشة ونشر الديمقراطية،" ويجب أن "نتعامل بمفاهيم القوة المباشرة" وأن لا "تقيد حركتنا الشعاراتُ الطوباوية" حول " الإيثارية وعمل الخير العالمي."

كان كينان يشير بصورة أساسية إلى الوضع في آسيا، لكن ملاحظاته قابلة للتعميم، مع بعض الاستثناءات، على مشاركين في النظام العالمي الذي تديره الولايات المتحدة. كان من المعلوم تماماً، على أية حال، أن "الشعارات الطوباوية" كان ينبغي لها أن تُستعرض بشكل بارز عند مخاطبة الآخرين، بما فيهم طبقات المفكرين والمثقفين، المتوقع لهم أن ينشروها ويعمموها.

لقد أقرَّت الخططُ التي ساعد كينان في وضعها وتنفيذها بأن الولايات المتحدة سوف تسيطر على نصف الكرة الغربي والشرق الأقصى والإمبراطورية البريطانية السابقة (ومن ضمنها موارد الطاقة الهائلة للشرق الأوسط)، وكل ما يمكن السيطرة عليه من أوراسيا، سيما مراكزها التجارية والصناعية. لم تكن هذه الأهداف أهدافاً خيالية غير واقعية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار توزُّع القوة في ذلك الحين. لكن رياح الأفول والتراجع هبت في الحال.

في عام 1949، أعلنت الصين استقلالها - ما نجم عنه، في الولايات المتحدة، اتهامات مضادة ونزاعات قاسية حول الجهة المسؤولة عن تلك "الخسارة." الافتراض الضمني كان مفاده أن الولايات المتحدة "كانت تمتلك" الصين بحق، إلى جانب بقية العالم، مثلما كان يفترض مخططو مرحلة ما بعد الحرب تماماً.

لقد شكلت "خسارة الصين" أول خطوة أساسية على طريق "أفول أمريكا." وكان لها تداعيات كبرى على صعيد السياسة. أحد هذه التداعيات كان القرار بدعم جهود فرنسا في إعادة استيلائها على مستعمرتها السابقة، وهي الهند الصينية، كي لا "تضيع" هي الأخرى. لم تكن "الهند الصينية" بحد ذاتها هدفاً رئيسياً، رغم مزاعم

الرئيس آيزنهاور وآخرين بشأن مواردها الغنية. بدلاً من ذلك، فقد كان محور الاهتمام هو "نظرية الدومينو". رغم أنه غالباً ما يجري الاستهزاء بها عندما لا تسقط الأحجار، إلا أنها تظلُّ مبدأً أساسياً من مبادئ السياسة لأنها عقلانية تماماً. بحسب عقيدة هنري كيسنجر، فإن أي منطقة تقع خارج نطاق سيطرة الولايات المتحدة يمكن أن تغدو "فيروساً" سوف "ينقل العدوى" إلى غيره من المناطق التي ستقتدي بالنهج ذاته.

في حالة فيتنام، كان الهاجس الرئيسي يتمثل بالخوف من أن ينقل الفيروس العدوى إلى إندونيسيا، ذات الموارد الغنية بحق. وذلك قد يحدو باليابان - "السوبر دومينو،" كما كان يسميها المؤرخ الآسيوي البارز جون دوير (John Dower) - للانضمام إلى آسيا مستقلة، تلعب فيها دور مركز الثقل التكنولوجي والصناعي في نظام متفلت من قبضة وسيطرة الولايات المتحدة. ذلك يمكن أن يعني، بالنتيجة، أن الولايات المتحدة قد خسرت مرحلة الباسفيك للحرب العالمية الثاني، التي جرى خوضها لمنع اليابان من محاولة إقامة مثل هذه النظام الجديد في آسيا.

السبيل للتعامل مع مثل هذه المشكلة هو سبيل واضح، يتمثل بتدمير الفيروس و"تلقيح" أولئك المؤهلين لالتقاط العدوى. في حالة فيتنام، كان الخيار العقلاني يتمثل بتدمير أي أمل بتطور ناجح مستقل وتنصيب دكتاتوريات متوحشة في المناطق المحيطة. جرى تنفيذ تلك المهام بنجاح - رغم أن التاريخ له مكره وتدابيره الخاصة، وأشياء مشابهة لما كان يخشى منه بدأت على أية حال تتطور وتتكشف منذ ذلك الحين في شرق آسيا، وسط تفجع واشنطن وتحسرها البالغ على ما يجري.

إن أهم انتصار حققته حروب الهند الصينية عام 1965، عندما أقدم انقلاب عسكري بدعم من الولايات المتحدة في الهند الصينية بقيادة الجنرال سوهارتو على ارتكاب جرائم مروعة على نطاق واسع شبيهة، بحسب الـCIA، بتلك التي نفذها هتلر وستالين وماو. الـ"مذبحة الجماعية المهولة،" كما وصفتها النيويورك تايمز، جرى نقل أخبارها في سياق الأخبار المعتادة كأي خبر عادي، مع التماس ما يمكن التماسه لها من الأسباب المخففة المتحررة من أي قيود أو ضوابط.

كان ذلك بمثابة "بارقة أمل ومضت في سماء آسيا المعتمة،" بحسب ما كتبه المعلق الليبرالي البارز جيمس ريستون (James Reston) في مجلة التايمز. لقد أجهز الانقلاب على الخطر الذي تشكله الديمقراطية بقضائه على حزب الفقراء السياسي ذي القاعدة الشعبية الواسعة، وأقام دكتاتورية أمعنت في تجميع وتصنيف واحد من أسوأ سجلات حقوق الإنسان في العالم، وقدمت

ثروات البلاد على طبق من ذهب للمستثمرين الأجانب. لا غرابة في أنه، وبعد العديد من الأهوال الأخرى، بما فيها غزو تيمور الشرقية الذي قارب الإبادة الجماعية، جرى الترحيب بسوهارتو من قبل إدارة كلنتون عام 1995 بوصفه "ذلك النوع من الرجال الذي يناسبنا."

بعد مضي سنوات على الأحداث الكبرى لعام 1965، صرح مستشار الأمن القومي للرئيسين كنيدي وجونسون، ماك جورج بوندي (McGeorge Bumdy) أنه كان من الحكمة إنهاء حرب فيتنام في ذلك الوقت، ما يسهم عملياً في القضاء على "الفيروس" وتثبيت حجر الدومينو الأساسي في مكانه، بدعم دكتاتوريات أخرى مدعومة بدورها من الولايات المتحدة في أنحاء المنطقة. إجراءات مماثلة جرى إتباعها بصورة روتينية في مناطق أخرى؛ كان كيسنجر يشير تحديداً إلى خطر الديمقراطية الاشتراكية في شيلي - وهو خطر انتهى في "الحادي عشر من أيلول" مع تنصيب دكتاتورية الجنرال بينوشيه الآثمة وتسليمها لمقاليد السلطة في البلاد. لقد أثارت مسألة الفيروسات هواجس قلق عميق في مناطق أخرى أيضاً، بما فيها الشرق الأوسط، حيث طالما شكل خطر القومية العلمانية هاجس قلق مخططي السياسة البريطانيين والأمريكيين، حاثاً إياهم على دعم الأصولية الإسلامية المتطرفة لمواجهته.

تركيز الثروة والأفول الأمريكي

بالرغم من هكذا انتصارات، فقد تواصل الأفول الأمريكي من دون توقف. حوالي فترة السبعينات دخل هذا الأفول مرحلة جديدة تمثلت بالأفول الذاتي عن سابق وعي وإدراك، عندما نقل المخططون، مخططو القطاع الخاص ومخططو الدولة كلاهما، اقتصاد الولايات المتحدة إلى مرحلة التستر بالعباءة المالية والإنتاج المعتمد على مصادر خارجية، يدفعهم إلى ذلك، جزئياً، معدل التراجع في الأرباح في قطاع التصنيع المحلي. مهدت هذه القرارات الطريق لنشوء دائرة مفرغة أصبحت فيها الثروة مُركّزة بدرجة عالية (بصورة دراماتيكية في أيدي عناصر طبقة النخبة الذين يشكلون ما نسبته 1 في المائة من إجمالي عدد السكان)، ممهدة الطريق لتركيز مماثل للقوة السياسية، ومن ثم التشريع بالمضي بهذه الدائرة قدماً إلى الأمام وتوسيع نطاقها أكثر فأكثر: إعادة النظر بالشرائح الضريبية وغيرها من السياسات الضريبية، والخصخصة، والتغيير في قوانين إدارة الشركات التي تمكن من ضخ أرباح هائلة إلى جيوب المدراء التنفيذيين، وهكذا دواليك.

في هذه الأثناء، بالنسبة للأغلبية، فقد راوحت الأجور والرواتب الحقيقية مكانها بدرجة كبيرة، وبات الناس يتدبرون أمور معيشتهم

فقط من خلال مضاعفة ساعات العمل بصورة حادة (بما يفوق بكثير مثيلاتها في أوروبا)، والديون التي لا يمكن تحملها، ومنذ أيام ريغان، جريمة الفقاعات الاقتصادية المتكررة، التي أنشأت ثروة ورقية سرعان ما تلاشت عندما انفجرت هذه الفقاعات، والتي كان يجري إنقاذ مرتكبيها في أغلب الأحيان عن طريق المعونات الإسعافية التي يقدمها دافعو الضرائب. بالتوازي مع ذلك، فقد كان النظام السياسي يتمزق ويتشتت بصورة متزايدة مع توغل الحزبين كليهما أكثر فأكثر داخل جيوب أصحاب الشركات نتيجة التكاليف المتصاعدة للحملات الانتخابية - الجمهوريون إلى درجة الهزل والسخرية، والديمقراطيون على إثرهم.

هناك دراسة مطولة أجراها مؤخراً معهد السياسات الاقتصادية، الذي لطالما شكل المصدر الرئيسي للمعلومات وللبيانات ذات المستوى الراقي حول هذه التطورات على مدى سنوات، بعنوان الفشل بالتصميم *Failure by Design*. إن عبارة "بالتصميم" هي عبارة دقيقة في مدلولها؛ والخيارات الأخرى ممكنة بالتأكيد. وبحسب ما توضح الدراسة، فإن "الفشل" مستند إلى الفئة أو الطبقة. لا يوجد هنالك ثمة من فشل بالنسبة للمصممين - إنهم بعيدون عن ذلك. لا تعد السياسات فاشلة إلا بالنسبة للأغلبية الكبيرة - الـ99 في المائة، في اللغة المجازية للحركات الاحتجاجية ضد اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية (Occupy movements) - وللبلاد، التي تراجعت وستستمر بالتراجع في ظل هذه السياسيات.

أحد العوامل هو اعتماد التصنيع على مصادر خارجية. وبحسب ما يبين لنا المثال الآنف الذكر حول ألواح الطاقة الشمسية الصينية، فإن القدرة التصنيعية توفر الأساس والحافز للابتكار، مفضياً إلى مراحل أعلى من التطور في مجال الإنتاج والتصميم والاختراع.. تلك المزايا أيضاً يجري استجلابها من الخارج - وهي ليست بالمشكلة بالنسبة لـ "أباطرة المال" (money mandarins). ممن يصممون سياسات أكثر فأكثر، لكنها مشكلة خطيرة بالنسبة للطبقة العاملة والطبقة المتوسطة، وكارثة حقيقية بالنسبة للمستضعفين الأكثر فقراً وعوزاً: الأمريكيون من أصل أفريقي، ممن لم يتسنَّ لهم قط الانعتاق من إرث العبودية المذل وتداعياته المقيتة، والذين تلاشت ثروتهم البائسة عملياً بعد انهيار فقاعة القروض العقارية عام 2008، مطلقة العنان للأزمة المالية الأخيرة، وهي أسوأ الأزمات حتى الآن.

النشاطات في الخارج

رغم كونه واعياً مدركاً، فقد تواصل الأفول والتراجع الذاتي داخل

الوطن، ومضت "الخسائر" بالتصاعد في أماكن أخرى. في العقد الماضي، وللمرة الأولى خلال خمسمائة عام، نجحت أمريكا الجنوبية في اتخاذ خطوات ناجحة لتحرير نفسها من ربقة الهيمنة الغربية. فالمنطقة قد تحركت نحو التكامل، وشرعت بمعالجة بعض من المشكلات الداخلية العويصة للمجتمعات المحكومة بمعظمها من قبل النخب الأوروبية، وهي جزر بالغة الصغر من الثروات الهائلة تعوم على بحر من البؤس والشقاء. لقد حررت هذه البلدان نفسها أيضاً من كافة القواعد العسكرية الأمريكية وقيود صندوق النقد الدولي. فهناك منظمة مشكلة حديثاً وهي تجمع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CELAC)، تضم كافة بلدان نصف الكرة باستثناء الولايات المتحدة وكندا. وفي حال نجحت بالفعل، فسوف يشكل ذلك خطوة أخرى على طريق الأفول الأمريكي، في هذه الحالة في ما كان يعتبر دائماً بمثابة "الحديقة الخلفية."

الأمر الأكثر خطورة سيكون خسارة مجموعة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) - التي جرى اعتبارها من قبل المخططين منذ الأربعينات بمثابة "مصدر مهول للقوة الاستراتيجية، وإحدى أعظم الجوائز المادية في تاريخ العالم." من المؤكد أنه إذا تبين أن تقديرات الاحتمالات المستقبلية لقرن من الاستقلالية الأمريكية على صعيد الطاقة المستندة إلى موارد طاقة أمريكا الشمالية كانت واقعية، فإن أهمية السيطرة على مجموعة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستتراجع نوعاً ما، ربما ليس إلى حد كبير. لطالما كان الهاجس الرئيسي السيطرة أكثر منه الوصول. مع ذلك، فإن التداعيات المحتملة على الكوكب هي تداعيات تبعث على التشاؤم إلى درجة أن النقاش بشأنها لن يكون أكثر من تمرين أكاديمي.

الربيع العربي، وهو تطورٌ آخر ذو أهمية تاريخية، قد ينبئ على الأقل بـ "خسارة" جزئية لمجموعة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لقد جهدت الولايات المتحدة وحلفاؤها للحؤول دون الوصول إلى تلك النتيجة - حتى الآن، بنجاح لا يستهان به. لقد التزمت سياستهم حيال الانتفاضات الشعبية بقوة بالخطوط الإرشادية المرسومة، المتمثلة بتقديم الدعم للقوى الأكثر قابلية واستعداداً للخضوع للنفوذ والسيطرة الأمريكية.

الدكتاتوريون المفضلون يجب أن يُدعمَوا طالما أنهم قادرون على الإبقاء على السيطرة (كما هي الحال في الدول النفطية الأساسية). عندما يغدو ذلك متعذراً، تعمد إلى نبذهم والتخلص منهم ومحاولة استعادة ما أمكن من النظام القديم (كما هي الحال في تونس ومصر). النموذج العام هو نموذج مألوف من مناطق أخرى في العالم: سوموزا، ماركوس، دوفاليير، موبوتو، سوهارتو، والعديد غيرهم. في حالة ليبيا، أصبحت القوى الإمبريالية التقليدية الثلاث،

التي تقوم بانتهاك قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي كانت قد رعته للتو، القوة الجوية للثوار، مُوقِعةً المزيد من الإصابات بين المدنيين ومتسببة بكارثة إنسانية وفوضى سياسة مع انزلاق البلاد نحو الحرب الأهلية وتدفق الأسلحة للجهاديين في غرب أفريقيا ومناطق أخرى.

إسرائيل والحزب الجمهوري

هنالك اعتبارات مشابهة تنتقل مباشرة إلى الهاجس الرئيسي الثاني الذي جرى التطرق إلى مناقشته في عدد تشرين الثاني/ كانون الأول من مجلة *Foreign Affairs* المذكورة أعلاه، وهو النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. في هذه الحلبة فإن خشية الولايات المتحدة من الديمقراطية لن تجد لها تجلياً أكثر وضوحاً. في كانون الثاني 2006، جرت انتخابات في فلسطين، أعلِن بأنها حرةٌ وعادلة من قبل المراقبين الدوليين. الرد الفوري للولايات المتحدة (وإسرائيل، بالطبع)، ومن ورائهما أوروبا، جاء بكل لباقة وتهذيب، إذ عمدوا إلى فرض عقوبات قاسية على الفلسطينيين لتصويتهم بالطريقة الخاطئة.

ليس ثمة من جديد. فهي سياسة متماشية تماماً مع المبدأ العام المعترف به من قبل جماعة العلم والثقافة العصرية: الولايات المتحدة تدعم الديمقراطية إذا، وفقط إذا، كانت النتائج تتوافق وأهدافها الاستراتيجية والاقتصادية - وهو الاستنتاج المحزن للريغاني الجديد توماس كاروثرز (Thomas Carothers)، أكثر المحللين المثقفين حرصاً واحتراماً لمبادرات "تعزيز الديمقراطية."

بإسهاب أكبر، فقد قادت الولايات المتحدة على مدى أربعين عاماً معسكر الرفض بشأن قضية إسرائيل - فلسطين، محبطة إجماعاً دولياً يطالب بتسوية سياسية وفق شروط معروفة تماماً إلى درجة لا تستدعي تكرارها.

الترنيمة المقدسة التي يرددها الغرب على الدوام هي إسرائيل تسعى إلى مفاوضات من دون شروط مسبقة، في حين أن الفلسطينيين يرفضون ذلك. العكس هو الأكثر صواباً: الولايات المتحدة وإسرائيل تطالبان بشروط مسبقة صارمة، وهي، علاوة على ذلك، مصممة لضمان أن المفاوضات ستفضي إما إلى استسلام فلسطيني تجاه القضايا الحساسة، أو إلى الفشل.

الشرط الأول يقضي بوجوب أن تكون المفاوضات تحت إشراف واشنطن، الأمر الذي لا يختلف بشيء عن المطالبة بأن تشرف إيران على مفاوضات النزاعات السنية - الشيعية في العراق. ينبغي

للمفاوضات الجادة أن تجرى تحت رعاية طرف محايد، ويفضل أن يكون طرفاً يتمتع بقدر من الاحترام الدولي، البرازيل ربما. سوف تسعى هذه المفاوضات إلى حل النزاعات بين الخصمين المتنازعين، الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، ومعظم بلدان العالم من جهة أخرى.

الشرط المسبق الثاني يقضي بوجوب أن تكون إسرائيل حرة في توسيع نطاق مستوطناتها غير الشرعية في الضفة الغربية. نظرياً، فإن الولايات المتحدة تعارض هذه الأفعال، ولكن مع صفعة خفيفة جداً على المعصم، تشجيعية أكثر منها عقابية، مع استمرارها في تقديم الدعم الاقتصادي والدبلوماسي والعسكري. عندما يكون للولايات المتحدة فعلياً بعض الاعتراضات المحدودة، فإن بمقدورها وبمنتهى السهولة ردع إسرائيل عن القيام بمثل هذه الأفعال، كما هي الحال بالنسبة للمشروع E1 الذي يربط القدس الكبرى بمستوطنة معاليه آدوميم، ما يسهم عملياً في شطر الضفة الغربية إلى نصفين - وهي أولوية الأولويات بالنسبة للمخططين الإسرائيليين من كافة ألوان الطيف السياسي، لكنه مشروع أثار بعض الاعتراضات في واشنطن، ما حتم على إسرائيل اللجوء إلى إجراءات مراوغة ومخادعة للالتفاف على الاعتراضات وتنفيذ مشروعها بالصبر والأناة.

وصل التظاهر بالمعارضة إلى مستوى السخرية في شباط 20، عندما صوت أوباما لصالح قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يطالب بتنفيذ السياسة الرسمية للولايات المتحدة (وأيضاً إضافة الملاحظة غير القابلة للنقاش بأن المستوطنات ذاتها هي غير شرعية، بصرف النظر تماماً عن توسيعها). منذ ذلك الوقت لم تصدر سوى تصريحات محدودة جداً حول إنهاء التوسع الاستيطاني، الآخذ بالاستمرار وفق وتيرة استفزازية مدروسة.

وهكذا، عندما تهيأ الممثلون الإسرائيليون والفلسطينيون للاجتماع في الأردن في كانون الثاني 2011، أعلنت إسرائيل عن بناء مستوطنات جديدة في بسغات زئيف وحار حوما، وهي مناطق في الضفة الغربية أعلنت بأنها من ضمن منطقة التوسع الكبرى من القدس، جرى ضمها مسبقاً واستيطانها وإنشائها كعاصمة لإسرائيل، وكل ذلك في انتهاك صريح للقرارات المباشرة لمجلس الأمن الدولي. التحركات الأخرى تحمل المخطط الأكبر المتمثل بفصل مَحوُطات الضفة الغربية التي ستترك للإدارة الفلسطينية عن المركز الثقافي والتجاري والسياسي للحياة الفلسطينية في القدس السابقة.

من المفهوم أن الحقوق الفلسطينية ينبغي تهميشها في السياسة والحوارات الأمريكية. الفلسطينيون ليس لديهم أي ثروة أو

قوة. وليس لديهم عملياَ أي شيء يفيد هواجس سياسة الولايات المتحدة؛ في الحقيقة، لديهم قيمة سلبية، كمصدر إزعاج يحرّك "الشارع العربي."

إسرائيل، بالمقابل، هي مجتمع ثري ذو صناعة متطورة عالية التقنية عسكرية بمعظمها. ولطالما كانت، على مدى عقود، حليفاً عسكرياً وإستراتيجياً عالي القيمة، وخاصة منذ العام 1967، عندما أسدت خدمة جليلة للولايات المتحدة وحليفتها العربية السعودية بتدميرها لل- "فيروس" الناصري، منشئةً "علاقتها الخاصة" مع واشنطن بالشكل الذي ظل عليه منذ ذلك الحين. وهي كذلك مركز متنامي لاستثمارات الولايات المتحدة عالية التقنية. في الحقيقة، فإن التكنولوجيا المتطورة - سيما الصناعات العسكرية - مترابطة بشكل وثيق في البلدين كليهما.

بصرف النظر عن مثل هذه الاعتبارات الأولية لسياسة القوة العظمى، هنالك عوامل ثقافية لا ينبغي تجاهلها. فالصهيونية المسيحية في بريطانيا والولايات المتحدة سابقة بقوت طويل للصهيونية اليهودية، ولطالما شكلت ظاهرة أساسية من ظواهر النخبة، بملابسات وتعقيدات واضحة على صعيد السياسة (بما فيها وعد بلفور، الذي خرج من رحمها). عندما سيطر الجنرال إدموند اللنبي على مدينة القدس خلال الحرب العالمية الأولى، لقي التهليل والترحيب في الصحافة الأمريكية وكأنه ريتشارد قلب الأسد، الذي انتصر أخيراً في الحروب الصليبية وأخرج الكفار من الأرض المقدسة.

الخطوة الثانية كانت تقضي بعودة 'شعب الله المختار' إلى 'أرض الميعاد' التي وعدهم بها الرب. في تفصيل لوجهة النظر التي يحملها أبناء طبقة النخبة، فقد وصف وزير الداخلية في عهد الرئيس فرانكلين روزفلت، هارولد إيكس (Harold Icks)، الاستعمار اليهودي لفلسطين على أنه إنجاز "لا نظير له في تاريخ الجنس البشري." مثل هذه المواقف تجد مكانها بسهولة ضمن المذاهب الإلهية التي لطالما شكلت عنصراً قوياً في الثقافة الشعبية والنخبوية منذ الأصول الأولى لنشأة البلاد، الاعتقاد بأن الله لديه خطة للعالم والولايات المتحدة تمضي بها قدماً في ظل الرعاية الإلهية، كما صرح به قائمة طويلة من الشخصيات البارزة.

علاوة على ذلك، فإن المسيحية الإنجيلية البروتستانتية هي قوة شعبية كبيرة في الولايات المتحدة. وأبعد من ذلك، هنالك العقائد المسيحية الإنجيلية المؤمنة ب- "نهاية الزمان" التي لديها شعبية هائلة وامتدادات واسعة، والتي أنعشها وعززها إنشاء إسرائيل عام 1948 واستمدت جرعات أكبر من الزخم والحيوية بالسيطرة على باقي فلسطين عام 1967 - كافة الدلالات، في هذا

السياق، تشير إلى أن نهاية الزمان والعودة الثانية للمسيح باتت وشيكة.

لقد أصبحت هذه القوى على درجة كبيرة من الأهمية بشكل خاص منذ عهد ريغان، بعد أن تخلى الجمهوريون عن التظاهر بكونهم حزباً سياسياً بالمعنى التقليدي للكلمة، في حين أنهم يكرسون أنفسهم ضمن توحُّدٍ لصيق واقعيّ لخدمة نسبة مئوية ضئيلة من فاحشي الثراء وقطاع أصحاب الشركات. مع ذلك، فإن الدائرة الضيقة التي تتلقى الخدمات من قبل الحزب المُعاد هيكلته لا تستطيع تقديم أصوات، لذلك عليهم أن يبحثوا عن ضالتهم المنشودة في مكان آخر. الخيار الوحيد يتمثل بحشد الاتجاهات والميول الاجتماعية التي لطالما كانت حاضرة، رغم أن هذا الحضور نادراً ما كان على شكل قوة سياسية منظمة، فهو يشمل بشكل أساسي السكان الأصليين الذين يرتعدون خوفاً وكراهية والعناصر الدينية المتطرفة بالمعايير الدولية ولكن ليس في الولايات المتحدة. إحدى النتائج تتمثل بتقديم فروض التبجيل والاحترام للنبوءات الإنجيلية المزعومة؛ بالتالي، ليس فقد دعماً مقدماً لإسرائيل وحروبها وسياساتها التوسعية، بل عشقاً وصبابة لإسرائيل - جانب أساسي آخر من التعاليم المسيحية للكنيسة الكاثوليكية التي ينبغي ترتيلها من قبل المرشحين الجمهوريين (والديمقراطيين، مرة أخرى، في إثرهم).

لو نحينا هذه العوامل جانباً، لا ينبغي أن ننسى بأن منظومة البلدان الناطقة بالإنجليزية - بريطانيا وتفرعاتها - تتألف من مجتمعات استيطانية - استعمارية، نشأت ونهضت على رماد السكان الأصليين الذي تعرضوا للقمع والاضطهاد، أو بالأحرى الإبادة. لابد وأن الممارسات الماضية كانت صحيحة بشكل أساسي - في حالة الولايات المتحدة، حتى لو كانت محكومة بالقدر الإلهي. وبالتالي، هنالك غالباً تعاطف حدسي مع أطفال إسرائيل عندما يسلكون مساراً مشابهاً. ولكن في المقام الأول، الغلبة للمصالح الجيوستراتيجية والاقتصادية، أما السياسة، فليست عصية على التغيير.

«الخطر» الإيراني والقضية النووية

لنتجه أخيراً إلى ثالث القضايا الرئيسية التي يجري التطرق إليها ومناقشتها في صحف المؤسسة المشار إليها آنفاً، وهي "الخطر الإيراني". غالباً ما ينظر إلى هذا الموضوع في أوساط طبقة النخبة والطبقة السياسية، ولكن ليس أبناء الشعب، على أنه يمثل عموماً خطراً أساسياً على النظام العالمي. في أوروبا، تظهر استطلاعات

الرآي بآن إسرائيل تعتبر الخطر الأكبر الذي يتهدد السلم العالمي. وفي مجموعة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو موقف تشترك فيه الولايات المتحدة، إلى درجة أنه في مصر، عشية انتفاضة ساحة التحرير، فإن 80 في المائة من أبناء الشعب كانت تشعر بأن المنطقة ستكون أكثر أمناً في حال امتلكت إيران السلاح النووي. الاستطلاعات ذاتها وجدت بأن 10 في المائة فقط من المصريين يعتبرون إيران خطراً - بخلاف الحاكمين، الذين لديهم هواجسهم الخاصة.

في الولايات المتحدة، قبل الحملات الدعائية الضخمة للسنوات القليلة الماضية، كانت غالبية السكان متفقةً مع معظم العالم بأن إيران، بوصفها من الموقعين على معاهدة حظر الانتشار النووي NPT، فإن لديها الحق في تنفيذ برامج تخصيب اليورانيوم. حتى اليوم، فإن غالبية عظمى تؤيد اللجوء إلى الوسائل السلمية في التعامل مع إيران. هنالك حتى معارضة قوية للتورط عسكرياً في حال حرب بين إسرائيل وإيران. ربع الأمريكيين فقط يعتبرون بأن إيران تشكل هاجساً ذا شأن بالنسبة للولايات المتحدة. ولكن من غير المستغرب وجود فجوة - غالباً صدع - يقسم الرأي العام والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية.

لماذا بالضبط ينظر إلى إيران على أنها تشكل ذلك الخطر المهول؟ نادراً ما يصار إلى مناقشة هذا السؤال، ولكن ليس من العسير العثور على جواب شاف - لكن ليس في البيانات والتصريحات الانفعالية للنخب السياسية، كما درجت العادة. الجواب الأكثر موثوقية يقدمه البنتاغون وأجهزة الاستخبارات في تقاريرهم الدورية إلى الكونغرس حول الأمن العالمي، التي تنوه بأن "برنامج إيران النووي ورغبتها في الإبقاء على إمكانية تطوير أسلحة نووية، هو جزء أساسي من استراتيجية الردع."

غني عن القول إن هذا التقرير لا يمت بصلة لكونه تقريراً شاملاً كاملاً. من بين المواضيع الرئيسية التي لم يتطرق إليها هو انتقال السياسة العسكرية الأمريكية نحو منطقة آسيا - الباسفيك، إلى جانب الإضافات الجديدة لمشروع نظام القواعد العسكرية الضخم القائم على جزيرة جيجو Jeju قبالة ساحل كوريا الجنوبية وفي شمال غرب أستراليا، أي كافة عناصر سياسة "احتواء الصين." الموضوع الآخر ذو الصلة هو قضية القواعد الأمريكية في جزيرة أوكيناوا، الذي يلقى معارضة شديدة من قبل السكان منذ سنوات عديدة ويشكل أزمة مستمرة على صعيد العلاقات بين الولايات المتحدة وطوكيو - أوكيناوا.

وبإظهار كيفية تغيُّر الفرضيات الأساسية الصغيرة، يصف المحللون الاستراتيجيون الأمريكيون حصيلة البرامج العسكرية

للصين بأنها "معضلة 'أمنية كلاسيكية'، حيث يُنظر إلى البرامج العسكرية والاستراتيجيات القومية من قبل مخططيها على أنها دفاعية، بينما يُنظر إليها من قبل الجانب الآخر على أنها مصدر تهديد،" بحسب بول غدوين (Paul Godwin) من معهد أبحاث السياسة الخارجية. تنشأ المعضلة الأمنية من النزاع حول السيطرة على البحار الواقعة قبالة سواحل الصين. تعتبر الولايات المتحدة سياستها في السيطرة على هذه المياه سياسة "دفاعية،" بينما تعتبرها الصين مصدر تهديد؛ بالتالي، فإن الصين تعتبر عملياتها في المناطق المجاورة عمليات "دفاعية" في حين أن الولايات المتحدة تعتبرها مصدر تهديد. لا يمكن تصور وجود مثل هكذا نقاش لو كان كانت القضية تتعلق بالمياه الإقليمية الأمريكية. هذه "المعضلة "الأمنية الكلاسيكية" تبدو ذات مغزى، مرة أخرى، بفرض أن الولايات المتحدة لديها حق السيطرة على معظم العالم، وأن أمن الولايات المتحدة يستدعي ما يشبه السيطرة العالمية المطلقة.

في الوقت الذي شهدت فيه مبادئ الهيمنة الإمبريالية قدراً ضئيلاً من التغيير، فإن قدرتنا على تطبيق هذه المبادئ قد تراجعت بنسبة كبيرة، بعد أن أصبحت القوة موزعة على نطاق أوسع في عالم آخذ بالتنوع. التداعيات متعددة. ومع ذلك من الأهمية بمكان أن نضع نصب أعيننا أن أياً منها لسوء الحظ لم ينجح في إزاحة تلك السحابتين الداكنتين اللتين تحومان فوق كل تفكير بنظام عالمي: الحرب النووية والكارثة البيئية، كلاهما يهدد البقاء اللائق للأنواع.

على العكس تماماً، فالتهديدان كلاهما ينذر بالسوء وآخذ بالتفاقم.

الفصل السابع

الميثاق العظيم، مصيره، ومصيرنا

بعد بضعة أجيال قليلة قادمة، سوف تصل ألفية الميثاق العظيم (Magna Carta) (ميثاق للحريات أرغم فيه بارونات إنكلترا الملكَ جون على الموافقة عليه في حزيران 1215 في مقاطعة رونيميد)، وهو أحد الأحداث العظيمة في مؤسسة الحقوق المدنية وحقوق الإنسان. وسواء كان موضع ترحيب أو تفجُّع أو تجاهل، فهذا غير واضح على الإطلاق.

ينبغي لذلك الحدث أن يشكل موضوع اهتمام جدي عاجل. ما نقوم به الآن، أو نتقاعس عن القيام به، سيحدد نوعية العالم الذي سيستقبل ذلك الحدث. لا يبدو بأنه مشهد يبعث على التفاؤل إذا ما استمرت الأهداف والتوجهات القائمة الآن على حالها - لسبب أقله أن الميثاق العظيم (Great Charter) يجري تمزيقه أمام أعيننا.

نشرت أول طبعة علمية من الميثاق من قبل رجل القانون البارز وليام بلاكستون. لم تكن مهمة سهلة، إذا لم يكن هنالك أي نص جيد متاحاً. عندما كتب "متن الميثاق أتت عليه الجرذان للأسف" - وهو تعليق ينطوي على رمزية سوداوية كئيبة اليوم، ونحن نتعهد باستكمال المهمة التي لم تستكمل الجرذان إنجازها.

طبعة بلاكستون، التي تحمل عنوان 'الميثاق العظيم وميثاق الغابات' *The Great Charter and the Charter of the Forest*، تتضمن فعلياً ميثاقين اثنين. الأول، ميثاق الحريات، وهو ميثاق معترف به على نطاق واسع بأنه حجر الزاوية للحقوق الأساسية للشعوب الناطقة بالإنكليزية - أو كما عبر عنه ونستون تشرشل بإسهاب أكبر "ميثاق كل إنسان يحترم نفسه في أي وقت وفي أي مكان." كان تشرشل يشير تحديداً إلى المصادقة مجدداً على الميثاق من قبل البرلمان في عريضة الحق (Petition of Right)، التي تناشد الملك تشارلز الأول للإقرار بأن السيادة هي للقانون وليس للملك. وافق تشارلز بسرعة، لكنه سرعان ما أخل بتعهده، مهيئاً المشهد للحرب الأهلية الإنكليزية الدموية.

بعد نزاع مرير بين الملك والبرلمان، تمت استعادة المَلكية في

شخص تشارلز الثاني. في سياق الهزيمة، لم ينس أحدٌ ماغنا كارتا. أحد زعماء البرلمان، هنري فاين الأصغر (Henry Vane the Youger)، عوقب بقطع الرأس؛ على المقصلة، حاول إلقاء خطاب يشجب حكم الإعدام بوصفه انتهاكاً للميثاق، لكن أصوات الأبواق المدوية تعمدت صمَّ آذان الحاضرين عن سماع كلماته، لضمان أن مثل هذه الكلمات المخزية لن تلامس مسامع الحشود المهللة للحدث بهتافاتها الهادرة. جريمته الكبرى كانت تسطير عريضة تخاطب الناس بوصفهم "أصل كل تلك القوة" في مجتمع مدني - وليس الملك، أو حتى الله. ذلك كان الموقف الذي أيده بقوة روجر ويليامز (Roger Williams)، مؤسس أول جمعية حرة في ما بات يعرف الآن بولاية رود آيلاند (Rhode Island) آراؤه الهرطقية أثّرت في ميلتون Milton ولوك Locke، رغم أن ويليامز ذهب أبعد بكثير، مؤسساً للعقيدة العصرية المتمثلة بفصل الكنيسة عن الدولة - والتي ما تزال تتعرض للتفنيد والطعن حتى في الديمقراطيات الليبرالية.

وكما هي الحال غالباً، فإن الهزيمة الواضحة حملت معها بأي حال راية النضال من أجل الحرية والحقوق. بعد مضي فترة وجيزة على إعدام فاين، منح الملك تشارلز الثاني ميثاقاً ملكياً لمستعمرات رود آيلاند، معلناً بأن "شكل الحكم هو ديمقراطي،" وأكثر من ذلك، أن بوسع الحكومة التأكيد على حرية الضمير للباباويين أصحاب المذهب الكاثوليكي، والملحدين، واليهود والأتراك - بل وحتى الكزيكرز Quakers، إحدى أكثر الطوائف رهبة ووحشية من بين طوائف عديدة كانت تظهر في تلك الأيام المضطربة. كل هذا كان يبعث على الدهشة في مناخ تلك الأيام.

بعد مضي سنوات قليلة، جرى تعزيز ميثاق الحريات (Charter of Liberties) بقانون الحق في المثول أمام المحاكم (Habeas Corpus)، والذي يحمل رسمياً اسم "قانون الضمانة الأفضل لحرية المواطن، ومنع السجن في ما وراء البحار." الدستور الأمريكي، الذي يقتبس من القانون العام الإنكليزي، يؤكد بأن "العمل بوثيقة هابياس كوربوس لن يعلّق" إلا في حالات التمرد أو الغزو. وفي قرار اتخذ بالإجماع، رأت المحكمة العليا الأمريكية بأن الحقوق التي يضمنها هذا القانون كانت "تعتبر من قبل مؤسسي [الجمهورية الأمريكية] كضمان أقصى للحرية."

كل هذه الكلمات ينبغي أن يكون لها صدى اليوم.

الميثاق الثاني والعموم

لا تقل أهمية ميثاق التخطيط المجتمعي (companion charter)، أي ميثاق الغابات (Charter of the Forest)، عمقاً وتأثيراً، ولعلها باتت أكثر صلة بالموضوع اليوم - بحسب ما استكشفه بعمق بيتر لاينباو (Peter Linebaugh) في دراسته الموثقة والمثيرة حول تاريخ الميثاق العظيم ومساراته التالية. لقد طالب ميثاق الغابات بحماية الأملاك العامة من القوى الخارجية. كانت الأملاك العامة مصدر الرزق والمعيشة لعموم السكان: وقودهم، وطعامهم، ومواد بنائهم، وكل ما هو أساسي لحياتهم. لم تكن الغابة ذلك الفقر البدائي الموحش. فقد كانت تخضع للتطوير والرعاية عبر الأجيال، لصالح الجميع، وثرواتها متاحة للجميع، ومحفوظة للأجيال القادمة ـ وهي الممارسات ذاتها التي نشاهدها اليوم، سيما في المجتمعات التقليدية الواقعة تحت التهديد في أنحاء العالم.

لقد فرض ميثاق الغابات قيوداً على الخصخصة. إن أسطورة روبن هود الشهيرة تحاكي جوهر هذه الهواجس (لا غرابة في أن المسلسل التلفزيوني الشعبي لفترة الخمسينات "مغامرات روبن هود" قد وضعه كتابُ سيناريو هوليود المغفلة أسماؤهم، الموضوعون على القائمة السوداء بسبب قناعاتهم اليسارية). بحلول القرن السابع عشر، وقع هذا الميثاق ضحية ظهور الاقتصاد السلعي والممارسات والأخلاقيات الرأسمالية.

مع رفع الحماية عن الأملاك العامة على صعيد الرعاية التعاونية والاستخدام، جرى تقييد حقوق الناس العاديين إلى الحد الذي لا يمكن خصخصته، وهي فئة ما تزال تضمحل إلى درجة التلاشي. في بوليفيا، تم ردع محاولة لخصخصة الماء عن طريق انتفاضة جاءت بالسكان الأصليين الذين يشكلون الأغلبية إلى السلطة لأول مرة في التاريخ. أصدر البنك الدولي قراراً يقضي بالسماح لشركة Pacific Rim المتعددة الجنسيات للتعدين برفع دعوى قضائية ضد السلفادور لمحاولة الاحتفاظ بأراض ومزارع تعاونية في منأى عن نشاطات التعدين المدمرة. القيود البيئية تهدد بحرمان الشركة من أرباحها المستقبلية، وهي جريمة يمكن أن يعاقب عليها بموجب قوانين حقوق المستثمر التي يشار إليه خطأً باسم "التجارة الحرة" هذا فقط غيض من فيض الأمثلة حول الصراعات الجارية على قدم وساق في معظم أنحاء العالم، والتي يشتمل البعض منها على أعمال عنف مفرط، كما هي الحال في الكونغو الشرقية، حيث لقي الملايين مصرعهم في السنوات الأخيرة لضمان موارد وفيرة للمعادن لأجهزة الهواتف الخليوية وغيرها من الاستخدامات، وبالطبع، أرباح وفيرة.

لقد جلبت الممارسات والأخلاقيات الرأسمالية معها نسخة راديكالية منقحة لكيفية المعاملة التي تلقاها الأملاك العامة، وكيف ينظر إليها. النظرة السائدة اليوم تلخصها لنا مقولة غاريت هاردن

(Garette Hardin) المؤثرة بأن "إطلاق العنان لحرية التصرف والعبث بالأملاك العامة تعود بالخراب علينا جميعاً،" "المأساة الشهيرة للأملاك العامة": كل ما هو ليس بمملوك سيتعرض للتخريب والتدمير على يد جشع الفرد.

النظير الدولي لذلك كان مفهوم 'الأرض المشاع' (terra nullius) الذي يجري استخدامه لتبرير طرد جماعات السكان الأصليين في المجتمعات الاستيطانية - الاستعمارية للبلدان الناطقة بالإنكليزية (ذات التراث الثقافي المتماثل)، أو "إبادتهم،" حسبما وصف الآباءُ المؤسسون للجمهورية الأمريكية ما كانوا يقومون به، بشيء من الندم أحياناً، بعد انكشاف الحقيقة. بحسب هذه الحقيقة المفيدة، لم يكن للهنود أية حقوق ملكية بما أنهم مجرد متسكعين في قفر بكر حرون. بذلك تمكن المستعمرون المجتهدون من خلق قيمة من لا قيمة عن طريق تحويل تلك القفار البكر بالذات إلى الاستخدام التجاري.

في الحقيقة، كان المستعمرون أكثر علماً ودراية، وجرى وضع الكثير من الإجراءات للشراء والمصادقة المتخذة من قبل التاج والبرلمان، والتي ألغيت لاحقاً بالقوة عندما بدأت المخلوقات الشريرة بمقاومة عمليات الإبادة. غالباً ما تنسب عقيدة الأرض المشاع إلى جون لوك، لكن هذا غير مؤكد. وبصفته وكيلاً استعمارياً، فقد كان مدركاً لما كان يجري، ولكن لا يوجد هنالك أي أساس مؤكد لهذا الزعم في كتاباته، كما أظهرت جماعة المثقفين والمتعلمين بما يبعث على الاقتناع، سيما كتاب الباحث الأسترالي بول كوركوران (Paul Corcoran) (لقد كانت أستراليا في الحقيقة المكان الذي كانت تستخدم فيه هذه العقيدة بالصورة الأكثر وحشية.)

النبوءات التشاؤمية لمأساة الأملاك العامة لم تكن خالية من التحديات. فقد فازت العالمة الراحلة إلينور أوستروم (Elinor Osttom) بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 2009 على بحثها الذي يكشف تفوق مصالح الثروة السمكية التي يديرها المستخدم، والمراعي، والغابات، والبحيرات، وأحواض المياه الجوفية. لكن العقيدة التقليدية تغدو قوية إذا ما قبلنا مقدمتها المنطقية غير المعلنة التي تقول إن البشر ينقادون بصورة عمياء من قبل ما كان يسميه العمال الأمريكان في فجر الثورة الصناعية بأسى بـ"روح العصر الجديدة، وتحقيق الثروة، ونسيان كل شيء، ما عدا الذات."

على غرار من سبقهم من المزارعين والعمال في إنكلترا، فقد شجب العمالُ الأمريكان واستنكروا هذه الروح الجديدة التي كان يجري فرضها عليهم، معتبرين إياها مهينة وتخريبية، وهجوماً على جوهر طبيعة الرجال والنساء الأحرار. وأنا أشدِّد على "النساء": كان من بين أكثر الناشطين جرأة وصراحة في شجب وإدانة التعدي

على حقوق وكرامات الناس الأحرار من قبل النظام الصناعي الرأسمالي جماعة "فتيات المصنع" (factory girls)، وهي عبارة عن مجموعة من السيدات الشابات من بنات المزارع. هنَّ أيضاً جرى استدراجهن إلى نظام العمل المأجور الخاضع للرقابة والسيطرة، والذي كان ينظر إليه في ذلك الحين على أنه لا يختلف في شيء عن نظام الرق القديم، إلا في كونه مؤقتاً. جرى اعتبار ذلك الموقف موقفاً طبيعياً جداً إلى درجة أنه أصبح شعاراً للحزب الجمهوري، وراية حمل تحتها عمال الشمال السلاح خلال الحرب الأهلية الأمريكية.

السيطرة على الرغبة في الديمقراطية

كان ذلك قبل 150 عاماً - في إنكلترا، في وقت مبكر. جهود ضخمة جرى تكريسها من ذلك الحين لغرس روح العصر الجديدة في النفوس. صناعات رئيسية كبرى جرى وقفها وتكريسها لهذه المهمة: العلاقات العامة، والدعاية والإعلان، والتسويق عموماً، جميعها وصلت إلى مرحلة باتت تشكل فيها مكوناً أساسياً من مكونات إجمالي الناتج المحلي. جرى تكريسها لخدمة ما أسماه عالم الاقتصاد السياسي الكبير تورشتاين فيبلن (Thorstein Veblen) بـ"فبركة الاحتياجات" (fabricating wants). فبحسب ما قاله حرفياً كبار رجال الأعمال، يتوجب على المهمة توجيه الناس نحو "الحاجات السطحية" المفضلة، من منطلق "الاستهلاك العصري." بتلك الطريقة يمكن أتمتة الناس، كل واحد بمعزل عن الآخر. سعياً وراء الكسب الشخصي فقط، بعيداً عن مخاطر ومحاذير التفكير بأنفسهم وتحدي السلطة.

لقد أطلق على عملية تصنيع الآراء والمواقف والمفاهيم تسمية "تصميم الموافقة وهندستها" (engineering consent) من قبل أحد مؤسسي صناعة العلاقات العامة، إدوارد برنايز (Edward Bernays). كان واحداً من العناصر التقدمية في عهد ويلسون روزفلت - كنيدي، على غرار معاصره، الصحفي والتر ليبمان (Walter Lippmann)، أبرز مفكري الشأن العام في أمريكا القرن العشرين، الذين أثنوا على "تصنيع الموافقة" بوصفها "فناً جديداً" من فنون ممارسة الديمقراطية.

كلاهما أقر بوجوب "إلزام العامة مكانها،" وإبقائها مهمشة وتحت السيطرة - من أجل مصلحتها الخاصة، بالطبع. كان الناس على درجة كبيرة من "الغباء والجهل" تحول دون السماح لهم بإدارة شؤونهم الخاصة بأنفسهم. وكان لا بد من ترك هذه المهمة لـ"الأقلية الذكية،" التي يتوجب حمايتها من "حوافر تلك القطعان

[الـ] تائهة وضوضاء أصواتها،" الـ"أغراب الجهلة والفضوليين" - "جموع الأنذال،" كما كان يطلق عليهم أسلافُهم في القرن السابع عشر. كان دور عامة الناس يتمثل بالركون إلى دور "المتفرج" غير "المشارك في صنع الحدث،" في مجتمع ديمقراطي يسير على ما يرام.

والمتفرجون يجب أن لا يسمح لهم بمشاهدة الكثير. لقد وضع الرئيس أوباما معايير جديدة لحماية هذا المبدأ. لقد عمد، في الحقيقة، إلى معاقبة أعداد من المُخبرين (whistleblowers) أكثر من كافة الرؤساء السابقين مجتمعين، ما يعتبر إنجازاً حقيقياً لإدارة جاءت إلى السلطة على وعد الانفتاح والشفافية.

من بين المواضيع العديدة التي لا تعني القطيع التائه بشيء موضوع الشؤون الخارجية. أي شخص اطلع على الوثائق السرية التي جرى الكشف عنها لا بد وأنه اكتشف أن قوانينهم وممارساتهم كانت، وإلى حد بعيد، مكرسة لحماية مسؤولي الدولة من حِشَريّات العامة. محلياً، لا ينبغي للغوغاء الاستماع للنصائح المقدمة من قبل المحاكم للشركات الكبرى: أنّ عليها أن تكرّس بعضاً من جهودها المكشوفة للعيان للعمل الخيري، كي لا يكتشف "الجمهور المنفعل" المنافع الهائلة المقدمة إليها من قبل الدولة الحاضنة.

بصورة أكثر عمومية، لا ينبغي لعامة الناس في الولايات المتحدة أن تعلم بأن "السياسات الحكومية هي سياسات انكفائية إلى درجة هائلة، ما يفسر تعزيزها لعدم المساواة الاجتماعية وتوسيع نطاقها،" رغم أنها معدة بطريقة "تحمل الناس على الاعتقاد بأن الحكومة تساعد فقط غير المستحقين من الفقراء، مفسحة في المجال أمام السياسيين لحشد واستغلال الخطاب والقيم المناوئة للحكومة، حتى وهي مستمرة في إيصال الدعم لدوائرها المفضلة" - أنا أقتبس هنا من المجلة الرئيسية للمؤسسة، *Foreign Affairs*، وليس من أي صحيفة راديكالية مغمورة.

بمرور الوقت، بعد أن أصبحت المجتمعات أكثر حرية وبات اللجوء إلى إرهاب الدولة أكثر تقييداً، باتت الحاجة إلى ابتكار أساليب متطورة للسيطرة على مواقف الناس وآرائهم والتحكم بها أكثر إلحاحاً. من الطبيعي لصناعة العلاقات العامة أن تكون متواجدة في أكثر المجتمعات تحرراً، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا. أول وكالة دعاية معاصرة كانت "الإدارة البريطانية للمعلومات" (British Department of Information) خلال الحرب العالمية الأولى. ونظيرتها الأمريكية، "لجنة المعلومات العامة" (Committee on Public Information)، التي تشكلت على يد وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) لدفع

الجماهير الآمنة المسالمة نحو الكراهية المقيتة لكل ما هو ألماني - بنجاح كبير. دعاية الإعلانات التجارية الأمريكية أثرت بعمق في الآخرين؛ فقد أبدى جوزيف غوبلز (Joseph Goebbels) إعجابه بها وطبقها على طريقة البروباغندا النازية، وكل ذلك بنجاح منقطع النظير. والقادة البلاشفة أدلوا بدلوهم أيضاً، لكن محاولاتهم كانت خرقاء وغير فاعلة.

لطالما تمثلت إحدى المهام الداخلية الأساسية بـ"إبقاء [العامة] بعيدين عن رقابنا،" حسبما وصف كاتب المقالات رالف والدو إميرسون (Ralph Waldo Emerson) هواجس الزعماء السياسيين عندما بدأ خطر الديمقراطية يتفاقم أكثر فأكثر بصورة يتعذر قمعه في منتصف القرن التاسع عشر. في الآونة الأخيرة، أثار حراك فترة الستينات الهواجس حيال "الديمقراطية المفرطة" والدعوات لاتخاذ إجراءات لفرض "قدر أكبر من الاعتدال" في الديمقراطية.

أحد الهواجس المتميزة كان يمثل بفرض قيود رقابة أفضل على المؤسسات "المسؤولة عن التلاعب بعقول الشباب": المدارس والجامعات والكنائس، التي كان ينظر إليها على أنها تسهم في إحباط تلك المهمة الأساسية. أنا أستشهد بردود الفعل التي كان يبديها أقصى اليسار الليبرالي للطيف الإيديولوجي السائد، والأمميون الليبراليون الذين شغلوا لاحقاً مناصب رفيعة في إدارة كارتر ونظراؤهم في مجتمعات صناعية أخرى. أما جناح اليمين فكان أكثر قسوة بكثير. من التجليات العديدة لهذه الحاجة الملحة كان التصاعد الحاد في نسب التعليم الجامعي - ليس من منطلقات اقتصادية، كما هو مبين بسهولة. هذه الوسيلة، تسهم فعلاً بالإيقاع بالشباب والسيطرة عليهم من خلال شرك الديون، وغالباً لبقية حياتهم، ما يسهم في قدر أكبر من التلاعب الفاعل بعقولهم وغرس مختلف الأفكار والمبادئ في نفوسهم.

الناس الذين يشكلون ثلاثة أخماس

بمزيد من المتابعة لهذه المواضيع الهامة، نرى بأن تعطيل ميثاق الغابات ومحوه من الذاكرة يتعلق بصورة وثيقة أكثر بالجهود الحثيثة لتقييد الوعد المتعلق بميثاق الحريات، وإفراغه من مضمونه، روح العصر الجديدة لا تستطيع التسامح مع المفهوم ما قبل الرأسمالي للغابة، بوصفها الهبة المشتركة للمجتمع عموماً، الذي يلقى كل الرعاية والاهتمام من جانب هذا المجتمع لخدمة مصالحه بالذات ومصالح الأجيال القادمة، والذي يلقى الحماية من الخصخصة، ومن التحول إلى أيدي القوى الخاصة التي ستكرسه لخدمة ثرواتها،

وليس احتياجات الناس. إن غرس الروح الجديدة هو مستلزم أساسي لتحقيق هذه الغاية، ولمنع ميثاق الحريات من أن يساء استخدامُه، لتمكين المواطنين الأحرار من تقرير مصيرهم بالذات.

قوبلت النضالات الشعبية لبناء مجتمع أكثر حرية وأكثر عدالة بالعنف والقمع، والمحاولات المستميتة للسيطرة على الرأي والمواقف. بمرور الوقت، لاقت هذه النضالات نجاحاً كبيراً، على الرغم من أن الطريق ما يزال طويلاً أمامها، وهنالك كبوات من النكوص والانكفاء بين الحين والآخر.

أكثر جوانب ميثاق الحريات أهمية هو المادة 39، التي تنص على أن "أي رجل حر" لن يعاقب بأي طريقة من الطرق، "ولن نقاضيه أو نترافع ضده، إلا من خلال الاجتهاد القانوني لأقرانه (المحاكمة أمام هيئة محلفين) ومن خلال قانون البلاد."

بات هذا المبدأ، بعد سنوات عديدة من النضال، منتشراً على نطاق أوسع. ينص الدستور الأمريكي على "عدم حرمان أي شخص من الحياة أو الحرية أو المُلكية، من دون إجراءات قانونية أصولية [و] ومحاكمة سريعة وعامة" من قبل أقران. المبدأ الأساسي هو "قرينة البراءة" - ما يصفه المؤرخون القانونيون بـ "بذرة الحرية المعاصرة الأنجلو أمريكية،" في إشارة إلى المادة 39، مع أخذ محكمة نورمبرغ بعين الاعتبار، وهي "نسخة أمريكية بشكل خاص عن التقيد الحرفي أو المفرط بالقانون: العقاب فقط لأولئك الذين تثبت إدانتهم من خلال محاكمة عادلة بغطاء من الحمايات الإجرائية" - حتى لو كان ذنبهم بخصوص بعض أسوأ الجرائم في التاريخ، مؤكداً.

لم يتعمد المؤسسون بالطبع تطبيق مصطلح "شخص" على كافة الأشخاص: فالأمريكيون الأصليون لم يكونوا أشخاصاً، ولم يكن لهم عملياً أية حقوق على الإطلاق. نادراً ما كان ينظر إلى النساء بصفتهن أشخاصاً؛ كان يفهم بأن الزوجة هي تحت "عصمة" الشخصية أو الهوية المدنية للزوج، وكنَّ كما الأبناء تماماً، يتبعون آباءهم. لقد اعتبرت مبادئُ بلاكستون أن مفاعيل "الكينونة الذاتية أو الوجود القانوني للمرأة تغدو معلقة بعد الزواج، أو على الأقل تندمج وتتوحد مع مفاعيل "الكينونة الذاتية والوجود القانوني للزوج: الذي تحت جناحه، أي تحت حمايته وعصمته، تكون قادرة على أداء أي شيء. بالتالي، فإن المرأة هي مجرد متاع يملكه والدُها أو زوجُها. بقي هذا القانون ساري المفعول حتى عهد قريب؛ وقبل صدور قرار للمحكمة العليا عام 1975، لم يكن للنساء حتى أي حق قانوني بالعمل في الهيئات التشريعية. لم يكنَّ نظيرات.

العبيد، بالطبع، لم يكونوا أشخاصاً. كانوا يماثلون حسابياً ثلاثة أخماس الشخص الطبيعي بموجب الدستور، بهدف منح مالكيهم

قوة تصويتية أكبر. كانت مسألة حماية العبودية تشكل هاجساً لا يستهان به على الإطلاق بالنسبة للمؤسسين: كانت أحد العوامل التي أدت إلى الثورة الأمريكية. في قضية سومرست (Somerset) عام 1772، قرر اللورد مانسفليد أن العبودية كانت شيئاً "بغيضاً" جداً إلى درجة لا يمكن التسامح بشأنها في إنكلترا، رغم أنها استمرت في المستعمرات البريطانية لسنوات عديدة. كان بوسع مالكي العبيد الأمريكان مشاهدة الكتابات اليدوية على الجدران لو بقيت المستعمرات تحت الحكم البريطاني. وينبغي ألا ننسى بأن ولايات العبيد، بما فيها فرجينيا، كانت تمتلك أكبر قدر من القوة والنفوذ في المستعمرات. بوسع المرء أن يستوعب بسهولة تعليق د. جونسون الشهير بـ "إننا نسمع 'أقوى الصرخات' المطالبة بالحرية في أوساط السائقين من الزنوج."

لقد وسعت تعديلات ما بعد الحرب الأهلية من نطاق مفهوم تحديد الشخصية، بالنسبة للأمريكيين من أصل أفريقي، منهية بذلك عصر العبودية - نظرياً، على الأقل. بعد حوالي عشر سنوات من الحرية النسبية، أعيد إصدار تشريع شبيه بالعبودية باتفاق شمالي - جنوبي يسمح بالتجريم الفعلي للحياة في مجتمعات السود. يمكن لرجل أسود يقف عند ناصية الشارع أن يعتقل بتهمة التشرد أو محاولة اغتصاب، إذا ما اتهم بالنظر إلى امرأة بيضاء بطريقة غير لائقة. وبمجرد دخوله السجن، لن يتسنى له قط أن يحلم بالخروج من نظام "العبودية بمسمّاها الجديد،" وهو المصطلح الذي كان مستخدماً آنذاك من قبل مدير مكتب مسمّاها الجديد،" وهو المصطلح الذي كان مستخدماً آنذاك من قبل مدير مكتب مجلة وول ستريت دوغلاس بلاكمون (Douglas Blackmon) في دراسة مثيرة.

هذه النسخة الفريدة لـ "المؤسسة الفريدة" شكلت الأساس الأكبر للثورة الصناعية الأمريكية، منشئةً قوة عاملة ممتازة لصناعة الصلب والتعدين، إلى جانب الإنتاج الزراعي من خلال ما يسمى بـ"عصابات المقيدين بالسلاسل" (chain gangs) (مجموعة من المدانين بجرائم مختلفة يُرغَمون على تنفيذ المهام الشاقة كتعبيد الطرقات وغيرها وهم مقيدون معاً بسلسلة واحدة من أقدامهم لمنع هروبهم)، حيث يكون العامل المقيد بالسلسلة طيعاً سهل الانقياد ليس لديه استعداد للإضراب، وليس لديه أي مطالب من أرباب العمل، حتى على مستوى الطعام وتوفير أسباب البقاء، وهي أحدى التحسينات اللافتة التي طرأت على نظام العبودية. لقد استمر هذا النظام الجديد على نطاق واسع حتى الحرب العالمية الثانية، عندما برزت الحاجة لأيد عاملة حرة من أجل الإنتاج الحربي.

لقد خلقت الفورة الاقتصادية لمرحة ما بعد الحرب العديد من فرص العمل: بات بوسع الرجل الأسود الحصول على وظيفة لدى إحدى مصانع السيارات النقابية (unionized auto palnts)،

وأن يتقاضى أجراً مقبولاً، وأن يشتري منزلاً، وربما أن يرسل أولاده إلى الجامعة. استمر هذا الوضع لحوالي عشرين عاماً، حتى فترة السبعينات، عندما أعيدت هيكلة الاقتصاد بصورة جذرية وفق مبادئ نيوليبرالية أعادت فرض الهيمنة مجدداً، مع التنامي المتسارع لطغيان القطاع المالي على باقي القطاعات والاعتماد على مصادر خارجية لعملية الإنتاج. وقد أعيد مجدداً تجريم الحياة في مجتمعات السود، التي بات ينظر إليها وعلى نطاق واسع بأنها مجتمعات تنطبق عليها مقولة "لزوم ما لا يلزم."

كان مبدأ حجز الحرية في الولايات المتحدة حتى عهد رونالد ريغان الرئاسي مندرجاً ضمن مجموعة المبادئ المطبقة في بقية المجتمعات الصناعية. أما الآن فقد بات من الأمور المنسية. إنه يستهدف بشكل رئيسي الرجال السود، لكنه بدأ يستهدف وبصورة متزايدة النساء السوداوات واللواتي في أمريكا اللاتينية أو الديمونيم (Dimonym) (مصطلح يستخدم للإشارة إلى الأشخاص الذين يعانون من ارتباطهم ثقافياً بأمريكا والناس من ضمن حدود أمريكا اللاتينية)، المتهمين غالباً بجرائم من دون ضحايا في "حروب المخدرات" الاحتيالية المخادعة. في هذه الأثناء، جرى فعلياً القضاء على ثروات العائلات الأمريكية من أصول أفريقية من خلال الأزمة المالية الأخيرة، والتي يعود الفضل الأكبر في نشوئها إلى السلوك الإجرامي للمؤسسات المالية، المصممة للإفلات من العقاب والمساءلة، والتي باتت الآن أكثر ثراءً من أي وقت مضى.

بالنظر إلى تاريخ الأمريكيين من أصول أفريقية منذ الوصول الأول للعبيد قبل أربعمائة عام حتى اليوم، نجد من الواضح أنهم لم يتمتعوا بحقوق المواطنة الأصيلة إلا لعقود قليلة من الزمن. الطريق أمامنا ما يزال طويلاً لتحقيق وعد الميثاق العظيم.

أشخاص خائفون وعملية غير منجزة

منح التعديلُ الرابع عشر لمرحلة ما بعد الحرب الأهلية حقوق الأشخاص للعبيد السابقين، رغم كونها إجراءات نظرية في معظمها. في الوقت نفسه، فقد أوجد فئة جديدة من الأشخاص ذوي حقوق، وهي الشركات. وفي الحقيقة، فإن كافة القضايا تقريباً التي رفعت لاحقاً أمام المحاكم بموجب التعديل الرابع عشر كانت تتعلق بحقوق الشركات، وقبل حوالي قرن، كانت المحاكم قد أقرت بأن هذه الاجتهادات القانونية الجماعية، التي أنشئت تحت رعاية سلطة الدولة، تتمتع بالحقوق الكاملة للأشخاص الحقيقيين - وفي الحقيقة، أبعد بكثير من هذه الحقوق، بفضل شموليتها ولا أخلاقيتها والحمايات التي تقدمها للشركات محدودة المسؤولية. لقد باتت

حقوق الشركات الآن تفوق بمراحل حقوق الناس العاديين. وبات بمقدور شركة باسيفيك ريم للتعدين، على سبيل المثال، بموجب "اتفاقيات التجارة الحرة،" أن تقاضي السلفادور لمحاولتها حماية بيئتها؛ ليس بمقدور الأفراد القيام بالشيء ذاته. بوسع شركة جنرال موتورز المطالبة بحقوق وطنية لها في المكسيك. لا حاجة بها للقلق حيال ما قد يحدث، إذا ما عمد شخص مكسيكي للمطالبة بحقوق وطنية له في الولايات المتحدة.

على الصعيد الداخلي المحلي، فإن القرارات والتشريعات الأخيرة للمحكمة العليا تعزز إلى حد كبير من القوة السياسية للشركات وكبار الرأسماليين، والتي هي قوية مسبقاً، مسددة المزيد من الضربات للفلول المترنحة لديمقراطية سياسية قائمة.

في هذا الأثناء، يتعرض الميثاق العظيم لهجوم أكثر تركيزاً. لنستذكر قانون الحق في المثول أمام المحاكم (Habeas Corpus Act) لعام 1679، الذي حظر "الاعتقال والسجن في مناطق ما وراء البحار"، وبالتأكيد التشريع الأكثر بشاعة المتمثل بالسجن خارج البلاد بقصد التعذيب - ما يطلق عليه اليوم بلباقة وتهذيب تسمية ’تسليم‘ (rendition) تماماً مثلما قام طوني بلير بتسليم المنشق الليبي عبد الحكيم بلحاج لرحمة معمر القذافي؛ أو عندما أقدمت السلطات الأمريكية على ترحيل المواطن الكندي ماهر عرّار إلى موطنه الأصلي في سورية ليتعرض للسجن والتعذيب، ليتبين لاحقاً عدم وجود أي قضية بحقه على الإطلاق. الشيء ذاته حصل مع العديد من الأشخاص الآخرين، الذين كان يجري ترحيلهم غالباً عبر مطار شانون، ما أفضى إلى صدور احتجاجات شجاعة في أنحاء إيرلندا.

لقد جرى توسيع نطاق مفهوم الإجراءات القضائية في ظل حملة الاغتيالات الدولية التي كان يجري تنفيذها من قبل إدارة أوباما بواسطة طائرات من دون طيار بطريقة تجعل من العناصر الجوهرية لميثاق الحريات (والدستور) عناصر لاغية باطلة. فقد أوضحت وزارة العدل بأن الضمانة الدستورية للإجراءات القانونية، التي تعود إلى الميثاق العظيم، باتت الآن مقتصرة على المداولات الداخلية المتعلقة بالشق التنفيذي فقط. لقد وافق المحامي الدستوري في البيت الأبيض على ذلك. الملك جون ربما كان قد أومأ بالموافقة والاستحسان.

نشأت القضية بعد عملية الاغتيال التي نفذتها طائرة من دون طيار بأوامر رئاسية واستهدفت أنور العولقي، المهتم بالحض على الجهاد في خطاباته وكتاباته وأعماله غير المحددة. لقد استدعى عنوان رئيسي في صحيفة نيويورك تايمز ردود فعل جميع عناصر النخبة عندما اغتيل بواسطة طائرة من دون طيار، إلى جانب

"الأضرار الجانبية" المعتادة التي رافقت هذه العملية. في جانب منه، يقول العنوان: "الغرب يحتفل بقتل رجل دين." مع ذلك، فقد شد هذا التعليق اهتمام البعض، لأن العولقي كان في المقام الأول مواطناً أمريكياً، الأمر الذي أثار تساؤلات حول إجراءات قضائية تعتبر إجراءات غير ذات صلة عندما يتعرض غير المواطنين للقتل بناء على رغبة أو "نزوة" الرئيس التنفيذي. وهي الآن إجراءات قضائية غير ذات صلة بالنسبة للمواطنين أيضاً، في ظل الاجتهادات القانونية لإدارة أوباما بخصوص الإجراءات القضائية.

لقد تم أيضاً إعطاء تفسير جديد ومفيد لقرينة البراءة (presumption of innocence). فحسب ما أوردته صحيفة نيويورك تايمز مؤخراً، "فقد اعتمد السيد أوباما طريقة تعد مثار خلاف لإحصاء عدد الإصابات في صفوف المدنيين، والتي لم تستغل بما يكفي لإحراجه والحد من قدرته على التصرف وإصدار القرارات. إنها بالنتيجة تحصي عدد كل الذكور الذين هم في سن الخدمة العسكرية في منطقة إضرابات معينة وتصنفهم كمقاتلين، بحسب ما صرح به العديد من مسؤولي الإدارة، ما لم تكن هنالك معلومات استخباراتية واضحة تثبت براءتهم بعد الوفاة."

وهكذا فإن إثبات قرينة البراءة بعد الاغتيال تحمل المبدأ المقدس المتمثل بقرينة البراءة.

لن يكون من الكياسة (وهو ما تتحاشى صحيفة التايمز القيام به في تقريرها) استحضار مواثيق جنيف، التي هي أساس القانون الإنساني المعاصر: إنها تحظر "تنفيذ أية إعدامات من دون قرار قضائي سابق صادر عن محكمة لها صفة دستورية دائمة، كل الضمانات القضائية المقر بها أصولاً كأداة لا يمكن الاستغناء عنها من قبل المدنيين.

أشهر قضايا الاغتيال التنفيذي الأخيرة كانت قضية أسامة بن لادن، الذي جرى الإجهاز عليه بعد اعتقاله مباشرة من قبل تسعة وسبعين رجلاً من عناصر المارينز من فرقة نافي سيل (Navy Seal)، أعزلاً لا يصحبه أحد سوى زوجته. بصرف النظر عن رأينا في هذا الرجل، فقد كان مجرد متهم، لا أكثر. حتى مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) وافق على وجهة النظر هذه.

كانت الاحتفالات التي عمت أرجاء الولايات المتحدة طاغية، ولكن كان هنالك عدد من الأسئلة التي أثيرت حول الرفض والاستبعاد اللبق والمهذب لمبدأ قرينة البراءة، سيما في موقف لم تكن فيه المحاكمة أمراً مستحيلاً. قوبلت هذه الأسئلة والاستفسارات باستنكارات وإدانات عنيفة. الموقف الأكثر إثارة كان ذاك الذي اتخذه المعلق السياسي لجناح اليسار الليبرالي، ماثيو إغليسياس (Matthew Yglesias)، الذي أوضح بأن "إحدى المهام

الرئيسية للنظام المؤسساتي الدولي هي تحديداً شرعنة وتبرير استخدام القوة العسكرية الفتاكة من قبل القوى الغربية، وإضفاء الصبغة القانونية على مثل هذا الاستخدام،" لذلك فإن السذاجة المفرطة الافتراض بأن على الولايات المتحدة الانصياع للقانون الدولي أو غيره من الشروط التي نطلب بصورة محقة من الضعفاء الالتزام بها.

اعتراضات تكتيكية فقط، على ما يبدو، هي ما يمكن إطلاقه في وجه العدوان، أو الاغتيال، أو الحرب الإلكترونية، أو غيرها من الأفعال التي تأخذ "الدولة المقدسة" على عاتقها القيام بها لخدمة البشرية. وإذا ما نظرت الضحايا إلى الأمور من منظور مختلف، فهذا ينم عن خلفياتها الأخلاقية والفكرية. والناقد الأمريكي سيء الطالع، الذي يعجز عن فهم واستيعاب هذه الحقائق الأساسية، يجرى استبعاده بوصفه "سخيفاً،" بحسب ما يعبر عنه إغليسياس أحياناً - إنه يشير إلىَّ تحديداً، وأنا أقر بذنبي بكل سرور.

قوائم الإرهابيين التنفيذيين

لعل أكثر الهجمات إثارة على أسس الحريات التقليدية هي قضية مغمورة رفعت أمام المحكمة العليا من قبل إدارة أوباما، وهي قضية هولدر ضد مشروع القانون الإنساني *Holder v. Humanitarian Law Project*. جرت إدانة المشروع لتقديمه "مساعدات مادية" لمنظمة حزب العمال الكردستاني *(PKK)* التي تشارك في حروب العصابات والتي ناضلت على مدى سنوات من أجل الحقوق الكردية في تركيا والمصنفة كمجموعة إرهابية من قبل السلطة التنفيذية للدولة. الـ "المساعدات المادية" كانت عبارة عن نصائح ومشورات قانونية. كانت الصياغة النصية للقرار تبدو وكأنها تنطبق على طيف واسع من الحالات. فهي على سبيل المثال تنطبق على المناقشات والاستقصاءات البحثية - حتى على النصائح المقدمة للحزب بالالتزام بوسائل اللاعنف. مرة أخرى، كان هنالك هامش لا يستهان به من النقد، لكن أولئك النقاد وافقوا بشكل عام على قائمة المعدة من قبل الدولة - والقرارات التعسفية التي تتخذها السلطة التنفيذية من دون أي سند قانوني.

ينطوي سجل القائمة الإرهابية على قدر من الأهمية. أحد أبشع الأمثلة على استخدام هذه القائمة يتعلق بشعب الصومال المعذب. بعد أحداث الحادي عشر من أيلول مباشرة، أغلقت الولايات المتحدة مجموعة البركات للجمعيات الخيرية الصومالية بذريعة أنها تمول الإرهاب. لقي هذا الإنجاز الاستحسان والتقدير بوصفه واحداً من النجاحات العظيمة لـ "الحرب على الإرهاب." بالمقابل، لم يثر

سحب الولايات المتحدة لاتهاماتها الباطلة بعد عام من ذلك سوى قدر ضئيل من الاهتمام.

كانت جمعية البركات الخيرية مسؤولة عن حوالي نصف الملايين الخمسمائة من الدولارات على شكل تحويلات كانت ترسل إلى الصومال سنوياً، "أكثر من عائدات [الصومال] من أي قطاع اقتصادي آخر وعشرة أضعاف كمية المعونات الأجنبية التي تتلقاها،" بحسب ما أقرته إحدى نشرات الأمم المتحدة. كانت الجمعية تدير أيضاً مشاريع كبرى في الصومال، جميعها تعرضت للتدمير. يستنتج الباحث الأكاديمي الأول المختص بشؤون حرب بوش "المالية على الإرهاب،" إبراهيم وردة، بأنه وبصرف النظر عن تدمير الاقتصاد، فإن هذه الهجمة العبثية الطائشة على مجتمع بائس مهيض الجناح "ربما لعبت دوراً في نشأة وظهور... الأصوليين الإسلاميين،" وهي نتيجة طبيعية أخرى لـ "الحرب على الإرهاب."

إن الفكرة المتمثلة بأن على الدولة أن تمتلك صلاحية جعل مثل هذه الأحكام أحكاماً غير مقيدة، هي بمثابة إهانة خطيرة بحق ميثاق الحريات، تماشياً مع حقيقة كونه ميثاقاً غير مثير للخلافات والنزاعات. وإذا ما استمر سقوط الميثاق من 'ملكوت الرحمة والغفران' على وتيرة السنوات القليلة الماضية، فإن مستقبل الحقوق والحريات يبدو معتماً.

من الذي سيضحك أخيراً؟

كلمة أخيرة حول مصير ميثاق الغابات. كان هدف الميثاق حماية مصادر الرزق والمعيشة للسكان، أي الأملاك العامة، من القوى الخارجية - في الأيام الأولى للميثاق، من العائدات، وعلى مر السنين، من المُسيَّجات أو المصالح الزراعية الجماعية المغلقة وغيرها من أشكال الخصخصة من قبل شركات السلب والنهب والجهات الرسمية التي تتعاون معها، والتي لم تفلح إلا في تسريع وتيرة سلبها ونهبها وتلقّي المكافآت المناسبة على ذلك. الضرر بالغ وواسع النطاق.

بوسعنا إذا ما أصغينا اليوم إلى الأصوات القادمة من الجنوب العالمي أن نتعلم أن "تحويل الخير أو الصالح العام إلى ملكية خاصة من خلال خصخصة بيئتنا الطبيعية التي لولا ذلك، لكانت ملكاً لنا جميعاً، هي إحدى الطرق التي تمكنت من خلالها المؤسسات النيوليبرالية من إزالة تلك الخيوط الواهية التي تحفظ لحمة البلدان الأفريقية وتحول دون تفككها. لقد تحولت صناعة السياسة في هذه الأيام إلى مشروع ربحي يتطلع فيه المستثمر بشكل أساسي إلى

عوائد أرباحه أكثر مما يتطلع إلى ما يمكنه المساهمة به لإعادة بناء البيئات والمجتمعات والأمة التي تعرضت إلى أفدح أشكال الإساءة والضرر. هذه إحدى المزايا والفوائد التي تكرمت خطط وبرامج التعديلات البنيوية بإنزالها على رأس القارة - تمجيد الفساد وتعظيمه." أنا أقتبس كلمات الشاعر والناشط النيجيري نيمو باسي (Nuimmo Bassey)، رئيس جمعية أصدقاء الأرض الدولية (Friends of the Earth International)، في كشفه المفجع والمؤثر عن هدر وتبديد ثروة أفريقيا، في كتاب له بعنوان *"طهو قارة" To Cook a Continent*، والتي تحلل المرحلة الأخيرة من مراحل التعذيب الغربي لأفريقيا.

تعذيب لطالما كان مخططاً له على أعلى مستوى، وينبغي أن يقر به ويصادق عليه على المستوى ذاته. بنهاية الحرب العالمية الثانية، شغلت الولايات المتحدة مرتبة القوة العالمية غير المسبوقة. من غير المفاجئ أن خططاً مدروسة ودقيقة للغاية جرى وضعها من أجل تنظيم العالم. كل منطقة كان لها "مهمة" خاصة محددة من قبل مخططي وزارة الخارجية، برئاسة الدبلوماسي المميز جورج كينان. لقد أكد كينان بأن الولايات المتحدة ليس لديها أية مصالح خاصة في أفريقيا، لذلك ينبغي - بحسب قوله - أن تسلم إلى أوروبا لـ"استغلال" ثرواتها بهدف إعادة إعمارها. في ضوء المعطيات التاريخية، كان يمكن للمرء أن يتخيل علاقة مختلفة بين أوروبا وأفريقيا، ولكن ليست هنالك ثمة من دلالة بأن ذلك جرى أخذه يوماً بعين الاعتبار.

أقرت الولايات المتحدة أخيراً بأنها، هي أيضاً، يجب أن تنضم للعبة استغلال أفريقيا، إلى جانب الوافدين الجدد، من أمثال الصين، العاكفة على تسطير واحد من أسوأ سجلات تدمير البيئة وقمع الضحايا البائسين ذوي الطالع السيء.

ينبغي أن لا يكون ضرورياً ملازمة الحديث عن الأخطار البالغة التي يمثلها أحد العناصر الرئيسية للهواجس المتوحشة التي تفرز المصائب في كل أنحاء العالم، ومنها الاعتماد على الوقود الأحفوري، الذي يتهيأ كي يستجلب لنا الكوارث العالمية، ربما في مستقبل ليس ببعيد. يمكن لنا مناقشة التفاصيل، ولكن هنالك مقدار ضئيل من الشك بأن المشكلة خطيرة بالفعل، إن لم تكن مهولة، وأننا كلما أرجأنا معالجتها، كان الإرث الذي سنخلفه للأجيال القادمة أكثر رعباً. هنالك بعض المحاولات الجارية على قدم وساق لمواجهة الحقيقة، لكنها ما تزال في حدودها الدنيا التي لا تبعث على التفاؤل.

في هذه الأثناء، فإن مراكز تجمع القوة آخذة بالتحرك في الاتجاه المعاكس، بقيادة البلد الأكثر ثراء والأكثر قوة في تاريخ العالم. يعكف

جمهوريو الكونغرس على تفكيك وإضعاف خطط وبرامج الحماية البيئية المحدودة التي أطلقها ريتشارد نيكسون، الذي كان سينظر إليه بالمفهوم السياسي لعصرنا هذا على أنه ليس أكثر من شخصية راديكالية خطيرة. تعلن اللوبيات التجارية الكبرى على الملأ بأن لا حاجة هناك لأية هواجس في غير محلها - قد يكون لها بعض التأثير، حسبما تظهر استطلاعات الرأي.

تتعاون وسائل الإعلام في ذلك بمجرد حديثها عن تغيرات مناخية مرعبة آخذة بالتفاقم تنقلها النشرات الجوية للوكالات الإعلامية الدولية، بل حتى وزارة الطاقة الأمريكية. المداخلة المعيارية تتمثل اليوم بمناقشة حوارية بين المُهَوّلين (alarmists) والمشككين (skeptics)، وعلمياً كافة العلماء المؤهَلين من جهة، وعدد من المتعلقين أو المتريثين (holdouts)، من جهة أخرى. ليس جزءاً من الحوار ذلك العدد الكبير جداً من الخبراء، ومن ضمنهم، من جملة البقية، أولئك العاملون في برنامج التغير المناخي في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، ممن ينتقدون الإجماع العلمي لأنه مغال في تقاليده المحافظة والحريصة المبالغ بها، زاعمين بأن الحقيقة عندما تتعلق بالتغير المناخي ستكون أكثر هولاً بكثير. من غير المفاجئ أن العامة مصابة بحالة من الإحباط والارتباك.

في خطابه عن حال الاتحاد للعام 2012، أشاد الرئيس أوباما بالإنجازات الرائعة لقرن من الاكتفاء الذاتي على صعيد الطاقة، والتي حققت بفضل التقنيات الجديدة التي ساعدت في استخلاص الهيدروكربونات من الرمال النفطية (tar sand) والصخور الزيتية (shale) الكندية، وغيرها من المصادر التي كان الوصول إليها متعذراً في الماضي. الآخرون يوافقونه الرأي؛ تتنبأ صحيفة الفايننشال تايمز للولايات المتحدة بقرن من الاستقلال على صعيد الطاقة. السؤال الذي لم يطرح في سياق هذه الموجة التفاؤلية من التنبؤات هو ذاك المتعلق بنوعية العالم الذي سيتمكن من الصمود أمام هذا الهجوم الضاري الجشع.

في طليعة المتصدين لمواجهة لهذه الأزمة عبر العالم هم مجتمعات السكان الأصليين، أولئك الذين لطالما وقفوا إلى جانب ميثاق الغابات. أقوى هذه المواقف جرى اتخاذها من قبل إحدى البلدان التي يحكمونها، بوليفيا، أفقر بلدان أمريكا الجنوبية، والتي كانت على مدى قرون ضحية التدمير الغربي الممنهج للموارد الغنية لواحد من أكثر المجتمعات تقدماً وتطوراً في نصف الكرة، في مرحلة ما قبل كولومبوس.

بعد الانهيار المخزي والمذل لقمة كونبهاغن حول التغير المناخي العالمي عام 2009، نظمت بوليفيا مؤتمراً بعنوان "مؤتمر الشعب العالمي حول التغير المناخي"

World People's Conference on) حضره خمس وثلاثون (Climate Change ألف مشارك من 140 دولة - ليس فقط ممثلو الحكومات، بل أيضاً أعضاء منظمات المجتمع المدني وناشطون مهتمون. وقد خرج المؤتمر بوثيقة بعنوان "اتفاق الشعوب" Peoples' Agreement، طالبت بإجراء تخفيضات حادة على صعيد الانبعاثات الغازية، وخرج أيضاً بإعلان عالمي حول حقوق أمنا الأرض (Mother Earth). إن التأكيد على حقوق الكوكب هو مطلب أساسي من مطالب مجتمعات السكان الأصليين في كافة أنحاء العالم، هذا المطلب الذي يجري تسخيفه والاستهانة به من قبل الغربيين المتحضرين، ولكن ما لم نتحلى بقدر من العقلانية التي يتحلى بها بعض هؤلاء الناس من مجتمعات السكان الأصليين، فربما سيكونون هم من سيضحك أخيراً - ضحكات يأس وقنوط مقيتة.

الفصل الثامن

الأسبوع الذي توقف فيه العالم عن الحركة

توقف العالم عن الحركة قبل حوالي خمسين عاماً خلال الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول، منذ اللحظة التي عرف فيها بأن الاتحاد السوفييتي كان قد نشر صواريخ مزودة برؤوس نووية في كوبا إلى أن جرى إنهاء الأزمة رسمياً – رغم أن الإنهاء، وهو ما لا تعرفه عامة الناس، كان رسمياً فقط.

إن صورة العالم متوقفاً عن الحركة ما تزال تشكل مطلع عبارة أطلقها شيلدون ستيرون (Sheldon Stern)، المؤرخ السابق في مكتبة جون كنيدي الرئاسية، الذي نشر النسخة الموثقة لأشرطة اجتماعات اللجنة التنفيذية لمجلس الأمن القومي (ExCom) التي ناقش فيها الرئيس كيندي ودائرة مقربة من مستشاريه سبل التعامل مع الأزمة. جرى تسجيل تلك الاجتماعات بطريقة بالغة السرية من قبل الرئيس، الأمر الذي قد ينطوي على حقيقة أن موقفه خلال الجلسات المسجلة كان نسبياً موقفاً معتدلاً مقارنة بمواقف بقية المشاركين، الذين لم يكونوا يدركون بأنهم كانوا يتحدثون إلى التاريخ.

لقد نشر ستيرن استعراضاً دقيقاً بات اليوم في متناول اليد لهذا السجل الوثائقي بالغ الأهمية، الذي جرى الكشف عنه أخيراً في أواخر التسعينات. سوف أكتفي بالحديث عن تلك النسخة الآن. "لم يسبق لمسألة بقاء الحضارة البشرية واستمرارها، لا قبل، ولا في أثناء أزمة الصواريخ، أن مرت بتلك اللحظات العصبية التي شهدتها بضعة أسابيع من المناقشات الخطيرة، التي بلغت ذروتها في الأسبوع الذي توقف فيه العالم عن الحركة."

كان هنالك سبب وجيه لهذا القلق العالمي. فقد كان خطر نشوب حرب نووية وشيكاً للغاية، حرب من شأنها أن "تدمر نصف الكرة الشمالي عن بكرة أبيه،" بحسب تحذير الرئيس دوايت أيزنهاور. وجهة نظر الرئيس كنيدي الخاصة كانت تتمثل بأن احتمالات

نشوب الحرب كانت بحدود 50 في المائة. "التقديرات أصبحت أعلى بوصول المواجهة إلى ذروتها" مع تفعيل خطة Doomsday (يوم الدينونة) السرية لضمان استمرارية الحكومة في واشنطن، " بحسب وصف الصحفي مايكل دوبس (Michael Dobbs) في واحد من أكثر كتبه البحثية رواجاً حول الأزمة (رغم أنه لا يفسر سبب اعتقاده بوجود قدر كبير من الصواب في تلك الخطوة، في ضوء الطبيعة المحتملة للحرب النووية).

يقتبس دوبس ما قاله دينو بروجيوني (Dino Brugioni)، وهو "عضو بارز في فريق الـ CIA المكلف بمراقبة تعاظم الترسانة الصاروخية السوفييتية، "الذي لم ير ثمة من سبيل للخروج من الأزمة إلا من خلال "الحرب والدمار التام" مع اقتراب عقارب الساعة من "الحادية عشرة وتسع وخمسين دقيقة قبل منتصف الليل، "وهو عنوان كتاب دوبس. معاون كنيدي المقرب المؤرخ آرثر شليسنجر الإبن وصف الأحداث بأنها "أخطر لحظة على الإطلاق في تاريخ البشرية." وزير الدفاع روبرت مكنمارا تساءل بصوت مدوٍ عما إذا كان "سيحيا ليشهد عشية سبتٍ آخر،" ثم أدرك لاحقاً بأننا "نجونا بضربة حظ" – لم تكن في الحسبان.

"اللحظة الأكثر خطورة"

من شأن نظرة فاحصة على ما حدث أن تضفي مزيداً من الإيحاءات التشاؤمية على هذه التقديرات التي ما تزال أصداؤها تتردد في مسامعنا حتى يومنا هذا.

هنالك العديد من المرشحين لهذه "اللحظة الأكثر خطورة." أول المرشحين هو يوم 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1962، عندما كانت القاذفات الأمريكية التي تقوم بتطبيق حجر صحي حول كوبا ترمي قنابل مضادة للغواصات على الغواصات السوفييتية. واستناداً إلى تقارير سوفييتية مستمدة من أرشيف الأمن القومي NSA، فإن قادة الغواصات كانوا "يشعرون باهتزازات عنيفة جداً لدرجة كادت تدفعهم للحديث عن إطلاق طوربيدات نووية تقارب قدراتُها التفجيرية البالغة 15 كيلو طن القدرات التفجيرية للقنبلة التي ألقيت على هيروشيما في آب/ أغسطس 1945.

في إحدى المناسبات، جرى إلغاء قرار منقول يقضي بوضع أحد الطوربيدات النووية في وضعية الاستعداد للمعركة في اللحظة الأخيرة من قبل الكابتن الثاني فاسيلي آرخيبوف (Vasili Arkhipov)، الذي ربما قد جنَّب العالم كارثة نووية. هنالك قليل من الشك حول الرد الذي كان متوقعاً من الولايات المتحدة لو تم إطلاق الصاروخ، أو

كيف كان الروس سيردون وهم يرون بلادهم وسط سحابة من الدخان.

كان كنيدي قد أعلن سلفاً تطبيق أعلى درجات الجاهزية النووية التي تسبق الإطلاق وهي DEFCON 2، والتي فوضت طائرات الناتو بطياريها الأتراك... [أو غيرهم]... بالإقلاع، والتوجه نحو موسكو، ثم إلقاء قنبلة،" بحسب ما كتبه المحلل الاستراتيجي واسع الاطلاع لجامعة هارفارد غراهام أليسون (Graham Allison) في مجلة *Foreign Affairs*.

المرشح الآخر هو يوم 26 تشرين الأول/ أكتوبر. جرى اختيار ذلك اليوم بوصفه "اللحظة الأكثر خطورة" من قبل قائد B 52 الرائد دون كلاوسن (Don Clawson)، الذي كان يقود إحدى طائرات الناتو ويقدم وصفاً تقشعر له الأبدان لتفاصيل مهام عملية Chrome Dome في أثناء الأزمة – "قاذفات الـ B 52 في وضع جاهزية التحليق" ومزودة بأسلحة نووية على متنها جاهزة للاستخدام."

كان يوم 26 تشرين الأول/ أكتوبر اليوم الذي كانت فيه "الأمة أقرب ما يكون إلى حرب نووية،" يكتب في مقالة له بعنوان "نوادر تفتقر إلى اللباقة لطيار في القوى الجوية." في ذلك اليوم كان كلاوسن نفسه في وضع مناسب لإطلاق زلزال رهيب (terminal cataclysm) يفضي إلى فناء الحياة على كوكب الأرض يستطرد كلاوسن قائلاً، "كنا محظوظين إلى درجة هائلة كوننا لم نفجر العالم – ولاندين بأي فضل للقيادة العسكرية أو السياسية لهذا البلد."

كانت الأخطاء، وحالات الارتباك، والحوادث الوشيكة، وسوء تقدير القيادة التي يتحدث عنها كلاوسن صادمة بما فيه الكفاية، لكن لا شيء يماثل وجود قواعد فاعلة للقيادة والتحكم – أو الافتقار إليها. في سياق سرده للتجارب التي مر بها خلال المهام الخمس عشرة لعملية Chrome Dome التي استغرقت أربعاً وعشرين ساعة من التحليق، أقصى مدة تحليق مسموح بها، لم يكن القادة الرسميون "يملكون أية قدرة على منع طاقم آثم شرير، أو أحد أفراد هذا الطاقم، من تجهيز وإطلاق صواريخه الحرارية النووية، "أو حتى منعه من إذاعة مهمة كان من شأنها أن تستدعي "قوة الإنذار المبكر المحمولة جواً بكاملها من دون إمكانية استرجاعها. "بمجرد أن يتم صعود الطاقم على متن الطائرة التي تحمل أسلحة نووية حرارية، يستطرد قائلاً، "سيغدو بالإمكان إلقاؤها جميعها من دون تلقي أي معلومة من الأرض، لم يكن هنالك حظر استخدام على أي من الأنظمة."

حوالي ثلث القوة الإجمالية كان في الجو، بحسب الجنرال ديفيد بوركينال (David Burchinal) ، مدير خطط الطواقم الجوية في المقر الرئيسي للقوى الجوية. لم يكن لدى الاستراتيجية (SAC)،

المكلفة بالمهام التقنية، على ما يبدو سوى قدر ضئيل من التحكم والسيطرة. وبحسب وصف كلاوسن، فإن هيئة القيادة الوطنية المدنية (National Command Authority) لم تحط علماً بشيء من قبل القيادة الجوية الاستراتيجية، ما يعني أن "أصحاب القرار في اللجنة التنفيذية لمجلس الأمن القومي (ExCom) العاكفين على التفكير والتأمل في مصير العالم كانوا حتى أقل علماً ودراية. لم يكن التاريخ الشفوي غير المدون للجنرال بوركينال أقل رعباً وإثارة، وهو يبرز حتى قدراً أكبر من الازدراء للقيادة المدنية. فبحسب ما قاله، فإن الاستسلام والإذعان الروسي لم يكن موضع شك قط. كانت عمليات Chrome Dome مصممة لإفهام الروس بمنتهى الوضوح أنهم ليسوا في وضع يؤهلهم للمنافسة في هذه المواجهة العسكرية، وأنهم كانوا سيتعرضون للتدمير بسرعة. يستخلص شيلدون ستيرن من سجلات ووثائق اللجنة التنفيذية لمجلس الأمن القومي (ExCom) أن الرئيس كان في يوم 26 تشرين الأول/ أكتوبر "يميل نحو العمل العسكري لإزالة الصواريخ" المنشورة في كوبا، على أن يعقب ذلك غزو، بحسب خطط البنتاغون. كان واضحاً آنذاك أن العمل العسكري كان يمكن أن يؤدي إلى حرب إبادة شاملة، وهو استنتاج عززه ما تكشف لاحقاً من أن أسلحة نووية تكتيكية كان قد جرى نشرها وأن عديد القوات الروسية كان أكبر بكثير من تقديرات أجهزة الاستخبارات الأمريكية.

في الوقت الذي كانت فيه اجتماعات اللجنة التنفيذية لمجلس الأمن القومي تقترب من نهايتها عند السادسة من مساء يوم 26 تشرين الأول/ أكتوبر، وصلت رسالة من رئيس الوزراء السوفييتي، نيكيتا خروتشوف، موجهة مباشرة للرئيس كنيدي. "رسالته كانت واضحة،" يذكر ستيرن في كتاباته". سيتم إزالة الصواريخ إذا ما وعدت الولايات المتحدة بعدم غزو كوبا."

في اليوم التالي، عند العاشرة صباحاً، أعاد الرئيس كنيدي تشغيل جهاز التسجيل مجدداً. قرأ بصوت مرتفع تقريراً إخبارياً سلم له للتو يفيد حرفياً بأن "رئيس الوزراء خروتشوف أخبر الرئيس كنيدي في رسالة اليوم بأنه سيسحب الأسلحة الهجومية من كوبا إذا ما سحبت الولايات المتحدة صواريخها من تركيا" – صواريخ جوبيتر المزودة برؤوس نووية. سرعان ما تم التحقق من مصداقية التقرير.

بالرغم من تلقي اللجنة للتقرير وكأنه صاعقة غير متوقعة نزلت عليهم من السماء، إلا أنه كان متوقعاً: "لقد أدركنا بأن ذلك قد يستمر لمدة أسبوع،" بحسب ما أحاطهم كنيدي علماً. أدرك أن رفض الإذعان العام سيكون أمراً صعباً: تلك كانت صواريخ خارج الخدمة، مجهزة مسبقاً للسحب، وسرعان ما سيتم استبدالها

بصواريخ بولاريس Polaris القاهرة المحمولة على الغواصات والأشد فتكاً والأكثر فاعلية بكثير. أدرك كنيدي بأنه سيجد نفسه في "موقف لا يحتمل إذا ما أصبح هذا هو اقتراح [خروتشوف]، "نظراً لأن الصواريخ التركية كانت عديمة الجدوى وكان العمل جارياً على سحبها بأية حال، ونظراً لأنه بالنسبة لأي شخص في الولايات المتحدة أو أي إنسان عاقل آخر، ستبدو بأنها تجارة رابحة جداً."

الإبقاء على قوة الولايات المتحدة منفلتة من عقالها

لذلك فقد واجه المخططون معضلة خطيرة. بات في يدهم اقتراحان مختلفان نوعاً ما من خروتشوف لوضع حد للخطر المتمثل بحرب كارثية، وكل منهما قد يبدو لأي "رجل عاقل" تجارة رابحة. كيف سيكون رد الفعل إذاً؟

أحد الاحتمالات كان يتمثل بتنفس الصعداء لأن الحضارة يمكن أن تستمر وقبول الاقتراحين كليهما بلهفة وحماس؛ إعلان أن الولايات المتحدة سوف تلتزم بالقانون الدولي وتزيل أي تهديد بغزو كوبا؛ وأن تمضي قدماً في سحب الصواريخ الخارجة من الخدمة في تركيا، والاستمرار وفق ما هو مخطط بتصعيد التهديد النووي ضد الاتحاد السوفييتي إلى مرحلة أكبر بكثير – وهو جانب واحد فقط، بالطبع، من التطويق العالمي لروسيا. لكن ذلك لم يكن في الحسبان.

السبب الرئيسي وراء عدم الأخذ بمثل هذا الاحتمال أوضحه بالتفصيل مستشار الأمن القومي ماك جورج بوندي (McGeorge Bundy)، أحد عمداء هارفارد السابقين والنجم المرموق الأكثر تألقاً في سماء كاملوت Camelot firmament. لابد للعالم، أصر قائلاً، أن يفهم أن "الخطر الحالي الذي يتهدد السلام ليس في تركيا، وإنما في كوبا،" حيث كانت الصواريخ موجهة نحو الولايات المتحدة. إن قوة صاروخية أمريكية تفوق إلى حد بعيد جداً اتحاداً سوفييتياً أكثر ضعفاً وأكثر انكشافاً بكثير لم يكن بالإمكان اعتباره خطراً يتهدد السلام، لأننا طيبون، كما يمكن للعديد من الناس في نصف الكرة الغربي وما وراءه – من بين العديد من الناس الآخرين، أن يشهدوا ضحايا الحرب الإرهابية المستمرة التي كانت الولايات المتحدة تشنها آنذاك ضد كوبا، أو ألئك الذين سحقتهم "حملة الحقد والكراهية" المستعرة في العالم العربي التي أربكت أيزنهاور، وليس مجلس الأمن القومي، الذي شرحها بوضوح.

في حديث لاحق، أكد الرئيس أننا سنكون "في وضع لا نحسد

عليه" إذا ما اخترنا إشعال حريق دولي هائل برفضنا للمقترحات التي تبدو معقولة تماماً للناجين (إذا كان هنالك ثمة من يكترث). كان هذا الموقف "البراغماتي" الموقف الذي تمكنت الاعتبارات الأخلاقية من الوصول إليه.

في استعراض لمجموعة من الوثائق التي جرى الكشف عنها مؤخراً حول رعب حقبة كنيدي، يعلق أستاذ هارفارد الأمريكي من أصل لاتيني جورج دومينغوريز (Jorge Dominguez) قائلاً إنه "لمرة واحدة فقط في هذه الصفحات التي تقارب الألف صفحة من الوثائق يثير مسؤول أمريكي فعلاً مسألة تشبه اعتراضاً أخلاقياً خجولاً على الإرهاب الذي ترعاه أمريكي فعلاً مسألة تشبه اعتراضاً أخلاقياً خجولاً على الإرهاب الذي ترعاه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية": فقد رأى أحد أعضاء مجلس الأمن القومي بأن الغارات التي هي غارات "عشوائية وتقتل أبرياء... قد تسيء إلى سمعة الولايات المتحدة في صحافة بعض البلدان الصديقة".

المواقف ذاتها سادت خلال المناقشات الداخلية التي رافقت أزمة الصواريخ، كما كانت الحال عندما حذر روبرت كنيدي من أن غزواً شاملاً لكوبا سوف "يقتل عدداً هائلاً من الناس، وسوف نكون عرضة لطوفان جارف من الكراهية والبغضاء جراء هذه الفعلة". وما تزال هذه المواقف سائدة حتى يومنا الحاضر، مع بعض الاستثناءات النادرة، كما هو موثق بسهولة.

ربما كنا سنجد أنفسنا "في وضع أسوأ حتى" لو أن العالم كان قد عرف أكثر حول ما كانت الولايات المتحدة تقوم به حينها. لم نعلم إلا مؤخراً، قبل ستة أشهر، أن الولايات المتحدة كانت قد نشرت سراً صواريخ في أوكيناوا مماثلة عملياً لتلك التي كان الروس بصدد إرسالها إلى كوبا. كانت هذه المرة موجهة بالتأكيد إلى الصين، في مرحلة من التوترات الإقليمية المتصاعدة. حتى هذا اليوم، تبقى أوكيناوا قاعدة عسكرية أمريكية هجومية رغم المعارضات الحادة من جانب سكانها.

استخفاف غير لائق بآراء الجنس البشري

المداولات التي أعقبت ذلك كانت ملهمة، لكنني سأنحيها جانباً هنا. لقد توصلوا إلى اتفاق تعهدت الولايات المتحدة بموجبه بسحب الصواريخ التي بطل استعمالها من تركيا، لكنها لن تفعل ذلك على الملأ أو تتقدم بالاقتراح خطياً: كان من الأهمية بمكان رؤية خروتشوف يستسلم. جرى تقديم تبرير مثير، وهو مقبول كتبرير معقول من قبل جماعات الباحثين والمعلقين على حد سواء.

وبحسب ما يعبر عنه مايكل دوبس، "إذا ما تبين بأن الولايات المتحدة كانت تقوم بتفكيك القواعد الصاروخية من جانب واحد، تحت ضغط من الاتحاد السوفييتي، من المحتمل لتحالف الـــ[ناتو] أن يتصدع" – أو، بصياغة أدق للعبارة، إذا ما استبدلت الولايات المتحدة الصواريخ عديمة الفائدة بتهديد أكثر فتكاً بكثير، كما هو مخطط له مسبقاً، في صفقة مع الاتحاد السوفييتي يرى أي "رجل عاقل" فيها صفقة عادلة جداً، عندها فإن تحالف الناتو قد يتصدع.

عندما سحبت روسيا سلاح ردعها الوحيد في كوبا في وجه هجوم أمريكي قائم – وتهديد خطير بتحوله نحو غزو مباشر ما يزال في الهواء – وانسحبت من المشهد بهدوء، كان لذلك أن يثير سخط الكوبيين وغضبهم (وهو، على حد علمنا، ما كانوا عليه في الحقيقة). لكنها مقارنة غير منصفة للأسباب المعروفة: نحن بشر لنا أهميتنا، في حين أنهم مجرد "لابشر،" بحسب مقولة للروائي الشهير جورج أورويل (George Orwell).

قدم كنيدي أيضاً تعهداً غير رسمي بعدم غزو كوبا، ولكن بشروط تقضي ليس فقط بسحب الصواريخ الروسية، وإنما أيضاً بإنهاء أي وجود روسي عسكري على الجزيرة، أو على الأقل "خفضه إلى أقصى درجة ممكنة". (بلاف تركيا، التي هي على حدود روسيا، حيث لم يتم التفكير بشيء من هذا القبيل من قبل قواتنا المسلحة). عندما تتوقف كوبا عن كونها "معسكراً للسلاح،" "قد نمتنع عندها عن الغزو،" بحسب كلمات الرئيس الحرفية. وأضاف بأنها إذا ما أرادت أن تكون في منأى عن خطر غزو أمريكي، يتوجب على كوبا أن تكف عن "تخريبها السياسي" (عبارة شيلدون ستيرن) في أمريكا اللاتينية. لطالما شكل "التخريب السياسي" (Political subversion) مفهوماً أو فكرة ثابتة في الخطاب الأمريكي عبر السنين، والتي جرى استحضارها على سبيل المثال عندما أطاح أيزنهاور بالحكومة البرلمانية لغواتيمالا وألقى بذلك البلد البائس المعذب في أتون جحيم مستعر لم يتسن له الخروج منه حتى اليوم. ظل هذا المفهوم قائماً ويستخدم كما ينبغي طيلة حروب رونالد ريغان الإرهابية الآثمة في أمريكا الوسطى خلال فترة الثمانينات. كان "التخريب السياسي" لكوبا يتألف من الدعم الذي تقدمه لأولئك العاكفين على مقاومة الهجمات الإجرامية للولايات المتحدة وأزلامها من الأنظمة العميلة والتي تقوم أحياناً، وهو الأشد وأدهى ربما، بتقديم السلاح للضحايا أنفسهم.

على الرغم من أن هذه الافتراضات منغرسة في الوجدان والعقيدة السائدة بصورة عميقة جداً إلى درجة تجعل منها افتراضات غير مرئية عملياً، إلا أنها تتجلى أحياناً وتظهر في السجل الداخلي. فبالنسبة للحالة الكوبية، أوضحت هيئة تخطيط السياسة في وزارة الخارجية بأن "الخطر الرئيسي الذي نواجهه في كاسترو هو... في

الحقيقة التأثير الذي يمارسه الوجود الفعلي لنظامه على الحركة اليسارية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية... الحقيقة البسيطة هي أن كاسترو يمثل تحدياً ناجحاً للولايات المتحدة، ما يشكل نقضًا لمجمل سياستنا على صعيد نصف الكرة والتي ناهز عمرها القرن ونصف القرن"، منذ أن أفصحت عقيدة مونرو Monroe Doctrine عن نوايا واشنطن الحقيقة، التي كانت ضرباً من الخيال آنذاك، المتمثلة بالهيمنة على نصف الكرة الغربي.

يمثل الحق بالسيطرة مبدأً أساسياً من مبادئ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والموجود تقريباً في كل مكان، رغم تلطّيه عادةً وراء المصطلحات العسكرية لسنوات الحرب الباردة، وبصورة روتينية عن طريق استحضار "الخطر الروسي" حتى عندما لم يكن للروس أي حضور على أي مشهد كان. خير مثال على هذا الاستحضار العظيم المعاصر نجده في كتاب الباحث الإيراني إيرفاند أبراهاميان Ervand Abrahamian المهم حول الانقلاب الأمريكي – البريطاني الذي أطاح بنظام إيران البرلماني عام 1953. بتمحيص دقيق للسجلات الداخلية، يظهر لنا عن اقتناع بأن التوصيفات العادية لا يمكن تأكيدها وتعزيزها. الأسباب الرئيسية لم تكن الهواجس المتعلقة بالحرب الباردة، ولا الطيش الإيراني الذي أطاح بـ"النوايا الطيبة البريئة" للولايات المتحدة، أو حتى الوصول إلى النفط أو الأرباح، لكنها الطريقة التي تسعى الولايات المتحدة من خلالها إلى تحقيق "السيطرة الكاملة" – بملابساتها الأوسع نطاقاً لتحقيق الهيمنة على العالم – والتي كانت عرضة للتهديد من قبل القومية المستقلة.

هذا ما يتكشف لنا أكثر فأكثر من خلال تقصينا ودراستنا لحالات معينة، بما فيها كوبا (الأمر غير المفاجئ)، رغم أن التعصب الأعمى في تلك الحالة بالذات قد يستحق الدراسة والتقصي. إن سياسة للولايات المتحدة تجاه كوبا هي سياسة مدانة بشدة في كافة أنحاء أمريكا اللاتينية، وفي الحقيقة، كافة أنحاء العالم، لكن "احتراماً لائقاً لآراء الجنس البشري" هو أمر مفهوم على أنه هراء لا طائل منه يجري ترديده من دون تفكير في الرابع من تموز من كل عام. منذ أن تم إجراء استطلاعات الرأي حول الموضوع، أعلنت غالبية لا يستهان بها من سكان الولايات المتحدة عن ترحيبها بتطبيع العلاقات مع كوبا، لكن هذا أيضاً لا ينطوي على تلك الأهمية الكبرى.

إن تجاهل الرأي العام واستبعاده هو بالطبع أمر عادي تماماً. لكن الأمر اللافت في هذه القضية هو تجاهل واستبعاد القطاعات القادرة للقوة الاقتصادية للولايات المتحدة والتي أيضاً تفضل التطبيع، ولطالما كان لها تأثير البالغ القوة في وضع السياسة وصياغتها، كالطاقة، والزراعة، والمواد الطبية والصيدلانية وغيرها.

يوحي ذلك بأنه، وبالإضافة للعوامل الثقافية المتجلية في هستيريا مفكري كاميلوت، هنالك مصلحة معينة لدولة قوية وراء معاقبة الكوبيين.

إنقاذ العالم من خطر الدمار النووي

انتهت أزمة الصواريخ رسمياً في 28 تشرين الأول. والحصيلة لم تكن خافية على أحد. في تلك الليلة، وفي نشرة إخبارية خاصة لوكالة أنباء CBS، صرح تشارلز كولينغ وود (Charles Collingwood) بأن العالم كان قد نجا "من أكثر أخطار الهولوكوست النووي رعباً منذ الحرب العالمية الثانية" بـ "هزيمة مذلة للسياسة السوفييتية". يعلق دوبس على ذلك قائلاً إن الروس حاولوا التظاهر بأن الحصيلة كانت "مع ذلك بمثابة نصر آخر لسياسة موسكو المحبة للسلام على الإمبرياليين دعاة الحرب،" وأن "القيادة الروسية بالغة الحكمة والتعقل دائماً كانت قد أنقذت العالم من خطر دمار نووي محقق."

بتخليصه الحقائق الأساسية من براثن السخف والسخرية السائدة، تكون موافقة خروتشوف على الاستسلام والرضوخ قد "أنقذت العالم بالفعل من خطر الدمار النووي."

مع ذلك، فالأزمة لم تكن قد انتهت. ففي 8 تشرين الثاني/ نوفمبر أعلن البنتاغون بأن كافة القواعد الصاروخية السوفييتية المعروفة قد جرى تفكيكها. في اليوم نفسه، صرح ستيرن قائلاً إن "فريق الأعمال التخريبية نفذ هجوماً على مصنع كوبي"، رغم أن حملات كنيدي الإرهابية، عملية مونغوز، كان قد جرى تقليصها رسمياً في ذروة الأزمة. إن هجوم 8 تشرين الثاني الإرهابي يقدم دعماً لملاحظة ماك جورج بوندي بأن الخطر الذي يتهدد السلام كان كوبا – وليس تركيا، حيث لم يكن الروس ماضين في شن هجوم فتاك – رغم أن ذلك لم يكن بالتأكيد ما يجول في خاطر بوندي أو ما كان بوسعه أن يفهمه.

مزيد من التفاصيل جرى إضافتها من قبل الباحث المرموق ريمون غارتهوف (Raymond Garthoff)، الذي كان أيضاً يتمتع بخبرة واسعة ضمن الحكومة، في وصفه الدقيق والمتأني عام 1987 لأزمة الصواريخ. في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر، يكتب قائلاً إن "فريق أعمال تخريب سرية كوبياً جرى إرساله من الولايات المتحدة نفذ بنجاح عملية نسف منشأة صناعية كوبية، "ما أسفر عن قتل 400 عامل، بحسب رسالة وجهتها الحكومة الكوبية للأمين العام للأمم المتحدة.

يعلق غارتهوف قائلاً: "بوسع السوفييت أن يروا في [الهجوم] مجرد محاولة للتراجع عما كان، بالنسبة إليهم، المسألة الأساسية

المتبقية: تأكيدات أمريكية بعدم مهاجمة كوبا،" سيما وأن الهجوم الإرهابي جرى إطلاقه من الولايات المتحدة. هذه الأفعال وغيرها من "الأفعال التي قام بها طرف ثالث" تبرز مرة أخرى، يستطرد قائلاً، "بأن المخاطرة والخطر اللذين يتهددان الجانبين كليهما يمكن أن يكونا في حدودهما القصوى، وبالتالي فإن الكارثة لن تكون مستبعدة". يستعرض غارتهوف أيضاً العمليات الإجرامية والمدمرة لحملة كنيدي الإرهابية، والتي سنعتبرها بالتأكيد أكثر من مجرد تبرير كاف للحرب، إذا كانت الولايات المتحدة أو حلفاؤها أو عملاؤها من ضحاياها، وليس مرتكبيها.

نتعلم من المصدر ذاته أيضاً بأنه، في 23 آب/ أغسطس 1962، كان الرئيس قد أصدر مذكرة عمل الأمن القومي (NSAM) رقم 181، "توجيه بفبركة وتصميم تمرد داخلي يعقبه تدخل أمريكي عسكري،" يتضمن "خططاً عسكرية أمريكية أساسية ومناورات وتحريك قوات وعتاد" والتى كانت بالتأكيد معروفة لكوبا وروسيا. في آب/ أغسطس أيضاً، جرى تكثيف زخم الهجمات الإرهابية، بما فيها هجمات صاروخية منفذة على متن قوارب سريعة ضد أحد الفنادق الشاطئية الكوبية "حيث يجتمع عادة فنيون عسكريون سوفييت، ما أسفر عن مقتل عشرة عناصر روسية وكوبية"؛ وهجمات على سفن شحن بريطانية وكوبية؛ وتلويث شحنات السكر؛ وغيرها من الفظائع وأعمال التخريب، المنفذة بمعظمها بواسطة منظمات كوبية في المنفى سمح لها بالعمل بحرية في فلوريدا. بعد ذلك بوقت قصير أزفت "اللحظة الأكثر خطورة على الإطلاق في التاريخ البشري"، ليس بالضبط من دون سابق إنذار.

جدد كنيدي رسمياً العمليات الإرهابية بعد أن انحسرت الأزمة. قبل عشرة أيام من اغتياله كان قد صادق على خطة للـ CIA تقضي بتنفيذ "عمليات تخريبية" من قبل قوات أمريكية بالوكالة "ضد مصفاة نفط كبرى ومنشآت تخزين، ومحطة كهربائية كبيرة، ومعامل لتكرير السكر، وجسور سكك حديد، ومنشآت مرافئ، وتدمير تحت الماء لأحواض وسفن". وكان من الواضح أن خطة لاغتيال كاسترو كان قد شرع بتنفيذها في اليوم ذاته الذي اغتيل فيه كنيدي. جرى وقف الحملة الإرهابية عام 1965، ولكن بحسب تصريح غارتهوف، فإن "أحد أول أعمال نيكسون بعد تسلمه لمقاليد السلطة عام 1969 كان توجيه الـ CIA لتكثيف وتعزيز العمليات السرية ضد كوبا."

بوسعنا، على الأقل أن نسمع أصوات الضحايا في كتاب المؤرخ الكندي كيث بولندر بعنوان ’أصوات من الجانب الآخر،‘ وهو أول تاريخ شفوي للحملة الإرهابية وأحد الكتب العديدة التي لا يرجح لها أن تستقطب أكثر من نظرة عابرة في الغرب كونها تسترسل في بوحها أكثر من اللزوم.

في مجلة العلوم السياسية الفصلية *Political Science Quarterly*، المجلة التخصصية للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية، يلاحظ مونتاغ كيرن بأن أزمة الصواريخ الكوبية هي إحدى "الأزمات متكاملة المعايير... التي ينظر إلى الاتحاد السوفييتي عالمياً من خلالها على أنه العدو الإيديولوجي الذي بادر بالهجوم، ما يدفع إلى التمسك بعقيدة الالتفاف حول راية القيادة التي توسِّع إلى حد بعيد من نطاق قاعدة الدعم للرئيس، ما يسهم في زيادة خياراته السياسية.

كيرن محق بأن الأزمة "ينظر إليها عالمياً" بتلك الطريقة، بصرف النظر عن أولئك الذين تخلصوا بما فيه الكفاية من قيودهم الإيديولوجية لإيلاء بعض الاهتمام للحقائق؛ كيرن هو، في الحقيقة، واحد منهم. والآخر هو شيلدون ستيرن، الذي يقر بما كان معروفاً دائماً لمثل هؤلاء المنحرفين. وبحسب قوله، نحن نعرف الآن بأن "تفسير خروتشوف الأصلي لعملية شحن الصواريخ إلى كوبا كان صحيحاً بما لا يدع مجالاً للشك: لم يسبق للزعيم السوفييتي قط أن نظر إلى تلك الصواريخ بوصفها تشكل تهديداً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، بل كان يعتبر نشرها بمثابة تحرك دفاعي لحماية حلفائه الكوبيين من الهجمات الأمريكية ومحاولة مستميتة لإضفاء مظهر الندية على اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية (USSR) في ميزان القوة النووية." دوبس، أيضاً، يقر بأن "كاسترو وأولياء أمره السوفييت كان لديهم أسباب وجيهة للتحسب من محاولات أمريكية لتغيير النظام، بما في ذلك، كملاذ أخير، غزو كوبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية... [خروتشوف] كان أيضاً مخلصاً في نيته الدفاع عن الثورة الكوبية من جارتها الشمالية الجبارة."

"أبواب جهنم"

غالباً ما يتم استبعاد وتجاهل الهجمات الأمريكية في تعليقات الولايات المتحدة بوصفها مزحة سخيفة، وأحد خدع وكالة الاستخبارات الأمريكية التي باتت خارج نطاق السيطرة. وهو أمر يجافي الحقيقة تماماً. الأفضل والألمع كانوا قد تجاوبوا مع فشل الغزو على خليج الخنازير بما يشبه الهستيريا، بمن فيهم الرئيس، الذي خاطب الأمة مؤكداً بأن "الراضين عن أنفسهم ومطلقي العنان لأهوائهم والمجتمعات الضعيفة هم على وشك الانجراف مع ركام التاريخ ومخلفاته. الأقوياء فقط... بوسعهم البقاء ربما." ولن يتمكنوا من البقاء، يعتقد جازماً، إلا عن طريق الإرهاب المروع – رغم أن تلك الحاشية الإضافية الملحقة أبقيت طي الكتمان، ولا تزال غير معروفة بالنسبة للموالين ممن يرون بأن العدو الإيديولوجي "قد

شد ركابه للهجوم" (المفهوم شبه الجامع، بحسب كيرن). بعد هزيمة خليج الخنازير، يكتب المؤرخ بيرو غليسز (Piero Gleijeses) قائلاً إن الرئيس جون كنيدي فرض حظراً على التجارة وشحن البضائع بهدف معاقبة الكوبيين على دحرهم للغزو الأمريكي، وطلب من أخيه، النائب العام روبرت كنيدي، ترؤس مجموعة مشتركة بين وكالات الطيران الدولية التي أشرفت على عملية مونغوز،، وهو برنامج يتضمن عمليات شبه عسكرية وحرباً اقتصادية وأعمال تخريب أطلقه أواخر عام 1961 لفتح 'أبواب جهنم' فوق رأس فيدل كاسترو، وصورة واقعية أكثر، للإطاحة به وإسقاطه."

إن عبارة "أبواب جهنم" terrors of the earth هي مقولة لـ آرثر شليسنجر، في سيرته الذاتية الرسمية عن روبرت كنيدي، الذي كلف بمهمة إدارة الحرب الإرهابية والذي أحاط الـ CIA علماً بأن المشكلة الكوبية تحتل الأولوية القصوى على جدول أعمال حكومة الولايات المتحدة الأمريكية – وكل ما عداها أمر ثانوي – كل الوقت وكل الجهود وكل الطاقات سيتم حشدها للإطاحة بنظام كاسترو. كانت عمليات مونغوز تحت قيادة إدوارد لانسديل (Edward Lansdale)، صاحب الخبرات والتجارب المتمرسة في مجال "مكافحة حالات التمرد والعصيان" – وهو مصطلح شائع للإرهاب الذي نقوم بتوجيهه. أعد لانسديل برنامجاً يفضي إلى "تمرد مفتوح والإطاحة بالنظام الشيوعي" في تشرين الأول/ أكتوبر 1962. الـ"خلاصة النهائية" للبرنامج أقرت بأن "النجاح الحاسم يتطلب تدخلاً عسكرياً حاسماً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية" بعد أن مهدت الأعمال الإرهابية وأعمال التخريب والتدمير الطريق لذلك. الإشكال الوحيد تمثل في أن التدخل العسكري الأمريكي سيحصل في تشرين الأول/ أكتوبر 1962 – مع نشوب أزمة الصواريخ. إن الأحداث التي جرى استعراضها حتى الآن تساعد في تسليط الضوء على الأسباب التي تفسر امتلاك كوبا وروسيا للأسباب المنطقية التي تحدو بهما لأخذ هذه التهديدات على محمل الجد.

بعد مضي سنوات، أقر روبرت مكنمارا بأن كوبا كان لديها مبرراتها للتحسب لوقوع هجوم. "لو كنت مكان الكوبيين أو السوفييت، لفكرت بالطريقة ذاتها أيضاً"، "علق قائلاً في أثناء مؤتمر مهم حول أزمة الصواريخ في ذكراها الأربعين.

أما بخصوص محاولات روسيا المستميتة لإضفاء مظهر الندية على اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية (USSR) في ميزان القوة النووية،" الذي يشير إليه ستيرن، فهي تذكرنا بأن الانتصار المحدود جداً والمتواضع الذي حققه كنيدى في انتخابات 1960 كان يعتمد بقوة على أسطورة "عدم التكافؤ في ميزان القوة الصاروخية" (missile gape)، المفبركة التي جري تلفيقها لدب الذعر في البلاد واستجلاب اللعنات على إدارة الرئيس أيزنهاور لتراخيها

المفترض في شؤون الأمن القومى. كان هنالك في الواقع "عدم تكافؤ في ميزان القوة الصاروخية،" لكن كفته كانت تميل بقوة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

أول تصريح "عام غير موارب للإدارة" حول الحقائق الصحيحة، بحسب المحلل الاستراتيجي ديسموند بول (Desmond Ball) في دراسته الموثوقة حول برنامج صواريخ كنيدي، كانت في تشرين الأول/أكتوبر1961، عندما أخبرَ معاون وزير الدفاع روزويل جيلباتريك (Roswell Gilpatric) المجلسَ الاقتصادي بأن "الولايات المتحدة سيتبقى لديها أعداد من منظومات الإطلاق النووية (NDS) بعد شن هجوم مفاجئ أكبر من القوة النووية التي يمكن للاتحاد السوفييتي أن يوظفها في هجومه الأول. "كان الروس بالطبع مدركين تماماً لضعفهم النسبي وهشاشة موقفهم. وكانوا مدركين أيضاً لرد فعل كنيدي عندما أمر خروتشوف بإجراء تخفيضات حادة على القدرة العسكرية الهجومية ومضى في تنفيذ ذلك من جانب واحد فشل الرئيس بالاستجابة، وشرع عوضاً عن ذلك بإطلاق برنامج تسلح ضخم.

امتلاك العالم، آنذاك والآن

السؤالان الأكثر أهمية حول أزمة الصواريخ هما: كيف بدأت؟ وكيف انتهت؟ بدأت بهجوم كنيدي الإرهابي ضد كوبا، وما انطوى عليه هذا الهجوم من خطر القيام بغزو شامل في تشرين الأول عام 1962. وانتهت برفض الرئيس للعروض الروسية التي قد تبدو معقولة لشخص "عقلاني"، لكنها لم تكن موضوعة في الحسبان لأنها كانت مرشحة لأن تنسف المبدأ الأساسي المتمثل بأن الولايات المتحدة تمتلك من جانب واحد الحق بنشر صواريخ نووية في أي مكان تشاء، موجهة ضد الصين أو روسيا أو أي دولة أخرى، حتى لو كانت على حدودها بالذات، والمبدأ المصاحب المتمثل بأن كوبا لم يكن لديها أي حق بامتلاك صواريخ دفاعية ضد ما تبين بأنه غزو أمريكي وشيك. لترسيخ هذه المبادئ بثبات، كان من الضروري تماماً مواجهة احتمال شبه مؤكد بنشوب حرب نووية لا تبقي ولا تذر ورفض كافة الوسائل المنطقية وغير المشروطة لإزالة ذلك الخطر.

يعلق غارتهوف قائلاً إنه "كان هنالك في الولايات المتحدة استحسان شامل تقريباً للطريقة التي عالج بها الرئيس كنيدي أزمة الصواريخ". يكتب دوبسن معلقاً:

> كانت النبرة المفعمة بالبهجة والحبور قد تجلت لدى مؤرخ المحاكم (court historian) آرثر شليسنجر الإبن، الذي كتب بأن كنيدي كان قد 'بهر العالم' بجمعه بين

الحزم وقوة الإرادة ورباطة الجأش والحكمة، والتي يتحكم بها بشكل رائع ليس له نظير." بنبرة تتسم بقدر أكبر من الاعتدال والواقعية، يوافق ستيرن شليسنجر الرأي إلى حد ما، منوهاً بأن كنيدي كان يرفض بصورة متكررة النصائح المتشددة لمستشاريه ومعاونيه الذين كانوا يطالبون باستخدام القوة العسكرية واستبعاد الخيارات السلمية. لقيت أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1962 الإشادة والترحيب على نطاق واسع بوصفها أجمل أيام المجد والفخار للرئيس كنيدي. وينضم غراهام أليسون (Graham Allison) لجوقة المرحبين بوصفه تلك الأحداث على أنها "دليل لكيفية نزع فتيل توتر الأزمات الكبرى وإدارة العلاقات بين القوى الكبرى واتخاذ القرارات الصائبة على صعيد الخارجية عموماً."

من منطلق ضيق للغاية، فإن ذلك القرار يبدو منطقياً. فأشرطة اجتماعات اللجنة التنفيذية لمجلس الأمن القومي (ExCom)، التي ناقش فيها الرئيس كنيدي ودائرة مقربة من المستشارين سبل التعامل مع الأزمة، تظهر بأن الرئيس وقف في منأى عن الآخرين، وأحياناً كل الآخرين تقريباً، في رفضه للعنف السابق لأوانه. هنالك، مع ذلك، سؤال آخر: كيف ينبغي لاعتدال جون كنيدي النسبي في إدارته للأزمة أن يقيم مقابل الاعتبارات الأوسع نطاقاً التي جرى استعراضها للتو؟ لكن ذلك السؤال لا يبرز في بيئة ثقافية وفكرية وأخلاقية منضبطة، تقبل المبدأ الأساس بأن الولايات المتحدة تملك العالم بالفعل بصورة محقة، وأنها تعريفاً قوة للخير بالرغم من الأخطاء العرضية وحالات سوء الفهم العابرة، وهو مبدأ يجعل من السهولة بمكان بالنسبة الولايات المتحدة أن تنشر قوة هجومية هائلة في كافة أنحاء العالم في حين أنها قوة هجومية وحشية بالنسبة للآخرين (حلفاء وعملاء كل بمعزل عن الآخر) للقيام حتى بأدنى إيماءة في ذلك الاتجاه أو حتى التفكير بردع الاستخدام المهدَّد للعنف من قبل قوة عالمية مهيمنة رحيمة.

تمثل تلك العقيدة التهمة الرئيسية الموجهة ضد إيران اليوم: وهي قد تشكل رادعاً لقوة الولايات المتحدة وإسرائيل. كان هذا أحد الأمور التي جرى أخذها بعين الاعتبار خلال أزمة الصواريخ أيضاً. في النقاش الداخلي، عبر أخوة كنيدي عن خشيتهم من أن تشكل الصواريخ الكوبية عامل ردع يحول دون غزو الولايات المتحدة لفنزويلا الذي كان ما يزال قيد الدرس. وهكذا فإن "خليج الخنازير كان محقاً، "اختتم كنيدي كلامه قائلاً.

ما تزال هذه المبادئ تسهم في المخاطر القائمة حول نشوب حرب نووية. لم تخف حدة المخاطر قط منذ أزمة الصواريخ. بعد مضي عشر سنوات، وخلال الحرب العربية – الإسرائيلية عام 1973 طالب مستشار الأمن القومي، هنري كيسنجر، بإعلان أقصى درجات الجاهزية النووية (DEFCON 3) لتحذير الروس من مغبة التدخل، في الوقت الذي كان يفوض فيه القوات الإسرائيلية سراً بانتهاك وقف إطلاق النار المفروض من قبل الولايات المتحدة وروسيا. عندما جاء رونالد ريغان إلى جس نبض الدفاعات الروسية واستفزازها للقيام

بهجمات جوية وبحرية، في الوقت الذي كانت تنشر فيه صواريخ بيرشنغ (Pershing) في ألمانيا والتي لا يستغرق منها سوى خمس إلى عشر دقائق لبلوغ الأهداف الروسية، محققة ما سمته الـ CIA القدرة على تنفيذ "الضربة الأولى المباغتة" – (Supper Sudden First attack). تسبب ذلك بالطبع بكثير من القلق في روسيا، التي بخلاف الولايات المتحدة، تعرضت للغزو وللتدمير الفعلي مراراً وتكراراً. أدى ذلك إلى حالة ذعر كبرى عام 198. وقد كان هنالك أيضاً المئات من الحالات التي أسهم فيها التدخل البشري بإحباط "الضربة الأولى المباغتة" قبل دقائق من عملية الإطلاق وبعد أن أطلقت أجهزة الإنذار المؤتمتة صفاراتها الزائفة. ليس لدينا سجلات روسية، لكن من المؤكد أن منظوماتهم أكثر عرضة بكثير للحوادث العرضية.

في الوقت نفسه، كانت كل من الهند وباكستان مرات عديدة قاب قوسين أو أدنى من حرب نووية، وما تزال أسباب نزاعهما على حالها. فالبلدان رفضا التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي، إلى جانب إسرائيل، وتلقيا دعم الولايات المتحدة لتطوير برامج أسلحتهما النووية.

في عام 1962، تم تجنب الحرب بموافقة خروتشوف على قبول طلبات كنيدي المشوبة بنوازع الهيمنة. لكننا لا نستطيع التعويل على مثل هذه الحكمة والعقلانية إلى الأبد. إنها أشبه بمعجزة أن تم تجنب اندلاع حرب نووية حتى الآن. هنالك من الأسباب الوجيهة ما يدعو الآن أكثر من أي وقت مضى للامتثال للتحذير الذي أطلقه برتراند راسل وألبرت آينشتاين، قبل حوالي ستين عاماً، بأنه يتوجب علينا مواجهة خيار أقل ما يقال فيه أنه "مهول ومرعب ولا مفر منه: هل سنضع حداً للسلالة البشرية على الأرض؛ أم إن الجنس البشري سيتخلى عن الحرب؟"

الفصل التاسع

اتفاقات أوسلو: سياقها، وتداعياتها

في أيلول/ سبتمبر 1993، أشرف الرئيس كلنتون على عملية مصافحة بين رئيس الوزراء فوق المرج الأخضر لحديقة البيت الأبيض – متوجين مفاوضاتهم بـ"يوم مهول" day of awe، كما وصفته الصحافة بإجلال واحترام. كانت المناسبة إطلاق "إعلان المبادئ" للتسوية السياسية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، والذي تمخض عن اجتماعات أوسلو السرية تحت إشراف الحكومة النرويجية.

كانت المفاوضات المستقلة جارية على قدم وساق بين إسرائيل والفلسطينيين منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، والتي أطلقتها الولايات المتحدة وهي في غمرة ألق النجاح الذي حققته بعد حرب العراق الأولى، والتي أسست لمفهوم أن "ما نقوله يُنفَّذ"، بحسب كلمات الرئيس جورج بوش الأب المفعمة بنشوة الانتصار. جرى افتتاح المفاوضات بمؤتمر مقتضب في مدريد واستمرت تحت إشراف ورعاية وتوجيه الولايات المتحدة (وتقنياً، الاتحاد السوفييتي المتهالك، لإضفاء صبغة الرعاية الدولية على المفاوضات). الوفد الفلسطيني، المؤلف من فلسطينيي الأراضي المحتلة، (من الآن فصاعداً فلسطينيو الداخل")، كان برئاسة القومي اليساري النزيه والمتفاني في سبيل القضية حيدر عبد الشافي، الذي هو ربما أكثر الشخصيات احتراماً في فلسطين. "فلسطينيو الخارج" – منظمة التحرير الفلسطينية، المتواجدة في مقرها في تونس والتي هي تحت رئاسة ياسر عرفات – جرى استبعادها من المفاوضات، رغم أن لهم ممثلاً غير رسمي في المفاوضات بصفة مراقب، هو فيصل الحسيني. العدد الضخم للاجئين الفلسطينيين جرى استبعادهم بالكامل، من دون إقامة أي اعتبار لحقوقهم، حتى تلك الممنوحة لهم من قبل الجمعية العامة الأمم المتحدة.

لتقدير طبيعة وأهمية اتفاقات أوسلو والتداعيات المتمخضة عنها، لا بد من فهم الخلفية والسياق اللتين جرت مفاوضات أوسلو من خلالهما. سأبدأ باستعراض المشاهد الأكثر أهمية للخلفية المباشرة التي تحدد سياق المفاوضات، ثم أتحول إلى إعلان

المبادئ وتداعيات عملية أوسلو، التي ما تزال أصداؤها تتردد حتى يومنا الحاضر، وأخيراً سأضيف بضع كلمات إلى الدروس التي ينبغي تعلمها.

كانت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والولايات المتحدة قد أطلقت سلسة مواقف رسمية مؤخراً حول القضايا الأساسية التي كانت تشكل الموضوع الرئيسي لمفاوضات مدريد واوسلو. جرى تقديم موقف منظمة التحرير في إعلان المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1988، حاملاً معه سلسلة طويلة من المبادرات الدبلوماسية التي كان قد جرى استبعادها. طالب الموقف الفلسطيني بدولة فلسطينية يصار إلى إنشائها في الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل عام 1967، وطالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة "بصياغة وضمان ترتيبات الأمن والسلام بين كافة الدول المعنية في المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية "إلى جانب إسرائيل. جاء إعلان المجلس الوطني الفلسطيني، الذي قبل الإجماع الدولي الطاغي على التسوية الدبلوماسية، بمثابة نسخة مطابقة تماماً لقرار الدولتين الذي رفع إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/ نوفمبر 1967 من قبل "دول المواجهة" العربية (مصر وسورية والأردن). جرى التصويت على القرار آنذاك من قبل الولايات المتحدة، ومرة أخرى عام 1980. على مدى أربعين عاماً والولايات المتحدة تقوم بإحباط الإجماع الدولي، وما تزال، منحّيةً المزاح والهزل الدبلوماسي جانباً.

بحلول العام 1988، بات من الصعب المحافظة على ثبات الموقف الرافض للولايات المتحدة. وبحلول شهر كانون الأول/ ديسمبر، كانت إدارة ريغان المنتهية ولايتها قد أصبحت أضحوكة دولية بمحاولاتها اليائسة المتزايدة للتظاهر بأنها، الوحيدة في العالم، التي لا تستطيع سماع المقترحات البسيطة المتسامحة لمنظمة التحرير والدول العربية. وعلى مضض، قررت واشنطن أن "تعلن الانتصار،" زاعمة بأن منظمة التحرير قد أرغمت أخيراً على التفوه بالكلمات السحرية لوزير الخارجية جورج شولتز والإعلان عن رغبتها بانتهاج الخيار الدبلوماسي. وكما يوضح شولتز في مذكراته، فإن الهدف كان الوصول إلى أقصى قدر ممكن من الإذلال والإهانة لمنظمة التحرير مع الإقرار بأن عروض السلام لم يعد من الممكن إنكارها بعد الآن. أعلم شولتز الرئيس ريغان بأن عرفات كان يقول في المكان ذاته "unc, unc, unc،" وفي مكان آخر كان يقول "cle, cle" من دون أن يتحامل على نفسه بنطلق كلمة uncle في مكان واحد قط، مقراً باستسلامه الكامل بالطريقة المذلة المتوقعة من ذوي المراتب الدنيا. بالتالي، يمكن السماح بإجراء المناقشات وضيعة المستوى مع منظمة التحرير، ولكن بناء على مفهوم أنها ستكون مفاوضات عقيمة. كان من المقرر تحديدا بالنسبة لمنظمة

التحرير أن تتخلى عن مطلبها بعقد مؤتمر دولي للسلام، بحيث تبقي السيطرة المطلقة للولايات المتحدة.

في أيار/ مايو عام 1989، استجابت حكومة ائتلاف حزبَي الليكود – العمل الإسرائيلية لقبول الفلسطينيين بحل الدولتين، معلنة بأنه لن تكون هنالك بعد اليوم أية "دولة فلسطينية إضافية" بين الأردن وإسرائيل (الأردن كونه سابقاً دولة فلسطينية وفق الإملاء الإسرائيلي، مهما كان رأي الأردنيين والفلسطينيين بذلك)، وأنه "لن يكون هنالك أي تغيير في وضع يهوذا والسامرة وغزة [الضفة الغربية وغزة] باستثناء ما يتماشى مع المبادئ الأساسية لسياسة الحكومة الإسرائيلية". علاوة على ذلك، فإن إسرائيل لن تجرى اية مفاوضات مع منظمة التحرير، رغم إمكان سماحها بإجراء "انتخابات حرة" تحت الحكم العسكري الإسرائيلي، بوجود غالبية أعضاء القيادة الفلسطينية في السجن من دون تهمة أو في المنفى خارج فلسطين.

في الخطة المقترحة من قبل وزير الخارجية جيمس بيكر، صادقت إدارة بوش الجديدة على هذا المقترح من دون تحفظات في كانون الأول/ ديسمبر 1989. كان المقترح يتعلق بتلك المواقف الرسمية الثلاث عشية مفاوضات مدريد، مع مشاركة واشنطن بوصفها "الوسيط النزيه".

عندما توجه عرفات إلى واشنطن للمشاركة في "اليوم المهول" في أيلول/ سبتمبر 1993، كانت المقالة الرئيسية في صحيفة نيويورك تايمز تتمحور حول عملية المصافحة بوصفها "صورة دراماتيكية" من شأنها أن "تحول السيد عرفات إلى رجل دولة وصانع سلام" تخلى أخيراً عن العنف تحت رعاية واشنطن ومشيئتها. على الناحية الأخرى المتطرفة للاتجاهات السائدة، كتب صحفي نيويورك تايمز أنتوني لويس (Anthony Lewis) أن الفلسطينيين، حتى تلك اللحظة، كانوا رافضين دائماً لحلول التسوية "لكنهم الآن أخيراً باتوا راغبين في جعل السلام أمراً ممكناً." بالطبع، كانت الولايات المتحدة وإسرائيل هما من يرفض الدبلوماسية ومنظمة التحرير من كانت على مدى أعوام تعرض التسوية، لكن قلب لويس للحقائق كان أمراً طبيعياً تماماً ولا يلقى أية اعتراضات من جانب الرأي العام السائد.

حصلت هنالك مستجدات خطيرة أخرى خلال السنوات التي سبقت مدريد/ أوسلو مباشرة. في كانون الأول/ ديسمبر 1987، اندلعت الانتفاضة في غزة وسرعان ما امتدت إلى كافة أنحاء الأراضي المحتلة. هذه الانتفاضة ذات القاعدة الشعبية الواسعة والمنضبطة إلى حد كبير، بقدر ما شكلت مفاجأة، فهي لم تكن في حسبان منظمة التحرير في تونس. لقد شكلت مفاجأة لقوات

الاحتلال الإسرائيلي بمنظومتها العسكرية وشبه العسكرية القوية وقوات استطلاعها وشبكة عملائها واسعة الانتشار. لم تكن الانتفاضة مقتصرة على معارضة الاحتلال. فقد كانت أيضاً ثورة اجتماعية دال المجتمع الفلسطيني، محطمة قيود التبعية التي تخضع لها النساء، واحتكار السلطة والنفوذ من قبل الأعيان والوجهاء، وغيرها من أشكال المحسوبيات والهيمنة.

على الرغم من أن توقيت الانتفاضة كان بمثابة مفاجئة، فإن الانتفاضة نفسها لم تكن كذلك، على الأقل بالنسبة لأولئك الذين كانوا يولون أدنى قدر من الاهتمام للعمليات الإسرائيلية المدعومة من قبل الولايات المتحدة داخل الأراضي المحتلة. أمر ما كان سيحدث ولا بد؛ لم تعد الناس تطيق الكثير مما يحدث. بالنسبة للسنوات العشرين الماضية، كان الفلسطينيون الرازحون تحت الاحتلال العسكري يتعرضون للقمع والاضطهاد الوحشي والبربرة والإذلال المتعمد وهم يشاهدون ما تبقي من بلادهم يتلاشى ويختفي أمام أعينهم مع تنفيذ إسرائيل لبرامجها الاستيطانية، وإجرائها لتغييرات ضخمة على صعيد البنية التحتية الهادفة إلى دمج أجزاء بالغة الأهمية مع بعضها داخل إسرائيل، وحرمانهم من الموارد، وتطبيق إجراءات من شأنها الحؤول دون تحقيق أي تنمية مستقلة – ودائماً بدعم عسكري واقتصادي ودبلوماسي أمريكي كبير، بالإضافة إلى الدعم الإيديولوجي على صعيد صياغة الإطار العام للقضايا بشكل عام.

لنأخذ على سبيل المثال واحدة من قضايا عديدة لم تستقطب أي تعليق أو تثر أي اهتمام في الغرب: قبل وقت قصير من اندلاع الانتفاضة، قضت فتاة فلسطينية تدعى انتصار العطّار داخل باحة مدرستها في غزة على يد مستوطن من مستعمرة يهودية قريبة. كان واحداً من آلاف الإسرائيليين الذين استوطنوا غزة بمعونات أساسية من قبل الدولة، تحت حماية جحفل عسكري ضخم متواجد في المنطقة وهم يستولون على معظم الأراضي الفلسطينية ومصادر المياه النادرة للقطاع، بينما يعيشون حياة "باذخة في اثنين وعشرين مستوطنة وسط 1.4 مليون فلسطيني عاطل عن العمل ومحروم من كل أسباب الحياة،" بحسب وصف الباحث الإسرائيلي آفي راز لهذه الجريمة النكراء.

قاتل التلميذة انتصار العطار، ويدعى شمعون إيفراه، تم اعتقاله، لكن سرعان ما أفرج عنه بكفالة عندما قررت المحكمة أن "الجرم ليس كبيراً إلى درجة تستدعي إصدار أمر بالاعتقال." علّق القاضي بقوله أن إيفراه كان يعتزم إخافة الفتاة فقط بإطلاق النار نحوها في باحة المدرسة، وليس قتلها، وهكذا "فهذه ليست قضية شخص مجرم ينبغي أن يعاقَب، أو يُردَع، أو يُعلَّم درساً من خلال سَجنه." إيفراه تلقى حكماً بالسجن لمدة سبعة أشهر مع وقف

التنفيذ ما دفع بالمستوطنين في قاعة المحكمة إلى نوبة من الغناء والرقص احتفاءً بالقرار. ثم ساد صمت معتاد، فقد كان، بالرغم من كل شيء ، أمرا روتينياً.

وهكذا كان؛ فبعد إطلاق سراح إيفراه، نقلت الصحافة الإسرائيلية خبراً مفاده أن دورية عسكرية فتحت النار على بلحة مدرسة في معسكر للاجئين في الضفة الغربية، ما أسفر عن جرح خمسة أطفال، والهدف كالعادة "كان إخافتهم." لم توجه لهم أيه تهم، والحادث لم يستقطب كذلك أية ردود فعل. كان مجرد حلقة أخرى في برنامج "الأمية بمثابة عقاب،" بحسب وصف الصحافة الإسرائيلية للحادث، بما فيه إغلاق المدارس، واستخدام قنابل الغاز المسيّل للدموع، وضرب الطلاب بأعقاب البنادق، وحجب المعونات الطبية عن الضحايا. ما وراء المدراس، هنالك سلطة أشد قسوة وقد أصبحت أكثر وحشية لأجل الانتفاضة جرى سنها بموجب أوامر وزير الدفاع إسحق رابين. بعد سنتين من القمع العنيف والسادي، أخبر رابين زعماء جماعة "السلام الآن" (Peace Now) بأن "سكان الأراضي الفلسطينية هم عرضة لضغوط عسكرية واقتصادية شديدة. في نهاية المطاف، ستكسر شوكتهم،" وسيقبلون بشروط إسرائيل – وهو ما حصل بالفعل، عندما استعاد عرفات السيطرة من خلال اتفاقات أوسلو.

مفاوضات مدريد بين إسرائيل وفلسطينيي الداخل استمرت من دون الوصول إلى أي نتيجة من عام 1991، بشكل أساسي لأن عبد الشافي أصر على وضع حد لتوسيع نطاق المستوطنات الإسرائيلية. المستوطنات جميعها كانت غير شرعية، حسبما أقرت الجهات الدولية مراراً وتكراراً، ومن ضمنها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (ومن جملة القرارات الأخرى، هنالك القرار 446، الذي جرى تمريره بنسبة 12 إلى صفر من الأصوات، مع امتناع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج عن التصويت). جرى التأكيد مؤخراً على عدم شرعية المستوطنات من قبل محكمة العدل الدولية. وكان قد جرى الإقرار بذلك أيضاً من قبل أعلى الجهات القضائية ومسؤولي الحكومة في إسرائيل أواخر العام 1967 عندما كانت مشاريع الاستيطان في بدايتها. المشروع الإجرامي كان يشتمل على توسع ضخم وضم للقدس الكبرى، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن.

جرى تلخيص الموقف الإسرائيلي بدقة عند افتتاح مؤتمر مدريد من قبل الصحفي الإسرائيلي داني روبنشتاين، أحد أوسع المحليين اطلاعاً حول موضوع الأراضي المحتلة. كتب قائلاً إنه كان يمكن لإسرائيل والولايات المتحدة، في مؤتمر مدريد، الموافقة على شكل من أشكال "الحكم الذاتي" الفلسطيني، كما هو مطلوب في اتفاقات كامب ديفيد، لكنه سيكون أشبه "بحكمٍ ذاتي في معسكر لأسرى الحرب، حيث يتمتع الأسرى بـ'حرية' طفيفة وجبات طعامهم

من دون تدخل أحد وتنظيم المناسبات الثقافية." سوف يُمنح الفلسطينيون أكثر بقليل مما كانوا يملكونه سابقاً - السيطرة على الخدمات المحلية - وبرامج الاستيطان الإسرائيلية سوف تستمر.

في الوقت الذي كانت فيه مفاوضات مدريد ومفاوضات أوسلو السرية جارية على قدم وساق، كان يجري توسيع هذه البرامج الاستيطانية على جناح السرعة، في ظل حكومة إسحق شامير أولاً ثم حكومة إسحق رابين، الذي أصبح رئيساً للوزراء عام 1992 والذي "فاخر بأن الوحدات السكنية التي تجري إقامتها على الأراضي الفلسطينية (the territories) (وهو توصيف غالباً ما يستخدم للإشارة إلى الأراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة المحتلة أو الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية) خلال فترة حكومته يفوق بكثير ما جرى بناؤه في أي وقت آخر منذ 1967." شرح رابين المبدأ الموجّه بإيجاز بارع: "الأمر المهم هو ذاك الذي ضمن الحدود، والأقل أهمية هو مكان وجود هذه الحدود، طالما أن الدولة [دولة إسرائيل] تشمل معظم أقاليم أرض إسرائيل [فلسطين سابقاً] وعاصمتها القدس.

ذكر الباحثون الإسرائيليون في تقاريرهم أن هدف حكومة رابين كان يتمثل بإجراء توسيع جذري لـ "منطقة نفوذ القدس الكبرى،" الممتدة من رام الله مروراً بمدينة الخليل (Hebron) حتى مستوطنة معالي أدوميم قرب أريحا (Jericho)، و"إنهاء" إنشاء الدوائر والتجمعات ذات التركيبة الديمغرافية اليهودية المتجانسة داخل منطقة النفوذ في القدس الكبرى، للإطاحة أكثر فأكثر بالتجمعات الفلسطينية والحد من تطورها والحؤول دون أي إمكانية أمام القدس لأن تصبح عاصمة فلسطينية." علاوة على ذلك، فإن العمل جار على إنشاء "شبكة واسعة من الطرق تشكل العمود الفقري لمنظومة المستوطنات."

جرى توسيع نطاق برامج الاستيطان بسرعة بعد اتفاقات أوسلو، بما فيها إنشاء مستوطنات جديدة و"تكثيف القديمة منها، في تكتيك خاص يهدف إلى اجتذاب مستوطنين جدد، ومشاريع بناء طرق سريعة بهدف تقسيم الأرض إلى أقاليم وكانتونات. وباستثناء القدس الشرقية التي جرى ضمها، فإن مشاريع البناء الجديدة ازدادت بنسبة 40 في المائة بين عامي 1993 و1995، بحسب دراسة لحركة السلام الآن. كما ازداد تمويل الحكومة للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية بنسبة 70 في المائة عام 1994، وهي السنة التي تلت اتفاقات أوسلو. ذكرت صحيفة دافار *Davar*، وهي صحيفة حزب العمل الحاكم، بأن إدارة رابين كانت تسير على هدي أولويات حكومة شامير اليمينية المتطرفة التي خلفتها. في الوقت الذي تظاهر فيه بتجميد الاستيطان، كان حزب العمل "يمد برامج الاستيطان بالدعم المالي الذي يفوق حتى ما كانت تقدمه حكومة

شامير في آي وقت من الأوقات،" وتوسعيه لنطاق الاستيطان في "كل مكان من الضفة الغربية، حتى في البقع الأكثر حساسية." جرى المضي بهذه السياسة قدماً في السنوات التالية، وظلت الأساس للبرامج الحالية لحكومة نتانياهو. الهدف الأساسي لهذه البرامج هو تمكين إسرائيل من السيطرة على 40 إلى 50 في المائة من الضفة الغربية، مع تقسيم ما تبقى إلى كانتونات تسهل السيطرة عليها وفصلها عن غزة عندما تستولي إسرائيل على وادي الأردن، في انتهاك صريح لاتفاقات أوسلو، ما يسهم في ضمان أن أي كيان فلسطيني محتمل لن يكون له منفذ إلى العالم الخارجي.

جرى إطلاق الانتفاضة وتنفيذها على يد فلسطيني الداخل. حاولت منظمة التحرير في تونس ممارسة بعض النفوذ على الأحداث، ولكن بقدر محدود من النجاح. لقد عمَّقت برامجُ الاستيطان لأوائل التسعينات حين كانت مفاوضات أوسلو جارية من عزلة فلسطيني الداخل وبُعدهم عن قيادة منظمة التحرير في الخارج.

في ظل هذه الظروف، لم يكن مفاجئاً سعي عرفات لإعادة بناء الهيبة المتداعية لمنظمة التحرير الفلسطينية من جديد. جرى تهيئة هذه الفرصة عن طريق المفاوضات السرية بين عرفات وإسرائيل برعاية نرويجية بهدف تقويض القاعدة الأساسية للقيادة الحالية. ومع اختتامها في آب/ أغسطس 1993، جرى التعبير عن هذه التغريبة والعزلة التي كانت منها منظمة التحرير على لسان الصحيفة المستقلة، لميس أندوني، من الصحفيين القلائل المتابعين عن كثب لما كان يجري بين الفلسطينيين تحت الاحتلال وفي معسكرات اللجوء في البلدان المجاورة.

ذكرت أندوني في تقريرها أن منظمة التحرير "تواجه أسوأ أزمة منذ تأسيسها [ك-] جماعات فلسطينية - باستثناء فتح - والمستقلين الذين ينأون بأنفسهم عن منظمة التحرير [وال-] زمرة المتآكلة حول ياسر عرفات." وذكرت أيضاً بأن "اثنين من كبار أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وهما الشاعر الفلسطيني محمود درويش وشفيق الحوت، قد استقالا من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير،" في حين كان المفاوضون الفلسطينيون يقدمون تنازلاتهم، وحتى الجماعات التي بقيت في الداخل كانت تنأى بنفسها شيئاً فشيئاً عن عرفات. قائد فتح في لبنان طالب عرفات بالاستقالة، في وقت كانت فيه المعارضة له شخصياً ولمنظمة التحرير آخذة بالتصاعد داخل الأراضي الفلسطينية. إلى جانب "التفكك المتسارع للجماعة الرئيسية وخسارة عرفات للدعم داخل حركته بالذات... وكان للتفكك السريع لمؤسسات منظمة التحرير والتآكل المطرد في بنية المنظمة أن يجعل أي نجاح يجري تحقيقه في المحادثات أمراً عديم الجدوى."

"لم يسبق لمعارضة القيادة الفلسطينية وعرفات آن كانت بمثل هذه القوة في تاريخ منظمة التحرير على الإطلاق،" نوهت أندوني في تقريرها، في حين أنه وللمرة الأولى كان هنالك شعور متنام بأن صون الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني لم يُعد رهناً بدور منظمة التحرير. ويعتقد الكثيرون بأن سياسات القيادة الفلسطينية هي ما يسهم في تقويض أركان المؤسسات الفلسطينية وتعريض الحقوق الفلسطينية للخطر."

لمثل هذه الأسباب، نوهت أندوني قائلة إن عرفات يسعى وراء خيار أريحا - غزة الذي اقترحه اتفاق أوسلو، والذي أمل بأنه "سيؤكد على سلطة منظمة التحرير، سيما وسط مؤشرات تفيد باحتمال أن تقطع الحكومة الإسرائيلية العشرة أميال الإضافية بتحدثها إلى منظمة التحرير وجهاً لوجه، ما يسهم في إنقاذ ماء وجه المنظمة وشرعيتها التي بدأت تفقدها في الداخل."

لا شك بأن السلطات الإسرائيلية كانت مدركة للتطورات الحاصلة داخل فلسطين، ولعلها قدرت بأنها أحسنت صنعاً بالتعامل مع أولئك الذين كانوا "عاكفين على تقويض أركان المؤسسات الفلسطينية وتعريض الحقوق الوطنية الفلسطينية للخطر" قبل أن يسعى الشعب لتحقيق أهدافه ونيل حقوقه الوطنية بطريقة أخرى.

كانت ردود الفعل على اتفاقات أوسلو متفاوتة في أوساط الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية. البعض منهم كانت لديه آمال عريضة، والبعض الآخر لم يجد فيها ما يستحق التهليل والترحيب. "لقد أثارت بنود الاتفاق بواعث القلق والتوجس حتى في أوساط أكثر الفلسطينيين اعتدالاً، ممن كانوا قلقين من أن يعزز الاتفاق القبضة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية،" بحسب ما ذكرته لميس أندوني في تقريرها. صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين، علق بقوله إن "من الواضح أن هذا الاتفاق يهدف إلى الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلي، وليس إلى الإنهاء التدريجي لهذا الاحتلال." حتى فيصل الحسيني، الذي كان مقرباً من عرفات، قال إن الاتفاق "لا يمثل بالتأكيد البداية التي كان أبناء شعبنا الفلسطيني يتطلعون إليها." حيدر عبد الشافي انتقد قيادة منظمة التحرير لقبولها اتفاقاً يسمح لإسرائيل بمواصلة سياساتها الاستيطانية واستملاكها للأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى "ضمها وتهويدها" لمنطقة القدس الموسعة وفرض هيمنتها الاقتصادية على الفلسطينيين - ورفض حضور الاحتفال فوق المرج الأخضر لحديقة البيت الأبيض. الأمر المنغِّص للجميع بشكل خاص كان ما رأوا بأنه "السلوك الدنيء والخسيس لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بما فيه ذلك الضرب من التجاهل للفلسطينيين الذين ذاقوا صنوف المرارة والمعاناة على مدى 27 عاماً من الاحتلال الإسرائيلي لصالح مجموعة من المنفيين القادمين من تونس

لتسلم مقاليد السلطة،" بحسب ما ذكره يوسف إبراهيم في صحيفة نيويورك تايمز. وأضاف قائلاً إن ممثلي منظمة التحرير "تعرضوا للرمي بالحجارة من قبل الشبان الفلسطينيين وهم في طريقهم إلى داخل [أريحا] على متن سيارات جيب إسرائيلية." أظهرت قائمة عرفات المؤقتة لسلطته الحاكمة "أنه عازم على رصِّها وإتخامها بالموالين وأعضاء فلسطينيي الشتات،" بحسب ما ذكره جوليان أوزان من القدس في الفايننشال تايمز، من ضمنهم اثنان فقط من فلسطينيي "الداخل،" وهما فيصل الحسيني وزكريا الآغا، وكلاهما من الموالين لعرفات. أما البقية فكانت من "الفصائل السياسية الموالية" لعرفات خارج الأراضي الفلسطينية.

إن نظرة عابرة على مضامين اتفاقات أوسلو تظهر بأن مثل ردود الفعل تلك هي، إن كان ثمة من شيء، مفرطة في تفاؤلها.

كان إعلان المبادئ في غاية الوضوح فيما يتعلق بإرضاء المتطلبات الإسرائيلية، لكنه لم ينبس ببنت شفة فيما يتعلق بالحقوق الوطنية للفلسطينيين. كان يتماشى المفهوم الذي عبر عنه بمنتهى الوضوح دنيس روس (Dennis Ross)، مستشار الرئيس كلنتون الرئيسي لشؤون الشرق الأوسط وأحد مفاوضي كامب ديفيد عام 2000 ولاحقاً مستشاراً رئيسياً لأوباما أيضاً. وبحسب ما أوضحه روس فإن لإسرائيل متطلبات واحتياجات، لكن الفلسطينيين ليس لهم سوى رغبات وأمنيات فقط، من الواضح أنها أقل أهمية بكثير.

تنص المادة الأولى من إعلام المبادئ على أن النتيجة النهائية لعملية السلام يجب أن تفضي إلى "تسوية دائمة استناداً إلى قراري مجلس الأمن 242 و338." وينبغي أن لا تكون قد واجهت أولئك الذين هم على دراية واطلاع بالدبلوماسية المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني أية صعوبة في فهم ما يعينه هذا الكلام. فالقراران 242 و338 لا يتحدثان بأي شيء على الإطلاق يتعلق بحقوق الفلسطينيين، باستثناء إشارة عابرة مبهمة إلى "تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين." القرارات اللاحقة التي تشير إلى أن الحقوق الوطنية الفلسطينية تم تجاهلها في إعلان المبادئ. إذا ما جرى تبسيط أوج وذروة "العملية السليمة" واختصارها بما ذكر على هامش هذه السطور، فعلى الفلسطينيين إذاً أن يقرؤوا السلام على آمالهم وطموحاتهم بالحصول ولو على قدر يسير نوعاً ما من حقوقهم الوطنية في فلسطين السابقة.

تتحدث باقي بنود إعلان المبادئ عن كل هذا بقدر أكبر من الوضوح والتفصيل، فهي تنص على أن تبسط السلطة الفلسطينية سيطرتها على "الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء المسائل العالقة التي سيجرى التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع

النهائي، وهي المسائل المتعلقة بالقدس والمستوطنات والمواقع العسكرية والإسرائيليين" - أي باستثناء كل قضية ومسألة ذات شأن وأهمية حقيقية. علاوة على ذلك، "بعد الانسحاب الإسرائيلي، سوف تستمر إسرائيل في كونها المسؤولة عن الأمن الخارجي، وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين. ويحق للقوات العسكرية الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين مواصلة استخدام الطرق داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا بحرية ومن دون معوقات،" وهما المنطقتان اللتان كانت إسرائيل قد تعهدت بالانسحاب منهما – في النهاية. باختصار، لن تحدث هنالك أية تغييرات ذات معنى. إعلان المبادئ لم يتطرق كذلك ولو بكلمة للبرامج الاستيطانية التي هي في صلب النزاع، والتي كانت حتى قبل التوسع الكبير في ظل عملية سلام أوسلو عاكفة على تقويض الأحلام والطموحات الواقعية للفلسطينيين بتحقيق أي شكل معقول من أشكال حق تقرير المصير الفلسطيني.

أعقب اتفاقات أوسلو اتفاقيات إضافية بين إسرائيل وعرفات/ منظمة التحرير. أول وأهم هذه الاتفاقات كان أوسلو اثنان (Oslo II)، عام 1995، قبل فترة وجيزة من اغتيال رئيس الوزراء إسحق رابين، حدث مأساوي بحق، حتى ولو كانت الإيحاءات التي تم تدبيحها وفبركتها بشأن صورة "رابين صانع السلام" قادرة على الصمود أمام التحليل والتمحيص.

يمثل ’أوسلو اثنان‘ ذلك الاتفاق الذي يمكن أن يتوقع المرء صياغته من قبل مجموعة من طلبة كلية الحقوق الأذكياء المكلفين بمهمة إعداد حلقة بحث حول إنشاء وثيقة تعطي الولايات المتحدة والسلطات الإسرائيلية الخيار للقيام بما يحلو لهم، وهم يفسحون في المجال أمام التأمل والتفكر بالنتائج الأكثر مقبولية. عندما تبقى مثل هذه النتائج غير محققة، يمكن النحي باللائمة على "المتطرفين" الذين أخلوا بالعهد.

لمزيد من الإيضاح، كان اتفاق ’أوسلو اثنان‘ ينص على بقاء المستوطنين (بصورة غير شرعية) في الأراضي المحتلة ضمن إطار الولاية القضائية والتشريعية الإسرائيلية. في الصياغة الحرفية الرسمية، "تحتفظ الحكومة العسكرية الإسرائيلية [في الأراضي الفلسطينية] بالسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية الضرورية، بحسب ما ينص عليه القانون الدولي" - الذي لطالما فسرته الولايات المتحدة وإسرائيل كما يحلو لهما، بقبول أوروبي ضمني غير معلن. مثل هذه الحرية في الاختيار منحت هذه السلطات أيضاً سلطة استخدام فاعلة لحق الفيتو على القرارات والتشريعات الفلسطينية. لقد نص الاتفاق على أن أي "تشريع" كهذا يعدّل أو يبطل القوانين أو الأنظمة العسكرية [المفروضة من قبل إسرائيل]... لن يكون له أي مفعول وسوف يعتبر لاغياً وباطلاً من أساسه إذا ما

تجاوزت الولاية القضائية [للمجلس] الفلسطيني" - الذي لم يكن يملك أي سلطة أو صلاحية في معظم الأراضي الفلسطينية أو أي مكان آخر، إلا تلك المشروطة بالموافقة الإسرائيلية - وإلا فسوف يكون مناقضاً لهذا الاتفاق أو أي اتفاق آخر." علاوة على ذلك، "فإن الجانب الفلسطيني سيحترم الحقوق القانونية للإسرائيليين (بما فيها الشركات المملوكة من قبل إسرائيليين) المتعلقة بالأراضي الواقعة في أماكن خاضعة للولاية القضائية الإقليمية للمجلس" - أي في المناطق المحدودة التي ينبغي أن يكون للسلطات الفلسطينية فيها ولاية قضائية خاضعة للموافقة الإسرائيلية؛ وتحديداً، حقوقهم المتعلقة بالحكومة وبما يسمى بـ أراضي "الغائبين" absentee land، وهو تفسير قانوني معقد تنتقل بموجبه أراضي الفلسطينيين الغائبين من الأراضي الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية بصورة فعلية إلى الولاية القضائية الإسرائيلية. التصنيفان الأخيران يشكلان معظم أراضي المنطقة، رغم أن حكومة إسرائيل، التي ترسم حدود تلك الأراضي من جانب واحد، لم تقدم أية أرقام رسمية بهذا الخصوص. ذكرت الصحافة الإسرائيلية أن "الأراضي غير المستوطنة التابعة للدولة" قاربت نصف أراضي الضفة الغربية، ومجمل أراضي أملاك الدولة قاربت الـ 70 في المائة.

بهذا يكون اتفاق 'أوسلو اثنان' قد أبطل عملياً قرار العالم بأجمعه، وكافة السلطات القانونية ذات الصلة، التي تنص على أن إسرائيل ليس لها أي حق بالمطالبة بالأراضي المحتلة عام 1967 وأن المستوطنات غير شرعية وغير قانونية. الجانب الفلسطيني اعترف بشرعيته، إلى جانب حقوق شرعية أخرى غير محددة للإسرائيليين في أنحاء الأراضي الفلسطينية، بما فيها المناطق A وB (الواقعة تحت السلطة المشروطة للفلسطينيين). لقد رسخ اتفاق أوسلو الثاني بصورة ثابتة ومؤكدة الإنجازات الكبرى لاتفاق أوسلو الأول، والذي ينص على أن كافة قرارات الأمم المتحدة التي لها أي صلة بحقوق الفلسطينيين باتت لاغية، بما فيها تلك المتعلقة بشرعية المستوطنات ووضع القدس وحق العودة. لقد أجهز ذلك الاتفاق عملياً وبضربة واحدة على مجمل السجل الدبلوماسي للشرق الأوسط، بصرف النظر عن النسخة المنّفذة في محادثات "عملية السلام" التي تديرها الولايات المتحدة من طرف واحد. لم يتم بتر الحقائق الأساسية وشطبها من التاريخ مرة وإلى الأبد وحسب، على الأقل في التعليقات الأمريكية، بل جرى إزالتها رسمياً أيضاً.

وهكذا كان، حتى وقتنا الحاضر.

كما أشرنا، فإن الأمر الذي يمكن فهمه هو أن يَهُبَّ عرفات إلى انتهاز الفرصة بهدف تقويض أركان القيادة الفلسطينية في الداخل وأن يسعى لإعادة البريق والتألق إلى نجمه الآخذ بالأفول في

الأراضي الفلسطينية. ولكن ما الذي بالضبط كان يفكر المفاوضون النرويجيون أنهم يقومون بإنجازه؟ الدراسة البحثية الوحيدة الجادة حول هذا الموضوع، على حد علمي، هي تلك التي قامت بها هنريكسون واج (Henrickson Waage)، التي كلفت من قبل وزارة الخارجية النرويجية بإعداد بحث عن هذا الموضوع وسمح لها بالاطلاع على الملفات الداخلية، فقط كي تحقق المفاجأة باكتشافها الرائع بأن السجل الوثائقي للفترة الحساسة كان مفقوداً.

تقول واج في ملاحظتها بأن اتفاقات أوسلو شكلت بالتأكيد نقطة تحول في تاريخ النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، في حين أنها تسهم أيضاً في ترسيخ وارسو "عاصمة للسلام" في العالم. "كان من المتوقع لعملية أوسلو أن تجلب السلام إلى منطقة الشرق الأوسط،" تكتب واج في تعليقها، ولكن "بالنسبة للفلسطينيين، فقد تمخضت عن 'تعليب' الضفة الغربية، ومضاعفة عدد المستوطنين، وإقامة جدار عازل أصاب المناطق الفلسطينية بالشلل، ونظام إغلاق وحشي بالغ القسوة، وعزل غير مسبوق بين قطاع غزة والضفة الغربية."

تستنتج واج بصورة منطقية معقولة بأن "عملية أوسلو يمكن أن تستخدم بوصفها الحالة الدراسية المثالية للشوائب ومواطن الخلل" التي يمكن أن تعتري نموذج "وساطة الطرف الثالث من قبل دولة صغيرة في نزاعات غير متناظرة إلى حد بعيد" - وأن اتفاقات أوسلو، كما تصرح بمنتهى الوضوح، جرى إبرامها على أرض إسرائيلية، ووجود النرويج وكأنها تؤدي دور غلام إسرائيل الساعي المكلف بنقل الرسائل وجلب السلع.

"النرويجيون،" تكتب قائلة،" كانوا يعتقدون أنه من خلال الحوار والبناء التدريجي للثقة، يمكن خلق ديناميكية سلام معاكسة من شأنها أن تدفع بعملية أوسلو قدماً إلى الأمام نحو الحل. المشكلة في هذا النهج الإجمالي أن المسألة ليست مسألة ثقة، وإنما مسألة قوة. والإجراءات التسهيلية تلقي بقناعها على تلك الحقيقة. في نهاية المطاف، فإن النتائج التي يمكن تحقيقها من قبل طرف ثالث ضعيف يلعب دور مسهل الأمور لن تكون أكثر مما يسمح به الطرف القوي، [بحسب قول الشاعر:

ليس يجديك أن تكون محقاً حسبك اليوم أن تكون قوياً.][(*)]

السؤال الذي ينبغي طرحه في هذا السياق هو فيما إذا كان مثل هذا النمط من التفاوض مجدياً بالأساس."

سؤال جيد، يستحق التفكير والتأمل، سيما وأن الرأي المثقف الغربي يتسلح الآن بالافتراض السخيف المضحك الذي مفاده أن

المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية المجدية يمكن إجراؤها بجدية تحت رعاية الولايات المتحدة كـ "وسيط نزيه" - والذي هو في الحقيقة شريك لإسرائيل على مدى أربعين عاماً أمضاها في عرقلة وإحباط أي تسوية دبلوماسية تحظى بما يقارب الدعم العالمي الشامل.

(*) إضافة من المترجم.

الفصل العاشر

عشية الكارثة

لو تساءلنا عما يمكن أن يحمله لنا المستقبل، فإن الموقف المعقول الذي ينبغي علينا اتخاذه يتمثل بمحاولة النظر إلى الأجناس البشرية من الخارج. لذلك عليك أن تتخيل بأنك مراقب من كائنات الفضاء يحاول اتخاذ موقف محايد ويفهم ما يجري هنا، أو لهذا القصد، تخيل بأنك مؤرخ بعد مئات السنين من الآن، الأمر الذي ليس واضحاً - وأنت تنظر إلى الوراء إلى ما يجري اليوم. سوف ترى شيئاً ما في غاية الروعة.

لأول مرة في تاريخ الأنواع البشرية، طورنا بوضوح القدرة على تدمير أنفسنا. وما يزال هذا الكلام يجسد الحقيقة منذ العام 1945. وأخيراً بدأ الاعتراف بأن هنالك المزيد من العمليات طويلة الأمد، على غرار عملية التدمير البيئي السائرة بالاتجاه ذاته - ربما ليس التدمير الكلي، ولكن على الأقل تدمير القدرة على حياة لائقة في وجود لائق.

هنالك أخطار أخرى، كالأوبئة مثلاً، والتي لها علاقة بالعولمة والتواصل مع الآخرين إذاً هنالك عمليات جارية، ومؤسسات جاهزة للاستخدام وبمتناول اليد، كمنظومات الأسلحة النووية، التي يمكن لها أن توجه ضربة خطيرة، وربما قاضية، لمنظمة قائمة هي منظمة الوجود البشري.

كيف ندمر كوكباً دون أن نسعى لذلك بالفعل

السؤال هو: ما الذي يفعله الناس حيال ذلك؟ الأمر ليس سراً. كل شيء بات مفضوحاً وأبوابه مشرعة على مصاريعها. في الحقيقة، عليك أن تبذل جهداً كي لا تراه، وليس العكس. وهنالك مجموعة من ردود الفعل. هنالك من يجهد للقيام بأي شيء حيال هذه الأخطار لدرئها وإبعاد خطرها، وآخرون يعملون على صب الزيت فوق نارها. إذا ما نظرت، أنت أيها المؤرخ المستقبلي أو المراقب الفضائي، إلى

من يمثل كل مجموعة، فسوف ترى أمراً غريباً حقاً: سوف ترى أن أولئك الذين يعملون على التخفيف من وطأة هذه التهديدات ودرء أخطارها هم المجتمعات الأقل تطوراً - السكان الأصليون، أو ما تبقى منهم؛ المجتمعات القبلية؛ ومجتمعات كندا البدائية. إنهم لا يتحدثون عن حرب نووية وإنما عن كارثة بيئية، إنهم حقاً يجهدون للقيام بأي شيء حيالها.

في الحقيقة، في كافة أنحاء العالم - أستراليا، والهند، وأمريكا الجنوبية - هنالك معارك مستعرة، وأحياناً حروب. في الهند، إنها حرب ضروس على التدمير والتخريب المباشر للبيئة، حرب تسعى المجتمعات القبلية فيها إلى مواجهة عمليات استنزاف الموارد بالغة الضرر على الصعيد المحلي، ولكنها أيضاً بالغة الضرر على صعيد تداعياتها العامة. في المجتمعات التي يمتلك فيها السكان الأصليون سلطة ونفوذاً، فإن العديد منهم يتخذ مواقف صارمة. أكثر هذه المواقف قوة وحزماً بخصوص مسألة الاحترار العالمي كان ذلك الموقف الذي اتخذته بوليفيا، التي تمتلك غالبية من سكان البلاد الأصليين ومتطلبات دستورية تحمي "حقوق الطبيعة." وهنالك الأكوادور، التي تمتلك أيضاً مجتمعاً ضخماً من سكان البلاد الأصليين، وهي مُصَدِّرُ النفط الوحيد، أعرف عن حكومتها أنها تطلب المساعدة لإبقاء ذلك النفط داخل الأرض بدلاً من إنتاجه وتصديره - والأرض هي المكان الذي ينبغي أن يكون فيه.

الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز، الذي مات مؤخراً، والذي كان مادة للسخرية والإهانة والحقد في أنحاء العالم الغربي، حضر جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة قبل بضع سنوات حيث استثار كل أنواع السخرية والتهكم لمناداته جورج بوش الابن بـ "الشيطان." وقد ألقى أيضاً خطاباً هناك كان غاية في الإثارة. وفنزويلا هي منتج أساسي للنفط، والنفط هو عملياً إجمالي ناتجهم المحلي. في خطابه، حذّر شافيز من أخطار الاستخدام المفرط للوقود الأحفوري وحثّ المنتجين والمستهلكين على التعاضد معاً لاستنباط طرق لتخفيض حدة هذا الاستخدام. كان ذلك أمراً مدهشاً تماماً في نظر المنتجين. كان لشافيز أصول هندية، وهو يعود بهذه الأصول إلى سكان البلاد الأصليين. وبخلاف الأشياء المضحكة التي قام بها، فإن هذا الجانب من أفعاله في الأمم المتحدة لم يجر حتى ذكره أو الحديث عنه في الإعلام.

وهكذا، فإن لديك مجتمعات أصلية قبلية تسعى لكبح جماح السباق نحو الكارثة، من ناحية، ومن الناحية الأخرى، لديك المجتمعات الأكثر ثراءً والأكثر قوة في تاريخ العالم، من أمثال الولايات المتحدة وكندا، منطلقة بأقصى سرعة نحو تدمير البيئة بأسرع ما يمكن. وبخلاف الإكوادور ومجتمعات السكان الأصليين في أنحاء العالم، فهم يسعون إلى استنزاف كل قطرة من قطرات

الهيدروكربون من الأرض بكل السرعة الممكنة. الحزبان السياسيان كلاهما والرئيس أوباما والإعلام والصحافة العالمية يبدو بأنهم جميعاً يتطلعون إلى الأمام بحماسة عظيمة نحو ما يسمونه "قرن الاستقلال على صعيد الطاقة" بالنسبة للولايات المتحدة. "الاستقلال على صعيد الطاقة" يبدو بأنه مفهوم فارغ عديم المعنى تقريباً، ولكن لندع ذلك جانباً. ما يقصدونه هو: سيكون أمامنا قرن سنرفع فيه من وتيرة استخدام الوقود الأحفوري إلى حدودها القصوى، ونسهم في تخريب وتدمير العالم.

وهذه هي الحال ذاتها في كل مكان. بصراحة، عندما يتعلق الأمر بتطوير مصادر طاقة بديلة، نجد بأن أوروبا تقوم بشيء ما على هذا الصعيد. في هذه الأثناء، نجد بأن الولايات المتحدة، البلد الأقوى والأكثر ثراءً في تاريخ البشرية، هي البلد الوحيد الذي ليس لديه سياسة وطنية لتقييد استخدام الوقود الأحفوري، ولا تمتلك حتى برامج طاقة متجددة. هذا ليس لأن السكان لا يريدون ذلك؛ فالشعب الأمريكي قريب جداً في هواجسه حيال مسألة الاحترار العالمي من المعايير والمبادئ الدولية بهذا الخصوص. البنى المؤسساتية هي من يعيق التغيير. وأصحاب المصالح الاقتصادية لا يريدون لمثل هذا التغيير أن يتحقق، ولهم اليد العليا بلا منازع في وضع السياسة وإقرارها، لذلك فإننا نجد على الدوام فجوة هائلة بين الرأي والسياسة حيال الكثير من القضايا، ومن ضمنها هذه القضية.

إذاً هذا ما يمكن للمؤرخ المستقبلي - إن كان هنالك ثمة من مؤرخ - أن يراه. ويمكن له أيضاً أن يقرأ المجلات العلمية لعصرنا الحاضر. كل مجلة تفتحها تقريباً تتضمن نبوءات أكثر رعباً وأشد هولاً من النبوءة الأخيرة.

القضية الأخرى هي الحرب النووية. معروف منذ وقت طويل أنه إذا ما حدثت هنالك ضربة استباقية أولى من قبل إحدى القوى الكبرى، حتى ولو من دون رد، فمن المحتمل أنها ستدمر الحضارة لسبب بسيط وهو عواقب وتداعيات الشتاء النووي التي ستعقب التفجير. بوسعك أن تقرأ عن ذلك في مجلة "نشرة علماء الذرة" *(Bulletin of the Atomic Scientists)*؛ فهي مفهومة تماماً. لذلك فإن الخطر لطالما كان داهماً وأسوأ بكثير مما كنا نظن.

لقد تخطينا للتو الذكرى الخمسين لأزمة الصواريخ الكوبية. لقد كانت رقصة على شفير الهاوية، وليست الرقصة الوحيدة أيضاً. من إحدى النواحي، مع ذلك، فإن الجانب الأسوأ من هذه الأحداث التشاؤمية القاتمة هو أننا لم نتعظ من دروسها وعبرها. فبعد عشر سنوات من تلك الأحداث، في عام 1973، طالب وزير الخارجية هنري كيسنجر بإعلان حالة جاهزية نووية قصوى. كانت هذه طريقته في تحذير الروس من مغبة التدخل في الحرب الإسرائيلية - العربية

الجارية، وتحديداً عدم التدخل بعد أن كان قد أحاط الإسرائيليين علماً أن بوسعهم انتهاك اتفاقٍ لوقف إطلاق النار كانت الولايات المتحدة وروسيا قد أبرمتاه للتو. لحسن الحظ، فإن شيئاً من هذا لم يحدث.

بعد عشر سنوات من هذا الحدث، كان الرئيس رونالد ريغان في السلطة. وبعد ذلك مباشرة دخل إلى المكتب البيضاوي، وأصدر هو ومستشاروه الأوامر إلى القوى الجوية الأمريكية لبدء التوغل داخل المجال الجوي الروسي لمحاولة انتزاع معلومات حول أنظمة الإنذار الروسية؛ أطلق على هذه العملية اسم Operation Able Archer (رامي السهام البارع). كانت هذه الهجمات أساساً مجرد هجمات صورية. والروس كانوا حائرين في كيفية الرد، مع خشية عدد من كبار المسؤولين من أن تكون هذه العملية مجرد خطوة أولى نحو أول ضربة حقيقية. لحسن الحظ، فهم لم يردوا، رغم أنها كانت رقصة على شفير الهاوية. وهكذا كان.

ماذا نفعل إزاء الأزمات النووية الإيرانية والكورية الشمالية

لطالما احتلت أخبار القضية النووية المتعلقة بإيران وكوريا الشمالية صدر صفحات الصحف والمجلات. هنالك سبل ولا شك للتعامل مع هذه الأزمات الراهنة. قد لا تجدي نفعاً، لكنها على الأقل تشكل محاولة. فهي، على أية حال، غير ذات شأن، ولا تشكل حتى مادة لأية تقارير إخبارية.

لنأخذ على سبيل المثال القضية الإيرانية، التي تعد محط اهتمام في الغرب - ليس في العالم العربي، أو في آسيا - وهي القضية التي تشكل التهديد الأكبر للسلم العالمي. إنها هاجس غربي، ومن الأهمية بمكان البحث في الأسباب، لكني سأنحي ذلك جانباً هنا. هل هنالك ثمة من طريقة للتعامل مع هذا التهديد المفترض الذي يشكل الخطر الأكبر على السلم العالمي؟ في الحقيقة، ليس هنالك الكثير. إحدى الطرق، وهي طريقة عقلانية تماماً، جرى اقتراحها في أحد اجتماعات منظومة بلدان عدم الانحياز في طهران عام 2013. وفي الحقيقة، فقد كانوا يؤكدون مجدداً على اقتراح ما يزال مطروحاً منذ عقود من الزمن، تقدمت به مصر بشكل خاص، وتمت المصادقة عليه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

يقضي هذا الاقتراح بالمضي قدماً نحو إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط. قد لا يعطي هذا الاقتراح جواباً لكل التساؤلات، لكنه يمكن أن يشكل خطوة أساسية تماماً نحو

الأمام. ولن نَعدم السبلَ للمتابعة والمضي قدماً في هذا الاتجاه: تحت رعاية الأمم المتحدة جرى عقد مؤتمر دولي في فنلندا عام 2012 في محاولة لتنفيذ مثل هذه الخطة. ماذا حدث؟ لن تقرأ عن ذلك في الصحف، لأنه نشر في دوريات تخصصية فقط. في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر، وافقت إيران على حضور الاجتماع. وبعد يومين ألغى أوباما الاجتماع، بحجة أن الوقت لم يكن مناسباً. أصدر البرلمان الأوروبي بياناً يطالب بمواصلة عقد الاجتماع، وهكذا فعلت الدول العربية. لم يتمخض شيء عن ذلك.

في شمال شرق آسيا، نجد الحكاية ذاتها. لعل كوريا الشمالية هي أكثر البلدان حماقة في العالم؛ إنها بالتأكيد منافس جيد لحمل ذلك اللقب. لكن من الحكمة أن نحاول فهم ما يدور في أذهان الناس عندما نجدهم يتصرفون بطرق طائشة حمقاء. لماذا يتصرفون على هذا النحو؟ فقط لنتخيل أنفسنا في مكانهم. لنتخيل ما حصل خلال سنوات الحرب الكورية أوائل الخمسينات عندما يُسوّى وطنك بالأرض بشكل كامل - كل شيء بات ركاماً على يد قوة عظمى هائلة، عمدت برغم كل ما يحصل إلى النظر بعين التشفي والشماتة إلى ما كانت تقوم به. لنتخيل الانطباع الذي ستخلفه تلك الأحداث وراءها.

لا تنس احتمال أن تكون القيادة الكورية الشمالية تطالع الدوريات والمنشورات العسكرية العامة لهذه القوة العظمى في ذلك الوقت، والتي توضح بأنه طالما أن كل شيء في كوريا الشمالية قد بات مدمراً، فقد تم إرسال طائرات سلاح الجو لتدمير سدود كوريا الشمالية، تلك السدود الضخمة العملاقة التي كانت تتحكم بالموارد المائية للبلاد - جريمة حرب، بالمناسبة، لأجلها جرى تعليق الناس على أعواد المشانق في نورمبرغ. وهذه الدوريات والمجلات الرسمية كانت تتحدث بسرور ولهفة عن روعة ذلك الإحساس الذي يتملك وأنت تشاهد المياه المتدفقة، وهي تشق طريقها عبر الأودية، و"الآسيويين" وهم ينطلقون مسرعين هنا وهناك محاولين النجاة بحياتهم. لقد طربت المجلات وابتهجت ابتهاجاً شديداً لما كان يعينه ذلك بالنسبة لأولئك الآسيويين - مشاهد رعب مهولة تفوق الخيال. كان ذلك يعني تدمير محصولهم من الأرز، والذي يعني بدوره المجاعة والموت. كم هو رائع هذا الإنجاز! إنه ليس في بنك ذاكرتنا، لكنه في بنك ذاكرتهم.

لنتحول إلى الحاضر. هنالك تاريخ ليس ببعيد: في عام 1993، كانت إسرائيل وكوريا الشمالية تتحركان نحو إبرام اتفاق تتوقف كوريا الشمالية بموجبه عن إرسال أية صواريخ أو تكنولوجيا عسكرية إلى الشرق الأوسط مقابل أن تعترف إسرائيل بذلك البلد. لكن الرئيس كلنتون تدخل وأجهض الاتفاق. بعد ذلك بوقت قصير، وفي رد على ذلك، عمدت كوريا الشمالية إلى تنفيذ اختبار

صاروخي محدود. عندها توصلت الولايات المتحدة وكوريا الشمالية إلى اتفاق إطار عام 1994 أوقف العمل بالبرنامج النووي الكوري ولقي ترحيب ومباركة الجانبين كليهما. عندما تسلم جورج بوش الابن مقاليد السلطة في البيت الأبيض، كانت كوريا الشمالية على الأرجح تمتلك سلاحاً نووياً واحداً، وبصورة مؤكدة يمكن التحقق من أنها لم تكن بصدد إنتاج المزيد.

سرعان ما أطلق بوس العنان لروحه العسكرية العدوانية، مهدداً كوريا الشمالية ("محور الشر" وكل ذلك)، ما دفع بذلك البلد إلى العودة للعمل ببرنامجها النووي. في الوقت الذي كان بوش فيه قد غادر السلطة، كانت كوريا الشمالية تمتلك من ثماني إلى عشر أسلحة نووية ونظاماً صاروخياً، وهو إنجاز عظيم آخر من إنجازات المحافظين الجدد. فيما بينهما، هنالك أحداث جديدة أخرى حصلت. في عام 2005، توصلت الولايات المتحدة وكوريا الشمالية فعلياً إلى اتفاق يتوجب من خلاله على كوريا الشمالية أن تضع حداً لكافة برامجها المتعلقة بتطوير أسلحة نووية ومنظومات صاروخية؛ بالمقابل، يتعهد الغرب - ولكن بشكل رئيسي الولايات المتحدة - بتقديم مفاعل ماء خفيف لاحتياجاتها الطبية ووضح حد لتصريحاتهم العدوانية. ويتعهد البلدان بعدها بصياغة ميثاق عدم اعتداء والتحرك قدماً نحو التوافق والانسجام.

كان الاتفاق واعداً للغاية، لكن بوش أجهز عليه في مهده. فقد عمد إلى سحب التعهد بتقديم مفاعل ماء خفيف وأطلق برامج لإرغام البنوك على التوقف عن إجراء أية معاملات مالية كورية شمالية، حتى القانونية تماماً منها. رد الكوريون الشماليون بإعادة العمل ببرنامجهم النووي. وهكذا كان.

النموذج المعروف جيداً. بوسعك الاطلاع عليه لدى الباحثين الأمريكيين الشرفاء المعروفين على الساحة. ما يقولونه هو: إنه نظام أرعن تماماً، لكنه نظام يعتمد سياسة أقرب إلى سياسة العين بالعين والسن بالسن. أنت تقوم بإيماءة عدائية، ونحن من جانبنا سنرد بالمثل. أنت تقوم بإيماءة وردية، ونحن من جانبا سنرد بالطريقة ذاتها.

مؤخراً، على سبيل المثال، جرت هنالك مناورات عسكرية كورية جنوبية - أمريكية مشتركة على شبه الجزيرة الكورية والتي شكلت من وجهة نظر كوريا الشمالية بادرة عدائية تهدد أمن البلاد. كان بوسعنا أن نعتبرها كذلك فيما لو استمرت، مستهدفة إيانا، في كندا. في سياق هذه المناورات، قامت أحدث القاذفات في التاريخ، من طراز الشبح B-2s وB-52s، بتنفيذ هجمات صورية بالقنابل النووية على حدود كوريا الشمالية مباشرة. لقد قرع هذا بالتأكيد نواقيس الخطر التي كانت غارقة في سباتها، إذاً فهم يردون بعدائية بالغة،

بطريقة متطرفة. حسنٌ، الأمر الذي سيجنيه الغرب من كل هذا هو معرفتهم كم هم حمقى وكم هم مخيفون قادة كوريا الشمالية. نعم، إنهم كذلك - لكنها ليست كل الحكاية، وهذا هو النهج الذي يسير عليه العالم.

لا تتعلق المشكلة بعدم وجود بدائل. لكن أحداً لم يأخذ بهذه البدائل. إنه أمر خطير. لذلك إذا ما تساءلت عن الصورة التي سيبدو عليها العالم، فهي بالتأكيد ليست صورة مشرقة، ما لم يتحرك الناس لفعل شيء ما حيال ذلك. نحن قادرون دائماً على فعل شيء ما.

الفصل الحادي عشر

إسرائيل - فلسطين: الخيارات الحقيقية

في 13 تموز/ يوليو 2013، أصدر الرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي شين بيت (Shin Bet)، يوفال ديسكن (Yuval Diskin)، تحذيراً - مخفياً إلى الحكومة الإسرائيلية: إما أن تتوصل إلى شكل من أشكال التسوية المستندة إلى مبدأ الدولتين أو ستكون هنالك "نقلة نحو نتيجة لا مناص منها تقريباً للحقيقة الوحيدة المتبقية - دولة 'من البحر إلى النهر'. " النتيجة التي لا مناص منها تقريباً، "دولة واحد لشعبين،" ستشكل خطراً وجودياً مباشراً يهدد بمحو كامل لهوية إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية،" سرعان ما ستضم أغلبية عربية فلسطينية.

على أرضية مشابهة، وفي مجلة الشؤون الدولية البريطانية الرائدة، كتب اثنان من المختصين بشؤون الشرق الأوسط، وهما كلايف جونز (Clive Jones) وبيفرلي ميلتون - إدوارد (Beverly Milton-Edwards)، بأنه "إذا ما رغبت إسرائيل في أن تكون يهودية وديمقراطية في آن معاً،" فعليها أن تقبل بـ "حل الدولتين."

من السهل الاستشهاد بالعديد من الأمثلة الأخرى، لكن هذا غير ضروري، لأن من المفروغ منه بالنسبة لمعظم العالم تقريباً أن هنالك خيارين لفلسطين الانتدابية (mandatory Palestine): إما دولتان - فلسطينية ويهودية ديمقراطية - أو دولة واحدة "من البحر إلى النهر." المعلقون الإسرائيليون يعربون عن قلقهم بشأن "المشكلة الديمغرافية": عدد كبير أكثر من اللازم من الفلسطينيين في دولة يهودية. العديد من الفلسطينيين ومن وراءهم يدعمون "حل الدولة الواحدة" متوقعين نشوب صراع حول الحقوق المدنية ومسألة التمييز العنصري سوف يفضي إلى ديمقراطية علمانية. محللون آخرون يضعون بشكل ثابت ومبدئي الخيارات ذاتها أيضاً في سياقات مشابهة.

هذا التحليل هو تحليل عالمي تقريباً. لكنه ينطوي على خلل خطير. فهنالك خيار ثالث - تحديداً، الخيار الذي تسعى إليه إسرائيل بدعم ثابت من الولايات المتحدة - وهذا الخيار الثالث هو البديل

الواقعي الوحيد لحل الدولتين.

من الحكمة والتعقل، في رأيي، وضع صورة مستقبلية لديمقراطية علمانية ثنائية الجنسية في فلسطين السابقة، من البحر إلى النهر. وما تنطوي عليه مثل هذه الديمقراطية من إيجابيات هي جديرة بها، وهو ما حدا بي إلى تأييدها على مدى سبعين عاماً. لكني سأشدد على كلمة "تأييدها" (advocate)." فالتأييد، كمصطلح متمايز عن مجرد الاقتراح، يتطلب رسم خارطة طريق من هنا إلى هناك. فأشكال التأييد الحقيقي قد تغيرت مع تغير الظروف وتبدل الأحوال. منذ منتصف السبعينات، عندما باتت الحقوق الوطنية الفلسطينية قضية صامتة، فإن الشكل الوحيد الأكثر مقبولية من أشكال التأييد بات مقتصراً على إطلاق عملية تفاوض تبدأ بحل يقضي بإقامة دولتين. لم يقدم هنالك أي اقتراح آخر ينطوي على أي بصيص أمل بالنجاح. إن اقتراح الحل المتمثل بإنشاء ("دولة واحدة") ثنائية الجنسية من دون التحرك نحو التأييد يوفر بالنتيجة الدعم والتأييد للخيار الثالث، الخيار الواقعي الذي هو آخذ بالتجسُّد أمام أعيننا. تعكف إسرائيل بصورة منهجية علي توسيع نطاق خططها التي جرى وضع خطوطها العريضة وإطلاقها بعد فترة وجيزة من حرب 1967، وجرى إضفاء الصبغة المؤسساتية عليها بصورة مكتملة أكثر مع تسلم حزب الليكود بزعامة مناحيم بيغن لزمام السلطة في إسرائيل بعد عقد من الزمن.

الخطوة الأولى تمثلت بخلق ما أسماه يوناتان مندل (Yonatan Mendel) "مدينة جديدة منغِّصة" ما تزال تدعى "القدس" لكنها متمادية في حدودها إلى ما وراء القدس التاريخية، مستملكة عشرات القرى والأراضي الفلسطينية المحيطة، والآن يجري التحضير لإعلانها مدينة يهودية وعاصمة لإسرائيل. كل هذا يجري في انتهاك مباشر لأوامر مجلس الأمن الواضحة والصريحة. إن إنشاء ممر إلى الجانب الشرقي من القدس الجديدة الكبرى هذه يستدعي ضم بلدة معاليه أدوميم (جرى إنشاؤها في السبعينات لكنها بنيت بشكل رئيسي بعد اتفاقات أوسلو عام 1993)، مع الأراضي الواصلة فعلياً إلى أريحا، ما يسهم بالنتيجة في شطر الضفة الغربية إلى نصفين. كما أن إنشاء ممرات إلى ناحية الشمال تضم بلدتي آرييل (Ariel) وكيدوميم (Kedumim) اللتين يقطنهما مستوطنون سيسهم في تقسيم وتقطيع أوصال ما سيتبقى من المنطقة الواقعة تحت قدر ما من السيطرة الفلسطينية.

في غضون ذلك، تعكف إسرائيل على ضم الأراضي الواقعة على الجانب الإسرائيلي من "الجدار العازل" غير الشرعي (في الحقيقة جدار الضم)، مستولية على الأراضي الزراعية ومصادر المياه والعديد من القرى، ما يسهم عملياً في خنق بلدة قلقيليه، وعزل القرويين الفلسطينيين وفصلهم عن حقولهم. فيما تسميه

إسرائيل بـ "الخط الفاصل" بين الجدار والحدود، والذي تقارب مساحته حوالي 10 في المائة من مساحة الضفة الغربية، يسمح لأي كان بدخوله، ماعدا الفلسطينيين. أولئك الذين يعيشون في المنطقة عليهم المرور بسلسلة من الإجراءات البيروقراطية الشائكة والمعقدة للحصول على إذن دخول مؤقت. فالخروج لتلقي عناية طبية معينة، على سبيل المثال، يصطدم بالعوائق والعراقيل ذاتها. النتيجة، وفق ما هو متوقع، تعطيل حاد لحياة الفلسطينيين، وبحسب تقارير الأمم المتحدة، تراجع يفوق الثمانين في المائة في عدد المزارعين المواظبين على زراعة واستثمار أراضيهم بانتظام وتقهقر بنسبة 60 في المائة على صعيد المردود الإجمالي لمحاصيل بساتين الزيتون، إلى جانب النتائج والتأثيرات السلبية الأخرى التي تعود على عامة السكان بالعطل والضرر. كانت الحجة التي تذرعت بها إسرائيل لإقامة الجدار العازل هي الأمن، لكنه أمنٌ للمستوطنين اليهود غير الشرعيين؛ إذ إن حوالي 85 في المائة من الجدار يمر عبر أراضي الضفة الغربية المحتلة.

تعكف إسرائيل أيضاً على الاستيلاء على وادي الأردن، مطبقة حصاراً كاملاً أشبه بالسجن على ما تبقى من كانتونات. وهناك مشاريع بنية تحتية ضخمة تربط المستوطنين بالمراكز المدينية الحضرية لإسرائيل، بما يضمن عدم رؤيتهم لأي فلسطينيين. وبحسب نمط نيوكولونيالي تقليدي، يبقى المركز العصري الحديث لأبناء طبقة النخبة من الفلسطينيين في رام الله، في حين يعاني باقي السكان الفلسطينيين صنوف العناء والشقاء.

بهدف استكمال عزل القدس الكبرى عن باقي الكانتونات الفلسطينية، سيتوجب على إسرائيل الاستيلاء على المنطقة E1. لقد جرى حتى الآن الحؤول من قبل واشنطن دون تنفيذ ذلك المخطط، وجرى إرغام إسرائيل على اللجوء إلى الحيل والذرائع، كبناء قسم للشرطة هناك. كان أوباما أول رئيس أمريكي يحجم عن فرض أي قيود على الإجراءات الإسرائيلية. ويبقى أن ننتظر فيما إذا كان سيسمح لإسرائيل بالاستيلاء على المنطقة E1 - ربما مع تعابير ومصطلحات توحي بالاستياء وعدم الرضا، لكنها بالإيماءات الدبلوماسية التي توحي بوضوح بأن هذه القيود غير جديّة.

هنالك عمليات طرد متواصلة للفلسطينيين. ففي وادي الأردن وحده، تناقص عدد السكان من ثلاثمائة ألف عام 1967 إلى ستين ألف نسمة اليوم، وهنالك إجراءات وعمليات مشابهة يجري التحضير لها في أماكن أخرى. بانتهاجها لسياسات تعود إلى قرن مضى، فإن كل إجراء تقوم به إسرائيل يبدو محدود النطاق ظاهرياً كي لا يثير الكثير من الانتباه الدولي، لكن النتيجة والأثر النهائي لهذه الإجراءات والنوايا المبطنة الكامنة وراءها واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار.

علاوة على ذلك، ومنذ آن أعلنت اتفاقات أوسلو غزة والضفة الغربية وحدة إقليمية لا تتجزأ والثنائي الأمريكي - الإسرائيلي عاكف على عزل هاتين المنطقيتين وفصلهما عن بعضهما البعض. تتمثل إحدى النتائج الهامة لهذا العزل بضمان أن أي كيان فلسطيني لن يكون له أي منفذ إلى العالم الخارجي.

هنالك عدد ضئيل جداً من الفلسطينيين متناثر هنا وهناك في المناطق التي تقوم إسرائيل بضمها والاستيلاء عليها، وهذا العدد آخذ بالتناقص أكثر فأكثر نتيجة عمليات الطرد والنفي التي تقوم بها إسرائيل. والنتيجة ستكون إسرائيل كبرى بأغلبية يهودية أساسية. بموجب هذا الخيار الثالث، لن تكون هنالك أية "مشكلة ديمغرافية" أو حقوق إنسان أو صراعات ضد التمييز العنصري - لا شيء أكثر مما هو قائم مسبقاً ضمن حدود إسرائيل المعترف بها، حيث يجرى ترنيم وترتيل تعويذة "يهودية وديمقراطية" لمصلحة أولئك الذين يؤثرون التصديق، غافلين عن عوامل التناقض والتباين المتأصلة في جذور المشكلة، والتي هي بعيدة كل البعد عن كونها مجرد عوامل رمزية.

ما لم يجر تنفيذه على مراحل، فإن خيار الدولة الواحدة سيبرهن على أنه خيال في خيال. فهذا الخيار لا يحظى بأي دعم دولي، وليس هنالك ثمة من سبب يحمل إسرائيل والراعي الأميركي على القبول به.

إن السؤال الذي غالباً ما يجرى طرحه والمتعلق فيما إذا كان رئيس الوزراء الإسرائيلي المتشدد بنيامين نتنياهو سيقبل بـ"دولة فلسطينية" هو سؤال مضلل. في الحقيقة، فإن إدارته كانت أول ما أيد وشجع هذا الاحتمال عندما قدمت إلى السلطة عام 1996، بعد مقترحات إسحاق رابين وشمعون بيرز، التي رفضتها. لقد أوضح مدير مكتب نتنياهو لشؤون الاتصالات والتخطيط، ديفيد بار إيلان (David Bar- lllan)، بأن بعض المناطق ستترك للفلسطينيين، وإذا ما أرادوا تسميتها "دولة،" فإن إسرائيل لن تعترض على ذلك - أو بإمكانهم تسميتها بـ "الفروج المقلي." إن رد فعله يعكس الموقف الملزم للائتلاف الأمريكي - الإسرائيلي حيال الحقوق الفلسطينية.

إن الولايات المتحدة وإسرائيل تدعوان إلى مفاوضات من دون شروط مُسَبَّقة. في حين أن التعليقات في البلدين كليهما وفي أماكن أخرى في الغرب تزعم عادةً بأن الفلسطينيين هم من يفرضون مثل هذه الشروط المسبَّقة ويعيقون بذلك "عملية السلام." وفي الحقيقة، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل هما من يصر على شروط مسبقة خطيرة. أول هذه الشروط يقضي بوجوب أن تكون المفاوضات بوساطة الولايات المتحدة، في حين أن أي مفاوضات حقيقية موثوقة يجب أن تكون بالطبع في أيدي دولة

محايدة معينة تتمتع بدرجة معقولة من الاحترام الدولي. الشرط المسبّق الثاني يتمثل بوجوب السماح بمواصلة التوسع الاستيطاني غير الشرعي، مثلما حصل من دون انقطاع خلال السنوات العشرين التي أعقبت اتفاق أوسلو.

انضمت الولايات المتحدة خلال السنوات الأولى للاحتلال إلى بقية العالم في اعتبار المستوطنات غير شرعية، حسبما هو مؤكد من قبل مجلس أمن الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية. ومنذ عهد ريغان، باتت قضية المستوطنات تتضاءل وتتراجع حتى آلت إلى مجرد "عائق في طريق السلام." وقد انحدر أوباما بهذا التضاؤل والتراجع أكثر فأكثر، ووصل به إلى مستوى أنها "لا تساعد في تحقيق السلام." لقد أثارت حالة الرفض المطلق لدى أوباما قدراً من الاهتمام في شباط/ فبراير 2011، عندما صوت لصالح قرار لمجلس الأمن يدعم السياسة الرسمية للولايات المتحدة التي تدعو لوضع حد للتوسع الاستيطاني.

طالما بقيت هذه الشروط المسبقة شروطاً قائمة وسارية المفعول، فالمرجح أن تبقى الحلول الدبلوماسية في حالة مراوحة بالمكان. مع بعض الاستثناءات العابرة والنادرة، وهذا ما كانت عليه الحال منذ كانون الثاني/ نوفمبر 1976، عندما صوتت الولايات المتحدة لصالح اقتراح في مجلس الأمن تقدمت به مصر والأردن وسوريا يدعو للأخذ بحل الدولتين على الحدود المعترف بها دولياً، وهو ما يسمى بالخط الأخضر، مع تقديم ضمانات لأمن كافة الدول ضمن حدود ثابتة مستقرة معترف بها. ذلك هو الإجماع الدولي الذي بات اليوم إجماعاً عالمياً، عدا الاستثناءين المعروفين. جرى تعديل الإجماع ليشمل "تعديلات ثانوية ومشتركة" على الخط الأخضر، في اقتباس لكلمات الولايات المتحدة الحرفية قبل انسلاخها عن بقية العالم ومقاطعتها له.

الشيء ذاته ينطبق على أية مفاوضات يمكن أن تحصل في واشنطن أو تحصل في أي مكان آخر بإشراف الولايات المتحدة. في ضوء هذه الشروط المسبقة، لا يمكن تحقيق شيء سوى الإفساح في المجال أمام إسرائيل للمضي قدماً بمشروعها المتمثل بالاستيلاء على كل ما ترى بأنه ذو قيمة في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية، التي جرى ضمها في انتهاك صريح لقرارات مجلس الأمن، مع الإبقاء على حصار غزة. بوسع المرء بالطبع أن يحلم بما هو أفضل، لكن من الصعب أن تكون متفائلاً.

بوسع أوروبا أن تلعب دوراً فاعلاً في تعزيز طموحات العالم بالتوصل إلى تسوية دبلوماسية سليمة فيما لو كانت راغبة في انتهاج سياسة مستقلة خاصة بها بعيداً عن سياسة الولايات المتحدة وإملاءاتها. لعل قرار الاتحاد الأوروبي باستثناء المستوطنات

واستبعادها من أي صفقات مستقبلية مع إسرائيل يمكن أن يشكل خطوة في هذا الاتجاه. وبأية حال، فإن سياسات الولايات المتحدة ليست نقشاً في حجر، رغم أن لها جذوراً استراتيجية واقتصادية وثقافية عميقة. في غياب مثل هذه التغييرات، هنالك كل الأسباب التي تدعو لتوقع أن صورة 'من البحر إلى النهر' ستتماشى مع الخيار الثالث. الحقوق والطموحات الفلسطينية ستوضع على الرف، مؤقتاً على الأقل.

إذا لم يحل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، فإن احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية إقليمية تبدو بعيدة جداً. وسيكون لذلك الفشل تداعيات وملابسات أوسع نطاقاً بكثير - سيما بالنسبة لما تسميه الولايات المتحدة بـ "أكبر خطر يتهدد السلام العالمي،" وهو برامج إيران النووية. وتغدو الملابسات أكثر وضوحاً عندما ننظر إلى السبل والوسائل الأكثر ملاءمة للتعامل مع الخطر المزعوم، مصير هذه السبل والوسائل. من المفيد، أولاً، التفكير في بعض الأسئلة التمهيدية: من الذي يرى بأن هذا الخطر ينطوي على تلك الأهمية الكبيرة إلى هذا الحد؟ وما هي الطبيعة المحسوسة لهذا الخطر المفترض؟

يشكل "الخطر" الإيراني هاجساً غريباً؛ فبلدان عدم الانحياز، التي تشكل معظم العالم، دعمت بقوة حقَّ إيران، أحد الموقعين على معاهدة حظر الانتشار النووي، في تخصيب اليورانيوم. وقد درج الخطابُ الغربي بصورة روتينية على ترديد مقولة أن العرب يدعمون موقف الولايات المتحدة حيال إيران، لكن الإشارة هي في الحقيقة إلى الحكام العرب الديكتاتوريين، وليس الشعوب العربية بشكل عام. ومن الشائع أيضًا الإشارة إلى ذلك "التحفظ في التعامل القائم بين المجتمع الدولي وإيران،" في اقتباس من المنشورات الحالية للباحثين والمثقفين. من هنا، فإن عبارة "المجتمع الدولي" تشير إلى الولايات المتحدة ومن يدور في فلكها - وهم في هذه الحالة، أقلية ضئيلة من المجتمع الدولي، لكن الكثير غيرها من المواقف، إن كانت سياسية، يجري التعامل معها من منظور ميزان القوى.

ما هو إذًا هذا الخطر المتوقع؟ أحد الأجوبة التي تتمتع بالأصالة والموثوقية قدمته أجهزة الاستخبارات الأمريكية والبنتاغون في النشرات الدورية عن الأمن العالمي. فهم يرون بأن إيران لا تشكل خطرًا عسكريًا. فنفقات إيران العسكرية منخفضة حتى بمعايير المنطقة ولديها قدرة محدودة على نشر قواتها. ثم إن عقيدتها العسكرية هي عقيدة دفاعية محضة، مصممة لرد الهجوم. لا تقدم التقارير الاستخبارية أية براهين أو تأكيدات على أن إيران تقوم بتطوير أسلحة نووية، ولكن في حال ثبت ذلك، تعتقد أجهزة الاستخبارات الأمريكية والبنتاغون بأن ذلك سيكون جزءًا من

استراتيجية الردع الإيرانية.

ومن الصعب تخيل بلد في العالم بحاجة إلى عامل ردع أكثر من إيران.

فقد لقيت صنوف العذاب والمعاناة من قبل الغرب من دون أن يسمح لها بتنفس الصعداء منذ الإطاحة بنظامها البرلماني بانقلاب عسكري أمريكي - بريطاني عام 1953، في ظل النظام العنيف للشاه، ثم في أثناء الهجوم العسكري لصدام حسين بدعم غربي. لقد كان التدخل الأمريكي بشكل أساسي هو ما حدا بإيران إلى الاستسلام في حربها مع العراق، وبعد ذلك بوقت قصير. عمد الرئيس بوش الأب إلى دعوة المهندسين النوويين العراقيين لاتباع دورات تدريبية في الولايات المتحدة على إنتاج الأسلحة المتطورة، ما يشكل تهديدًا استثنائيًا لإيران.

سرعان ما أصبحت إيران عدوًا للولايات المتحدة، لكن في الوقت نفسه كانت إيران ترزح تحت نير عقوبات قاسية، ازدادت حدة بمبادرة من الولايات المتحدة. كذلك فقد كانت على الدوام عرضة للتهديد بشن هجوم عسكري عليها من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل - في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، إن كان هنالك من يعبأ لمثل هذا الانتهاك.

إنه لأمر مفهوم، مع ذلك، أن الولايات المتحدة وإسرائيل ستنظران إلى عامل الردع الإيراني كخطر لا يمكن التهاون بشأنه. فهو قد يحد من قدرتهما على فرض هيمنتهما على المنطقة، عن طريق القوة والعنف إذا لزم الأمر، كما يفعلون دائمًا. ذلك هو جوهر الخطر الإيراني وحقيقته المزعومة.

أن يشكل نظامٌ دينيٌ خطرًا على شعبه بالذات، فهذه مسألة يكاد لا يرقى إليها شك، رغم أنه للأسف ليس وحيدًا في ذلك. لكنه يتجاوز بكثير حدود البداهة والسذاجة ليعتقد أن قمع إيران الداخلي لأبناء شعبها يشكل هاجسًا يقض مضاجع القوى العظمى.

ومهما كان رأينا في هذا الخطر، هل هنالك ثمة من سبل أو وسائل لكبح جماحه والتخفيف من حدته؟ ليس هنالك سوى القليل منها، في الواقع. أحد أكثر الأسباب معقولية، كما ذكرت في موضع سابق، يتمثل بالتحرك قدمًا نحو إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط. الدول العربية وغيرها تطالب بتحركات فورية لإزالة أسلحة الدمار الشامل كخطوة نحو تحقيق أمن إقليمي. الولايات المتحدة وإسرائيل، بخلاف البقية، تعكسان الترتيب، وتطالبان بأمن إقليمي – أي ضمان أمن إسرائيل - كمطلب مسبق لإزالة مثل هذه الأسلحة. وفي خلفية ليست ببعيدة، هنالك المفهوم القائل إن إسرائيل هي الوحيدة في المنطقة التي تملك

منظومة سلاح نووي متقدمة وترفض كذلك الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي، إلى جانب الهند وباكستان، وكلتاهما تستفيد بطريقة مشابهة من دعم الولايات المتحدة لترسانتيهما النووية.

بهذا يكون الترابط واضحًا بين النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني والخطر الإيراني المزعوم. وطالما أن الولايات المتحدة وإسرائيل تصران على مواقفهما الرافضة، وتحبطان الإجماع الدولي على حل الدولتين، فلن يكون هنالك أي ترتيبات أمنية إقليمية، وبالتالي أي تحركات نحو إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط - والتخفيف من، وربما إنهاء ما تزعم الولايات المتحدة وإسرائيل بأنه أكبر خطر يتهدد السلام - على الأقل القيام بذلك بالطريقة الأكثر وضوحًا والأبعد مدى.

ينبغي التنويه بأن الولايات المتحدة، إلى جانب بريطانيا، لديهما مسؤولية خاصة على صعيد تكريس الجهود لإقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط". عند محاولة توفير غطاء قانوني واه لغزوهما العراق عام 2003، فالمعتديان كلاهما تلطيا خلف قرار مجلس الأمن رقم 687 لعام 1991 بدعوى أن صدام حسين لم يلتزم بالطلب المتمثل بوضع حد لبرنامج أسلحته النووية. وهنالك أيضًا فقرة أخرى في القرار تدعو إلى اتخاذ خطوات نحو تحقيق الهدف المتمثل بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط - ما يلزم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حتى أكثر من الآخرين على أخذ هذه المبادرة على محمل الجد.

من الطبيعي لهذه التعليقات أن تهمل العديد من المواضيع الأساسية الملحة، ومن بينها التردي المرعب لسوريا نحو هاوية الانتحار والتطورات المنذرة بشر مستطير في مصر، والتي لا شك بأنه سيكون لها تداعيات إقليمية خطيرة. ومهما يكن من أمر، هذا ما تبدو عليه بعض القضايا والمواضيع الرئيسية بالنسبة لي على الأقل.

الفصل الثاني عشر

"لا شيء للآخرين":

الحرب الطبقية في الولايات المتحدة

ظهرت دراسة نورمان واير (Norman Ware) الكلاسيكية عن العمال الصناعيين قبل تسعين عاماً مضت، وهي أول دراسة من نوعها، ما تزال محافظة على ألقها ولم تفقد شيئاً من أهميتها. الدروس التي يستخلصها واير من تحقيقاته الدقيقة والموثقة لتأثير الثورة الصناعية الناشئة على حياة الطبقة العاملة، وعلى المجتمع بشكل عام، لا تزال تتمتع اليوم بالأهمية ذاتها التي كانت تتمتع بها عندما كتبها، إن لم يكن أكثر، وذلك في ضوء التشابهات المذهلة بين فترة العشرينات ويومنا الحاضر.

من الأهمية بمكان أن نستحضر أحوال الطبقة العاملة عندما أجرى واير هذه الدراسة. فالحركة العمالية الأمريكية الفاعلة والمؤثرة التي برزت خلال القرن التاسع عشر كانت عرضة لهجوم وحشي لا يرحم، بلغ ذروته خلال فترة ما يسمى بـ"الذعر الأحمر" (Red Scare) في عهد الرئيس ويلسون بعيد الحرب العالمية الأولى [حالة من الذعر والهلع عمت أنحاء الولايات المتحدة خلال الفترة 1918 - 1945 خوفاً من المد الشيوعي والبلشفي بعد انتصار الثورة الشيوعية في روسيا][(*)]. وبحلول فترة العشرينات، كانت الحركة قد أجهضت وتلاشت إلى حد كبير؛ وهناك دراسة كلاسيكية أعدها المؤرخ العمالي البارز ديفيد مونتغمري بعنوان "سقوط البيت العمالي *"The Fall of the House of Labor*". حصل السقوط في العشرينات. وبنهاية العقد، يكتب قائلاً، "إن سيطرة الشركات وهيمنتها على الحياة الأمريكية بدت مضمونة ومؤكدة... لذلك فإن قوننة العمل التجاري وعقلنته يمكن له أن يستمر مسلحاً بدعم حكومي لا يمكن الاستغناء عنه"، بوجود الحكومة إلى حد بعيد في قبضة قطاع الشركات. كانت بعيدة عن كونها عملية مسالمة؛ فالتاريخ العمالي الأمريكي تاريخ مصبوغ بالعنف إلى درجة غير عادية. وتستنتج إحدى الدراسات البحثية بأن "الولايات المتحدة

شهدت عدداً من الوفيات بنهاية القرن التاسع عشر نتيجة أعمال العنف العمالي - بالأرقام المطلقة بالتناسب مع عدد السكان - أكبر بكثير من أي بلد آخر، باستثناء روسيا القيصرية. "إن مصطلح أو تعبير "العنف العمالي" هو طريقة لبقة ومهذبة للإشارة إلى العنف الذي تمارسه الدولة وقوات الأمن الخاصة ضد أبناء الطبقة العاملة. وقد استمرت هذه الممارسات حتى فترة الثلاثينات؛ بإمكاني أن أتذكر مثل هذه المشاهد من أيام طفولتي.

بالنتيجة، كتب مونتغمري قائلاً، إن "أمريكا العصرية نشأت ونهضت على أكتاف العمال المتهدمة ووسط احتجاجاتهم، رغم أن كل خطوة في إنشائها كانت معمَّدة بالنشاطات والمنظمات والمقترحات التي انبثقت من حياة الطبقة العاملة ومعاناتها،" ناهيك عن تلك الأيدي والأدمغة لأولئك الذين أنجزوا المهمة.

لقد انتعشت الحركة العمالية وازدهرت خلال فترة 'الكساد الكبير' (Great Depression) مؤثرة بشكل أساسي على التشريعات وباعثة الخوف والذعر في قلوب الصناعيين. لقد حذر الصناعيون في منشوراتهم وكتاباتهم من "خطر" مواجهتهم من قبل أي تحرك عمالي مدعوم من قبل قوة الجماهير السياسية حديثة العهد."

وبالرغم من أن القمع العنيف لم ينته بعد، إلا أنه لم يعد مناسباً للمهمة ولائقاً لها. كان ضرورياً لاستنباط وابتكار مزيد من الوسائل الحاذقة لضمان سيطرة الشركات وهيمنتها، سيما ذلك الطوفان الجارف من أساليب الدعاية. والإعلان المتطورة "والوسائل العلمية المصممة لقمع الإضرابات،" والتي تطورت إلى فن رفيع من قبل المؤسسات المتخصصة بهذا العمل.

ينبغي ألا ننسى ملاحظات آدم سميت العفوية والواضحة بأن "أسياد البشرية" - في زمانه، تجار ومصنعو إنجلترا - لا يتوقفون قط ولا يكفون عن السعي لتحقيق شعارهم ومبدأهم الخسيس ("vile maxim"): كل شيء لنا، ولا شيء للآخرين."

جرى تعليق الهجوم التجاري المضاد خلال الحرب العالمية الثانية، لكنه سرعان ما استعاد زخمه وقوته فيما بعد، مع إصدار قانون جائر يقيّد حقوق العمال وحملة دعائية استثنائية تستهدف المصانع والمدارس والكنائس، وكل شكل آخر من أشكال الروابط والجمعيات والمؤسسات. جرى استخدام وتوظيف كل وسيلة متاحة من وسائل الاتصال والتواصل. بحلول فترة الثمانينات، وفي عهد إدارة ريغان المناوئة بقوة للمؤسسة العمالية، بدأ الهجوم من جديد بكامل زخمه وقوته. أوضح ريغان لعالم رجال الأعمال بأن القوانين التي تحمي حقوق العمال، التي لم تكن يوماً قوية جداً، لن يجري تعزيزها. وحالات الطرد غير القانوني لمسؤولي النقابات العمالية والفلاحية تصاعدت بوتيرة خطيرة غير مسبوقة، وعادت الولايات

المتحدة إلى تسخير رافضي الانضمام إلى النقابات العمالية ورافضي المشاركة في الإضرابات لتحقيق مآربها، وهو أمر محظور تماماً في كافة البلدان المتقدمة باستثناء جنوب أفريقيا، أما إدارة الرئيس كلينتون الليبرالية فقد عمدت إلى تقويض حقوق العمال بطريقة مغايرة. إحدى هذه الطرق بالغة الفعالية تمثلت في إنشاء اتفاق التجارة لأمريكا الشمالية (NAFTA) الذي يربط كندا والمكسيك والولايات المتحدة ضمن منظومة تجارية واحدة.

لأهداف دعائية، فقد أطلق على اتفاق نافتا تسمية "اتفاق التجارة الحرة." لم يكن يمت بصلة لهذه التسمية. وعلى غرار الاتفاقات الأخرى المشابهة، فقد كان هذا الاتفاق ينطوي على عناصر حماية قوية، والجانب الأكبر منه لم يكن تجارياً على الإطلاق؛ فقد كان اتفاق حقوق مستثمرين أكثر منه اتفاق تجارة حرة. وعلى غرار غيره من "اتفاقات التجارة الحرة،" فقد برهن هذا الاتفاق بالذات على أنه ينطوي على أضرار بالغة مسيئة لحقوق العمال في البلدان المشاركة فيه. أحد هذه التأثيرات السلبية يتمثل بتقويضه للتنظيم العمالي. فقد أظهرت دراسة برعاية وإشراف نافتا بأن النشاطات التنظيمية الناجحة تراجعت بحدة نتيجة هكذا ممارسات، كتحذيرات إدارة الشركة بأنه إذا ما انضمت مؤسسة ما لإحدى النقابات، فسوف يتم نقلها إلى المكسيك. مثل هذه الممارسات هي بالطبع ممارسات غير شرعية وغير قانونية، لكن ذلك غير ذي صلة طالما أن بوسع المؤسسة الاعتماد على "الدعم الحكومي الذي لا يمكن الاستغناء عنه" الذي أشار إليه مونتغمري.

عن طريق مثل هذه الوسائل والممارسات جرى تخفيض نسبة النقابات التابعة للقطاع الخاص إلى ما دون 7 في المائة من إجمالي القوة العاملة، رغم حقيقة أن معظم العمال يفضلون النقابات، تحوَّل الهجومُ بعدها إلى نقابات القطاع العام التي كانت إلى حد ما تنعم بحماية القوانين والتشريعات. بدأ انكشاف الأمور وانحلال الخيوط وحل الألغاز الغامضة يشق طريقه بقوة، وليس للمرة الأولى. بوسعنا أن نستذكر أن مارتن لوثر كينغ الابن كان قد اغتيل عام 1968 في أثناء مناصرته لأحد إضرابات عمال القطاع العام في ممفيس، في ولاية تنيسي (Tennessee).

عندما كتب واير ما كتبه، كانت أوضاع الطبقة العاملة مشابهة من عدة نواح لما نراه اليوم من وصول للظلم واللامساواة من جديد إلى المستويات المذهلة التي كانت عليها في أواخر فترة العشرينات. وبالنسبة لأقلية ضئيلة، فإن الثروة قد تجمعت بما يفوق أحلام الجشعين. في العقد الماضي، كان 95 في المائة من النمو قد ذهب إلى جيوب 1 في المائة من السكان - وهي نسبة لا تكاد تذكر من هؤلاء. متوسط الدخل الحقيقي هو أقل مما كان عليه قبل خمس وعشرين سنة. بالنسبة للذكور، فإن متوسط الدخل

الحقيقي هو أقل مما كان عليه عام 1968. وقد انخفض نصيب العامل من إجمالي ناتج الدخل القومي إلى أدنى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية، ليس نتيجة الأساليب والممارسات الغامضة للسوق أو القوانين الاقتصادية، بل، مرة أخرى، وإلى حد بعيد نتيجة الدعم الحكومي الذي "لا يمكن الاستغناء عنه" ومبادرة الحكومة التي هي في قبضة الشركات.

خلقت الثورة الصناعية الأمريكية، ينوه واير قائلاً، "واحدة من السمات الأساسية المميزة للحياة الأمريكية" خلال أربعينات وخمسينات القرن التاسع عشر. وفي حين أن نتيجتها النهائية قد تكون "سارّة بما فيه الكفاية بالمنظور المعاصر، إلا أنها كانت بغيضة وكريهة لشريحة واسعة جداً من المجتمع الأمريكي الأول." يستعرض واير ظروف العمل الشنيعة والشائنة التي كانت مفروضة سابقاً على المستقلين من الحرفيين والمزارعين، وكذلك على "فتيات المصانع"، وهنّ نساء شابات من المناطق الزراعية يعملن في مصانع النسيج حول بوسطن. لكن تركيزه الأساسي كان على السمات والمظاهر الأكثر جوهرية من الثورة التي صمدت وبقيت، حتى عندما كان يجري تخفيف وطأة ظروف وشروط العمل المحددة في سياق صراعات هادفة عبر سنين عديدة.

لقد أكد واير على "ظروف التدهور والانحطاط التي كان يعاني منها العمال الصناعيون،" وفقدانهم لمكانتهم واستقلاليتهم" التي هي أغلى ما يملكون كمواطنين أحرار من أبناء الجمهورية، وهي خسارة لا يمكن لها أن تعوَّض حتى من خلال تحسين الظروف المادية. وكشف واير النقاب عن التأثير المدمر للثورة الراديكالية "الاجتماعية الرأسمالية التي انتقلت فيها السيادة في الشؤون الاقتصادية من المجتمع ككل إلى عهدة طبقة خاصة من الأسياد "وهم مجموعة غريبة عن المنتجين وبعيدة بشكل عام عن عالم الإنتاج. هو يعرف بأنه مقابل كل ثورة أو احتجاج ضد الصناعة الآلية، يمكن العثور على مئة ثورة أو احتجاج ضد السلطة الجديدة للإنتاج الرأسمالي وأنظمتها وقوانينها.

لم تكن الإضرابات العمالية تهدف إلى المطالبة بلقمة العيش وحسب، بل الورود أيضاً، في اقتباس للشعار العمالي التقليدي. كانوا يناضلون من أجل كرامتهم واستقلاليتهم، ومن أجل الاعتراف بحقوقهم كرجال ونساء أحرار. لقد أوجدوا صحافة عمالية نشيطة ومستقلة، يكتبها وينتجها أولئك الكادحون في المصانع والمعامل. في دورياتهم وإصداراتهم كانوا يشجعون ويهاجمون "التأثير المدمر لمبادئ المَلكية على التربة الديمقراطية." لقد أدركوا بأن هذا الهجوم على الحقوق الإنسانية الأساسية لن يُهزم ويندحر ما لم يصبح أولئك الذين يعملون في المصانع المُلّاك الحقيقيين لهذه المصانع،" وتعود السيادة للمنتجين الأحرار. عندها لن يعود يُنظر

إلى أبناء الطبقة العاملة بوصفهم "عبيداً أو خدماً أذلاء للحاكم المستبد الأجنبي، [المالكون الغائبون]، عبيداً بكل ما تعني الكلمة [ممن] يكدحون ويعرقون... في سبيل أسيادهم." على الأصح، سيستعيدون وضعهم كـ"مواطنين أمريكيين أحرار".

لقد مهدت الثورة الرأسمالية لإحداث تغيير جذري قوامه الانتقال من الثمن إلى الأجر. عندما كان المنتج يبيع إنتاجه لقاء ثمن، يكتب واير قائلاً، "فهو يحتفظ بشخصه. ولكن عندما يلجأ إلى بيع جهده، فهو يبيع نفسه،" ويخسر كرامته كشخص بعد أن أصبح عبداً – "عبد الأجر،" المصطلح المستخدم بشكل عام. كان يُنظر إلى العمل بمفهوم واير بوصفه مشابهاً لعبودية الأقنان المملوكين (chattel slavery)، رغم اختلافه عنها بكونه مؤقتاً - نظرياً. كان ذلك المفهوم منتشراً على نطاق واسع جداً لدرجة أنه أصبح شعاراً للحزب الجمهوري، بدعم وتأييد من قبل زعيمه البارز، أبراهام لنكولن.

إن الفكرة المطالبة بوجوب أن تتملك القوةُ العاملة المؤسساتِ والمشاريعَ المنتجة كانت فكرة سائدة وعقيدة متبعة في أواسطِ القرن التاسع عشر، ليس فقط من قبل ماركس واليسار، ولكن أيضاً من قبل أبرز الشخصيات الليبرالية الكلاسيكية لذلك العصر، أمثال جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill). كان ميل يرى بأن "شكل المشاركة" إذا ما استمر الإنسان في تطويره، يجب أن يُتوقع له أن يسود ويهيمن... إنها مشاركة العمال أنفسهم وفق شروط المساواة والملكية الجماعية برأس المال الذي يستطيعون من خلاله تنفيذ مهماتهم، والعمل تحت إشراف مدراء يجري تعيينهم أو إنهاء خدماتهم من قبل العمال بالذات." ولهذا المفهوم في الواقع جذور راسخة في المبادئ والعقائد الأساسية التي تمد الفكر الليبرالي الكلاسيكي بالنشاط والحيوية. إنها خطوة تسبق ربطها بسيطرة مؤسسات ومجتمعات أخرى ضمن إطار من المشاركة الحرة والتنظيم الفيدرالي، ضمن الإطار العام لطيفٍ فكري يشمل أيضاً، إلى جانب الكثير من التقاليد الفوضوية والماركسية اليسارية المناوئة للبلشفية، الاشتراكية النقابية (لجورج دوغلاس هاورد كول [1959 - 1989 منظّر سياسي، وعالم اقتصاد وكاتب ومؤرخ بريطاني] [(**)] والأعمال النظرية الأحدث بكثير. والأهم من ذلك، أنه يتضمن أفعالاً حقيقية، مع سعي العمال في كافة مجالات الحياة للتحكم بحياتهم ومصيرهم.

بهدف تقويض أركان هذه العقائد الهدامة، كان من الضروري بالنسبة لـ "أسياد الكون" أن يحاولوا تغيير المواقف والمبادئ التي تسهم في تعزيز هذه العقائد. وبحسب واير، فإن الناشطين العماليين حذروا من "روح العصر الجديدة: اكتساب الثروة، ونسيان الكل ما عدا الذات" - الشعار والمبدأ الخسيس للأسياد، الذي سعوا لفرضه على رعاياهم أيضاً، علماً بأنه سيكون بوسعهم الحصول

على نذر يسير من الثروة المتاحة. وفي رد فعل قاس على هذه الروح المُهينة، فقد جرى تكريس الحركات العمالية وحركات المزارعين الراديكاليين المتصاعدة، وأكثرها أهمية الحركات الشعبية الديمقراطية في التاريخ الأمريكي لخدمة التضامن والتكافل والمعونات المتبادلة. لكنها أُخمِدت وقُمِعت، غالباً عن طريق القوة. لكن المعركة لا تزال في بداياتها، رغم النكسات، كانت عمليات القمع عنيفة في الغالب، وجرى بذل محاولات وجهود مضنية لغرس مفاهيم المبدأ الخسيس (كل شيء لنا ولا شيء للآخرين) في عقول الناس، مع تكريس موارد الأنظمة الثقافية والتربوية وصناعة الدعاية الضخمة لهذه المهمة.

هنالك عقبات وعراقيل حقيقية ينبغي تجاوزها والتغلب عليها في مسيرة النضال من أجل الحرية والكرامة، حتى في ما وراء الحرب الطبقية المريرة التي يشنها بلا هوادة عالم رجال الأعمال المدرك تمام الإدراك للفوارق الطبقية في عالمهم مع "الدعم الذي لا يمكن الاستغناء عنه" للحكومات التي يسيطرون عليها بدرجة كبيرة. يتطرق واير إلى مناقشة بعض من هذه التهديدات الماكرة كما فهمها أبناء الطبقة العاملة. فهو ينقل لنا نمط وطريقة تفكير العمال المهرة في نيويورك قبل 170 عاماً مضت، الذين كانوا يكررون وجهة النظر ذاتها التي مفادها أن الأجر اليومي للعامل هو شكل من أشكال العبودية، وحذروا عن دراية وإدراك من أنه سيأتي يوم "ينسى فيه 'عبيدُ الأجر' ما يليق بالرجولة كما بالمجد من أفكار ومبادئ في نظام فرضته عليهم الضرورة والحاجة، نظام يتنافى تماماً مع إحساسهم بالاستقلالية واحترام الذات." كانوا يأملون أن يكون ذلك اليوم "بعيداً جداً." الآن، باتت مؤشرات ذلك اليوم تلوح في الأفق، لكن المطالبات بالاستقلالية، واحترام الذات، والكرامة الشخصية، وتحكم المرء بعمله وحياته، هي أشبه بـ 'خلد ماركس القديم' (Marx's old mole)، الذي يستمر بالحفر غير بعيد عن سطح الأرض، مستعداً للظهور مجدداً عندما تستدعي الظروف والحراك النضالي ظهوره.

(*) المترجم.

(**) المترجم.

الفصل الثالث عشر

أمنُ مَن؟ كيف تحمي واشنطن نفسها وقطاع الشركات؟

إن السؤال المتعلق بالكيفية التي يتم من خلالها رسم السياسة الخارجية وإقرارها هو سؤال خطير على صعيد الشؤون العالمية. في هذه التعليقات، لا يسعني أن أقدم سوى لمحات قليلة حول الكيفية التي يمكن من خلالها مقاربة هذا الموضوع بطريقة مجدية، مقتصراً في ذلك على الولايات المتحدة لأسباب عدة. أولًا، الولايات المتحدة ليس لها نظير في أهميتها العالمية وتأثيرها. ثانياً، إنها مجتمع منفتح بصورة غير عادية، ولعله مجتمع فريد من نوعه على هذا الصعيد، ما يعني أننا نعرف الكثير عنه. وأخيراً، إنها ببساطة أهم قضية على الإطلاق بالنسبة للأمريكيين، القادرين على التأثير في الخيارات السياسية للولايات المتحدة - وفي الحقيقة للآخرين أيضاً، فيما يتعلق بقدرتهم على التأثير في مثل هذه الخيارات. ومع ذلك، فإن المبادئ العامة تمتد لتطال بقية القوى الكبرى والكثير مما وراءها.

هنالك "نسخة قياسية مستلمة،" معروفة ومألوفة لجوقة الباحثين الأكاديميين، والبيانات والقرارات الحكومية، والحوارات العامة. ترى هذه النسخة بأن الالتزام الرئيسي للحكومة يتمثل بضمان الأمن، وأن الهاجس الأول للولايات المتحدة وحلفائها منذ العام 1945 كان الخطر الروسي.

هنالك عدة طرق لتقييم هذه العقيدة. أحد الأسئلة الواضحة التي يتوجب طرحها هو: ما الذي حدث عندما تلاشى الخطر الروسي ولم يعد له وجود عام 1989؟ الجواب: كل شيء سار على ما يرام، كما ذي قبل.

سارعت الولايات المتحدة على الفور إلى غزو بنما، ما أسفر عن قتل آلاف الناس وتنصيب نظام عميل في ذلك البلد. كان ذلك تقليداً روتينياً من تقاليد الولايات المتحدة في المناطق الواقعة تحت

سيطرتها وهيمنتها - ولكنه، في هذه الحالة، لم يكن روتينياً إلى ذلك الحد. للمرة الأولى، نجد بأننا أمام فصل أساسي من فصول السياسة الخارجية لم يبرره الخطر الروسي المزعوم. بدلاً من ذلك، جرى تلفيق وفبركة مجموعة من الحجج والذرائع الزائفة المخادعة لتبرير الغزو، والتي سرعان ما أخذت تتداعى وتنهار عند أول اختبار. تداعت وسائل الإعلام بتناسق غريب وحماس عجيب للتطبيل والترميز لهذا الإنجاز الرائع المتمثل بإلحاق هزيمة نكراء ببنما، غير معنيين أو عابئين بأن هذه الحجج والذرائع كانت سخيفة ومضحكة، وأن الغزو نفسه شكل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي قوبل بالشجب والإدانة الشديدة في أماكن أخرى، سيما في أمريكا اللاتينية. ومن جملة ما تم تجاهله أيضاً كان الفيتو الأمريكي الذي أحبط قراراً بالإجماع لمجلس الأمن يدين الجرائم التي ارتكبتها القوات الأمريكية في أثناء الغزو، مع امتناع بريطانيا وحدها عن التصويت.

كلها أمور روتينية. وكل شيء دخل عالم النسيان (الذي هو أيضاً أمر روتيني).

من السلفادور إلى الحدود الروسية

أصدرت إدارة جورج بوش الأب سياسة أمن قومي وميزانية دفاع جديدتين رداً على انهيار العدو العالمي. كل شيء كان كما ذي قبل تماماً، وإنما بذرائع جديدة. كان من الضروري، كما تبين، الإبقاء على مؤسسة عسكرية بحجم باقي المؤسسات العسكرية في العالم مجتمعة وأكثر تقدماً بكثير على صعيد التطور التكنولوجي - ولكن ليس للوقوف في وجه اتحاد سوفييتي آخذ بالتلاشي. على العكس، فالذريعة هذه المرة كانت تتمثل بـ"التطور التكنولوجي" المتنامي لقوى العالم الثالث. المثقفون والمفكرون المنضبطون أدركوا بأن سيكون من غير اللائق أن يتداعوا ويزلزلوا المكان بضحكاتهم الساخرة، لذلك فقد آثروا أن يلوذوا بصمت وقور.

يتوجب على الولايات المتحدة، بحسب مقتضيات السياسة الجديدة، أن تستبقي على "قاعدتها الصناعية العسكرية." وهي العبارة التي تنطوي على قدر كبير من التلطيف والتخفيف، وتشير بشكل عام إلى الصناعات العسكرية بالغة التطور والتعقيد، والتي تعتمد بقوة على التدخل المكثف من قبل الدولة من أجل البحث والتطوير، غالباً وراء ستار البنتاغون، فيما لا يزال العديد من الاقتصاديين يسمونه "اقتصاد السوق الحر."

إحدى أكثر الفقرات أهمية لهذه الخطط الجديدة كانت تتعلق بالشرق الأوسط. يتوجب على الولايات المتحدة بمقتضى تلك

الفقرة الإبقاء على قوات تدخل سريع تستهدف منطقة حساسة بعينها "لم يكن بوسعنا أن نلقي بالمشكلات الكبرى فيها على عتبة الكرملين." على نقيض خمسين عاماً من الغش والخديعة، فقد جرى التسليم بمنتهى الهدوء بأن الهاجس الرئيسي في هذه المنطقة لم يكن الروس، وإنما بالأحرى ما يسمى بـ"القومية الراديكالية"، ما يعني قومية مستقلة غير خاضعة لسلطة وهيمنة الولايات المتحدة.

كل هذا كان له تأثير كبير على النسخة القياسية المستلمة، لكن جرى تمريرها خلسة في غفلة من عيون الرقباء - أو ربما، لهذا مرت من دون أن يلحظها أحد.

أحداث مهمة أخرى حصلت بعد سقوط جدار برلين مباشرة، الحدث الذي أعلن نهاية الحرب الباردة. أحد هذه الأحداث كان في السلفادور، المتلقي الأول للمساعدات العسكرية الأمريكية - بصرف النظر عن إسرائيل ومصر، اللتين تندرجان ضمن تصنيف آخر مستقل - ومع واحد من أسوأ سجلات حقوق الإنسان على الإطلاق في أي مكان. ذلك ترابط معروف ووثيق للغاية.

أمرت القيادة العليا السلفادورية كتيبة أتلاكاتل (Atlacatl Battalion) بالهجوم على الجامعة اليسوعية والإجهاز على ستة من كبار مفكري أمريكا اللاتينية، وجميعهم كهنة يسوعيون، بمن فيهم رئيس الجامعة، الأخ إغناسيو إيلاكوريا (lgnacio Ellacuria)، وكل شاهد تواجد في مسرح الجريمة، ما يعني الإجهاز أيضاً على مدبرة منزلهم وابنتها. وكانت الكتيبة قد خلفت وراءها مذبحة دموية أسفرت عن مقتل الآلاف من الناس العاديين في سياق الحملة الإرهابية التي تقودها الولايات المتحدة في السلفادور، والتي هي جزء من حملة إرهاب وتعذيب أوسع نطاقاً كان يجري شنها في أنحاء المنطقة. كلها أمور روتينية، يجري تجاهلها ونسيانها عملياً من قبل الولايات المتحدة ومن قبل حلفائها - وكلها مرة أخرى أمور روتينية. لكن ذلك يخبرنا الكثير عن العوامل التي تقود السياسة وتوجهها، إذا ما كنا معنيين بالنظر إلى العالم الحقيقي.

حدث مهم آخر حصل في أوروبا، عندما وافق الرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشيف على السماح بإعادة توحيد ألمانيا وقبول عضويتها في حلف الناتو، الذي هو تحالف عسكري معاد. في ضوء معطيات التاريخ الحديث، شكل ذلك تنازلاً مذهلاً إلى أبعد الحدود. كان هنالك تعويض مقابل ذلك: فقد وافق الرئيس بوش ووزير الخارجية جيمس بيكر على عدم تمدد الناتو "إنشاً واحداً باتجاه الشرق"، أي نحو ألمانيا الشرقية. لكنهم قاموا على الفور بتوسيع نطاق حدود الناتو حتى ألمانيا الشرقية.

أثار ذلك بالطبع غضب غورباتشيف وسخطه، لكنه عندما أفصح

عن تذمره وشكواه، أحاطته واشنطن علماً بأن ذلك التعهد كان مجرد تعهد شفوي، أو اتفاق جنتلمان، من دون فاعلية مؤثرة. فإذا كان على تلك الدرجة من السذاجة التي حملته على قبول كلمة الشرف من القادة الأمريكان، فهذه كانت مشكلته.

كل هذا، أيضاً، كان أموراً روتينية، مثلما كان الصمت الوقور والموافقة على توسيع نطاق حلف الناتو في الولايات المتحدة والغرب عموماً. بعدها قام الرئيس كلينتون بتوسيع نطاق حلف الناتو حتى حدود روسيا تماماً. اليوم، يواجه العالم أزمة خطيرة ليست بأي معيار من المعايير ناجمة عن هذه السياسات.

جاذبية نهب وسرقة الفقراء

مصدر آخر من مصادر الإثبات يتجلى في السجلات التاريخية التي رفعت عنها السرية. إنها تحتوي على توصيفات تكشف خفايا البواعث والدوافع الحقيقية لسياسة الدولة. القصة شائكة ومعقدة، لكن عدداً من الأفكار الملحة يلعب دوراً مهيمناً. أحد هذه الدوافع جرى الحديث عنه بشكل واضح ومفصل في أثناء أحد المؤتمرات التي عقدت في نصف الكرة الغربي دعت إليه الولايات المتحدة في مكسيكو في شباط/ فبراير 1945، حيث فرضت واشنطن "ميثاقاً اقتصادياً للأمريكيين" مكرساً لإزالة القومية الاقتصادية "بكافة أشكالها." كان هنالك استثناء واحد غير معلن، وهو أن القومية الاقتصادية ستكون أمراً لا بأس به بالنسبة للولايات المتحدة، التي يعتمد اقتصادها بقوة على التدخل الهائل من قبل الدولة.

كانت مسألة إزالة القومية الاقتصادية بالنسبة للآخرين متناقضة بشكل صارخ مع موقف أمريكا اللاتينية لتلك اللحظة، والذي وصفه مسؤولو وزارة الخارجية بعبارة "فلسفة القومية الجديدة" [التي] تنتهج سياسات تهدف إلى تحقيق توزيع أوسع نطاقاً للثروة وإلى رفع مستوى المعيشة للجماهير الكادحة." وبحسب محللي السياسة الأمريكية، فإن "سكان أمريكا اللاتينية كانوا مقتنعين بأن أول المستفيدين من تطوير موارد البلاد ينبغي أن يكون أبناء تلك البلاد بالذات."

ذلك بالطبع لن يجدي نفعاً. فواشنطن تدرك تماماً أن "أول المستفيدين" يجب أن يكون المستثمرون الأمريكيون، في حين أن أمريكا اللاتينية تنجز مهمتها الخدمية. لا ينبغي لها، بحسب إدارتي ترومان وأيزنهاور، أن تشهد "تطوراً صناعياً مفرطاً" يمكن أن يطغى أو يؤثر على مصالح الولايات المتحدة. وهكذا، فإن بوسع البرازيل أن تنتج فولاذاً ذا نوعية متدنية لا تريد الشركات الأمريكية أن تتعب

نفسها بإنتاجه، لكنه سيكون "مفرطاً بالفعل" عندما يتعلق الأمر بالمنافسة مع الشركات الأمريكية.

هواجس مشابهة كانت تتردد أصداؤها خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. النظام العالمي الذي كان سيخضع لهيمنة الولايات المتحدة، بات عرضة لخطر وتهديد ما تسميه الوثائق الداخلية بـ"الأنظمة القومية الراديكالية" التي استجابت للضغوط الشعبية لتحقيق تطوير وتنمية مستقلة. ذلك كان الهاجس الذي حرض على الإطاحة بأنظمة الحكومات البرلمانية في إيران وغواتيمالا عامي 1953 و1954، إلى جانب أنظمة عديدة أخرى. بالنسبة لقضية إيران، الهاجس الأكبر كان التأثير المحتمل للاعتماد الإيراني على مصر، والهيجان والاضطراب الحاصل بخصوص الممارسات الحاصلة في المستعمرات البريطانية. في غواتيمالا، وبصرف النظر عن الجريمة التي ارتكبتها الديمقراطية الجديدة في دعمها وتمكينها للغالبية الفلاحية وتعديها على ممتلكات شركة يونايتد فروت (United Fruit Company) - جريمة مهينة ومسيئة بما فيه الكفاية - كان هاجس واشنطن يتمثل بخوفها من تلك الحالة من التململ العمالي والتحشدات الشعبية داخل الأنظمة الدكتاتورية المجاورة المدعومة من الولايات المتحدة.

في كلا الحالتين، فإن الأصداء والتداعيات تمتد إلى وقتنا الحاضر. ومن دون أي مبالغة، نستطيع القول إنه لم يمض يوم واحد منذ عام 1953 لم تقم فيه الولايات المتحدة بتعذيب الشعب الإيراني. أما غواتيمالا، فتبقى واحدة من أسوأ زنزانات الرعب وغرف التعذيب في العالم؛ فحتى يومنا هذا، ما يزال أبناء قبائل المايا يحاولون التخلص من تأثيرات الحملات العسكرية الحكومية التي قاربت الإبادة الجماعية في المرتفعات والمدعومة من قبل الرئيس رونالد ريغان وكبار مسؤوليه. بحسب ما ذكر الطبيب الغواتيمالي والمدير الإقليمي لمنظمة أوكسفام (Oxfam)، فأن "هنالك تدهوراً دراماتيكياً للوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فقد تزايدت الهجمات على المدافعين عن [حقوق الإنسان] بنسبة 300 في المائة خلال السنة الأخيرة. "هنالك دليل واضح على وجود استراتيجية منظمة بصورة جيدة جداً من قبل القطاع الخاص والجيش، اللذين استحوذا كلاهما على الحكومة بهدف الإبقاء على الوضع الراهن على حاله وفرض نموذج الاستخراج الاقتصادي (economic extraction model)، بهدف إبعاد السكان الأصليين بامتياز عن أراضيهم الخاصة، لأسباب تتعلق بصناعة التعدين، ومزارع النخيل وقصب السكر الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تجريم ناشطي الحركة الاجتماعية المدافعين عن أرضهم وحقوقهم، حيث بات العديد منهم في السجون والعديد غيرهم في القبور."

لا أحد في الولايات المتحدة يعرف شيئاً عن ذلك، والقضية

الجلية جداً لهذا الموضوع تبقى رهينة الطمس والتعتيم.

في فترة الخمسينات، تحدث الرئيس أيزنهاور ووزير الخارجية جون فوستر دالاس بوضوح تام عن الورطة التي كانت الولايات المتحدة تواجهها. لقد تذمرا من أن الشيوعيين كان لديهم أفضلية غير منصفة: كانوا قادرين على: "مناشدة الجماهير ومخاطبتهم بصورة مباشرة" و"السيطرة على الحركات الجماهيرية، وهو أمر لا قدرة لنا على استنساخه. الفقراء هم الذين يتوجهون إليهم بالمناشدة ولطالما كانوا يريدون نهب الأثرياء وسرقتهم."

ذلك يتسبب بمشاكل الولايات المتحدة تجد من الصعب عليها نوعاً ما مناشدة الفقراء ومخاطبتهم بعقيدتها المستندة إلى مبدأ أن الأغنياء ينبغي عليهم أن ينهبوا الفقراء ويسرقونهم.

المثال الكوبي

لعل خير مثال يجسد النهج العام للسياسة الأمريكية السائدة في العالم كان كوبا، عندما حصلت أخيراً على استقلالها عام 1959. ففي غضون أشهر قليلة بدأت الهجمات على الجزيرة. وبعدها بوقت قصير، اتخذت إدارة أيزنهاور قراراً سرياً يقضي بالإطاحة بالحكومة. كان جون كنيدي حينها قد أصبح رئيساً. قرر كنيدي أن يولي أمريكا اللاتينية مزيداً من الاهتمام؛ وهكذا، وبمجرد تسلمه لمقاليد السلطة، أنشأ فريق دراسات لوضع السياسات برئاسة المؤرخ آرثر شليسنجر الابن، الذي لخص نتائجها وقدمها للرئيس الجديد.

بحسب شليسنجر، فإن الأمر الذي كان يشكل خطراً وتهديداً في كوبا مستقلة هو "فكرة استئثار كاسترو بالأمور." وقد كانت للأسف فكرة دغدغت مشاعر الجماهير في أنحاء أمريكا اللاتينية، حيث كانت فكرة "توزيع الأرض وغيرها من أشكال الثروة الوطنية تروق بشكل كبير للطبقات المالكة، بينما الفقراء والمحرومون، الذين ألهب مثال الثورة الكوبية خيالهم ومشاعرهم، يبحثون الآن عن فرص لكسب لقمة العيش الكريم" إنها مرة أخرى، ورطة واشنطن المعتادة.

وبحسب الـCIA، "لم يكن التأثير الواسع النطاق لل-"كاسترووية" من فعل السلطة الكوبية... إن طيف كاسترو يلوح بقوة لأن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية السائدة في أنحاء أمريكا اللاتينية تدعو المعارضة إلى تسلم مقاليد الحكم وتشجع على التحرك لإحداث التغيير الجذري"، الذي قدمت كوبا كاسترو نموذجاً عنه. كان كنيدي يخشى من احتمال أن تجعل المساعدات الروسية من كوبا "واجهة عرض" للتقدم والتنمية، ما يسهم في جعل اليد

الروسية هي العليا في أنحاء أمريكا اللاتينية.

حذرت هيئة تخطيط السياسة في وزارة الخارجية من أن "الخطر الرئيسي الذي نواجهه في كوبا يتمثل بالتأثير الذي يمارسه وجود نظام كاسترو بالذات على الحركة اليسارية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية... والحقيقة البسيطة تكمن في أن كاسترو يمثل تحدياً ناجحاً للولايات المتحدة، ما يعني محواً وإلغاءً تاماً لمجمل سياستنا في نصف الكرة على مدى قرن ونصف القرن تقريباً" - أي، منذ أيام عقيدة مونرو عام 1823، عندما أعلنت الولايات المتحدة عن نيتها بالسيطرة والهيمنة على نصف الكرة.

الهدف المباشر للعقيدة حينها كان يتمثل بغزو كوبا والاستيلاء عليها، لكن ذلك لم يكن يتسنى له أن يتحقق بسبب قوة العدو البريطاني. مع ذلك، فقد أحاط المخطِّط الاستراتيجي العظيم جون كوينسي آدمز، الأب الفكري لعقيدة مونرو وعقيدة مانيفست ديستيني (Manifest Destiny) [عقيدة كانت سائدة بشكل رئيسي في منتصف وأواخر القرن التاسع عشر ومفادها أن قدر أمريكا يحتم عليها التوسع حتى تبسط سيطرتها على كامل أراضي أمريكا الشمالية] أحاط زملاءه علماً بأن كوبا ستسقط في أيدينا بمرور الزمن "بحكم قوانين الجذب السياسي،" مثلما سقطت تفاحة نيوتن عن الشجرة. باختصار، فإن قوة الولايات المتحدة ستزداد وقوة بريطانيا ستتراجع.

في عام 1898، تحققت نبوءات آدمز وتكنهاته، حيث قامت الولايات المتحدة بغزو كوبا تحت ستار تحريرها. في الحقيقة، فإن ما فعلته الولايات المتحدة هو أنها حالت دون تحرر الجزيرة من ربقة السيطرة الإنسانية وحولتها إلى "مستعمرة حقيقية"، في اقتباس لكلمات المؤرخين أرنست ماي (Ernest May) وفيليب زيليكاو (Philip Zelikow). بقيت كوبا مستعمرة أمريكية حقيقية حتى عام 1، عندما حصلت على استقلالها. منذ ذلك الحين، وهي ترزح تحت نير الحروب الأمريكية الإرهابية الكبرى، سيما خلال سنوات حكم كنيدي، والحصار الاقتصادي الخانق - ليس بسبب الروس.

الذريعة منذ البداية كانت تتمثل في أننا ندافع عن أنفسنا ضد الخطر الروسي - وهو تفسير سخيف لم يجد من يفنده بشكل عام. الاختبار البسيط لهذا المفهوم، مرة أخرى، يتجلى بما كان يحصل عندما كان أي خطر روسي مفترض يتلاشى وينعدم: إذ أصبحت سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا حتى أكثر تشدداً وصرامة، يقودها الديمقراطيون الليبراليون، بمن فيهم بيل كلنتون، الذي التف على بوش من ناحية اليمين في انتخابات عام 1992. وتبعاً للظواهر، كان ينبغي أن يكون لهذه الأحداث تأثير بالغ على مصداقية الإطار العقائدي لمناقشة السياسة الخارجية والعوامل التي تحركها. مرة

آخرى، كان التأثير محدوداً.

فيروس القومية

قبض هنري كيسنجر على جوهر السياسة الخارجية الحقيقية للولايات المتحدة عندما وصف القومية المستقلة بـ"الفيروس" الذي قد "ينشر العدوى." كان كيسنجر يشير إلى شيلي في عهد سلفادور أليندي (Salvador Allende)، والفيروس كان الفكرة المتمثلة باحتمال وجود طريق برلماني نحو شكل ما من أشكال الديمقراطية الاشتراكية. والسبيل الأمثل للتعامل مع مثل هذا الخطر كان يكمن في القضاء على الفيروس وتلقيح أولئك الذين من المحتمل أن تنتقل إليهم العدوى، بشكل تقليدي من خلال فرض دول أمن قومي مجرمة. جرى تحقيق ذلك بالنسبة لحالة شيلي، لكن من المهم أن ندرك بأن ذلك النمط من التفكير كان سائداً، وما يزال، في كافة أنحاء العالم.

كان ذلك، على سبيل المثال، الدافع المنطقي وراء اتخاذ القرار بمعارضة النزعة القومية الفيتنامية ومواجهتها في أوائل الخمسينات ودعم جهود فرنسا في الاستيلاء مجدداً على مستعمرتها السابقة. كانت هنالك خشية من أن تشكل القومية الفيتنامية المستقلة فيروساً ينقل عدواه إلى المناطق المحيطة، بما فيها إندونيسيا، الغنية بالموارد النفطية. ولربما حدا ذلك باليابان لأن تصبح المركز الصناعي والتجاري لنظام جديد مستقل، على شاكلة ذلك النظام الذي لطالما جهدت اليابان الإمبراطورية لإنشائه في الآونة الأخيرة. والعلاج كان واضحاً - وتحقق بدرجة كبيرة. فقد جرى تدمير فيتنام عملياً وتكبيلها بالدكتاتوريات العسكرية، للحيلولة دون انتقال "الفيروس."

الشيء ذاته ينطبق على أمريكا اللاتينية في السنوات ذاتها: فيروس بعد آخر جرى مهاجمته بعنف وشراسة وتم إما القضاء عليه أو إضعافه إلى درجة لا يبقى له فيها إلا رمق الحياة فقط. منذ أوائل الستينات، جرى فرض آفة القمع والاضطهاد على القارة التي ليس لها نظير على صعيد تاريخ العنف في نصف الكرة الممتد حتى أمريكا الوسطى في الثمانينات، الأمر الذي لا حاجة بنا إلى استعراضه.

والشيء ذاته ينطبق إلى حد كبير على الشرق الأوسط. فقد جرت صياغة علاقات الولايات المتحدة الفريدة من نوعها مع إسرائيل بشكلها الحالي عام 1967 عندما وجهت إسرائيل ضربة ماحقة إلى مصر، مركز القومية العربية العلمانية. تكون الولايات المتحدة بذلك قد وفرت الحماية لحليفتها المملكة العربية السعودية، التي كانت

آنذاك منخرطة بنزاع عسكري في مصر واليمن. والعربية السعودية، بالطبع، هي أكثر الدول الإسلامية الأصولية، وهي أيضاً دولة دَعَويّة (missionary state)، تنفق أموالاً طائلة على تأسيس عقائدها السفلية في الخارج. يجدر بنا أن نتذكر بأن الولايات المتحدة، على غرار إنكلترا من قبل، كانت تميل إلى دعم الإسلام الأصولي في وجه القومية العلمانية. التي كان ينظر إليها حتى عهد قريب على أنها تشكل خطراً على الاستقلالية والدعوى.

قيمة السرية

هنالك الكثير مما يتوجب قوله، لكن السجل التاريخي يظهر بمنتهى الوضوح أن العقيدة السائدة لا تملك سوى قدر ضئيل من الجدارة والاستحقاق. فالأمن بالمعنى العادي لا يشكل عاملاً أساسياً من عوامل رسم السياسة وصياغتها.

مرة أخرى نقول: "بالمعنى العادي." ولكن بتقييمنا للعقيدة السائدة علينا أن نسأل عن المقصود فعلياً بكلمة "أمن" "...أمنُ مَن؟

إن أحد الأجوبة يتمثل بـ"أمن السلطة السياسية." هنالك العديد من التفسيرات. في أيار/ مايو عام 2014، على سبيل المثال، وافقت الولايات المتحدة على دعم أحد قرارات مجلس أمن الأمم المتحدة القاضي بمطالبة محكمة الجنايات الدولية بالتحقيق في جرائم الحرب التي يجري ارتكابها في سوريا، ولكن مع تضمين هذه المطالبة فقرة شرطية تقضي بعدم التوسع في التحقيق ليشمل جرائم الحرب المحتملة المرتكبة من قبل إسرائيل، أو من قبل واشنطن، رغم أنه لم يكن هنالك ثمة من داع لإضافة ذلك الشرط الأخير. فالولايات المتحدة محصَّنة ذاتياً ضد النظام القضائي الدولي. في الحقيقة، هنالك حتى قانون صادر عن الكونغرس يمنح الرئيس صلاحية استخدام القوة المسلحة لـ"إنقاذ" أي أمريكي يمثل أمام محكمة لاهاي لمقاضاته - "قانون غزو لاهاي" (Netherlands Invasion Act)، كما يسمى أحياناً في أوروبا، وهو قانون يبيح استخدام القوة العسكرية لتحرير أي مواطن معتقل لدى المحكمة الجنائية الدولية، كما ينص على سحب المساعدات العسكرية الأميركية من البلدان التي صادقت على معاهدة المحكمة الجنائية الدولية، ويحد من مشاركة الولايات المتحدة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ما لم تحصل الولايات المتحدة على حصانة من الملاحقة القضائية. وفي الوقت نفسه، فإن هذه الأحكام يمكن التنازل عنها من قبل الرئيس على أساس "المصلحة الوطنية." وهو ما يفسر مرة أخرى أهمية حماية أمن سلطة الدولة.

ولكن حمايتها مِن مَن؟ هنالك في الحقيقة قضية أساسية ينبغي بناؤها تستند إلى أن هاجس الحكومة الرئيسي هو حماية أمن سلطة الدولة من أبناء شعبها بالذات. حري بأولئك المنكّبين طوال الوقت على تقليب صفحات الأرشيف أن يكونوا مدركين بأن مقتضيات السرية الحكومية نادراً ما تحفزها الحاجة الحقيقية للسعي وراء الأمن، لكن الحاجة الفعلية تكمن في الإبقاء على العامة من أبناء الشعب في حالة من الجهل التام بمجريات الأمور. ولأسباب وجيهة، جرى شرحها بوضوح كبير من قبل الباحث الليبرالي البارز والمستشار الحكومي صموئيل هنتنغتون. يقول هنتنغتون: "يتوجب على مهندسي سياسة القوة في الولايات المتحدة إنشاء قوة خفية يمكن أن نحس بها دون أن نراها. فالقوة تبقى محافظة على عناصرها طالما بقيت في العتمة؛ وعند تعرضها لضوء الشمس تبدأ بالتبخر."

كتب هنتنغتون هذه الكلمات 1981، عندما كان أوار الحرب الباردة قد بدأ يتقد مجدداً، وأوضح أيضاً بأنه "قد يتوجب عليك أحياناً أن تسوِّق [للتدخل أو أي شكل آخر من أشكال العمل العسكري] بطريقة ما تسهم في إعطاء انطباع مضلل بأن الاتحاد السوفييتي هو من تقاتله. وهو ما عكفت الولايات المتحدة على القيام به منذ عقيدة ترومان."

نادراً ما يتم الاعتراف بهذه الحقائق البسيطة، لكنها، مع ذلك، تقدم لنا رؤية منطقية لفهم طبيعة سلطة الدولة وسياستها، مع إرهاصات وتداعيات لا تزال أصداؤها تتردد في أسماعنا حتى اللحظة.

ينبغي لسلطة الدولة أن تنشد حمايتها من عدوها الداخلي؛ وفي مفارقة صارخة، نجد بأن الشعب هو من ينشد الأمن والحماية من تهديد سلطة الدولة. التجسيد البالغ الوضوح لهذه المفارقة يتجلى من خلال الهجوم الراديكالي على الدستور من قبل برنامج المراقبة الذي أطلقته إدارة أوباما. والذريعة بالطبع هي "الأمن القومي." إنه أمر روتيني ينطبق عملياً على كل الأفعال التي تقوم بها كافة الدول، ولذلك فهو لا ينطوي إلا على قدر ضئيل من المعلومات.

عندما تم الكشف عن برنامج مراقبة وكالة الأمن القومي (NSA's surveillance program) من خلال تسريبات إدوارد سنودن (Edward, Snowden) زعم مسؤولون كبار بأن البرنامج كان قد حال دون وقوع أربعة وخمسين عملاً إرهابياً. ولدى التحقيق والاستقصاء، انخفض العدد إلى اثني عشر عملاً. إحدى الهيئات الحكومية رفيعة المستوى اكتشفت آنذاك بأنه لم يكن هنالك في الواقع سوى حالة واحدة فقط تتمثل في أن أحد

الأشخاص قام بتحويل مبلغ 8500 دولار أمريكي إلى الصومال. تلك كانت الحصيلة الإجمالية للهجوم الضخم على الدستور، وبالطبع، على آخرين في أنحاء العالم.

وبعد موقف بريطانيا موقفاً لافتاً: في عام 2007، طالبت الحكومة البريطانية وكالة التجسس الأمريكية الضخمة بـ "تحليل ومعاينة والاحتفاظ بـ الهواتف الخلوية وأرقام الفاكس ورسائل البريد الإلكتروني وعناوين الإنترنت التي يجري مسحها بالكامل من خلال حملة التفتيش dragnet،" بحسب ما أفادت به صحيفة الغارديان. إنه مؤشر مفيد للأهمية النسبية، في نظر الحكومة، لخصوصية مواطنيها بالذات ولطلبات واشنطن.

هاجس آخر هو الأمن للقوة الخاصة. أحد تجليات هذا الموضوع هو الاتفاقيات التجارية الضخمة - المواثيق والأحلاف العابرة للباسفيك والعابرة للأطلنطي التي يجري التفاوض عليها الآن "سراً" - ولكن ليس بسرية مطلقة. فهي ليست سراً على المئات من محامي الشركات الذين يعكفون على وضع وصياغة فقراتها بالتفصيل. ليس من الصعب تخمين نوعية النتائج المتوقعة، والتسريبات القليلة بشأنها توحي بأن التوقعات في محلها. وعلى غرار اتفاق نافتا وغيره من الأحلاف والمواثيق المماثلة، فهذه ليست اتفاقات تجارة حرة. وفي الحقيقة، فهي ليست حتى اتفاقات تجارية، وإنما بشكل رئيسي اتفاقات حقوق مستثمر.

مرة أخرى، السرية أمر في غاية الأهمية لحماية الدائرة الداخلية الأساسية للحكومات المعنية والمتمثلة بقطاع الشركات.

القرن الأخير للحضارة الإنسانية؟

هنالك أمثلة كثيرة أخرى تستعصي على الحصر، وحقائق راسخة مؤكدة ويمكن أن تُدرَّس في المدارس الابتدائية في المجتمعات الحرة.

هنالك، بمعنى آخر، براهين مؤكدة على أن حماية سلطة الدولة من الخطر الداخلي الذي يتهددها المتمثل بأبناء شعبها بالذات وضمان بقاء مراكز القوة التابعة للقطاع الخاص في قبضة السلطة، هي القوى المحركة الحقيقية في عملية رسم السياسة وصياغتها. بالطبع، فإن الأمر ليس بتلك البساطة. هنالك حالات مهمة، والبعض منها حديث تماماً، حيث إن هذه الالتزامات تتناقض وتتضارب مع بعضها البعض، لكن بوسعنا أن نعتبر ذلك على أنه مقاربة أولى طيبة، مقاربة تتعارض كلياً مع العقيدة السائدة المتلقاة.

لنتحول إلى سؤال آخر: ماذا بشأن أمن السكان؟ من السهل التبجح والقول بأن الأمر ذو أهمية ثانوية بالنسبة لمخططي السياسة. لنأخذ مثالين بارزين في وقتنا الحاضر، وهما الاحتراز العالمي والأسلحة النووية. كما يدرك أي شخص متعلم بالتأكيد، فإن هاتين القضيتين تشكلان تهديدات مروعة لأمن السكان. بتحولنا إلى سياسة الدولة، نجد بأنها سياسة ملتزمة بتسريع كل من هذين التهديدين بما يخدم مصالح قضاياها الرئيسية، وهي حماية سلطة الدولة وسلطة القطاع الخاص المركزة التي تتحكم بسلطة الدولة إلى حد بعيد.

لنأخذ مسألة الاحتراز العالمي. هنالك الآن قدر كبير من التطبيل والتزمير في الولايات المتحدة احتفاءً بـ "مئوية الاستقلال على صعيد الطاقة" ونحن في طريقنا لنكون "العربية السعودية للقرن القادم" - الذي ربما كان القرن الأخير للحضارة الإنسانية، إذا ما استمرت السياسات الراهنة على حالها.

يظهر لنا هذا بمنتهى الوضوح طبيعة الاهتمام الذي توليه هذه السياسات لمسألة الأمن، لكنه ليس بالتأكيد أمن السكان. كما يبين لنا أيضاً الحساب الأخلاقي لرأسمالية الدولة المعاصرة بأن القضية المتعلقة بمصير الأحفاد لا تعني شيئاً، مقارنة بنسب الأرباح المستقبلية المرتفعة.

ما يعزز هذه الاستنتاجات هو تلك النظرة الفاحصة على النظام الدعائي. هنالك حملة علاقات عامة ضخمة يجري تنظيمها في الولايات المتحدة من قبل جماعات ترشيد استخدام الطاقة وعالم رجال الأعمال، في محاولة لإقناع الناس بأن مسألة الاحتراز العالمي هي إما مسألة غير حقيقية أو أنها ليست ناجمة عن النشاط البشري. وقد كان لتلك الحملة قدر من التأثير. تقبع الولايات المتحدة في ذيل قائمة البلدان المهتمة بقضية الاحتراز العالمي، والنتائج متطابقة: في أوساط الجمهوريين، الحزب الأكثر التزاماً بمصالح الثورة وسلطة الشركات، تحتل هذه القضية مرتبة أدنى بكثير على سلم المعايير العالمي بهذا الخصوص.

لقد نشرت مجلة صحافة كولومبيا *Columbia Journalism Review*، وهي المجلة الرائدة على صعيد النقد الإعلامي، مقالة مثيرة حول موضوع إرجاع هذه النتيجة وتحميل مسؤوليتها لعقيدة "عادل ومتوازن" fair and balanced الإعلامية. بمعنى آخر، إذا ما نشرت مجلةٌ ما وجهة نظر معينة تعكس الاستنتاجات التي توصل إليها 90 في المائة من العلماء، يتوجب عليها أيضاً أن تنشر وجهة نظر مغايرة تعكس وجهة نظر شركات الطاقة.

ذلك بالضبط ما يحصل، ولكن ليس هنالك ثمة من وجود لعقيدة "عادل ومتوازن." بناءً عليه، إذا ما نشرت مجلة ما وجهة نظر معينة

تشجب وتنتقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على الجريمة التي ارتكبها بضم جزيرة القرم، فليس عليها بالتأكيد أن تنشر وجهة نظر أخرى تلفت الانتباه إلى أن روسيا، رغم هول ما فعلت، لديها اليوم قضية محقة أقوى بكثير مما فعلته الولايات المتحدة قبل أكثر من مئة عام باستيلائها على جنوب كوبا، بما فيها غوانتانامو، ميناء البلاد الرئيسي - ورفضها للمطلب الكوبي الملح منذ الاستقلال بإعادتها. الشيء ذاته ينطبق على العديد من القضايا والمسائل الأخرى. إن عقيدة "عادل ومتوازن" الإعلامية تغدو عادلة ومتوازنة بالفعل عندما تأخذ في اعتبارها المصالح والاهتمامات المادية لسلطان القطاع الخاص وشركاته في الولايات المتحدة، وليس في أي مكان آخر بالتأكيد.

بالنسبة لمسألة السلاح النووي، فالسجل لا يقل إثارة ورعباً. فهو يُظهر بمنتهى الوضوح أن مسألة الأمن، ومنذ أيامها الأولى، لم تكن مسألة ذات شأن، ولا تزال كذلك. لا حاجة بنا هنا إلى خوض غمار هذا الملف الصادم، لكن هنالك ظلال من الشك حول أن صناع السياسة كانوا يلعبون بمصائر العباد لعبة الروليت.

كما نعلم جميعاً بالتأكيد، نحن نواجه اليوم أكثر القرارات شؤماً في التاريخ البشري. هنالك العديد من القضايا التي يتوجب معالجتها، لكن القضيتين الأكثر إلحاحاً هما قضية الدمار البيئي والحرب والنووي. ولأول مرة في التاريخ، نجد أنفسنا أمام احتمال تفويض كل أركان وجودنا وحقنا في حياة لائقة ونسفها من جذورها - وليس في المستقبل البعيد. لهذا السبب لوحده، بات لزاماً علينا أن نجلو تلك الغيوم الإيديولوجية عن سمائنا ونواجه بأمانة وواقعية مسألة الكيفية التي يتم من خلالها صنع القرارات، وما الذي بوسعنا فعله لتغييرها قبل فوات الأوان.

الفصل الرابع عشر

الغضب الكبير

كل يوم تقريباً يأتينا بأخبار حول جرائم مروعة، لكن بعض هذه الجرائم تكون على درجة من الهول والفظاعة والحقد تطغى من خلالها على كل ما عداها من الجرائم وتقزّمها إلى أقصى الحدود. إحدى تلك الأحداث النادرة كان جريمة إسقاط طائرة الرحلة 17 للخطوط الجوية الماليزية شرق أوكرانيا التي أودت بحياة 298 راكباً.

سارع 'المدافع عن الفضيلة' في البيت الأبيض إلى إدانة هذا العمل بوصفه "عملاً وحشياً تعجز الكلمات عن وصفه،" والذي نسبه إلى "الدعم الروسي." أما سفيرته في الأمم المتحدة فقد أرغت وأزبدت مصرحةً بأنه "عندما يلقى 298 مدنياً حتفهم" في "حادثة الإسقاط المروّعة" لطائرة مدنية، "لا ينبغي أن يثنينا شيء عن تحديد الجهة المسؤولة وجلبها أمام العدالة." كما أنها طالبت فلاديمير بوتين بوضع حد لمحاولاته المخزية التهرب من مسؤوليته الواضحة وضوح الشمس.

صحيح أن "الرجل المزعج قصير القامة" ذا "الوجه الشبيه بوجه الجرذ" – بحسب وصف تيموثي غارتون آش له - كان قد طالب بإجراء تحقيق مستقل، لكن مطالبته تلك لم تكن لتحصل لولا خشيته من عقوبات يمكن لدولة وحيدة قادرة شجاعة أن تفرضها عليها، وهي الولايات المتحدة، في حين أن الأوروبيين تقوقعوا على أنفسهم وهم يرتعدون خوفاً وهلعاً.

على قناة CNN، أكد سفير الولايات المتحدة السابق في أوكرانيا وليام تايلور للعالم بأن "الرجل المزعج قصير القامة" هو "المسؤول بلا أدنى شك... عن إسقاط الطائرة." على مدى أسابيع، كانت المقالات الإخبارية الرئيسية تنقل الأخبار حول ألم العائلات المفجوعة ومعاناتها، والسير الذاتية للضحايا، والجهود الدولية لانتشال الجثث، والغضب الكبير حيال الجريمة المروعة التي "أصابت العالم بالصدمة،" بحسب ما أوردته الصحافة بتفاصيل تقشعر لها الأبدان.

كل شخص بلا استثناء، وفعلياً كل محرر ومعلّق، لا بد وأنه قد

استحضر إلى ذاكرته على الفور قضية مماثلة عندما جرى إسقاط طائرة أخرى بحصيلة مشابهة من الضحايا، وهي طائرة الرحلة 655 التابعة للخطوط الجوية الإيرانية، ضمن المجال الجوي الإيراني في مسارٍ تجاري لا لبس فيه. ولطالما كان عرّاب هذا العمل معروفاً تماماً. لقد كان الطرّاد الروسي الحامل للصواريخ الموجّهة USSS Vincennes، الذي يعمل في المياه الإقليمية الإيرانية في الخليج الفارسي.

قائد إحدى السفن الحربية الأمريكية القريبة، ديفيد كارلسون، كتب في صفحة الحوادث لمجلة معهد البحرية الأمريكية، أنه "أطلق صرخة المتسائل غير المصدّق" عندما أعلن قائد الطراد عن عزمه مهاجمة ما كان بما لا يقبل الشك طائرة مدنية. لقد قدر بأن الروبو كروزر "Robo Cruiser" وهو الاسم الذي كان يطلق على الطراد USSS Vincennes نسبة لسلوكه العدائي، "شعر بالحاجة للتحقق من الجاهزية القتالية لنظام Aegis (النظام المتطور المضاد للطائرات على متن الطراد) في الخليج الفارسي، وأنهم كانوا يتوقون توقاً شديداً لانتهاز الفرصة لاستعرض قدراتهم."

بعد مضي سنتين على هذه الحادثة، جرى منح قائد USSS Vincennes والضابط المسؤول عن العمليات المضادة للطائرات جائزة وسام الاستحقاق للقوات المسلحة الأمريكية (U.S. Legion of Merit) على "إنجازهم المجيد الاستثنائي المتمثل بتنفيذ مهمة متميزة" والأجواء المتميزة من الهدوء ورباطة الجأش والاحترافية التي أحاطت بالفترة التي استغرقها إسقاط طائرة الإيرباص الإيرانية. لم يكن هنالك أي ذكر مطلقاً لحيثيات تدمير الطائرة بحد ذاتها في مضمون الجائزة.

أنحى الرئيس رونالد ريغان باللائمة على الإيرانيين على هذه الكارثة ودافع عن العمل الذي قام به الطراد الصاروخي، الذي "التزم بالأوامر والإجراءات المتبعة والمعممة على نطاق واسع، المتمثلة بإطلاق النار دفاعاً عن النفس من خطر محدق." خليفته، جورج بوش الابن، أعلن بـ" أنني لن أعتذر أبداً باسم الولايات المتحدة - لا أكترث لماهية الحقائق... أنا لست من النوع الذي يعتذر بالنيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية."

لا مجال لأي تنصل من المسؤوليات في هذا السياق، بخلاف ما يقوم به برابرة الشرق.

لم يصدر هنالك سوى قدر ضئيل من ردود الفعل حينها: لا غضب، ولا سخط، ولا مساعي مستميتة للبحث عن الضحايا، ولا حالات شجب واستنكار محمومة ضد أولئك المسؤولين، ولا تصريحات منمقة نائحة متفجعة على الضحايا من جانب السفير الأمريكي في الأمم المتحدة على هذه "الخسارة الأليمة التي

تتقطع لها نياط القلوب" عندما جرى إسقاط الطائرة. جرى التنويه بصورة عرضية بالإدانات الإيرانية، ولكن جرى تجاهلها بوصفها هجمات نمطية متكررة على الولايات المتحدة،" بحسب فيليب شينون من صحيفة نيويورك تايمز.

لا غرابة إذاً في أن هذا الحدث القديم غير ذي الشأن لم يستوجب سوى حفنة صغيرة من الكلمات المتناثرة هنا وهناك في وسائل الإعلام الأمريكية خلال فورة الغضب واسعة الناطق حيال جريمة حقيقية، لا بد وأن للعدو الشيطاني يد مباشرة فيها.

الاستثناء الوحيد كان صحيفة *Daily Mail* اللندنية، حيث كتب دومينيك لوسن بأنه وعلى الرغم من أن "المدافعين عن بوتين" قد يعمدون إلى استحضار الهجوم على الطائرة الإيرانية، فإن المقارنة تبرز بوضوح قيمنا الأخلاقية السامية مقابل تلك القيم الهزيلة للروس البائسين التعساء، الذين يجهدون للتنصل من مسؤوليتهم عن كارثة الرحلة MH 17 بالأكاذيب، في حين أن واشنطن أعلنت على الفور بأن الطرّاد الصاروخي الأمريكي هو من أسقط الطائرة الإيرانية - بصورة محقة. أيُّ إثبات آخر أكثر قوة ومصداقية على نبلنا وشهامتنا، وعلى نذالتهم وفجورهم؟

نحن نعلم تماماً لماذا الأوكرانيون والروس هم في بلادهم بالذات، لكن واحدنا يمكن أن يسأل ما الذي بالضبط كان يفعله الطراد الصاروخي فنسنت في المياه الإقليمية الإيرانية. الجواب بسيط للغاية... كان يدافع عن صديق واشنطن العظيم صدام حسين في عدوانه الإجرامي على إيران. بخصوص الضحايا، فإن عملية إسقاط الطائرة لم تكن حدثاً عادياً. فقد كانت عاملاً أساسياً من العوامل التي حدت بإيران للاعتراف بأنها لم تعد قادرة على مواصلة القتال أكثر من ذلك، بحسب المؤرخ ديليب هيرو (Dilip Hiro).

يجدر بنا ألا ننسى إلى أي مدى كرَّست واشنطن جهودها لمؤازرة صديقها صدام. لقد رفع ريغان اسمه عن قائمة الإرهاب الخاصة بوزارة الخارجية، بحيث بات بالإمكان إمداده بالمساعدات لتسهيل هجومه على إيران، وفي مرحلة لاحقة أنكر كلاهما جرائمه الشنيعة ضد الأكراد، بما فيها استخدام الأسلحة الكيماوية، وأحبط قراراً للكونغرس يدين تلك الجرائم. كذلك فقد خصّ ريغان صدام حسين بمكرمة لم يسبق له أن خص بها أحداً إلا إسرائيل. لم تحدث هنالك أي ردود فعل جدية عندما هاجم العراقُ سفينة USS Stark بصواريخ إكزوسيت، ما أسفر عن مقتل سبع وثلاثين بحاراً من طاقم السفينة، على غرار سفينة USS Liberty تماماً، التي تعرضت لهجمات متكررة من قبل الطائرات الحربية وقوارب الطواربيد الإسرائيلية عام 1967، ما أسفر عن مقتل أربعة وثلاثين بحاراً من طاقمها.

خليفة ريغان، جورج بوش الأب، مضى في تقديم مزيد من المساعدات لصدام، وهو ما كان صدام بأمس الحاجة إليه بعد الحرب مع إيران التي كان قد شنها. كذلك قام بوش بدعوة المهندسين النوويين العراقيين لإتباع دورات متقدمة في الولايات المتحدة على إنتاج الأسلحة. في نيسان/ أبريل 1990، أرسل إلى العراق وفداً رفيعاً من أعضاء الكونغرس على رأسهم المرشح الرئاسي الجمهوري بوب دول Bob Dole لينقل تحياته الحارة إلى صديقة صدام ويؤكد له أن عليه تجاهل حملات النقد غير المسؤولة تلك التي كانت تشنها "الصحافة المتغطرسة المدللة،" وأن مثل هذه التطاولات الآثمة قد جرى شطبها وإزالتها من برامج الهيئة الدولية للإذاعة والتلفزيون في الولايات المتحدة (صوت أمريكا). هذا التزلف والتملق الذي كان قائماً قبل صدام، بقي مستمراً إلى أن تحول صدام إلى هتلر جديد بعد بضعة أشهر عندما عصى الأوامر، أو ربما أساء فهمًا، وقام بغزو الكويت، بعواقب وتداعيات بالغة الوضوح والدلالة سأنحيها جانباً في هذا السياق.

هنالك أحداث سابقة مشابهة لـ حادثة الرحلة MH 17 عبرت أفق الذاكرة منذ زمن طويل بوصفها غير ذات شأن. لنأخذ على سبيل المثال الطائرة المدنية الليبية التي فقدت في أثناء عاصفة رملية عام 1973 وجرى إسقاطها من قبل الطائرات الإسرائيلية التي زودت الولايات المتحدة بها إسرائيل، قبل دقيقتين من وصولها إلى القاهرة، وهي الوجهة التي كانت متجهة إليها. حصيلة القتلى كانت 110 ضحايا فقط في ذلك الحين. نحت إسرائيل باللائمة على قبطان الطائرة الليبية الفرنسي، بمصادقة وموافقة صحيفة نيويورك تايمز، التي أضافت بأن الإجراء الإسرائيلي كان "في أسوأ الحالات... تصرفاً قاسياً فظاً لا يمكن حتى للأفعال العربية الوحشية السابقة أن تجد له الأعذار والمبررات." سرعان ما مر هذا الحدث مرور الكرام وجرى تجاهله وغض النظر عنه في الولايات المتحدة، باستثناء بعض المواقف الناقدة الخجولة. عندما وصلت رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير إلى واشنطن بعد أربعة أيام من الحادثة، واجهت عدداً من الأسئلة المحرجة وعادت إلى الوطن بهدايا جديدة تمثلت بمجموعة من الطائرات الحربية. رد الفعل كان ذاته تقريباً عندما أثنت واشنطن على المنظمة الإرهابية الأنغولية "يونيتا" (UNITA)، التي يعتقد بأنها أسقطت الطائرتين المدنيتين.

بالعودة إلى الجريمة الوحيدة الموصوفة النكراء والمرعبة بحق، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن السفير الأمريكية سامانثا باور (Samantha Power) قد "غُصَّتْ وشَرَقتْ مرتين وهي تتحدث عن الأطفال الذين قضوا في حادثة تحكم الطائرة الماليزية في أوكرانيا [و] بالكاد تمالك وزير الخارجية الهولندية فرانس تيمرمانس France Timmer أعصابه وهو يستذكر مشاهدته لصور "الأنذال" وهم

ينتزعون خواتم الزفاف من أصابع الضحايا."

في الجلسة نفسها، يتابع التقرير، جرى أيضاً "تلاوة قائمة طويلة لأسماء وأعمار الضحايا الذين كانوا جميعهم من الأطفال الذين قضوا في الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة"رد الفعل الوحيد كان من جانب المندوب الفلسطيني رياض منصور،" الذي بدا هادئاً رابط الجأش في منتصف عملية التلاوة.

لا شك بأن الهجوم الإسرائيلي على غزة في تموز قد أثار موجة من السخط والغضب في واشنطن. الرئيس أوباما "أكد مجدداً 'على إدانته الشديدة' للهجمات الصاروخية وتلك الهجمات التي كانت تنفذ عبر الأنفاق ضد إسرائيل من قبل متشددي حماس،" بحسب موقع Hill الإلكتروني. و"أعرب أيضاً عن 'قلقه المتصاعد' حيال تزايد أعداد القتلى في صفوف المدنيين الفلسطينيين في غزة، "ولكن من دون إدانة. وقد قام مجلس الشيوخ بتفادي تلك الثغرة، مصوتاً بالإجماع لصالح دعم الإجراءات الإسرائيلية في غزة و"مُديناً عملية إطلاق الصواريخ غير المبررة على إسرائيل" من قبل حماس، "مطالباً رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بحل اتفاق الشراكة في الحكومة مع حماس وإدانة الهجمات على إسرائيل."

فيما يتعلق بالكونغرس، ربما كان كافياً بالنسبة له أن ينضم لنسبة الـ 80 في المائة من العامة الذين لم يكونوا راضين عن أدائه، رغم أن عبارة "غير راض" هي عبارة لطيفة أكثر من اللازم في هذه الحالة. لكن في دفاع أوباما، ربما لم يكن لديه أدنى فكرة عما تفعله إسرائيل في غزة بواسطة الأسلحة التي كان يتكرم بها عليها. وبرغم كل شيء فهو يعوّل على استخبارات الولايات المتحدة، التي ربما تكون مشغولة أكثر من اللازم بتعقب وجمع المكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني للمواطنين لإيلاء مزيد من الاهتمام بهذه الأمور الهامشية. قد يكون من المفيد، إذاً، مراجعة ما ينبغي علينا جميعاً معرفته.

لطالما كان هدف إسرائيل هدفاً بسيطاً وواضحاً، وهو العودة إلى قاعدة التهدئة مقابل التهدئة (رغم أنها قد تتطلب الآن أكثر من ذي قبل). ماذا إذاً كانت القاعدة؟

بالنسبة للضفة الغربية، كانت القاعدة تقضي بأن تمضي إسرائيل قدماً بنشاطاتها غير المشروعة على صعيد بناء المستوطنات ومشاريع البنية التحتية، بحيث أن كل ما ينطوي على قيمة معينة يجري إلحاقه بإسرائيل، في حين يجري تعليب الفلسطينيين وشحنهم إلى كانتونات غير قابلة للحياة وإخضاعهم لصنوف القمع والقهر والعنف الفظيع. على مدى الأعوام الأربعة عشر الماضية، كانت القاعدة تقضي بأن تقتل إسرائيل أكثر من طفلين فلسطينيين في الأسبوع الواحد. إحدى هذه الفورات

الإسرائيلية الأخيرة جرى إطلاقها في 12 حزيران 2014، والتي استهلت برنامجها في رد على عملية القتل الوحشية التي استهدفت ثلاثة صبية إسرائيليين من إحدى المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. قبل ذلك بشهر، أردت القوات الإسرائيلية ولدين فلسطينيين في مدينة رام الله في الضفة الغربية. لم يستقطب ذلك الحدث أي اهتمام، وهو أمر مفهوم، كونه روتينياً. "التجاهل المعتاد والممنهج لحياة الفلسطينيين في الضفة الغربية يفسر ليس فقط سبب لجوء الفلسطينيين إلى العنف،" بحسب تقرير المحلل المحترم المختص بشؤون الشرق الأوسط، معين ربّاني، "وإنما أيضاً هجوم إسرائيل الأخير على قطاع غزة".

لقد مكنت سياسة التهدئة مقابل التهدئة إسرائيلَ من المضي قدماً في تنفيذ برنامجها الرامي إلى فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية. لطالما كان يجري تنفيذ هذا البرنامج بمنتهى القوى، ودائماً بدعم أمريكي، منذ أن وافقت الولايات المتحدة وإسرائيل على اتفاقات أوسلو التي أعلنت هاتين المنطقتين وحدة إقليمية لا تتجزأ. إن نظرة واحدة إلى الخريطة تقدم لنا تفسيراً للأسباب والمبادئ المنطقية. تشكل غزة المنفذ الوحيد لفلسطين على العالم الخارجي، وهكذا فبمجرد فصل الاثنين عن بعضهما البعض، فإن أي حكم ذاتي قد تمنحه إسرائيل للفلسطينيين في الضفة الغربية سيتركهم أسرى سجن حقيقي بين دولتين عدوتين، وهما إسرائيل والأردن. وسوف يغدو هذا السجن حتى أكثر قسوة مع استمرار إسرائيل في برنامجها الممنهج المتمثل بطرد الفلسطينيين من وادي الأردن وإقامة مستعمرات إسرائيلية هناك.

القاعدة في غزة جرى وصفها بالتفصيل من قبل جرّاح الحوادث النرويجي مادس جيلبرت (Mads Gilbert) الذي عمل في أكبر مستشفيات غزة خلال أكثر جرائم إسرائيل غرابة وفظاعة، وعاد مرة أخرى بسبب الهجوم الضاري الحالي. في حزيران 2014، وقبيل بدء الهجوم مباشرة، قدم تقريراً حول وضع القطاع الصحي في غزة إلى الأونروا، الوكالة التابعة للأمم المتحدة التي تجهد بلا هوادة، بما لديها من إمكانات مادية غير كافية، لتقديم ما أمكن من العناية والرعاية للاجئين.

وبحسب جيلبرت فإن "57 في المائة من عائلات غزة لا تتمتع بأي أمن غذائي، وحوالي 80 في المائة هم الآن ممن يتلقون المساعدات." "انعدام الأمن الغذائي وتفاقم مستوى الفقر يعني أيضاً أن معظم المقيمين عاجزون عن تلبية احتياجاتهم اليومية من السعرات الحرارية، في حين أن أكثر من 90 في المائة من المياه في غزة يعتقد بأنها غير صالحة للاستهلاك البشري،" وهو وضع ازداد سوءاً عندما قامت إسرائيل مرة أخرى بمهاجمة شبكات المياه وشبكات الصرف الصحي، مخلفة أكثر من مليون إنسان في حالة

حرمان تام من أكثر ضرورات الحياة إلحاحاً.

أفاد جيلبرت أيضاً بأن "الأطفال الفلسطينيين في غزة يعانون أشد صنوف المعاناة. وقسم كبير منهم بدأ يعاني من أعراض مرض سوء التغذية الذي هو من صنع الإنسان والذي تسبب به الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع. بلغت نسبة الإصابة بمرض فقر الدم لدى الأطفال الذين هم في عمر السنتين فمت فوق 72.8 في المائة، بينما بلغت نسبة الإصابة بحالات الهزال والقزامة وفقدان الوزن المرضي 34.3 في المائة، و31.4 في المائة، و31.45 في المائة على التوالي." وهذه النسب، بحسب التقرير، آخذة بالتفاقم أكثر فأكثر.

محامي حقوق الإنسان المرموق راجي صوراني، الذي بقى في غزة خلال سنوات الوحشية والإرهاب الإسرائيلي، يذكر في تقريره بأن "أشهر عبارة سمعتها عندما بدأ يتحدثون عن وقف لإطلاق النار: كل شخص يقول إن من الأفضل لنا جميعاً أن نموت بدل أن نعود إلى وضع ما قبل الحرب. لا نريد ذلك مرة أخرى. ليس لنا أي كرامة، أي عزة؛ لسنا سوى أهداف سهلة، ورخيصة جداً. إما أن يتحسن هذا الوضع بالفعل، أو الأفضل لنا أن نموت. أنا أتحدث عن المفكرين والأكاديميين والناس العاديين: الكل يقول ذلك."

بالنسبة لغزة، كان يجري شرح خطط القاعدة وتفسيرها كل أسبوعين مرة من قبل دوف وايزغلاس (Dov Weisglass)، أحد أمناء آرييل شارون وأصدقائه المقربين، والشخص الذي كان يفاوض على انسحاب المستوطنين الإسرائيليين من غزة عام 2005. خطوة الانسحاب التي جرى الترحيب بها بوصفها بادرة عظيمة في إسرائيل وفي أوساط الشركاء والمعاونين، لم تشكل في الحقيقة سوى "صدمة علاجية وطنية" مرحلية باتت مادة للتهكم والسخرية من قبل العارفين بحقائق الأمور من المعقلين الإسرائيليين، ومعهم عالم الاجتماع الأول في البلاد، الراحل باروخ كيمرلنغ. ما حدث في الحقيقة هو أن الصقور الإسرائيليين، بقيادة شارون، أدركوا أن من الحكمة والصواب نقل المستوطنين غير الشرعيين من مجتمعاتهم التي تستمد أسباب بقائها من المعونات في غزة المدمرة، حيث كانت كلفة المحافظة على بقائهم واستمرار حياتهم كلفة باهظة، إلى مستوطنات مدعومة في الأراضي المحتلة الأخرى، والتي تعتزم إسرائيل الاحتفاظ بها. بدلاً من نقلهم هكذا وبكل بساطة، وفق الخطة المرسومة، الأمر الذي كان سيتم من دون مشكلات أو عراقيل، كان من الأجدى بلا شك أن يقدموا للعالم صور الأطفال الصغار وهم يتوسلون للجنود الإسرائيليين ألا يدمروا منازلهم، وسط صرخات "لن نكررها مرة أخرى،" ذات المضامين والمدلولات الواضحة. ما سلط مزيداً من الضوء على هذه المسرحية الهزلية الساخرة أنها كانت نسخة مكررة عن مسرحية الصدمة العلاجية

المرحلية عندما وجدت إسرائيل نفسها مرغمة على إخلاء الجزء المصري من شبه جزيرة سيناء عام 1982. لكنها أدَّت الدور بإتقان تام أمام الجمهور المقصود في الداخل والخارج.

قدم وايزغلاس روايته الخاصة لعملية نقل المستوطنين من غزة إلى مناطق أخرى مختلفة: "الأمر الذي وافقتُ الأمريكيين عليه بقوة أن [الكتل الاستيطانية الرئيسية في الضفة الغربية] لن يجري التعامل معها على الإطلاق، والكتل الأخرى لن يجري التعامل معها حتى يتحول الفلسطينيون إلى فنلنديين - لكن نوع خاص من الفنلنديين، ممن يتقبلون بصمت ورضى أن تحكمهم سلطة أجنبية. "بيت القصيد يكمن في تجميد العملية السياسية،" استطرد وايزغلاس قائلاً. "وعندما تقوم بتجميد تلك العملية فأنت تحول دون قيام دولة فلسطينية وتمنع أي نقاش حول قضايا اللاجئين والحدود والقدس. بالنتيجة، فإن مجمل هذه الصفقة المسماة الدولة الفلسطينية، وكل ما تستتبعه، تكون قد أسقطت من جدول أعمالنا حتى إشعار آخر. وكل ذلك بتفويض وإذن [جورج بوش] ومصادقة مجلسي الكونغرس كليهما."

أوضح وايزغلاس بأن أهالي غزة سيظلون يعيشون "عيشة الكفاف، ولكن ليس إلى الحد الذي يتسبب لهم بالموت جوعاً" (الأمر الذي سيلحق الضرر بسمعة إسرائيل المتلاشية). وبفضل كفاءاتهم التقنية العالية، فقد حدد الخبراء الإسرائيليون بدقة متناهية عدد للسعرات الحرارية التي يحتاجها أبناء غزة في اليوم الواحد للإبقاء على رمق الحياة الأخير لديهم، مع حرمانهم من الأدوية وغيرها من أسباب العيش والحياة اللائقة. لقد فرضت عليهم القوات المسلحة الإسرائيلية حصاراً خانقاً من البر والبحر والجو، فيما وصفه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون بدقة بـ "معتقل". لقد منحهم الانسحاب سيطرة كاملة على غزة، وهو ما ينطبق عليه مفهوم قوة احتلال تحت سقف القانون الدولي. وبهدف إحكام إغلاق كل منفذ وسد كل فجوة ولو بسيطة في جدران هذا السجن، فقد استثنت إسرائيل الفلسطينيين واستبعدتهم من التواجد في منطقة واسعة ممتدة على طول الحدود، بما فيها ثلث الأراضي الزراعية النادرة أو أكثر في غزة. الذريعة هي ضمان الأمن للإسرائيليين، الأمر الذي كان يمكن تحقيقه بكل بساطة عن طريق إنشاء المنطقة الأمنية على الجانب الإسرائيلي من الحدود، أو عن طريق رفع الحصار الوحشي وغيره من العقوبات.

الرواية الرسمية هي أنه وبعد أن سلّمت إسرائيل غزة للفلسطينيين بقدر كبير من الرأفة، على أمل أنهم سيقومون بإنشاء دولة مزدهرة، كشف الفلسطينيون عن وجههم الحقيقي بجعلهم من إسرائيل مرمى لهجماتهم الصاروخية المتواصلة وإجبار السكان الأسرى على أن يصبحوا شهداء بهدف الإساءة إلى صورة إسرائيل

وتشويهها. لكن الحقيقة مغايرة تماماً.

بعد مضي أسابيع قليلة على انسحاب القوات الإسرائيلية، تاركة خلفها المنطقة المحتلة سليمة من دون أن يمسها ضر، ارتكب الفلسطينيون جريمتهم الكبرى. ففي كانون الثاني من عام 2006، صوتوا بالطريقة الخاطئة في انتخابات حرة خاضعة لرقابة صارمة، مسلّمين مقاليد السلطة على برلمانهم إلى حماس واظبت وسائل الإعلام الإسرائيلية بلا توقف على ترديد نغمة أن حماس كانت تتبنى عقيدة تدمير إسرائيل. في الحقيقة، لقد أعلن قادة حماس وأوضحوا مراراً وتكراراً بأنهم سيقبلون بحل الدولتين وفق الإجماع الدولي الذي أحبطته الولايات المتحدة وإسرائيل على مدى أربعين عاماً. بالمقابل، كانت إسرائيل مصممة على تدمير فلسطين، بصرف النظر عن بضع تصريحات جوفاء بين الفنية والأخرى، وهي عاكفة على تنفيذ ذلك التعهد.

صحيح أن إسرائيل قبلت بـ"خارطة الطريق" للتوصل إلى حل الدولتين الذي أطلقه الرئيس جورج بوش وتبنته "اللجنة الرباعية" التي كان من المفترض أن تضطلع بمهمة الإشراف على تنفيذه، وتضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا، لكنه في الوقت الذي قبل فيه بخارطة الطريق، سرعان ما أضاف رئيس الوزراء شارون أربعة عشر تحفظاً على الخارطة أسهمت في إسقاطها بالضربة القاضية. كانت الحقائق معروفة للناشطين، ولكن لم تكشف للعامة للمرة الأولى إلا في كتاب جيمي كارتر "فلسطين: السلام وليس التفرقة العنصرية". ما تزال هذه الحقائق طي السرية والكتمان في التقارير والتعليقات الإعلامية.

ما تزال خطة حزب الليكود الحاكم (غير المنقّحة) بزعامة بنيامين نتانياهو، التي جرى وضعها عام 1999، "ترفض بكل وضوح إنشاء دولة عربية فلسطينية غرب نهر الأردن." وبالنسبة لأولئك المولعين بإشغال أنفسهم بالمواثيق والاتفاقات عديمة الجدوى، فإن على نواة حزب الليكود، وهو حزب حيروت (Herut) التابع لمناحيم بيغن، أن يتخلى رغم ذلك عن عقيدته التأسيسية المتمثلة بأن الأراضي الواقعة على جانبي نهر الأردن كليهما هي جزء من أرض إسرائيل. الجريمة الكبرى التي ارتكبها الفلسطينيون في كانون الثاني من عام 2006 لقيت جزاءها على الفور. فقد سارعت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، ومن ورائهم أوروبا التي كانت تقتفي أثرهم بخجل وحياء، إلى فرض عقوبات قاسية لا ترحم على السكان الضالين المخالفين للأعراف والمبادئ الأساسية، في حين صعّدت إسرائيل من عنفها. وبحلول حزيران/ يونيو، عندما تصاعدت الهجمات بحدة وعنف، كانت إسرائيل قد أطلقت أكثر من 7700 قذيفة صاروخية على شمال غزة.

سارعت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى إطلاق خطط للقيام بانقلاب عسكري يطيح بالحكومة المنتخبة، وعندما بلغت الوقاحة بحماس أن حاولت إحباط هذه الخطط وإلغاءها، باتت الهجمات الإسرائيلية والحصار أكثر حدة بكثير، تحت ذريعة أن حماس قد استولت على قطاع غزة بالقوة.

لا حاجة بنا لاستعراض أحداث السجل المرعب منذ ذلك الحين مرة أخرى. تخلل الحصار الخانق والهجمات الوحشية فترات من "الإنجاز السريع والحاسم للمهمة"، في اقتباس للتعبير الإسرائيلي الجزل عند حديثها عن قتل السمك بالبنادق في بركة فيما تسميه "حرب دفاعية."

بمجرد الانتهاء من 'الحسم السريع' أو إنجاز المهمة، وحمل السكان اليائسين على المشروع بعملية إعادة البناء والنهوض من دوامة الدمار والقتل، جرى إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار. جرى الالتزام بكل هذه الأمور من جانب حماس بصورة منتظمة، كما تعترف إسرائيل، حتى يجري انتهاكها من قبل إسرائيل بنوبات عنف متجددة.

آخر اتفاقات وقف النار جرى إبرامه بعد هجوم إسرائيل في تشرين عام 2012. بالرغم من إسرائيل أبقت على حصارها المدمر، إلا أن حماس التزمت باتفاق وقف إطلاق النار، بحسب اعتراف المسئولين الإسرائيليين. لكن الأمور تغيرت في حزيران، عندما أبرمت فتح وحماس اتفاق وحدة، تمخض عن إنشاء حكومة تكنوقراط لم تشارك فيها حماس، وقبلت بكل مطالب اللجنة الرباعية. من الطبيعي أن إسرائيل كانت في حالة من السخط والغضب، فاقمها أكثر فأكثر موافقة إدارة أوباما على هذه الحكومة. لم يقوض اتفاقُ الوحدة من دعائم الحجج والمزاعم الإسرائيلية بعدم قدرتها على التفاوض مع فلسطين مجزأة وحسب، وإنما هدد أيضاً بتقويض أركان الهدف البعيد المدى المتمثل بتقسيم غزة وفصلها عن الضفة الغربية، ومواصلة إسرائيل لسياساتها الهدامة في المنطقتين كلتيهما.

لابد من فعل شيء ما؛ ثم سنحت الفرصة بعد ذلك بوقت قصير، عندما جرى قتل الصبية الإسرائيليين الثلاثة في الضفة الغربية. كان لدى حكومة نتانياهو براهين قوية على الفور بأنهم فارقوا الحياة، لكنهم تظاهروا بعكس ذلك، الأمر الذي هيأ الفرصة ومهد الطريق أمام إطلاق فورة من الهيجان والاضطرابات في الضفة الغربية، ما أسهم في تفويض حكومة الوحدة التي تشكل مصدر خوف وقلق لإسرائيل، وتصعيد إسرائيل الكبير لقمعها وتنكيلها.

زعم نتانياهو بأن لديه معلومات مؤكدة بأن حماس كانت المسؤولية. ذلك أيضاً كان كذبة مفبركة، كما تبين لاحقاً. لم يحدث

هنالك أي تظاهر بتقديم براهين. قال أحد مراجع إسرائيل الرئيسية التي تمارس نفوذها على حماس، شالومي ألدر (Shalomi Eldar)، على الفور بأن القتلة كانوا ينتمون على الأرجح لإحدى العشائر المنشقة في الخليل والتي لطالما شكلت شوكة في خاصرة حماس. وأضاف الدر في تقريره "أنا على يقين من أنهم لم يتلقوا أي ضوء أخضر من قيادة حماس، وأنهم اعتقدوا فقط بأن الوقت كان مناسباً للتصرف."

نجحت اضطرابات الثمانية عشر يوماً بالفعل في تفويض أركان حكومة الوحدة وتصعيد حدة القمع الإسرائيلي. وبحسب مصادر عسكرية إسرائيلية، فقد اعتقل الجنود الإسرائيليون 419 فلسطينياً، من ضمنهم 355 من المرتبطين بحماس، وقتلوا ستة، خلال تفتيشهم لآلاف المواقع ومصادرتهم لـ 350.000 دولار أمريكي، كذلك شنت إسرائيل عشرات الهجمات في غزة، ما أسفرت عن مقتل خمسة من أعضاء حماس في 7 حزيران/ يونيو.

ردت حماس أخيراً بأولى هجماتها الصاروخية خلال تسعة عشر شهراً، بحسب ما أفاد به مسؤولين إسرائيليون مقدمة الذريعة لعملية "الحافة الوقائية" (Protective Edga) في 8 حزيران.

كان هنالك الكثير من التقارير حول المآثر والإنجازات التي أعلنت عن نفسها بنفسها لأكثر الجيوش أخلاقية في العالم، والتي، بحسب سفير إسرائيل في الولايات المتحدة، تستحق الحصول على جائزة نوبل للسلام، بحلول نهاية تموز/ يوليو، كان قد جرى قتل حوالي 1500 فلسطيني، ما يفوق الحصيلة الإجمالية لجرائم عملية الرصاص المسكوب عام 2008 - 2009. مساحات واسعة من غزة أحيلت إلى ركام. في أثناء الفترات الوجيزة لوقف القصف، كان الأقارب يجهدون للملمة الأشلاء المتبعثرة للضحايا أو بقايا الأثاث والأجهزة المنزلية من بين ركام المنازل المهدمة. جرى مهاجمة محطة توليد الطاقة الرئيسية في غزة - ليس للمرة الأولى؛ وهي خاصية تمتاز بها إسرائيل - ما قلص بحدة مردود الطاقة الكهربائية المتواضع أصلاً، والأسوأ من كل ذلك، تقليص مصادر الماء العذب النادرة أصلاً إلى الحدود الدنيا - جريمة حرب أخرى. في هذه الأثناء، كانت الهجمات تستهدف فرق الإنقاذ وسيارات الإسعاف بصورة متكررة. ومع تصاعد وتيرة الفظائع والجرائم الوحشية في أنحاء غزة، زعمت إسرائيل بأن هدفها كان تدمير الأنفاق على الحدود.

أربعة مستشفيات جرى استهدافها، وكل واحدٍ منها يشكل جريمة حرب بحد ذاته. كان أولها مستشفى الوفاء لإعادة التأهيل في مدينة غزة، والذي هوجم في اليوم ذاته الذي قامت فيه قوات المشاة الإسرائيلية بمهاجمة السجن. بضعة أسطر في صحيفة نيويورك تايمز من ضمن مقالة إخبارية حول الهجوم الأرضي، ذكرت

بأن "معظم وليس جميع المرضى السبعة عشر والأطباء والممرضات الخمس والعشرين جرى إخلاؤهم قبل قطع الكهرباء، وأن القصف العنيف دمّر المبنى بشكلٍ شبه كلي، بحسب الأطباء". ’قمنا بإخلائهم تحت القصف،‘ بحسب الدكتور على أبو ريالة، أحد الناطقين باسم المستشفى. ’كان على الممرضين والأطباء نقل المرضى على ظهورهم، وكان البعض منهم يسقط على الدرج. كانت هنالك حالة غير مسبوقة من الذعر داخل المستشفى.‘"

جرى بعدها استهداف ثلاث مستشفيات، في حين تُرك للمرضى والكوادر الطبية حرية النجاة بحياتهم بطرقهم الخاصة. جريمة إسرائيلية واحدة استقطبت إدانة واسعة النطاق، وهي الهجوم على مدرسة للأمم المتحدة كانت تؤوي 3300 لاجئ مذعور كانوا قد فروا من الموت والدمار في مناطقهم الخاصة بناء لأوامر للجيش الإسرائيلي. قال المفوض العام لمنظمة الأونروا، بيير كراهنبول (Pierre Krahenbuhl) وهو في حالة من السخط والغضب، "أنا أدين وأشجب بأشد العبارات الممكنة هذا الانتهاك الخطير للقانون الدولي من قبل القوات الإسرائيلية.... سيقف العالم اليوم وقفة غضب وسخط واستياء." حدثت هنالك ثلاث ضربات إسرائيلية على الأقل ضد أحد المقرات المخصصة للاجئين، وهو موقع معروف تماماً بالنسبة للجيش الإسرائيلي. "الموقع الدقيق لمدرسة جباليا الابتدائية لإناث وحقيقة أنه كان يؤوي آلاف النازحين داخلياً من بيوتهم جرى إبلاغه للجيش الإسرائيلي سبع عشرة مرة، لضمان حمايته وعدم استهدافه،" بحسب كراهنبول، "كان آخرها عند التاسعة وإحدى وخمسين دقيقة الليلة الماضية، قبل ساعات قليلة من القصف الهستيري المدمّر."

تمت أيضاً إدانة الهجوم "بأشد العبارات الممكنة" من قبل أمين عام الأمم المتحدة المتحفظ قليل الكلام، بان كي مون. "لا شيء أكثر خزياً وعاراً من استهداف أطفال نائمين،" بحسب قوله. لا دليل موثق على أن سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة قد "غضت وشرقت في أثناء حديثها عن الصغار الرضع الذين قضوا" في الضربة الإسرائيلية - أو في الهجوم على غزة على السواء.

لكن الناطقة باسم البيت الأبيض، برناديت ميهان (Bernadette Meehen)، ردت بالفعل حين قالت "نحن في غاية القلق لكون آلاف النازحين الفلسطينيين الداخليين ممن شردوا من بيوتهم وطلب منهم الجيش الإسرائيلي إخلاء منازلهم لم يعودوا في مأمن حتى داخل مقرات الأمم المتحدة المخصصة كملاجئ في غزة. نحن ندين أيضاً هؤلاء المسؤولين عن إخفاء الأسلحة في المنشآت التابعة للأمم المتحدة في غزة." نسيت ميهان الإتيان على ذكر أن هذه المنشآت كانت خالية وأن الأسلحة وجدت من قبل الأونروا، التي سبق وأدانت أولئك الذين عمدوا إلى إخفائها.

لاحقاَ، انضمت الإدارة الأمريكية إلى جوقة المنتقدين لهذه الجريمة بالذات بعبارات إدانة أقوى وأشد – في الوقت الذي واظبت فيه على تمرير مزيد من الأسلحة إلى إسرائيل. بخطوتنا هذه، أخبر الناطق باسم البنتاغون، ستيف وارن (Steve Warren)، الصحفيين، "بات واضحاً أن الإسرائيليين بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود للمحافظة على مبادئهم ومعاييرهم السامية... وحماية حياة المدنيين" - المعايير السامية التي كانت تتبجح بها لسنوات عديدة في أثناء استخدامها للأسلحة الأمريكية.

تشكل الهجمات الإجرامية على مقرات الأمم المتحدة التي تؤوي لاجئين سمة مميزة أخرى من سمات السياسة الإسرائيلية. من الحوادث الشهيرة على هذا الصعيد عملية القصف الإسرائيلي لأحد مقرات الأمم المتحدة الرسمية في قانا خلال حملة عناقيد الغضب (Grapes of Wrath) في عهد رئيس الوزراء شمعون بيريز عام 1996، والتي أسفرت عن مقتل 106 مدنيين لبنانيين التجأوا إلى هناك، من ضمنهم 52 طفلاً. لنكن على يقين من أن إسرائيل ليست لوحدها في هذه الممارسات. فقبل خمسة وعشرين عاماً، وجهت حليفتُها جنوب أفريقيا ضربة جوية في عمق الأراضي الأنغولية ضد معسكر كاسينغا، وهو معسكر للاجئين تشرف عليه حركة المقاومة الناميبية "سوابو" SWAPO.

يثني المسؤولين الإسرائيليون على إنسانية جيشهم، الذي تحمله هذه الروح الإنسانية حتى على إعلام القاطنين مسبقاً بأن بيوتهم سوف تقصف. إنها "السادية" بعينها، مدثّرة برداء ظاهره الرحمة وباطنه نفاق التقوى،" بحسب الصحفي الإسرائيلي عاميرا هاس (Amira Hass):" رسالة مسجلة تطالب مئات آلاف الناس بمغادرة منازلهم المستهدفة مسبقاً، والذهاب إلى مكان آخر، لا يقل خطورة عن سابقه، على مسافة عشرة كيلومترات." في الحقيقة، لا مكان داخل هذا السجن في مأمن من السادية الإسرائيلية.

يجد البعض أن من الصعب الإفادة من القلق والهم الإسرائيلي. نداءٌ إلى العالم من قبل الكنيسة الكاثوليكية الغزاوية نقل عن أحد الكهنة الذين شرحوا محنة المقيمين في بيت المسيح (House of Christ)، وهو بيت للرعاية مكرس للعناية بالأطفال المعاقين. جرى نقلهم إلى كنيسة العائلة المقدسة (Holy Family Church) لأن إسرائيل كانت تستهدف المنطقة، لكنه بعد ذلك مباشرة كتب قائلاً إن "كنيسة غزة قد تلقت أمراً بالإخلاء، لأنهم سيقومون بقصف منطقة الزيتون والناس قد باشرت بالقرار مسبقاً. المشكلة أن الكاهن الرعوي جورج وراهبات كنيسة الأم تيريزا الثلاث لديهم 29 طفلاً مقعداً وتسع سيدات عجائز لا يستطيعون الحركة. كيف سيتمكنون من المغادرة؟ لو أمكن لأحد ما أن يتوسط لدى أحد ما من أهل السلطة والنفوذ، ويقول له متوسلاً، أرجوك، ساعدني

في حل هذه المعضلة.".

في الحقيقة، لم يكن ينبغي لهذا الوضع أن يكون بمثل تلك الصعوبة. فقد سبق لإسرائيل أن أعطت تعليماتها لمستشفى الوفاء لإعادة التأهيل بالإخلاء. ولحسن الحظ أن بعض الدول حاولت التوسط والتدخل بكل ما أوتيت من إمكانات. خمسة من بلدان أمريكا اللاتينية – البرازيل وشيلي والإكوادور والسلفادور والبيرو – سحبت سفراءها من إسرائيل، بعد بوليفيا وفنزويلا اللتين كانتا قد قطعتا علاقتهما الدبلوماسية مع إسرائيل رداً على جرائمها السابقة. شكلت هذه المواقف المبدئية دلالة أخرى من دلائل التغيير الكبير في العلاقات الدولية، في الوقت الذي بدأت فيه دول أمريكا اللاتينية بالتحرر من ربقة السيطرة والهيمنة، الغربية، ما يشكل أحيانا نموذجاً للسلوك الحضاري لأولئك الذين سيطروا عليها قبل خمسمائة عام.

لقد ولدّت التجليات القبيحة الشائنة ردَّ فعلٍ مغايراً من جانب أكثر لرؤساء أخلاقية في العالم، وهو رد الفعل المعتاد المتمثل بقدر كبير من التعاطف مع الإسرائيليين والإدانة الشديدة لحماس، والدعوة إلى التهدئة وضبط النفس من قبل الجانبين كليهما. ففي مؤتمره الصحفي في آب، أعرب الرئيس أوباما عن قلقه الفعلي حيال الفلسطينيين "العالقين بين تقاطع النيران" (أين؟) في حين أنه من جديد يدعم بقوة حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، على غرار أي شخص آخر تماماً. ليس غرار أي شخص آخر بالضبط – لأنه، بالطبع، يستثني الفلسطينيين. ليس لدى الفلسطينيين أي حق بالدفاع عن أنفسهم، سيما عندما تكون إسرائيل في حالة مزاجية طيبة، ملتزمة بقاعدة التهدئة مقابل التهدئة، وهي عاكفة على سرقة أراضيهم، وطردهم خارج منزلهم، وإخضاعهم لحصار بربري متوحش، ومهاجمتهم بصورة منتظمة بأسلحة مقدمة لها من قبل حاميها الأكبر.

والفلسطينيون لا يختلفون في شيء عن الأفارقة السود – اللاجئون الناميبيون في معسكر كاسينغا، على سبيل المثال - الجميع إرهابيون ليس لحق الدفاع عن النفس وجود بالنسبة إليهم.

جرى اقتراح فوض هيئة إنسانية لمدة اثنتين وسبعين ساعة يبدأ سريانها عند الثامنة من صباح الأول من آب/ أغسطس. لكنها انهارت في الحال تقريباً واستناداً للتقرير الصحفي لمركز المازن لحقوق الإنسان في غزة، الذي يتمتع بسمعة مرموقة على صعيد، الموثوقية، فإن أحد عماله الميدانيين في رفح، عند الحدود المصرية في الجنوب، سمع صوت قذائف مدفعية عند الثامنة وخمس دقائق صباحاً. وبحلول التاسعة والنصف، بعد ورود تقارير عن أسر أحد الجنود الإسرائيليين، كان القصف الجوي والمدفعي الكثيف على

أشده، ما أسفر عن مقتل حوالي اثني عشر شخصاً وجرح المئات ممن كانوا في طريق العودة إلى منازلهم بعد أن دخل اتفاق وقف النار حيز التنفيذ، رغم تعذر إجراء إحصاء دقيق لإعداد القتلى والجرحى. في اليوم السابق، في 31 تموز/ يوليو، جرى الإعلان عن توقف العمل في محطة ضخ المياه الرئيسية لبلديات الساحل، المصدر الوحيد لتزويد المياه في قطاع غزة، وكذلك التوقف عن تقديم أي خدمات صرف صحي بسبب النقص في الوقود والهجمات المتكررة على كوادرها. وقد أفاد مركز المازن لحقوق الإنسان في غزة أنه بحلول ذلك الوقت [كانت] "كل خدمات الرعاية الصحية الأساسية تقريباً قد توقفت في قطاع غزة نتيجة نقص المياه وتعذر جمع النفايات وانعدام خدمات الصحة البيئية. وقد حذرت الأونروا أيضاً من مخاطر الانتشار الوشيك للأمراض والأوبئة بسبب انعدام المياه وتوقف خدمات الصحة العامة. "في هذه الأثناء، وعشية وقف النار، استمرت الصواريخ التي يجرى إطلاقها من على متن الطائرات الحربية الإسرائيلية في قتل وجرح الضحايا في أنحاء المنطقة.

عندما شارفت تلك الجولة الراهنة من الطقوس السادية على نهايتها أخيراً، تأمل إسرائيل، أنى تسنى ذلك، في أن تكون حرة بالمضي قدماً في تنفيذ سياستها الإجرامية في الأراضي المحتلة من دون تدخلات. الغزاويون سيكونون أحراراً في العودة إلى القاعدة داخل سجنهم الرازح تحت الرقابة الإسرائيلية، في حين أنهم في الضفة الغربية يستطيعون مراقبة إسرائيل بهدوء وسكينة وهي عاكفة على تفكيك ما تبقى من ممتلكاتهم.

تلك هي الحصيلة المحتملة إذا ما أبقت الولايات المتحدة على دعمها الحاسم والأحادي الجانب عملياً للجرائم الإسرائيلية ورفضها للإجماع الدولي طويل الأمد على التسوية الدبلوماسية. لكن المستقبل سيكون مختلفاً تماماً إذا ما سحبت الولايات المتحدة ذلك الدعم. في هذه الحالة، قد يكون من الممكن التحرك قدماً نحو حل "دائم" في غزة وهو ما دعا له وزير الخارجية جون كيري، مثيراً موجهة هستيرية من الشجب والإدانة في إسرائيل، لأن العبارة التي تفوه بها يمكن أن تفسر على أنها دعوة لإنهاء حصار إسرائيل وهجماتها المنتظمة و- الأدهى والأمر- أن العبارة يمكن أن تُفسّر على أنها دعوة لتنفيذ القانون الدولي في بقية الأراضي المحتلة.

لا يقتصر الأمر على أن أمن إسرائيل سيكون عرضة للخطر نتيجة التزام القانون الدولي؛ فمن المحتمل أن سيتعزز أكثر فأكثر. ولكن بحسب ما أوضحه قبل 40 عاماً مضت الجنرال الإسرائيلي (ولاحقاً الرئيس) عازار وايزمن، لن يكون بوسع إسرائيل عندئذ "أن تستمر في الوجود إذا ما واصلت انتهاج المعيار والروح والعقلية ذاتها التي تجسدها الآن".

هناك حالات مشابهة في التاريخ الحديث. فقد أقسم جنرالات إندونيسيا بأنهم لن يتخلوا أبداً عما أسماه وزير الخارجية الأسترالي غاريت إيفانس (Gareth Evans) "إقليم تيمور الشرقية الإندونيسي" عندما كان يبرم صفقة لسرقة النفط التيموري. وطالما أبقت الجنرالات الحاكمة على الدعم الأمريكي، عبر عقود من المذابح الجماعية الحقيقية، بقيت أهدافهم واقعية. أخيراً، في أيلول/سبتمبر 1999، وتحت ضغط محلي ودولي كبير، أخبرهم الرئيس كلنتون بهدوء بأن اللعبة انتهت وانسحبوا على الفور من تيمور الشرقية، في حين تحول إيفانس إلى مهنة جديدة كرسول محبوب لميثاق "مسئولية الحماية" (R2P) [التزام سياسي عالمي صادقت عليه كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال القمة العالمية عام 2005 لمنع الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية] - في نسخة جديدة مصممة، بالطبع، للسماح بعودة غريبة إلى العنف أنىّ شاءت وكما يحلو لها.

حالة أخرى ذات صلة هي جنوب أفريقيا. ففي عام 1985، أعلم وزيرُ خارجية جنوب أفريقيا السفيرَ الأمريكي أنه على الرغم من أن بلاده كانت في طريقها لتصبح دولة منبوذة، فلا غضاضة في ذلك طالما أن دعم واشنطن لها بقي مستمراً. وقد أثبتت تقديراته تلك بأنها كانت دقيقة وصائبة تماماً؛ فبعد ثلاثين عاماً، تبين بأن رونالد ريغان كان آخر الصامدين الأساسيين المواظبين على دعمهم لنظام التفرقة العنصرية، الذي كان ما يزال محافظاً على بقائه. في غضون سنوات قليلة، التحقت واشنطن بالركب العالمي وانهار النظام – ليس نتيجة ذلك السبب وحسب، بالطبع؛ فأحد العوامل الحاسمة كان الدور الكوبي الحاسم في تحرر أفريقيا، والذي جرى تجاهله في الغرب، ولكن ليس في أفريقيا.

قبل أربعين عاماً، اتخذت إسرائيل قرارها المصيري بتفضيل التوسع على الأمن، رافضة لمعاهدة سلام متكاملة عرضتها عليها مصر مقابل الجلاء عن منطقة سيناء المصرية المحتلة، حيث كانت إسرائيل تقوم ببناء مستوطنات ومشاريع تنموية واسعة النطاق. وقد تمسكت بتلك السياسة منذ ذلك الحين، متخذة الأحكام والتقديرات ذاتها بصورة أساسية مثلما فعلت جنوب أفريقيا عام 1985.

بالنسبة لحالة إسرائيل، لو أن الولايات المتحدة قررت الانضمام للركب العالمي، لكان التأثير أقوى بكثير. فالعلاقات المستندة إلى القوة لن تسمح بأكثر مما سمحت به، كما كان يظهر كلما كانت الولايات المتحدة تطالب إسرائيل بصورة جادة بالتخلي عن أحد أهدافها العزيزة. الآن، باتت إسرائيل قليلة الحيلة، بعد تبنيها لسياسات حولتها من دولة موضع احترام كبير إلى مصدر خوف وازدراء، وهو مسار ما تزال ماضيه فيه بتصميم أعمى في طريقها

المحتوم نحو الانحلال والتدهور الأخلاقي والخراب والدمار النهائي المحتمل.

هل بوسع السياسة الأمريكية أن تتغير؟ هذا ليس مستحيلاً. فقد خطى الرأي العام في السنوات الأخيرة خطوات كبيرة نحو التغيير، سيما في أوساط الشباب، وهو أمر لا يمكن تجاهله تماما. لبضع سنوات، كان هنالك أساس طيب لمطالب من قبل الشعب الأمريكي تدعو واشنطن إلى الالتزام والتقيد بقوانينها الخاصة وقطع المساعدات العسكرية عن إسرائيل. فالقانون الأمريكي ينص على عدم تقديم "أية مساعدة أمنية لأي بلد تواظب حكومته على الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا." وإسرائيل هي بلا أدنى شك مدانة بمثل هذا النوع من الاتهام. هذا هو السبب الذي حدا بمحكمة العفو الدولية، أيام عملية "الرصاص المسكوب" في غزة، إلى المطالبة بفرض حظر سلاح على إسرائيل وأيضاً على حماس. السيناتور باتريك ليهي (Patrick Leahy)، صاحب هذه الفقرة من القانون، ناقش احتمال تطبيقها على إسرائيل قي حالات محددة، وبجهود تربوية وتنظيمية وحراكية منضبطة ومنسقة، يمكن لمثل هذه المبادرات أن تحقق النجاح. من المرجح أن يكون لذلك الأمر بحد ذاته تأثيرات كبيرة لا يستهان بها، إضافة إلى كونه يشكل نقطة انطلاق نحو مزيد من الخطوات والإجراءات الأخرى، ليس فقط لمعاقبة إسرائيل على سلوكها الإجرامي، وإنما أيضاً لإرغام واشنطن على أن تصبح جزءاً من "المجتمع الدولي" وتتقيد بالقانون الدولي والمبادئ الأخلاقية الشريفة.

لا شيء سيكون أكثر أهمية من ذلك بالنسبة للفلسطينيين المظلومين الذين هم ضحايا سنوات طويلة مفجعة من العنق والقمع.

الفصل الخامس عشر

كم دقيقة بقي حتى منتصف الليل؟

لو قيض لبعض الكائنات الفضائية أن تعكف على جمع وتصنيف تاريخ الجنس البشري على كوكب الأرض، لعمدت على الأرجح إلى تقسيم سجلها إلى حقبتين، حقبة ما قبل الأسلحة النووية وحقبة الأسلحة النووية. الحقبة الأخيرة، بالطبع التي جرى تدشينها في السادس من آب/ أغسطس عام 1945، وهو اليوم الأول في العد التنازلي نحو ما يحتمل له أن يكون النهائي المشينة المخزية لهذا الجنس الغريب، الذي كرس ذكاءه لاكتشاف أكثر الطرق فاعلية لتدمير نفسه، ولكن - بحسب الأدلة والبراهين - ليس القدرة الأخلاقية والفكرية للسيطرة على أسوأ غرائزه ودوافعه الفكرية والتحكم بها.

لقد تميز اليوم الأول في هذا العد التنازلي بـ"نجاح" القنبلة 'Little Boy' وهي القنبلة الذرية البسيطة. وفي اليوم الرابع، شهدت مدينة ناغازاكي النصر التكنولوجي للقنبلة 'Fat Nan'، وهي نسخة أكثر تطوراً من الأولى. وبعد مضي خمسة أيام جاء دور ما يسميه تاريخ القوة الجوية الرسمية الأمريكي بـ"النهائي الكبير" grand finale، والذي هو عبارة عن ألف غارة جوية نفذتها ألف طائرة حربية في آن معاً - إنجاز لوجستي لا يستهان به - ضد مدن اليابان، ما أسفر عن مقتل الآلاف المؤلفة من السكان، ومعها مناشير تتساقط بين القنابل تحيط علماً بأن "اليابان قد استسلمت." وقد زف الرئيس ترومان نبأ ذلك الانتصار قبل أن تعود آخر قاذفة B-29 إلى قاعدتها.

تلك كانت الأيام الافتتاحية الميمونة المباشرة لحقبة الأسلحة النووية. ونحن الآن على عتبة الذكرى السبعين لتلك المناسبة، علينا أن نتأمل بدهشة وتساؤل حقيقة أننا ما نزال على قيد الحياة. لا يسعنا الآن إلا التفكير بما تبقى لنا من سنوات على ظهر هذا الكوكب.

بعض الأفكار والملاحظات حول هذه الدلائل المقيتة المرعبة جاءت على لسان الجنرال لي باتلر (Lee Butler)، الرئيس السابق للقيادة الاستراتيجية الأمريكية (STRATCOM) [مركز القيادة

والسيطرة للقوات الاستراتيجية للولايات المتحدة وتسيطر على العمليات العسكرية الفضائية، والأسلحة النووية، وعمليات شبكة الكمبيوتر، وعمليات المعلومات والإنذار الاستراتيجي وتقييم المخابرات وكذلك التخطيط الاستراتيجي العالمي]. قبل عشرين عاماً كتب باتلر قائلاً إننا قد نحونا حتى الآن من حقبة الأسلحة النووية "من خلال قدر من المهارة والحظ والعناية الإلهية، وأنا أستبعد الأخيرة إلى حد بعيد." من خلال مزيد من التفكير والتأمل بحياته العملية المديدة في مجال تطوير استراتيجيات السلاح النووي وتنظيم القوات لتنفيذ هذه الاستراتيجيات بكفاءة وفاعلية، وصف باتلر نفسه بحزن وأسى بأنه "من بين أكثر المتعطشين نهماً للاحتفاظ بعقيدة الإيمان بالأسلحة النووية."

لكنه استطرد قائلاً إنه قد بات يدرك أن "من مسؤوليته الآن أن يعلن عن قناعة مطلقة بأن الأسلحة النووية في تقديري لم تعد علينا إلا بالويل والثبور وعظائم الأمور. "سأل باتلر: "بأي حق تغتصب تلك الأجيالُ المتعاقبة من الزعماء والقادة من الدول النووية سلطة التحكم بمقادير حياتنا ومصائرنا واستمرار هذه الحياة على كوكبنا؟ والسؤال الأكثر إلحاحاً، لماذا الإصرار على وجود واستمرار مثل هذه الجرأة والوقاحة المتمادية الحابسة للأنفاس في لحظة مصيرية ينبغي علينا فيها أن نقف بإرادة وحزم في وجه هذه الحماقة التي صنعناها بأيدينا، ونقف متحدين متضامنين في التزامنا القضاء على أكثر تجلياتها رعباً وخطراً؟"

وصف باتلر خطة أمريكا الإستراتيجية لعام 1960 الداعية إلى توجيه ضربة شاملة مؤتمتة كلياً إلى العالم الشيوعي بـ "الوثيقة الوحيدة الأكثر سخفاً واستهتاراً من الوثائق التي أطلعت عليها في حياتي." ولعل نظيرها السوفييتي كان أكثر حماقة وجنوناً. لكن من المهم أن لا ننسى بأن هنالك منافسين، ليس أقلهم القبول السهل بالأخطار الاستثنائية التي تتهدد وجودنا من أساسه.

البقاء والصمود في أولى سنوات الحرب الباردة

استناداً إلى العقيدة والمبادئ المستخلصة من حوارات الباحثين والمفكرين ونقاشاتهم، نجد بأن الهدف الأسمى لسياسة الدولة يتمثل بـ"الأمن القومي." مع ذلك، هنالك الكثير من الدلائل والبراهين على أن عقيدة الأمن القومي لا تشمل أمن السكان العاديين. فالسجل يظهر بأن خطر الدمار الفوري بالأسلحة النووية، على سبيل المثال، لا يحتل الأولوية على قائمة الهواجس التي تقض مضاجع المخططين. وهو ما تجلى بوضوح في أوقات سابقة، وما يزال ينطبق على وقتنا الحاضر.

في الأيام الأولى لحقبة الأسلحة النووية، كانت الولايات المتحدة تمتلك قوة هائلة وتتمتع بقدر كبير من الأمن، فقد كانت تسيطر على نصف الكرة، بما فيها المحيطين الأطلسي والهادئ، والجهات المقابلة لتلك المحيطات أيضاً. وقبل وقت طويل من اندلاع الحرب العالمية الثانية، كانت قد أصبحت أغنى بلدٍ في العالم، وهي المزايا التي قل نظيرها في التاريخ. وقد حقق اقتصادها قفزات هائلة خلال فترة الحرب، في حين أن باقي المجتمعات الصناعية كانت عرضة للدمار أو التردي في مهاوي الضعف والكساد الشديد، مع افتتاح الحقبة الجديدة، كانت الولايات المتحدة تمتلك حوالي نصف إجمالي ثروة العالم ونسبة أعلى بكثير من القدرات التصنيعية.

مع ذلك، فقد كان هنالك خطر مبطّن، يتمثل بالصواريخ البالستية العابرة للقارات المزودة برؤوس نووية. جرى مناقشة ذلك الخطر في الدراسة البحثية القيمة حول السياسات النووية التي أجريت بالاعتماد على مصادر موثوقة رفيعة المستوى، ومنها، 'الخطر والبقاء. خيارات حول القنبلة في السنوات الخمسين الأولى' بقلم ملك جورج بوندي، مستشار الأمن القومي في عهد الرئيسيين كنيدي وجونسون.

كتب بوندي قائلاً إن "التطوير الذي جاء في الوقت المناسب للصواريخ البالستية خلال عهد إدارة أيزنهاور بشكل أفضل إنجازات السنوات الثماني تلك. مع ذلك، لا ضير في أن نبدأ بالاعتراف بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كليهما قد لا يكونان يرزحان اليوم تحت نير ذلك الخطر الداهم، لو لم يتم نشر [تلك] الصواريخ." ثم أدلى بتعليق ينطوي على كثير من الحكمة والفائدة مفاده "إنني لست على علم بأي مقترح جدي مؤقت، داخل أو خارج أي من الحكومتين، بوجوب حظر الصواريخ البالستية من خلال التوافق والاتفاق." باختصار، من الواضح أنه لم يجر طرح أي فكرة حول السعي لدرء الخطر الجدي الوحيد الذي يتهدد الولايات المتحدة، المتمثل بخطر الدمار الكامل والمطلق في حرب نووية مع الاتحاد السوفييتي.

هل يمكن نزع فتيل ذلك الخطر من خلال المفاوضات؟ لا نستطيع، بالطبع، أن تكون متيقنين، لكنه لم يكن يوماً أمراً مستبعداً. فالروس، القابعون في آخر ركب التطوير الصناعي والتقدم التكنولوجي فائق التطور، كانوا يتخبطون في بيئة أكثر خطورة بالتأكيد. من هنا، فقد كانوا أكثر ضعفاً وأكثر انكشافاً بكثير من الولايات المتحدة أمام استهدافات هذه الأسلحة. لعله كانت هنالك فرص سانحة لاستكشاف إمكانات التوصل لاتفاق نزع سلاح، ولكن في حمأة الهستيريا الاستثنائية التي تشهدها هذه الأيام، لا يمكن حتى مجرد التفكير بالإمكانات. وتلك الهستيريا كانت بالفعل

استثنائية، فاختبار لغة ومنطق الوثائق الرسمية الأساسية لتلك اللحظة كوثيقة مجلس الأمن القومي رقم NSC-68 يبقى صادماً بالفعل.

إحدى الدلائل على الفرص الممكنة لكبح جماح الخطر تمثلت بالاقتراح الرائع من قبل حاكم الاتحاد السوفييتي جوزيف ستالين عام 1952 الذي يعرض السماح لألمانيا بأن تكون موحدة وفق انتخابات حرة نزيهة، شرط عدم دخولها فيما بعد بأي حلف عسكري معاد. لم يكن ذلك بالشرط المتطرف إلى ذلك الحد في ضوء تاريخ نصف القرن الماضي، الذي قدمت خلاله ألمانيا لوحدها عملياً على تدمير روسيا مرتين، مخلفة أعداداً لا تحصى من القتلى والجرحى ومستويات مرعية غير مسبوقة من الخراب والدمار.

جرى أخذ مقترح ستالين على محمل الجد من قبل المعلق السياسي البارز جيمس وأربرغ (James Warburg)، لكن فيما عدا ذلك فقد تم تجاهل الاقتراح أو الاستخفاف به حينها. أما جوقة الباحثين الجدد فقد شرعت بتبني وجهة نظر مغايرة. عدو الشيوعية السوفييتية اللدود، الباحث آدم أولام (Adam Ulam)، آثار الانحياز إلى الموقف الذي تبناه ستالين في اقتراحه في أن يكون "لغزاً عصياً على الحل." لم تبذل واشنطن "أي جهد يذكر في رفضها الصريح لمبادرة موسكو،" بحسب أولام، بحجة أنها "كانت غير مقنعة إلى درجة محرجة." لقد أسهم فشل السياسيين والباحثين وعامة المفكرين في ترك "السؤال الأساسي" مفتوحاً من دون جواب، أضاف أولام. "هل كان ستالين مستعدا حقاً للتضحية بجمهورية ألمانيا الديمقراطية حديثة النشأة على مذبح الديمقراطية الحقيقية،" بعوائد وفوائد جمة على السلم العالمي والأمن الأمريكي؟

باستعراضه لآخر وأحدث الأبحاث والدراسات التي وقع عليها في أرشيف السجلات والوثائق السوفييتي ، لاحظ ملقن ليفلر (Melvyn Leffier)، أحد أبرز باحثي الحرب الباردة وأكثرهم احتراماً، بأن العديد من الباحثين قد تملكتهم الدهشة لاكتشافهم بأن (الافرينتي بيريا ([Lavrenty] Beria) - الرأس المشؤومة المتوحشة للشرطة السرية [الروسية] - قد اقترح بأن يعرض الكرملين على الغرب صفقة بخصوص توحيد ألمانيا وتحييدها،" موافقاً على التضحية بالنظام الشيوعي الألماني الشرقي في سبيل خفض التوترات بين الشرق والغرب - وهي فرصة جرى إهدارها وتبديدها لصالح ضمان مشاركة ألمانيا في حلف الناتو.

في ظل هذه الظروف، لم يكن مستحيلاً إمكان التوصل إلى اتفاقات كانت ستضمن أمن الشعب الأمريكي من واحد من أفدح الأخطار التي تلوح نذرها في الأفق. لكن من الواضح أن أحداً لم يعر

تلك الإمكانية أي اهتمام، وهو مؤشر صارخ على وضاعة وضآلة الدور الذي تلعبه مسألة الأمن الحقيقي في سياسة الدولة.

أزمة الصواريخ الكوبية وما وراءها

جرى فهم واستيعاب ذلك الاستنتاج مراراً وتكراراً في السنوات التالية. عندما تسلم نيكيتا خروتشوف مقاليد السلطة في روسيا في السنوات التي أعقبت موت ستالين، أعترف بعجز اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية عن مجاراة الولايات المتحدة عسكرياً، وهي البلد الأغنى والأكثر قوة عبر التاريخ، بمزايا والمكانات ليس لها نظير. لو قدر له أن يتهرب ويتنصل من تخلفه الاقتصادي والتأثيرات المدمرة للحرب العالمية الأخيرة، لكان اتحاد الجمهوريات السوفييتية الإشتراكية بحاجة إلى عكس مسيرة سبق التسلح وتغيير اتجاهها كلياً.

بناء عليه، فقد اقترح خروتشوف إجراء تخفيضات حادة مشتركة على الأسلحة الهجومية. وقد قامت إدارة كنيدي الجديدة بدراسة الاقتراح ومن ثم رفضه، متحولة بدلاً من ذلك نحو التمدد العسكري السريع، رغم أنها كانت في طليعة هذا السباق ومتقدمة بمراحل على من سواها من المشاركين. في هذا السياق، كتب المحلل الاستراتيجي الراحل كينيث فالتز (Kenneth Waltz)، يؤازره في ذلك محللون استراتيجيون آخرون على صلة وثيقة بأجهزة الاستخبارات الأمريكية، قائلاً أن إدارة كنيدي "تعهدت ببناء أكبر ترسانة عسكرية استراتيجية وتقليدية شهدها العالم قط في وقت السلم... حتى في وقت كان فيه خروتشوف يسعى جاهداً للتوصل إلى اتفاق فوري على إجراء خفض أساسي في القوى التقليدية وانتهاج سياسة الحد الأدنى من الردع، وقمنا بذلك بالرغم من أن كفة ميزان الأسلحة الاستراتيجية كانت تميل بدرجة كبيرة لصالح الولايات المتحدة." مرة أخرى آثرت الحكومة إلحاق الأذى بقضية الأمن القومي على حساب تعزيز سلطة الدولة.

تمثل رد الفعل السوفييتي على ترسانة الولايات المتحدة لتلك الأيام بنشر صواريخ نووية في كوبا في تشرين الأول عام 1962 في محاولة لإعادة توازن القوى ولو بالحدود الدنيا. وما صب مزيداً من الزيت على نار تلك الخطوة كانت حملة كنيدي الترهيبية ضد كوبا فيدل كاسترو، والتي كان من المقرر أن تقود الغزو في ذلك الشهر بالذات، حسبما تناهى إلى علم روسيا وكوبا. شكلت "أزمة الصواريخ" الناجمة عن ذلك "أخطر لحظة في التاريخ،" بحسب مستشار كنيدي وموضع ثقته المؤرخ آرثر شليسنجر الابن. والأمر الذي لا يقل عن ذلك أهمية وحنكته السياسية على صعيد القرارات

المتخذة في ذروة الأزمة، رغم أنه وبلا شك قد عرض سكان الولايات المتحدة لخطر مهول داهم لأسباب تتعلق بهيبة الدولة وصورته الشخصية.

بعد مضي عشر سنوات، وفي الأيام الأخيرة من الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973، طالب مستشار الأمن القومي آنذاك، هنري كيسنجر، الرئيس نيكسون بوضع منظومات السلاح النووي في حالة التأهب القصوى. القصد من ذلك كان تحذير الروس من مغبة التدخل بمناوراته الدبلوماسية بالغة الحساسية الهادفة إلى ضمان تحقيق نصر إسرائيلي (ذي طبيعة محدودة، يمكّن الولايات المتحدة من مواصلة سيطرتها على المنطقة من جانب واحد). وبالفعل كانت المناورات بالغة الحساسية، فقد عمدت الولايات المتحدة وروسيا كليهما إلى فرض اتفاق لوقف إطلاق النار بصورة مشتركة، لكن كيسنجر أعلم الإسرائيليين سراً أن بوسعهم تجاهل ذلك الاتفاق. من هنا، برزت الحاجة إلى إنذار نووي يدب الذعر في قلوب الروس ويبعدهم عن المشهد. وقد حافظ أمن الأمريكيين على مكانته المعتادة.

بعد مضى عشر سنوات على ذلك، أطلقت إدارة ريغان عمليات اختيارية لجس نبض الدفاعات الجوية الروسية عن طريق محاكاة الهجمات الجوية والبحرية الحقيقية وحالات الجاهزية النووية القصوى التي كان الروس يعتزمون التحقق منها. جرى تنفيذ هذه الإجراءات في لحظة بالغة الحساسية والتوتر، حيث كانت واشنطن تقوم بنشر صواريخ بيرشنغ - 2 (Pershing II) الاستراتيجية في أوروبا القادرة على بلوغ موسكو في غضون عشر دقائق. كان الرئيس ريغان قد أعلن أيضاً عن برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي ("حرب النجوم")، التي أعتبرها الروس بحق سلاح الضربة الاستباقية الأولى، وهو تفسير شائع للدفاع الصاروخي على كافة الجهات. وكان هنالك توترات أخرى آخذة بالظهور.

من الطبيعي لهذه الخطوات أن تكون قد تسببت بقدر كبير من الذعر والهلع في روسيا، التي، بخلاف الولايات المتحدة، كانت مكشوفة تماماً وسبق أن هوجمت بصورة متكررة وتعرضت لدمار حقيقي أكثر من مرة. وهذا ما أفضى إلى انتشار ما يسمى بـ حالة 'الفزع الأكبر' من الحرب عام 1983. تظهر وثائق الأرشيف التي جرى الكشف عنها مؤخراً أن الخطر كان حتى أكثر حدة مما توقعه المؤرخون سابقاً. وقد استنتجت دراسة استخباراتية عالية المستوى بعنوان "الفزع الأكبر من الحرب كان حقيقياً" أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية قد استخفت بالهواجس الروسية وبخطر ضربة استباقية نووية روسية. لقد "غدت المناورات الحربية تقريباً مقدمة لضربة استباقية وقائية." بحسب تقرير نشر في 'مجلة الدراسات الاستراتيجية.'

كان الأمر حتى لخطر من ذلك بكثير، حسبما تناهى إلى مسامعنا في خريف العام 2013، عندما نقلت قناة بي بي سي بأنه وفى غمرة هذه التطورات الخطيرة على الأمن العالمي، رصدت أنظمة الإنذار المبكر الروسية ضربة صاروخية قادمة من جهة الولايات المتحدة، ما حدا بها إلى وضع أنظمتها النووية في حالة التأهب القصوى. كان البروتوكول المعتمد بالنسبة للقوات العسكرية الروسية يقضي بالرد النووي الفوري من جانب واحد. لحسن الحظ، فإن الضابط المناوب، ستانيسلاف بيتروف (Stanislay Petrov)، قرر عدم إطاعة الأوامر وعدم إبلاغ رؤسائه بتحذيرات أنظمة الإنذار المبكر. وقد تلقى توبيخاً رسمياً قاسياً على سلوكه هذا. لكن الفضل في بقائنا على قيد الحياة كي نتحدث عن تلك اللحظات المصيرية، يعود إلى تقصيره في أداء الواجب وإهماله تنفيذ الأوامر.

لم يعد أمن السكان بالنسبة لمخططي إدارة ريغان يشكل أهمية قصوى أكثر مما كان يشكل بالنسبة لأسلافهم. وما يزال الحال على ما هو عليه حتى وقتنا الحاضر، حتى لو نحينا جانباً الحوادث النووية شبه الكارثية العديدة التي حصلت على مدى السنين، والتي جرى استعراض العديد منها في الدراسة التي تقشعر لها الأبدان التي أجراها إريك شلوسر (Eric Schlosser) بعنوان "القيادة والسيطرة" *Command and Control*. بكلمات أخرى، من الصعب مجاراة الجنرال باتلر في استنتاجاته.

البقاء في حقبة ما بعد الحرب الباردة

لا يعد سجل أحداث وعقائد ما بعد الحرب الباردة سجلاً يبعث على الاطمئنان. على كل رئيس يحترم نفسه أن يكون له عقيدة، فقد كانت عقيدة كلينتون تتمثل بشعار "التعددية حيثما أمكننا ذلك، والأحادية حيثما يتوجب علينا ذلك." وبشهادة الكونغرس، فإن عبارة "يتوجب علينا" جرى تفسيرها بتفصيل أكبر، والمقصود بها أن الولايات المتحدة مخولة باللجوء إلى "الاستخدام أحادي الجانب للقوة العسكرية، لضمان طريق سالكة من دون عراقيل إلى الأسواق الرئيسية ومصادر إمداد الطاقة والموارد الاستراتيجية."

في تلك الأثناء، قدمت مبادرة الدفاع الاستراتيجي (ستراتكوم) في عهد كلنتون دراسة مهمة بعنوان "أساسيات ردع ما بعد الحرب الباردة،" صدرت بعد وقت طويل من انهيار الاتحاد السوفييتي، وكان كلنتون عاكفاً على مواصلة تنفيذ برنامج جورج بوش الأب المتمثل بتوسيع نطق حلف الناتو شرقاً في مخالفة صريحة للتعهدات الشفوية التي قطعها أمام رئيس الوزراء ميخائيل غورباتشيوف -

والتي ما تزال أصداؤها تتردد حتى اليوم. كانت تلك الدراسة معنية ب- "دور الأسلحة النووية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. " أحد الاستنتاجات الأساسية الذي خرجت بها الدراسة يقول بأنه يتوجب على الولايات المتحدة الاحتفاظ بحقها في توجيه الضربة الأولى، حتى ضد دول غير نووية. علاوة على ذلك، ينبغي للأسلحة النووية أن تكون في حال جاهزية دائمة بوصفها "الفزّاعة المرعبة دائمة الحضور في أي أزمة أو نزاع." والحقيقة أنه جرى استخدامها، تماماً مثلما تستخدم مسدساً تهدد به دون أن تطلق النار في أثناء سرقتك لأحد المحال التجارية (وهي نقطة لطالما أكد عليها دانيال اليسبرغ Daniel Ellsberg). ومضت دراسة ستراتكوم في إسداء نصائحها بأن على "المخططين ألا يبالغوا في عقلانيتهم حيال الأهداف المفضلة أكثر من غيرها بالنسبة للخصم." فكل شيء يمكن أن يشكل هدفاً محتملاً "من المحزن أن نصور أنفسنا على أننا نتحلى بعقلانية مطلقة ورباطة جأش لا حدود لها. أن تتفلت الولايات المتحدة كلياً من عقال الحكمة والتعقل وتمتطي متن الحقد والانتقام عند تعرض مصالحها الحيوية للخطر، ينبغي أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من الشخصية القومية التي نرسمها لأنفسنا." إنه أمر "يصب في مصلحة [مكانتنا الاستراتيجية] إذا ما استجدت تطورات محتملة قد تكون 'خارج نطاق السيطرة'، "ما يشكل تهديداً متواصلاً بهجوم نووي - وهو انتهاك صريح لميثاق الأمم المتحدة، إن كان هنالك ثمة من يعبأ لهكذا انتهاك.

لن نسهب هنا في الحديث عن الأهداف النبيلة التي يهللون لها باستمرار - أو، بخصوص ذلك الموضوع بالذات، الالتزام ببذل جهود "نوايا حسنة " لتخليص كوكب الأرض من هذا البلاء، وفق مقتضيات معاهدة حظر الانتشار النووي. ما يتردد الآن هو تكيفت مع بيت الشعر الذي وضعته هيلاير بيلوك [جوزيف هيلاير بييري رينيه بيلوك، كاتب ومؤرخ إنكليزي فرنسي ولد في 27 يوليو 1870 في بلدة لا سيليه سانتا كلود في فرنسا، ويعتبر واحداً من أشهر الكتاب في إنكلترا خلال بداية القرن 20، وقد عرف عنه بأته كتب وخطيب وشاعر ويحار وجندي وناشط] حول بندقية مكسيم Maxim gun [أول بندقية آلية بالكامل تعمل بمبدأ الارتداد اخترعها البريطاني الأمريكي المولد حيرام مكسيم عام 1884) (في اقتباس لكلمات المؤرخ الأفريقي العظيم، تشين ويزو Chinweizu)

مهما حدث، فقد بتنا نملك

القنبلة الذرية، وهم لا يملكونها

بعد مجيء كلينتون إلى السلطة، خلفاً لجورج بوش الأب، الذي يتماهى إقرارُه واسع النطاق بمبدأ الحرب الاستباقية بسهولة مع هجوم اليابان عام 1941 على القواعد العسكرية في اثنتين من

الممتلكات البحرية الأمريكية، في وقت كان فيه الجنود اليابانيون على دراية تامة بان قلاع B-17 الطائرة كانت تغادر نقاط تجمعها على جناح السرعة وتتجه صوب تلك القواعد بهدف "الإجهاز بصورة تامة على قلب الإمبراطورية الصناعي بهجمات مدمرة بالقنابل الحارقة على أكوام النمل في بساتين هونشو وكيوشو التي تعج بأشجار الخيزران" تلك كانت الطريقة التي جرى من خلالها وصف خطط ما قبل الحرب من قبل مهندسها، جنرال القوى الجوية كلير تشينول (Claire Chennai)، مع الموافقة الحساسية للرئيس فرانكلين روز فلت، ووزير الخارجية كوردل هول، و رئيس أركان الجيش الجنرال جورج مارشال.

يعدها جاء باراك أوباما، بكلماته المعسولة حول العمل من أجل إزالة الأسلحة النووية - مقرونة بخطط لإنفاق تريليون دولار عداً ونقداً على الترسانة النووية للولايات المتحدة خلال السنوات الثلاثين القادمة، وهي نسبة الميزانية العسكرية "تماثل الإنفاق من أجل الحصول على أنظمة استراتيجية جديدة عام 1980 في عهد الرئيس رونالد ريغان،" بحسب دراسة أجراها مركز جيمس مارتن لدراسات حظر الانتشار النووي (James Martin Center for Nonproliferation Studies) في معهد ميدليري للدراسات الدولية Middlebury Institute of International Studies في مدينة مونتراي، كاليفورنيا.

لم يتردد أوباما أيضاً في اللعب بالنار من أجل تحقيق مكاسب سياسية. لنأخذ على سبيل المثال عملية أسر واغتيال أسامة بن لادن من قيل عناصر فرقة نايفي سيل (Navy Seal) لقد استحضر أوباما ذكرى هذا الحادثة بفخر واعتزاز في أحد خطاباته المهمة حول مسألة الأمن القومي في أيار 2013. جرى تغطية الخطاب على نطاق واسع، لكن مقطعاً واحداً جرى إغفاله.

أشاد أوباما بالعملية، لكنه أضاف بأنها لا يمكن أن تشكل القاعدة. والسبب، أردف قائلاً، أن المخاطر "كانت جمة." لعل عناصر فرقة 'نايفي سيل' كانوا قد "تورطوا في مواجهة قتالية شائكة." مع ذلك، ومن حسن طالعهم، أن شيئاً من ذلك لم يحدث، فالتكلفة التي تكبدنها نتيجة علاقتنا مع باكستان وردة الفعل العنيفة من قيل عامة أبناء الشعب الباكستاني بسبب تعدينا على حرمة أراضيه، كانت باهظة بكل ما تعني الكلمة".

لنضف الآن بعض التفاصيل. صدرت الأوامر لعناصر فرقة 'نايفي سيل' بشق طريقهم خارج مسرح الأحداث عن طريق القوة المسلحة في حال اعتقالهم أو وقوعهم بالأسر. كانت الخطة تقضي

بتسخير كامل القوة العسكرية للولايات المتحدة آن تطلب الأمر في سبيل تخليصهم من محنتهم. لدى باكستان قوات عسكرية قوية وعالية التدريب وتذود عن سيادة البلاد بكل ما أوتيت من قوة. ولديها أيضاً أسلحة نووية، والخبراء الباكستانيون قلقون بشأن الاختراق المحتمل لمنظومة أمنهم النووي من قبل العناصر الجهادية. وليس سراً أيضاً أن الهجمات الإرهابية للطائرات الأمريكية من دون طيار وباقي السياسات قد نغصت على الباكستانيين حياتهم وحملتهم على التطرف.

في الوقت الذي كان فيه عناصر فرقة 'نايفي سيل' ما يزالون في ديار بن لادن، جرى إخبار رئيس الأركان أشفق برويز كياني بنبأ الغارة وأسر القوات العسكرية "بالتصدي لأي طائرة مجهولة الهوية،" التي ربما افترض أنها من الهند. في هذه الأثناء، في كابول، أمر قائد العمليات الحربية الأمريكية الجنرال ديفيد بترايوس David Petraeu "الطائرات الحربية بالرد" إذا ما عمد الباكستانيون إلى عرقلة عمل طائراتهم المقاتلة."

وبحسب أوباما، فإن من حسن طالعنا أن الأسوأ لم يحدث، رغم أن تداعياته كان من المتوقع لها أن تكون وخيمة جداً. لكن المخاطر جرى مواجهتها من دون أي اكتراث يذكر. أو أي تعليق لاحق.

وبحسب الجنرال باتلر، المعجزة الإلهية وحدها هي ما جنبنا دماراً محققاً حتى الآن، وكلما أمعنا في مغازلة القدر، تضاءلت آمالنا بتدخل العناية الإلهية للإبقاء على تلك المعجزة وإطالة أمدها.

الفصل السادس عشر

اتفاقات لوقف النار لا نتوقف عن خرقها

في 26 آب/ أغسطس 2014، وافقت إسرائيل والسلطة الفلسطينية كلاهما على اتفاق لوقف النار بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة والذي أستمر لمدة خمسين يوماً وأسفر عن مقتل 2100 فلسطيني وخلف وراءه دماراً واسع النطاق. دعا الاتفاق إلى نهاية فورية للأعمال العسكرية من قبل الطرفين، إسرائيل وحماس، بالإضافة إلى تخفيف الحصار الإسرائيلي الذي ما يزال ممسكاً بخناق الغزاويين منذ سنوات عديدة.

كان ذلك الحدث، على أية حال، أحدث المستجدات في سلسلة طويلة من اتفاقات وقف النار التي كان يجرى التوصل إليها بعد كل جولة من جولات العنف والتصعيد الإسرائيلي الممنهج لهجومها المستمر على غزة. في أثناء هذه الفترة، بقيت شروط هذه الاتفاقات على حالها من دون أي تغيير يذكر. وقد كان النمط السائد لهذه الاتفاقات يقضي بأن تقوم إسرائيل بتجاهل مقتضيات أي اتفاق قائم، والضرب بها عرض الحائط، في حين تلتزم بها حماس إلى أن يرغمها التصعيد الخطير في العنف الإسرائيلي على الرد، الذي يعقبه بدوره وحشية إسرائيلية أكبر وأشد شراسة. هذه التصعيدات الخطيرة هي ما يسمى بـ"الحسم السريع" أو "جز العشب" وفق الأسلوب الإسرائيلي في التعبير، رغم أن عملية عام 2014 الإسرائيلية جرى وصفها بدقة أكبر من قبل ضابط أمريكي بأنها "إزالة الطبقة السطحية للتربة."

أولى حلقات هذه السلسلة من اتفاقات وقف إطلاق النار كان الاتفاق على "حركة التنقل" بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005. لقد دعا الاتفاق إلى فتح المعبر بين غزة ومصر عند رفح أمام تصدير البضائع وحركة انتقال الأشخاص، وعمليات العبور المتواصلة بين إسرائيل وغزة لاستيراد وتصدير البضائع وانتقال الأشخاص، وتخفيف العوائق أمام الحركة ضمن الضفة الغربية، وتسيير قوافل الحافلات والشاحنات التي تتنقل بين الضفة الغربية وغزة، وبناء مرفأ بحري في غزة، وإعادة افتتاح المطار في غزة الذي كان قد دمره القصف الاسرائيلي.

جرى التوصل إلى ذلك الاتفاق بعد وقت قصير من سحب إسرائيل لمستوطنيها وقواتها العسكرية من غزة. جرى التعليق على الدافع وراء الانسحاب بشيء من السخرية والتهكم من قبل دوف وايزغلاس، لحد أمناء سر رئيس الوزراء آنذاك أرييل شارون، والذي كان مكلفاً بمهمة التفاوض على الاتفاق وتنفيذه. ملخصاً الهدف من العملية، أوضح وايزغلاس بأن "فك الارتباط كان عملياً بمثابة مُركّب الفورمول المطهر Formaldehyde. فهو يقدم الكمية اللازمة من هذا المركب للقضاء على أي ميكروبات سياسية مفيدة تسهم في أحياء عملية السلام مع الفلسطينيين."

في خلفية هذا المشهد، أدرك الصقور الإسرائيليون أنه وبدلاً من استثمار الموارد الأساسية في الإبقاء على بضعة آلاف من المستوطنين ضمن مجتمعات غير شرعية تعيش على المعونات في غزة المدمرة، سيكون من الأكثر منطقية وعقلانية نقلهم إلى مجتمعات غير شرعية تعيش على المعونات في مناطق الضفة الغربية التي تعتزم إسرائيل الاحتفاظ بها.

جرى تصوير عملية فك الارتباط على أنها عمل نبيل يسهم في خدمة عملية السلام، لكن الحقيقة كانت مغايرة تماماً. فإسرائيل لم تتخل قط عن سيطرتها على غزة، وهي بالتالي معترف بها كقوة احتلال من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة وبقية الدول (بمعزل عن إسرائيل، بالطبع). في مجمل تاريخهما الاستيطاني في الأراضي المحتلة، يصف الباحثان الإسرائيليان إيديث زيترال وآكيفا الدر ما حصل فعلياً عندما عمد ذلك البلد إلى فك "ارتباطه". لم يتم إطلاق سراح ذلك البلد المدمر ولو حتى "ليوم واحد من أسر القبضة العسكرية الإسرائيلية أو إعفاؤه من ضريبية الاحتلال التي يدفعها أبناء غزة كل يوم." بعد فك الارتباط، "خلفت إسرائيل وراءها أرضاً محروقة، وبنية تحتية مدمرة، وأناساً بلا حاضر ولا مستقبل. وجرى تدمير المستوطنات بطريقة خسيسة على يد محتل ظلامي أكثر خسة، ما يزال في الحقيقة ماضياً في إحكام قبضته على الأرض وقتل سكانها والتنكيل بهم عن طريق قوته العسكرية الغاشمة".

عمليتا الرصاص المسكوب وعمود الدفاع

سرعان ما بات لدى الإسرائيل الذريعة لانتهاك اتفاق تشرين الثاني بشراسة أكبر. ففي شهر كانون الثاني عام 2006، ارتكب الفلسطينيون جريمة لا تغتفر، حين قاموا بالتصويت "بطريقة خاطئة" في انتخابات حرة خاضعة لرقابة دولية صارمة، مقدمين البرلمان لحماس على طبق من ذهب. سارعت إسرائيل والولايات المتحدة على الفور إلى فرض عقوبات قاسية على حماس، في

رسالة واضحة جداً إلى العالم تتضمن مفهومها الخالص حول مبدأ "تعزيز الديمقراطية." وسرعان ما شرعت بالتخطيط لانقلاب عسكري يطيح بالحكومة غير المرغوب بها المنتخبة ديمقراطياً، وهو الإجراء المألوف والمتبع في مثل هذه الحالات. وعندما نجحت حماس في إجهاض الانقلاب وإحباطه عام 2007، عمدت إسرائيل إلى تصعيد حصارها الخانق على غزة أكثر فأكثر، وبدأت الهجمات العسكرية الإسرائيلية الممنهجة تقض مضاجع الغزاويين ليل نهار. لقد جاء ذلك التصويت الخاطئ في انتخابات حرة خاضعة لرقابة دولية صارمة وبالاً على حماس، لكن إجهاض انقلاب عسكري دُبّر في ليل من قبل الولايات المتحدة تبين بأنه ذنب لا يغتفر.

اتفاق جديد لوقف إطلاق النار تم التوصل إليه في حزيران/ يونيو عام 2008، دعا الاتفاق الجديد كسابقه إلى فتح المعابر "لتسهيل حركة نقل البضائع التي كانت مقيدة ومحظور عليها الذهاب إلى غزة." وافقت إسرائيل رسميا على الاتفاق، لكنها سرعان ما أعلنت بأنها لن تلتزم بالاتفاق ما لم تطلق حساس سراح جلعاد شاليط، الجندي الإسرائيلي الذي كانت قد أسرته وكان محتجزاً لديها.

لإسرائيل بالذات تاريخ عريق من أعمال الخطف للمدنيين في لبنان وفي عرض البحار والمحيطات واحتجازهم لفترات طويلة من دون أي تهم ذات مصداقية، وأحياناً كرهائن. عملية اعتقال المدنيين والزج بهم في السجون بموجب اتهامات غير مؤكدة، أو من دون أي اتهامات على الإطلاق، هو أيضاً من التقاليد والممارسات الممنهجة في الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل.

لم تُبق إسرائيل على حصار غزة وحسب، في انتهاك صريح لاتفاق وقف إطلاق النار عام 2008، بل قامت بذلك بطريقة بالغة القسوة، وصلت إلى حد منع وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، الأونروا، التي تعنى بشؤون تلك الأعداد الهائلة من اللاجئين الرسميين في غزة، من سد النقص الحاصل في مخزوناتها من المؤن. ففي 4 تشرين الثاني/ نوفمبر، وفي حين كانت وسائل الإعلام منشغلة بالانتخابات الرئاسية الأمريكية، اقتحمت القوات الإسرائيلية غزة وأجهزت على ستة من مقاتلي حماس. وقد استدعى ذلك رداً صاروخياً من حماس وتبادلاً لإطلاق النار. (كل الضحايا كانوا من الفلسطينيين). وفي أواخر كانون الأول/ ديسمبر، عرضت حماس إعادة تجديد اتفاق وقف إطلاق النار. درست إسرائيل العرض، لكنها رفضته. مفضلة بدلاً من ذلك إطلاق عملية الرصاص المسكوب، وهي غارة عدوانية على مدى ثلاثة أسابيع شنها الجيش الإسرائيلي بكامل عديده وعتاده داخل قطاع غزة، ما تمخض عن فظائع تقشعر لها الأبدأن جرى توثيقها بشكل جيد من قبل المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية.

في 8 كانون الثاني/ يناير 2009، وفي الوقت الذي كانت فيه عملية الرصاص المسكوب في أوج أستعارها وتأججها، أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً بالإجماع (مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت) يدعو إلى "وقف فوري لإطلاق النار يفضي إلى انسحاب إسرائيلي كامل، وإمدادات ميسرة للطعام والوقود والعلاجات الطبية إلى داخل القطاع، وإجراءات دولية مكثفة ومشددة لمنع تهريب السلاح والذخيرة."

اتفاق جديد لوقف إطلاق النار جرى التوصل إليه بالفعل، شبيه بالاتفاقات السابقة، ولكن مرة أخرى لم يتم الالتزام به مطلقاً، وأنهار بالكامل مع الجولة التالية والرئيسية من جولات 'جزّ العشب'، وهي عملية عمود الدفاع (Pillar of Defense) في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2012. ما حدث خلال الفترة الفاصلة يمكن أيجازه من خلال أعداد الإصابات من كانون الثاني/ يناير 2012 حتى إطلاق تلك العملية، وهي مقتل إسرائيلي واحد بإطلاق نار من داخل غزة، ومقتل ثمان وسبعين فلسطينياً بنيران إسرائيلية.

استهلت إسرائيل أول فصول عملية 'عمود الدفاع' بقتل أحمد الجباري، أحد كبار المسؤولين في الجناح العسكري لحماس. وصف مدير تحرير صحيفة هآرتس الإسرائيلية، الوف بن (Auf Benn)، الجباري بأنه كان "مقاول إسرائيل من الباطن" في غزة، الذي نجح في فرض هدوء نسبي على مدى أكثر من خمس سنوات. وكما هي العادة دائماً، فاقد كانت هنالك ذريعة لعملية الاغتيال، لكن السيب المرجّح أفصح عنه ناشط السلام الإسرائيلي جرشون باسكين (Gershon Baskin). لقد كان مشاركا بالمفاوضات المباشرة مع الجباري على مدى سنوات وأفاد بأنه، وقبل ساعات من اغتياله، " تلقى الجباري مسودة اتفاق وقف إطلاق النار الدائم مع إسرائيل، والتي تضمنت آلية الإبقاء على وقف إطلاق النار في حال تدهور الوضع بين إسرائيل والفصائل في قطاع غزة."

هنالك سجل طويل حافل للأعمال الإسرائيلية الهادفة إلى ردع أي خطر يستهدف التسوية الدبلوماسية.

بعد هذا الفاصل من إحدى جولات 'جز العشب'، تم التوصل من جديد إلى اتفاق آخر لوقف إطلاق النار. مكرراً الشروط ذاتها التي باتت مألوفة الآن، دعا الاتفاق إلى وقف الأعمال العسكرية من قبل الطرفين وانتهاء فاعل لحصار غزة مع "فتح إسرائيل للمعابر وتسهيل حركة انتقال الأشخاص ونقل البضائع، والامتناع عن تقييد حركات التنقل الحر للمقيمين واستهداف المقيمين في المناطق الحدودية."

ما جرى بعد ذلك جرى استعراضه من قبل ناثان ترول (Nathan Thrall)، كبير محللي صحيفة الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات

الدولية (ICG). أقرت الاستخبارات الإسرائيلية بأن حماس كانت ملتزمة بشروط وقف إطلاق النار. " لذلك لم تجد "إسرائيل،" بحسب ثرول، أيَّ حافز يدعم مآربها وغايتها من هذا الاتفاق. في الأشهر الثلاثة التي تلت اتفاق وقف أطلاق النار، قامت قواتها بغارات وهجمات منتظمة داخل غزة، فقصفت المزارعين الفلسطينيين وأولئك الذي يجمعون الخردة والنفايات عبر الحدود، وفتحت النار على القوارب، مانعة الصيادين من الدخول إلى معظم أنحاء مياه غزة الإقليمية." بكلمات أخرى، لقد كان حصاراً بلا نهاية أبداً. "المعابر كانت تغلق بصورة متكررة. والمناطق المسماة محايدة داخل غزة [التي يمنع على الفلسطينيين دخولها، والتي تناهز مساحتها ثلث مساحة الأراضي الزراعية المحدودة في القطاع أو أكثر] جرى استعادتها من جديد. الواردات تراجعت، والصادرات توقفت، وعدد قليل من الغزاويين جرى منحهم تصاريح دخول إلى إسرائيل والضفة الغربية.

عملية الحافة الوقائية

هكذا سارت الأمور حتى نيسان/ أبريل 2014، عندما حصل حدث مهم تمثل بتوقيع الفصيلين الفلسطينيين الرئيسيين، حماس ومقرها غزة، والسلطة الفلسطينية الخاضعة لسيطرة فتح ومقرها الضفة الغربية اتفاق وحدة. قدمت حماس تنازلات كبيرة، وحكومة الوحدة لم تكن تضم أياً من عناصر حماس أو حلفائها. بالمعيار الأساسي، بحسب ثرول، أحالت حماس إدارة الحكم في غزة إلى السلطة الفلسطينية. جرى نشر الآلاف من عناصر أمن السلطة هناك، وقامت السلطة بوضع حراسها على الحدود وعند المعابر، من دون أي إجراء أت ممثلة من جانب حماس في الجهاز الأمني للضفة الغربية. أخيراً، قبلت حكومة الوحدة بالشروط الثلاثة التي كانت تطالب بها واشنطن والاتحاد الأوروبي منذ زمن طويل، وهي اللاعنف، والالتزام باتفاقيات الماضي، والاعتراف بإسرائيل.

تملك إسرائيل حالة شديدة من الغضب والحنق. وأعلنت حكومتها في الحال أنها سترفض التعامل مع حكومة الوحدة وألغت المفاوضات. وتفاقم غضبها أكثر فأكثر عندما أعلنت الولايات المتحدة، إلى جانب معظم بلدان العالم، عن دعمها لحكومة الوحدة.

هنالك أسباب وجيهة تحمل إسرائيل على معارضة توحد الفلسطينيين. أحد هذه الأسباب هو أن نزاع حماس - فتح كان قد وفر ذريعة منطقية لإسرائيل لرفض المشاركة في أي مفاوضات جادة. كيف للمرء أن يتفاوض مع كيان منقسم على نفسه؟ والأهم من ذلك، أنه وعلى مدى أكثر من عشرين عاماً، كانت إسرائيل

ملتزمة بفصل قطاع غزة وعزله عن الضفة الغربية، في انتهاك صريح لاتفاقات أوسلو، التي تعلن بأن غزة والضفة الغربية هما وحدة إقليمية لا تتجزأ. أن إلقاء نظرة على الخارطة تشرح هذه الدوافع المنطقية. بفصلها عن غزة، فإن أية محوطات داخلية في الضفة الغربية متروكة للفلسطينيين لن يكون لها أي منفذ إلى العالم الخارجي.

علاوة على ذلك، لطالما كانت إسرائيل تسعى للسيطرة الممنهجة على وادي الأردن، وطرد الفلسطينيين، وإقامة المستوطنات، وحفر الآبار، وكل ما يضمن أن المنطقة البالغة مساحتها حوالي ثلث مساحة الضفة الغربية، بما فيها معظم أراضيها الزراعية - سوف يجري بالنهاية ضمها إلى إسرائيل إلى جانب المناطق الأخرى التي تقوم إسرائيل بالاستيلاء عليها. من هنا، فإن باقي الكانتونات الفلسطينية ستصبح في سجن حقيقي. الاتحاد مع غزة سيحول دون تنفيذ هذه الخطط، التي تعود إلى الأيام الأولى للاحتلال والتي ما برحت تتلقى دعماً ثابتاً من الكتل السياسية الكبرى، ومن شخصيات لطالما جرى تصويرها على أنها حمائم سلام، كرئيس الوزراء السابق شمعون بيريز، أحد مهندسي ومصممي خطة الاستيطان في أعماق الضفة الغربية.

كالعادة، فقد كان هنالك حاجة لوجود ذريعة تبرر التحرك نحو المرحلة التالية من التصعيد. وكان لها ما أرادت، عندما ارتكبت جريمة القتل الوحشية بحق الصبية الإسرائيليين الثلاثة من إحدى المستوطنات في الضفة الغربية. أعقب الجريمة غارات عنيفة مدمرة على مدى ثمانية عشر يوماً استهدفت حماس بشكل أساسي. وفي 2 أيلول/ سبتمبر، ذكرت صحيفة هآرتس بأنه، وبعد تحقيقات مكثفة، تبين للسلطات الأمنية الإسرائيلية بأن عملية خطف المراهقين "نفذتها خلية مستقلة" لا روابط مباشرة لها مع حماس. وقتها، كانت الغارات العنيفة المدمرة قد نجحت في تقويض أركان حكومة الوحدة التي كانت تخشاها إسرائيل .

أخيراً ردت حماس بإطلاق أول رشقة من صواريخها خلال ثمانية عشر شهراً، مهيئة لإسرائيل الذريعة لإطلاق عملية الحافة الوقائية في 8 تموز/ يوليو. وقد أثبت ذلك الهجوم الذي أستمر لمدة خمسين يوماً على أنه أكثر العمليات تطرفاً في سلسلة جولات 'جز العشب' - حتى الآن.

العملية التي ما تزال بحاجة لتسمية

إسرائيل اليوم هي في وضع جيد تماماً، ولا تجد ما يدفعها لتغيير

مسار سياستها القديمة التي مضى عليها عقود طويلة والمتمثلة بفصل غزة عن الضفة الغربية والالتزام باتفاق أساسي لوقف إطلاق النار للمرة الأولى. ويعتبر حكم الجنرال المصري عبد الفتاح السيسي مرحباً به من قبل إسرائيل على صعيد الإبقاء على السيطرة في غزة.

مع تسليم حكومة الوحدة الفلسطينية قوات السلطة الفلسطينية المدربة أمريكياً لزمام السيطرة على الحدود والإدارة في غزة، والمحتمل انتقالها إلى أيدي السلطة الفلسطينية، التي تعتمد على إسرائيل في بقائها وكذلك في مواردها، لن تشعر إسرائيل بأن هنالك ما يقلقها إلى ذلك الحد من شكل محدود من أشكال الحكم الذاتي للمحوطات الداخلية التي بقيت في أيدي الفلسطينيين.

هنالك قدر من الحقيقة في التعليق الذي أدلى به رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو حين قال إن "هنالك جهات عديدة في المنطقة باتت تدرك اليوم، في غمرة الأخطار التي تتهدد وجودها والمتمخضة عن الصراع القائم في المنطقة، بأن إسرائيل ليست عدواً وإنما شريك". آكيفا ألدر كبير مراسلي إسرائيل الدبلوماسيين، يضيف قائلاً إن "كل تلك 'الجهات العديدة في المنطقة' تدرك أيضاً أنه لن توجد هناك أي مبادرة دبلوماسية شجاعة شاملة تلوح بوادرها في الأفق من دون الاتفاق على إنشاء دولة فلسطينية على حدود العام 19، والتوصل إلى تسوية عادلة متفق عليها لمشكلة اللاجئين." وهذا ليس على جدول أعمال إسرائيل، بحسب ألدر.

بعض المعلقين الإسرائيليين العارفين ببواطن الأمور، وعلى رأسهم المحرر الصحفي البارز داني روبنشتاين، يرى بأن إسرائيل مرشحة لأن تعكس مسار سياستها وترخي قبضتها على غزة.

سنرى.

لكن سجل هذه السنوات الماضية يقول غير ذلك، والدلائل الأولى لا تبدو مبشرة. فمع انتهاء عملية 'الحافة الوقائية'، أعلنت إسرائيل عن قيامها بأكبر عملية استملاك الأراضي الضفة الغربية خلال ثلاثين عاماً، آلاف الفدادين تقريباً. وقد ذكرت الإذاعة الإسرائيلية بن عملية الاستملاك جاءت رداً على قتل المراهقين الإسرائيليين الثلاثة من قبل "متشددي حماس." أحد الصبية الفلسطينيين جرى حرقه حتى الموت ردا على تلك الجريمة، ولكن لم يتم بالمقابل تسليم أية أراض إسرائيلية للفلسطينيين، ولم تحدث هنالك أية ردود فعل عندما أقدم أحد الجنود الإسرائيليين على قتل الطفل خليل العناتي ذي العشرة أعوام في شارع هادئ في أحد معسكرات اللجوء قرب الخليل، ثم انطلق في سيارته الجيب العسكرية تاركاً الطفل ينزاف حتى الموت.

كان العناتي واحداً من بين ثلاثة وعشرين فلسطينياً (من بينهم ثلاثة أطفال) قتلتهم القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية خلال هجوم غزة، بحسب إحصاءات الأمم المتحدة، إلى جانب أكثر من ألفي جريح، 38 منهم بالرصاص الحي "إن أحداً من أولئك الضحايا لم يكن يشكل خطراً على حياة الجنود الإسرائيليين،" بحسب الصحفي الإسرائيلي جدعون ليفي. لم تصدر هنالك أية ردود فعل على مقتل أي من هؤلاء، تماماً متلماً لم تصدر هنالك أية ردود فعل عندما كانت إسرائيل تواظب على قتل أكثر من طفلين فلسطينيين وسطياً في الأسبوع الواحد على مدى الأعوام الأربع عشرة الماضية. فهم بكل الأحوال، ليسوا بشراً.

من الشائع عموماً لدى كافة الجهات أنه إذا ما فشل حل الدولتين نتيجة استيلاء إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، فإن البديل سيكون دولة واحدة غرب نهر الأردن. بعض الفلسطينيين يرحبون بهذا الحل، متوقعين بأنه سيكون بوسعهم آنذاك إطلاق نضال حقوق إنسان للمطالبة بحقوق متساوية على شاكلة جنوب أفريقيا في ظل نظام التفرقة العنصرية. العديد من المعلقين الإسرائيليين يحذرون من أن "المشكلة الديمغرافية " المتمخضة عن ذلك، والمتمثلة بطغيان نسبة الولادات العربية على اليهودية وتضاؤل الهجرة اليهودية ستنسف أي أمل بإقامة "دولة يهودية ديمقراطية."

لكن هذه المعتقدات واسعة الانتشار تبدو غير مؤكدة. فالبديل الواقعي لحل الدولتين هو أن إسرائيل ستستمر بالمضي قدماً في خططها ومشاريعها التي ما برحت تنفذها على مدى سنوات، واضعة يدها على كل ما يهمها في الضفة الغربية، مع تجنب التجمعات الفلسطينية الكثيفة وإخلاء المناطق التي تقوم بضمها إلى إسرائيل من الفلسطينيين. وهذا سيحول دون نشوء "المشكلة الديمغرافية" التي تحسب لها إسرائيل ألف حساب.

لا تزال هذه السياسات الأساسية قائمة ويجري تنفيذها منذ حرب عام 1967، تماشياً مع المبدأ الذي أعلنه وزير الحرب آنذاك موشيه دليلان، أحد القادة الإسرائيليين الأكثر تعاطفاً مع الفلسطينيين. فقد أخبر زملاءه في الحزب أن عليهم إخبار اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية بأنه "لا حل لدينا" وأنكم ستعيشون كالكلاب، ومن لا يروق له ذلك فليرحل، وسوف نرى إلى أين تسير هذه العملية."

كان الاقتراح طبيعياً في ضوء الفكرة الطاغية التي أطلقها الرئيس المستقبلي حاييم هيرتزغ (Chaim Herzog) [الرئيس السادس لإسرائيل. ولد في إيرلندا الشمالية لعائلة يهودية محافظة. هاجر إلى فلسطين سنة 1935 والتحق بفرقة الهاجانا.

درس الحقوق في معهد الحقوق في القدس ثم التحق بالجيش البريطاني وأصبح ضابط استخبارات] عندما قال: "إنني لا أنكر على الفلسطينيين مكاناً أو موقفاً أو رأياً حول أي أمر كان... لكني بالتأكيد لست مستعداً لاعتبارهم شركاء على الإطلاق في أرض وقفها الله لأبناء شعبنا منذ آلاف السنين. لن يكون هنالك أي شريك ليهود هذه الأرض." دايان أيضاً طالب بـ " حكم وسيطرة دائمة" لإسرائيل على الأراضي المحتلة. وعندما يعير نتانياهو عن الموقف ذاته اليوم، فهو لا يجترح شيئاً جديداً.

على مدى قرن من الزمن، دأب الاستعمار الصهيوني لفلسطين بشكل رئيسي على تطبيق المبدأ البراغماتي المتمثل بالترسيخ الهادئ للحقائق على أرض الواقع، الأمر الذي سيجد العالم نفسه في نهاية المطاف مرغماً على تقبله. لقد كانت سياسة ناجحة إلى أبعد الحدود. هنالك كل الأسباب الوجيهة التي تشير إلى ديمومة هذه السياسة طالما واصلت الولايات المتحدة تزويدها إسرائيل بالدعم العسكري والاقتصادي والدبلوماسي والإيديولوجي اللازم. وبالنسبة لأولئك المعنيين بالحقوق المشروعة لأبناء الشعب الفلسطيني الذين أحالهم القمع والظلم والاضطهاد إلى بهائم متوحشة هائمة على وجوهها، لا أولوية تتقدم على أولوية السعي لتغيير سياسات الولايات المتحدة - وهو ليس بالحلم الطوباوي غير القابل للتحقق بأية حال.

الفصل السابع عشر

الولايات المتحدة دولة إرهابية بامتياز

تخيل بأن المقالة الرئيسية في صحيفة البرافدا (Pravda) نقلت دراسة لوكالة الكي جي بي (KGB) تستعرض العمليات الإرهابية الكبرى التي أشرف الكرملين على تنفيذها في أنحاء العالم، في محاولة لتحديد العوامل التي أدت إلى نجاحها أو فشلها. لقد توصلت المقالة في استنتاجها النهائي إلى أن حالات النجاح كانت نادرة لحسن الحظ، وأن هنالك إعادة نظر جارية في هذه السياسة من أساسها. لنفرض أن المقالة استرسلت في تحليلاتها واقتبست ما قاله فلاديمير بوتين من أنه كان قد طلب إلى كي جي بي القيام بمثل هذه الاستقصاءات والتحقيقات بهدف تحديد الحالات التي كان يجري من خلالها "تمويل المتمردين ومدهم بالسلاح في بلد كانت أموره تسير على خير ما يرام. ولم يتمكنوا من الخروج بالكثير." لذلك بات لديه بعض الإحجام عن الاستمرار في مثل هذه المحاولات.

لو افترضنا جدلاً بأن مثل هذه المقالة قدر لها أن تظهر إلى حيز الوجود، فإن صيحات الغضب والسخط والاستهجان ستبلغ عنان السماء، وستجد روسيا نفسها عرضة لقدر كبير من الشجب والإدانة - أو الأسوأ من ذلك - ليس فقط للسجل الإرهابي الأسود الذي أقرت به صراحة، وإنما يسبب ردود الفعل في أوساط القيادة والطبقة السياسية، التي لا يهمها سوى سير العمليات الإرهابية للدولة الروسية وإمكان تطويرها.

من الصعب في الحقيقة أن نتخيل أن مثل هذه المقالة يمكن أن تجد طريقها للظهور، باستثناء حقيقة أنها قد ظهرت مؤخراً - تقريباً.

ففي 14 تشرين الأول/ أكتوبر، نشرت المقالة الرئيسية في صحيفة نيويورك تايمز دراسة لوكالة CIA تستعرض العمليات الإرهابية الأساسية التي كان يشرف البيت الأبيض على إدارتها وتنفيذها في أنحاء العالم، في محاولة لتحديد العوامل التي أدت إلى نجاحها أو فشلها، والتوصل إلى الاستنتاج ذاته المذكور آنفاً. وقد استرسلت المقالة في اقتباس ما قاله باراك أوباما من أنه كان قد طلب إلى وكالة CIA القيام بمثل هذه الاستقصاءات والتحقيقات

بهدف تحديد الحالات التي كان يجري من خلالها "تمويل المتمردين ومدّهم بالسلاح في بلد كانت أموره تسير على خير ما يرام. لم يتمكنوا من الخروج بالكثير." لذلك بات لديه بعض الإحجام عن الاستمرار في مثل هذه المحاولات.

لم تنطلق هنالك أي صيحات غضب وسخط واستهجان، لم يحدث شيء على الإطلاق.

الاستنتاج يبدو واضحاً جداً. في الثقافة السياسية الغربية، من الطبيعي واللائق تماماً لزعيمة العالم الحر أن تكون دولة إرهابية آثمة وأن تعلن صراحة عن حضورها البارز والمتميز في مثل هذه الجرائم. ومن الطبيعي واللائق أيضاً للفائز بجائزة نوبل للسلام والمحامي الدستوري الليبرالي الممسك بزمام السلطة أن يكون معنياً فقط بكيفية تنفيذ مثل هذه العمليات الإرهابية بكفاءة وفاعلية أكبر.

إن نظرة فاحصة متأنية على الأمور يمكن لها أن ترسخ هذه الاستنتاجات بصورة مطلقة.

تستهل المقالة أحداثها باستعراض العمليات الأمريكية "من أنغولا إلى نيكاراغوا حتى كوبا." لنضف بعضاً مما جرى حذفه وإسقاطه، مستمدين معلوماتنا من الدراسات الاستكشافية الجديدة حول دور كوبا في تحرير أفريقيا للباحث بيرو غليسز (Piero Gleijeses)، سيما في كتابه الأخير "رؤى الحرية" *Visions of Freedom*

في أنغولا، انضمت الولايات المتحدة إلى جنوب أفريقيا في تقديم الدعم السخي والحاسم لجيش منظمة يونيتا (Unita) الإرهابية التابع لـ جوناس سافمبي ـ (Jonas Savimbi). واستمرت في ذلك حتى بعد أن مني سافمبي بهزيمة ساحقة في انتخابات حرة أجريت تحت رقابة صارمة وسحبت جنوب أفريقيا دعمها لهذا "الوحش الذي استجلبت شهوته للسلطة شقاء وبؤساً ما بعده بؤس على شعبه،" بحسب السفير البريطاني في أنغولا مساراك غولدنغ (Marrack Goulding)، وهي عبارة أيدها وأثنى عليها رئيس مركز الـ CIA في كينشاسا المجاورة. فقد حذر مسؤول CIA من "أنها لم تكن فكرة صائبة" دعم هذا الوحش "بسبب هول الجرائم التي ارتكبها سافمبي. كان متوحشاً إلى درجة مريعة".

بالرغم من كل العمليات الإرهابية والإجرامية المدعومة من قبل الولايات المتحدة التي ارتكبت على نطاق واسع في أنغولا، فقد دفعت القوات الكوبية بطغاة جنوب أفريقيا خارج البلاد، وأرغمتهم على الخروج من ناميبيا المحتلة بصورة غير شرعية رغماً عن أنوفهم، ومهدت الطريق للانتخابات الأنغولية التي، بعد هزيمته فيها،

"تجاهل سافمبي تماماً آراء وقناعات ما يقرب من 800 مراقب انتخابات أجنبي هنا بأن عملية التصويت كانت حرة ونزيهة،" بحسب صحيفة نيويورك تايمز، واستمر في حربه الإرهابية بدعم من الولايات المتحدة.

جرى الإشادة والترحيب بالإنجازات الكوبية في تحرير أفريقيا وإنهاء نظام التفرقة العنصرية من قبل نيلسون مانديلا بعد أن أطلق سراحه أخيراً من السجن. أول ما قام به كان إعلانه بـ "أنني طوال سنوات وجودي في السجن كانت كوبا هي مصدر وحيي وإلهامي وفيدل كاسترو في نظري صرح القوة الشامخ... لقد قوضت [الانتصارات الكوبية] أركان تلك الخرافة المتمثلة بعظمة ذلك الطاغية الأبيض الذي لا يقهر [و] ألهمت الجماهير المناضلة في جنوب أفريقيا... ما شكل نقطة تحول في تحرير قارتنا - من أين لأي بلد آخر أن يفخر ويتباهى بمثل هذا السجل الناصع من الإيثار والغَيرية أكثر مما أظهرته كوبا في علاقتها مع أفريقيا؟"

كان القائد الإرهابي هنري كيسنجر، بالمقابل، "غاضباً جداً" من تمرد "الصغير الحقير" كاسترو، ورأى بأنه يجب أن "يُسحق" بحسب وليام (William LeoGrande) وبيتر كورن بلو (Peter Kornbluh) في كتابهما "القناة الخلفية للعودة إلى كوبا" *Back Channel to Cuba* الذي يعتمد على وثائق جرى الكشف عنها مؤخراً.

بالتحول إلى نيكاراغوا، لا حاجة بنا إلى إطالة الحديث عن حرب رونالد ريغان الإرهابية، التي استمرت لوقت طويل بعد أن أمرت محكمة العدل الدولية واشنطن بوقف "استخدامها غير المشروع للقوة" - أي إرهابها الدولي - ودفع تعويضات أساسية، ويعد صدور قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يطالب كافة الدول (يقصد الولايات المتحدة) بالتقيد بالقانون الدولي - أحبطه فيتو واشنطن. ومع ذلك، ينبغي الاعتراف بأن حرب ريغان الإرهابية ضد نيكاراغوا - التي أكملها جورج بوش الأب، بوش، "رجل الدولة" - لم تكن مدمرة بالقدر الذي كان عليه إرهاب الدولة الذي كان يدعمه ويؤازره بقوة وحماس في السلفادور وغواتيمالا. كان لدى نيكاراغوا ميزة امتلاك جيش لمواجهه قوى الإرهاب التي تشرف عليها وتديرها الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن الإرهابيين الذين كانوا يهاجمون السكان في الدول المجاورة كانوا القوى الأمنية المسلحة التي دربتها واشنطن.

في كوبا، شنت واشنطن عملياتها الإرهابية البربرية بأوامر من قبل الرئيس كنيدي وأخيه، النائب العام روبرت كنيدي، بهدف معاقبة الكوبيتين لدحرهم غزو خليج الخنازير الذي قامت به الولايات المتحدة. لم تكن الحرب الإرهابية بالأمر السهل مطلقاً، فقد جنَّدت لها واشنطن أربعمئة جندي أمريكي، وألفي كوبي، وأسطولاً صغيراً

من القوارب السريعة، وميزانية سنوية مقدارها 50 مليون دولار. وقد أشرف عليها جزئياً إحدى دوائر CIA في ميامي التي تنتهك "قانون الحياد (Neutrality Act) [أصدر الكونغرس أول قانون حياد في 31 آب/ أغسطس 1935 يحظر تصدير السلاح والذخيرة والعتاد الحربي إلى دول أخرى تخوض حروباً. وقد تلاه قوانين أخرى عامي 1937 و1939] وربما، القانون الذي يحظر عمليات CIA في الولايات المتحدة. كانت العمليات تتضمن قصف الفنادق والمنشآت الصناعية وإغراق قوارب الصيد، وتسميم المحاصيل وقطعان الماشية وتلويث صادرات السكر، وغيرها الكثير. بعض هذه العمليات لم تكن بتفويض مباشر من CIA تحديداً، بل كانت تنفذ من قبل قوى إرهابية تمولها وتدعمها CIA، وهو تمايز لا يشكل أي فرق في هذه الحالة.

وكما تكشف منذ ذلك الحين، فقد شكل "المشروع الكوبي" (المعروف أيضاً بعملية مونغوز) [عملية سرية جرى إعدادها من قبل الـ CIA خلال السنة الأولى من إدارة كنيدي. ففي 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1961 فوض كندي الجنرال إدوارد لانسدل قائد القوى الجوية بشن غارات عدوانية على كوبا للإحاطة بحكومة كاسترو بعد الهزيمة الساحقة التي مني بها الغزو الأمريكي الفاشل لخليج الخنازير] أحد العوامل التي حملت خروتشوف على إرسال الصواريخ إلى كوبا ونشوف ما يسمى بـ"أزمة الصواريخ،" التي كادت أن تشعل فتيل حرب نووية فتاكة. لم تكن "العمليات" الأمريكية في كوبا بالأمر السهل.

جرى إيلاء بعض الانتباه إلى جانب ثانوي واحد فقط من الحرب الإرهابية، وهي المحاولات المتعددة التي جرت لاغتيال فيدل كاسترو، والتي تم تجاهلها بوصفها محاولات صبيانية مخادعة من تدبير الـ CIA. ناهيك عن ذلك، فإن أياً مما حدث لم يستقطف كثيراً من الاهتمام أو التعليق. أول تحقيق جدي باللغة الإنكليزية حول تأثير حرب الإرهاب على الكوبيين جرى نشره عام 2010 من قبل الباحث الكندي كيث بولندر(Keith Blender)، في دراسة له بعنوان "أصوات من الجانب الآخر" *Voices From the Other Side*، وهي دراسة قيمة جرى تجاهلها إلى حد كبير.

الأمثلة الثلاثة التي جرى تسليط الضوء عليها في تقرير صحيفة نيويورك تايمز حول الإرهاب الأمريكي ليست سوى غيض من فيض. ومهما يكن من أمر، من المفيد وجود هذا الاعتراف والإقرار المتميز بتكريس واشنطن لجهودها لخدمة العمليات الإجرامية المدمرة والإقرار بعدم أهمية كل هذا بالنسبة للطبقة السياسية، التي تعتبر أن من الطبيعي واللائق بالنسبة للولايات المتحدة أن تكون قوة عظمى إرهابية، عصبيّة على القوانين والمعايير الحضارية المتمدنة.

الغريب في الأمر أن العالم قد لا يوافق. وتظهر استطلاعات

الرأي العالمية أن الولايات المتحدة تعتبر أكبر خطر يتهدد السلم العالمي بفارق كبير جداً بينها وبين بقية الأخطار. ومن حسن الحظ أن الأمريكان لم يحاطوا علماً بهذه المعلومات المهمة.

الفصل الثامن عشر

التحرّك التاريخي لأوباما

لقيت المبادرة المتمثلة بإقامة علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا قدراً كبيراً من الترحيب وعلى نطاق واسع بوصفها حدثاً يتميز بأهمية تاريخية. المراسل جون لي أندرسون الذي كان قد بإدراك وتبصر حول المنطقة، يلخص لنا من خلال ما كتبه في صحيفة نيويورك (New Yorker) رد الفعل العام في أواسط المفكرين الليبراليين على النحو التالي:

> **لقد أظهر باراك أوباما أن بوسعه التصرف كرجل دولة له وزنه التاريخي، وهكذا، وفي هذه اللحظة نفسها، وأظهر راؤول كاسترو أن بوسعه أيضاً التصرف كرجل دولة له وزنه التاريخي. وبالنسبة للكوبيين، فإن هذه اللحظة سوف تشكل مناسبة للمصارحة والبوح بمكونات النفس والروح إضافة إلى كونها لحظة تحول تاريخية. ظلت علاقتهما مع جارتهما الأمريكية الشمالية الغنية القوية في ستينات القرن الماضي مجمدة لخمسين عاماً. وعلى مستوى سوريالي، كانت مصائرهما أيضاً مجمدة. بالنسبة للأمريكيين، هذا تطور مهم أيضاً. فالسلام مع كوبا يعود بنا في أية لحظة إلى ذلك العصر الذهبي الذي كانت فيه الولايات المتحدة بلداً محبوباً في أنحاء العالم، ورئيس شاب وسيم يدعى جون كنيدي يدير شؤون البلاد - قبل فيتنام، قبل سلفادور الليندي، قبل العراق، وقبل كل تلك المآسي- وتحملنا على الشعور بالفخر والاعتزاز تجاه أنفسنا لسلوكنا أخيراً جادة الهداية والصواب وقيامنا بالشيء الصحيح الذي ينبغي علينا القيام به.**

إن حقائق الماضي ليست على تلك الدرجة من المثالية كما جرى رسمياً في صورة كاميلوت Camelot التي لا تكاد تبارح مخيلتنا. فجون كندي لم يكن موجوداً "قبل فيتنام" – أو حتى قبل أليندي والعراق، ولكن لننحي ذلك جانباً. في فيتنام، عندما قدم جون كنيدي إلى السلطة، كانت وحشية نظام الرئيس نغو دينه ديام (1901 - 1936) Ngo Dinh Diem الذي كانت الولايات المتحدة قد نصَّبته، قد فجرت أخيراً معارضة داخلية لم يتمكن ذلك النظام من ضبطها وكبح جماحها.

لذلك، عمد كنيدي على الفور إلى تصعيد التدخل الأمريكي إلى مستوى عدوان صريح شامل، مصدراً أوامره إلى القوات الجوية الأمريكية بقصف جنوب فيتنام (بموجب مؤشرات جنوب فيتنامية لم تنطل على أحد)، مع السماح لتلك القوات باستخدام قنابل النابالم

والقنابل الكيميائية لتدمير المحاصيل وقطعان الماشية، وإطلاق الخطط والبرامج لتجميع المزارعين في معسكرات اعتقال حقيقية "لحمايتهم" من خطر رجال العصابات الذين كانت واشنطن على يقين تام من ولاء معظمهم.

بحلول العام 1963، بدا بأن التقارير القادمة من ميادين المعارك تظهر بأن قوات كنيدي كانت تحرز انتصارات في الحرب، لكن مشكلة خطيرة برزت على ساحة الأحداث. في آب/ أغسطس، عملت الإدارة الأمريكية أن حكومة ديم كانت تسعى لإجراء مفاوضات مع فيتنام الشمالية لإنهاء النزاع.

لو أنه كان لدى جون كنيدي أدنى نية بالانسحاب، لشكل ذلك فرصة ذهبية بالنسبة له للقيام بذلك بكل كياسة ولباقة، من دون أية تكلفة سياسية. حتى إنه كان بوسعه الزعم، بالطريقة المعتادة، بأن صلابة الموقف الأمريكي ودفاع الولايات المتحدة المبدئي عن الحرية هو ما أزعم الفيتناميين الشماليين على "الاستسلام." بدلاً من ذلك، قامت واشنطن بمساندة وتأييد عملية انقلاب عسكري جاء إلى السلطة بجنرالات متشددين موالين لكنيدي وداعمين لالتزاماته الحقيقية. جرى الإجهاز على الرئيس ديام وشقيقه في سياق العملية. بعد أن بات واضحاً أن النصر كان قاب قوسين أو أدنى، قبل كنيدي على مضض باقتراح تقدم به وزير الدفاع آنذاك روبرت ماكنمارا يقضي بالبدء بسحب القوات (مذكرة عمل الأمن القومي رقم 263)، ولكن بشرط حاسم: بعد أن يتم إحراز النصر. بقي كندي محافظاً على ذلك المطلب بصورة ملحة حتى اغتياله بعد بضعة أسابيع. وجرى تلفيق وفبركة الكثير من الأوهام والتخيلات المتصلة بهذه الأحداث، لكنها سرعان ما كانت تتداعى وتنهار على الفور تحت وطأة السجل الوثائقي المتخم بالدلائل والإثباتات.

لم تكن الحكاية في باقي الأماكن أيضاً على تلك الدرجة من المثالية، كما هي الحال في أساطير كاميلوت. أحد أكثر قرارات كنيدي أهمية عام 1962، تمثل بنقل مهمة القوات العسكرية لأمريكا اللاتينية من "الدفاع عن نصف الكرة الشمالي" إلى "الأمن الداخلي،" ما أسفر عن عواقب وتداعيات مروعة على سكان نصف الكرة. بوسع أولئك الذين لا يحبذون ما أسماه خبير العلاقات الدولية مايكل غليون (Michael Glennon) ب-"التجاهل المعتمد" أن يشرعوا بملء التفاصيل بمنتهى السهولة.

في كوبا، ورث كندي سياسة أيزنهاور المتمثلة بالحصار والخطط الرسمية الهادفة إلى الإحاطة بالنظام، وسارع إلى تصعيدها من خلال غزو خليج الخنازير. تسبب فشل الغزو الفاشل، كانت الأجواء "هستيرية تقريباً،" بحسب ما نوه به وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية تشستر باولز (Chester Bowels) على

انفراد. "حدثت هنالك ردة فعل مسعورة من أجل خطة عمل." أفصح كنيدي عن هذه الهستيريا في بياناته الرسمية، رغم أنه كان مدركاً، كما صرح به على انفراد، بأن الحلفاء "يعتقدون بأننا نفقد صوابنا شيئاً فشيئاً" بخصوص كوبا. ليس من دون سبب.

كانت الخطوات التي اتخذها كنيدي محقة في رأيه.

هنالك الآن كثير من النقاش حول ما إذا كان ينبغي رفع اسم كوبا عن قائمة الدول الداعمة للإرهاب. لا يمكن لمثل هذه المسالة أن تستحضر إلى الذهن إلا كلمات تاسيتوس Tacitus [بابليوس كورنيليوس تاسيتُوي. كان مؤرخاً ورئيس قضاة في إحدى مقاطعات الإمبراطورية الرومانية - مات عام 117] بأن "الجريمة بمجرد انكشافها لا ملاذ لها سوى الصفاقة والوقاحة والجرأة." والفضل في عدم انكشافها يعود لخيانة المفكرين."

بمجرد تسليمه لزمام السلطة بعد اغتيال كنيدي، خفف الرئيس ليندون جونسون من حالة الرعب السائدة، التي استمرت برغم ذلك طيلة فترة التسعينات. لكنه لم يكن بصدد السماح لكوبا بالركون إلى الطمأنينة وراحة البال. فقد أوضح للسيناتور وليام فولبرايت (Wiliam Fulbright) بأنه وعلى الرغم "من أنني لست بصدد التورط بأي صفقة حول خليج الخنازير،" فقد كان يريد النصح والمشورة بشأن "ما ينبغي علينا فعله لإخراجهم من حالة الهدوء والسكينة ودفعهم إلى حالة من الجنون والتهور أكثر فأكثر." يرى مؤرخ أمريكا اللاتينية لارس شولتز (Lars Schoultz) أن "إخراج الآخرين عن طورهم ودفعهم نحو حالة من الجنون لطالما كانت السياسة لتي تعتمدها الولايات المتحدة."

البعض، بالتأكيد، شعر بأن مثل هذه الوسائل الرقيقة الحساسة غير كافية - لنأخذ على سبيل المثال أحد أعضاء وزارة نيكسون، ألكسندر هيغ (Alexander Haig)، الذي طلب من الرئيس أن "أعطني فقط الضوء الأخضر، وسوف أحيل لك تلك الجزيرة اللعينة إلى موقف للسيارات." لقد صورت عبارته البليغة تلك أبهى تصوير حالة الإحباط المزمن في واشنطن حيال "تلك الجمهورية الصغيرة اللعينة" – عبارة ثيودور روزفلت عندما كان يتبجح ويتحدث بغضب عن عدم رغبة الكوبيين بالقبول اللائق لغزو العام 1898 الذي كان سيحول دون تحررهم من ربقة الحكم الإسباني ويحيلهم إلى مستعمرة حقيقية. لقد كانت جولته الشجاعة في أنحاء سان خوان هيل (مرتفعات سان خوان بين الشمال والجنوب تقع على مسافة 2 كيلومتر إلى الشرق، وكانت هذه المرتفعات قد شهدت المعركة الأثر دموية والأكثر شهرة في الحرب) في سبيل قضية نبيلة. (ما يجري التغافل عنه عموماً هو أن الكتائب الأفريقية - الأمريكية كانت مسؤولة إلى حد بعيد عن غزو المرتفعات).

يكتب المؤرخ لويس بيريز (Louis Perez) قائلاً إن التدخل، الذي جرى الترحيب به داخلياً كمبادرة إنسانية لـ "تحرير" كوبا، حقق أهدافه الفعلية." حرب تحرير كوبية جرى تحويلها إلى حرب غزو أمريكية" – " الحرب الإسبانية - الأمريكية،" بالمصطلح الإمبريالي - لطمس معالم نصر كوبي سرعان ما جرى إجهاضه من خلال الغزو. لقد أسهمت النتيجة في تهدئة المخاوف والهواجس الأمريكية حيال "ما كان بمثابة اللعنة بالنسبة لكافة صناع السياسة في أمريكا الشمالية منذ أيام توماس جيفرسون (Thomas Jefferson) - عصر الاستقلال الكوبي."

كيف تغيرت الأمور في خلال قرنين من الزمن.

جرت هنالك محاولات مؤقتة لتحسين العلاقات في السنوات الخمسين الماضية، وقد جرى استعراضها بالتفصيل من قبل وليام ليوغراند وبيتر كورن بلو في كتاب "القناة الخلفية للعودة إلى كوبا." وسواء كان علينا أن نشعر" بالفخر تجاه أنفسنا" على الخطوات التي اتخذها أوباما أو لا، يبقى موضوعاً خاضعاً للنقاش، لكنها تبقى "الخطوات الصائبة،" رغم أن الحصار الساحق المدمر ما يزال مستمراً دفاعاً عن العالم برمته (باستثناء إسرائيل) وما يزال الحظر مفروضاً على السياحة. في خطابه إلى الأمة الذي يعلن فيه عن السياسة الجديدة، أوضح الرئيس أنه ولاعتبارات أخرى، أيضاً، فإن معاقبة كوبا لرفضها الانصياع لإرادة الولايات المتحدة والعنف سوف يستمر، مكرراً الذرائع السخيفة والمضحكة إلى درجة لا تستحق التعليق.

الجدير بالانتباه، على أية حال، هو هذه الكلمات التي تفوه بها الرئيس:

> ما يبعث على الفخر والاعتزاز أن الولايات المتحدة قد دعمت الديمقراطية وحقوق الإنسان في كوبا خلال هذه العقود الخمس. لقد قمنا بذلك بصورة رئيسية من خلال السياسات التي تهدف إلى عزل الجزيرة، ما يحول دون تقديم معظم خدمات النقل والتجارة الأساسية التي يمكن أن يتمتع بها الأمريكيون في أي مكان آخر. ورغم أن هذه السياسة كانت على الدوام متجذرة ومتأصلة داخل أكثر النوايا طيبة، فإن أي بلد آخر لم ينضم إلينا في فرض هذه العقوبات التي لم يتخط تأثيرُها الضئيل نطاق تزويد الحكومة الكوبية بالدوافع المنطقية لفرض هذه القيود على شعبها... واليوم سأكون صادقاً معكم. لن تستطيعوا مطلقاً محو التاريخ القائم بيننا.

على المرء أن يُعجب بالجرأة المذهلة لهذا البيان، الذي يستحضر كلمات تاسيتوس مجدداً. لا شك بأن أوباما غير مدرك للتاريخ الحقيقي، الذي يشتمل ليس فقط على الحرب الإرهابية الإجرامية والحصار الاقتصادي المشين، وإنما أيضاً على الاحتلال العسكري لجنوب كوبا (خليج غوانتانامو)، بما فيه ميناء البلاد الرئيسي، رغم المناشدات المتعددة من الحكومة منذ الاستقلال

بإعادة ما كان مسروقاً تحت تهديد السلاح - وهي سياسة ليس لها ما يبررها سوى التزام أعمى بحظر أي تنمية أو تطوير للاقتصاد الكوبي. بالمقارنة، فإن استيلاء بوتين على شبه جزيرة القرم يبدو عملاً لطيفاً تقريباً. فالإصرار على الانتقام من الكوبيين الوقحين الذين يقاومون الهيمنة الأمريكية وصل إلى درجة من التطرف بات معها يطغى على رغبات الشرائح القوية من مجتمع رجال الأعمال بالتطبيع - المواد الطبية والصيدلانية، قطاع الزراعة، الطاقة - تطور غير عادي في سياسة الولايات المتحدة الخارجية. لقد أسهمت السياسات البربرية والانتقامية للولايات المتحدة عملياً في عزل البلاد في نصف القارة، واستجلاب الازدراء والاحتقار للولايات المتحدة في أنحاء العالم. إن واشنطن وأعوانها مولعون بالتظاهر بأنهم يقومون بعزل "كوبا،" حسبما تبجح أوباما، لكن السجلات التاريخية تظهر بوضوح بأن الولايات المتحدة هي من تعرض للعزلة، وربما كان هذا هو السبب الرئيسي للتغيير الجزئي بالطبع.

لا شك بأن الرأي العام الداخلي في الولايات المتحدة يشكل أيضاً أحد العوامل الرئيسية في "التحرك التاريخي" لأوباما - رغم أن عامة الشعب كانت لوقت طويل تقف إلى جانب التطبيع. لقد أظهر أحد استطلاعات الرأي التي أجرتها محطة CNN عام 2014 بأن ربع الأمريكيين فقط يعتبرون الآن بان كوبا تشكل تهديداً جدياً للولايات المتحدة، مقارنة مع ثلثي الشعب قبل ثلاثين عاماً، عندما كان الرئيس ريغان يحذر من الخطر الداهم الذي يتهدد حياتنا الذي تشكله عاصمة جوز الطيب في العالم (غرينادا) ويشكله الجيش النيكاراغوي، الذي لا يبعد سوى مسيرة يومين عن تكساس. مع تلاشي جميع تلك المخاوف والهواجس الآن نوعاً ما، ربما بات بوسعنا التخفيف قليلاً من يقظتنا وبقائنا على أهبة الاستعداد.

في التعليقات المكثفة على قرار أوباما، إحدى الأفكار البارزة تمثلت بان محاولات واشنطن الخجولة لتحقيق الديمقراطية وترسيخ حقوق الإنسان، التي لم يلطخها سوى ألاعيب CIA الصبيانية، لقيت فشلاً ذريعاً. فأهدافنا السامية لم تتحقق، لذلك فإن تغييراً غير مؤكد بالطبع بات أخيراً على قوائم الانتظار.

هل كانت السياسات فاشلة؟ ذلك يعتمد على نوعية الهدف. الجواب واضح جداً في السجل الوثائقي. فالخطر الكوبي كان الخطر الاعتيادي المألوف الذي صبغ تاريخ حقبة الحرب الباردة. وقد تجسد بوضوح أكبر من خلال إدارة كنيدي الجديدة؛ الهاجس الرئيسي كان يتمثل باحتمال أن تكون كوبا ذلك "الفيروس" الذي يمكن أن "ينقل العدوى." بحسب تعليق المؤرخ توماس باترسون بأن "كوبا، الرمز والحقيقة، قد تحدّث هيبة الولايات المتحدة وهيمنتها في أمريكا اللاتينية."

الطريقة المثلى للتعامل مع الفيروس هي قتله وتحصين أي ضحايا محتملين عن طريق اللقاح. تلك السياسة العقلانية هي ما انتهجته واشنطن بالضبط، بنجاح منقطع النظير. تابعت كوبا حياتها، ولكن من دون القدرة على استثمار قدراتها وإمكانياتها التي يحسب لها الآخرون ألف حساب. وجرى "تلقيح" المنطقة وتحصينها بلقاح الدكتاتوريات العسكرية الغاشمة، بدءاً بالانقلاب العسكري الذي أشرفت إدارة كنيدي على مباشرة. كان الجنرالات قد نفذوا تمرداً "ديمقراطياً،" بحسب السفير لينكولن غوردون (Lincoln Gordon) الذي أبرق إلى الوطن معلقاً. كانت الثورة بمثابة "نصر عظيم للعالم الحر،" الذي حال دون إلحاق "خسارة كبرى بـ غرب كافة جمهوريات أمريكا الجنوبية" وكان له أن يسهم في "إنشاء مناخ مهيأ تماماً للاستثمارات الخاصة." شكلت هذه الثورة الديمقراطية "عامل الانتصار الأوحد والأكثر أهمية على الإطلاق في أواسط القرن العشرين،" بحسب غوردون، و"إحدى نقاط التحول الكبرى في تاريخ العالم" في هذه الفترة التي أزاحت ما كانت ترى فيه واشنطن مستنسخاً لكاسترو.

الشيء نفسه ينطبق على حرب فيتنام، التي اعتُبرت أيضاً بأنها حرب فاشلة لم تستجلب سوى الهزيمة والخسران. فيتنام بحد ذاتها لن تكن قضية ذات شأن يذكر، ولكن بحسب ما تظهره السجلات الوثائقية، فإن واشنطن كانت قلقة من أن أي تحرك استقلالي ناجح هناك مرشح لأن ينشر عدوى الحرية والديمقراطية والاستقلال في أنحاء المنطقة. جرى تدمير فيتنام عن بكرة أبيها؛ كي تغدو عبرة لمن يعتبر. والمنطقة عندها ستصبح محصنة ضد أي عدوى من خلال تنصيب دكتاتوريات إجرامية، كما كانت الحال في معظم بلدان أمريكا اللاتينية في السنوات ذاتها. ليس مستغرباً أن تنهج السياسة الإمبريالية نهجاً مشابهاً في أجزاء مختلفة من العالم.

ينظر إلى حرب فيتنام على أنها فشل وهزيمة أمريكية. في الحقيقة، لقد حققت تلك الحرب نجاحاً جزئياً. لم تحقق الولايات المتحدة هدفها الأسمى المتمثل بتحويل فيتنام إلى فلبين، لكن هواجس الخوف الرئيسية جرى التغلب عليها، كما هو الحال في كوبا. لذلك فإن مثل هذه النتائج ينظر إليها على أنها هزيمة وفشل وقرارات مرعبة.

ما أعجب التأمل في العقلية الإمبريالية.

الفصل التاسع عشر

"طريقتان للتغلب على المشكلة"

في أعقاب الهجوم الإرهابي على مقر مجلة *Carlie Hebdo* الذي أسفر عن مقتل اثني عشر شخصاً، من ضمنهم المحرر وأربعة رسامي كاريكاتور، وقتل أربعة يهود في سوبرماركت كوشير الضخم عدها بوقت قصير، أعلنها رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فال (Manul Valls) "حرباً على الإرهاب، وعلى الجهادية، وعلى الإسلام الراديكالي، وعلى كل شيء من شأنه أن يحطم روابط الإخاء والحرية والتضامن."

ملايين الأشخاص تظاهروا شجباً واستنكاراً للأعمال الوحشية، التي ضخمتها جوقة الرعب تحت راية "أنا تشارلي." كانت هنالك بيانات غضب بليغة مفوَّهة، تلقفها ببراعة رئيس حزب العمل في إسرائيل، إسحق هيرتزوغ، الذي أعلن أن "الإرهاب هو الإرهاب. لا يوجد تفسيران مختلفان له،" وأن "كافة البلدان التي تسعى للسلام والحرية [تواجه] تحدياً جسيماً" يمثله الإرهاب المتوحش.

استقطبت الجرائم أيضاً سيلاً من التعليقات والاستفسارات حول جذور وأصول هذه الهجمات الصادمة في الثقافة الإسلامية واستكشاف طرق لكبح جماحها والوقوف في وجع هذا المد الإجرامي من الإرهاب الإسلامي من دون التضحية بقيمنا. وصفت صحيفة نيويورك تايمز الهجوم بأنه "صراع حضارات،" ولكن جرى تصحيح هذا التعبير بلسان صحفي التايمز أناند جيردهاراداس، الذي غرد بأنها "لن تكون قط حرب حضارات أو حرباً بينها لكنها حرب [من أجل] الحضارة ضد مجموعات تقف على الجانب الآخر من تلك الجبهة."

جرى وصف المشهد في باريس بطريقة رائعة في صحيفة نيويورك تايمز بلسان مراسل أوروبا المخضرم ستيفن إيرلنجر (Steven Erlanger): "يوم صفارات الإنذار والحوّامات في الجو والنشرات الإخبارية المذعورة؛ يوم الحشود الوجلة وأطواق الشرطة المضروبة في كل مكان؛ يوم الأطفال الصغار يُهرع بهم بعيداً عن مدارسهم طلباً للأمان. لقد كان يوماً كاليومين السابقين،

يوم رعب ودماء في باريس وما حولها."

اقتبس إيرلنجر أيضاً كلمات أحد الصحفيين الناجين عندما قال: "كل شيء تحطم. لم يكن ثمة من سبيل للخروج. كان الدخان في كل مكان. كان أمراً فظيعاً. كان الناس يصرخون. كان الوضع أشبه بكابوس." صحفي آخر علق على الحدث بقوله "تفجير هائل، ثم غشي الظلامُ كلَّ شيء." لقد كان المشهد، بحسب إيرلنجر، "مشهداً بات شيئاً فشيئاً مشهداً اعتيادياً مألوفاً، زجاج محطم في كل مكان، وجدران مهشمة، وأخشاب ملتوية، وطلاء محترق، ودمار عاطفي."

الاقتباسات في المقطع السابق، مع ذلك - بحسب ما يذكرنا به الصحفي المستقل ديفيد باتسون - ليست من كانون الثاني/ يناير 2015. لكنها من تقرير كتبه إيرلنجر في 24 نيسان/ أبريل 1999، لم يلق حينها أي اهتمام يذكر. كان إيرلنجر يكتب عن "هجوم الناتو الصاروخي على مقر التليفزيون الصربي الرسمي" الذي "قطع إرسال" هيئة الإذاعة والتليفزيون الصربية (RTS) التي توقفت عن البث، وأسفر عن مقتل ستة عشر صحفياً.

"دافع الناتو والمسؤولين الأمريكيون عن الهجوم،" بحسب إيرلنجر، "بوصفه محاولة لتقويض أركان نظام الرئيس اليوغسلافي سلوبودان ميلوسيفتش "Slobodan Milosevic". الناطق باسم البنتاغون كينيث بايكون (Kenneth Bacon) قال أمام أحد المؤتمرات في واشنطن إن "التليفزيون الصربي هو بدرجة كبيرة جزء من آلة القتل التي يستخدمها ميلوسيفتش والتي لا تقل أهمية وخطورة عن قواته العسكرية" ومن هنا كانت هدفاً مشروعاً لعملية القصف.

حينها، لم تنطلق أية تظاهرات أو صيحات إدانة واستنكار غاضبة، ولم تردد الحناجر ترنيمة "كلنا التليفزيون الصربي،" ولم تبرز هنالك أية مطالبات بالتعرف إلى جذور وأصول الهجوم في الثقافة المسيحية والتاريخ المسيحي. على العكس، فقد قوبل الهجوم على مقر التليفزيون الصربي بالترحيب والإشادة. الدبلوماسي المرموق ريتشارد هولبروك (Richard Holbrooke)، الذي كان حينها مبعوثاً خاصاً إلى يوغسلافيا، وصف الهجوم الناجح على مقر التليفزيون الصربي بأنه "حدث بالغ الأهمية، وفي رأيي الشخصي تطور مهم."

كان هنالك العديد من الأحداث الأخرى التي لم تطالب بأي تحقيق في الثقافة المسيحية والتاريخ المسيحي. أسوأ عمل إرهابي بعينه شهدته أوروبا في السنوات الأخيرة، على سبيل المثال، كان عندما أقدم أندرز بريفيك (Anders Breivik)، أحد غلاة الصهاينة المسيحيين المتطرفين والكارهين للإسلام إلى ذبح سبعة وسبعين شخصاً معظمهم مراهقين في تموز/ يوليو 2011،

الأمر الآخر الذي تم أيضاَ تجاهله والتغافل عنه في سياق "الحرب على الإرهاب" هو الحملة الإرهابية الأكثر تطرفاً وشراسة في العصور الحديثة، التي تمثلت بأعمال الاغتيال التي تقوم بها طائرات أوباما من دون طيار، والتي تستهدف أناساً يشتبه بأن لديهم نوايا بإلحاق الأذى بنا في يوم من الأيام، كما تستهدف أيضاً أيَّ عاثر حظٍ يصادف وجوده في المكان. وأعداد عاثري الحظ الآخرين أولئك ليست بالقليلة، على غرار الخمسين مدنياً الذين قضوا في غارة جوية بالقنابل بقيادة الولايات المتحدة في سورية في كانون الأول، دون أن يأتي أحد على ذكرها.

شخص واحد عوقب في الحقيقة فيما يتصل بهجوم الناتو على مقر التليفزيون الصربي، حين أصدرت إحدى المحاكم الصربية حكماً بالسجن عشر سنوات بحق دراغولجوب ميلانوفيتش، مدير عام هيئة الإذاعة والتلفزيون الصربية لتقاعسه عن إخلاء المبنى. محكمة الجنايات الدولية بخصوص يوغسلافيا السابقة نظرت في هجوم الناتو، وتوصلت إلى الاستنتاج بأنه لم يرق إلى مستوى جريمة، وبالرغم من أن عدد الإصابات في صفوف المدنيين كان لسوء الحظ، "مرتفعاً، إلا أنه لم يكن على ما يبدو غير متجانس أو غيره متكافئ بصورة واضحة."

المقارنة بين هذه الحالات تساعدنا في فهم موقف الشجب والإدانة الذي أعرب عنه محامي صحيفة نيويورك تايمز لحقوق الإنسان فلويد أبرامز (Floyd Abrams)، المعروف بدفاعه الشرس عن حرية التعبير. "هنالك أوقات لضبط النفس،" كتب أبرامز قائلاً،" ولكن في أعقاب أكثر الهجمات التي تحملها الذاكرة الحية خطراً وتحاملاً على الصحافة، كان بوسع [محرري التايمز] خدمة قضية حرية التعبير على النحو الأمثل عن طريق الانخراط فيها" - أي عن طريق نشر رسومات تشارلي إيبدو الكرتونية التي تسخر من محمد التي حرضت على الهجوم.

إبرامز محق في وصفه لهجوم تشارلي إيبدو بأنه "أكثر الهجمات التي تحملها الذاكرة الحية خطراً وتحاملاً على الصحافة،" السبب ينبغي أن يكون له علاقة بمفهوم "الذاكرة الحية،" وهو تركيب لغوي معبّر جري ترتيبه بعناية ليشمل جرائمهم ضدنا، مستثنياً بصورة مريبة جرائمنا ضدهم – هذه الأخيرة ليست جرائم وإنما دفاع نبيل عن أسمى القيم، المَعيبة أحياناً عن غير قصد.

هنالك العديد من الأمثلة الأخرى حول تعبير "الذاكرة الحية." أحد تجليات هذا التعبير جسده هجوم المارينز على مدينة الفلوجة في تشرين الثاني 2004، وهو من أسوأ الجرائم التي شهدها الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق. استهل الهجوم جرائمه باحتلال المستشفى العام في الفلوجة، وهي جريمة حرب كبرى بصرف

النظر عن الطريقة التي تمت بها. جرى نشر أخبار الجريمة بشكل بارز على الصفحة الأولى لصحيفة نيويورك تايمز، مقرونة بصورة تظهر الكيفية التي جرى من خلالها "إخراج المرضى وموظفي المستشفى من غرف المستشفى على جناح السرعة من قبل الجنود المسلحين، وكيف أمِروا بالانبطاح أرضاً وأيديهم مقيدة وراء ظهورهم." اعتبر احتلال المستشفى إنجازاً عظيماً جديراً بالثناء، والتقدير، وكذلك عملاً مبرراً كونه، "أسكتَ ما كان يعتبره المسؤولون سلاحاً دعائياً في أيدي المتشددين: مستشفى الفلوجة العام، بسيله الذي لا ينقطع من التقارير حول الإصابات في صفوف المدنيين."

من الواضح أن إسكات أو إخراس هذا "السلاح الدعائي" لم يكن يمت بصلة للهجوم على حرية التعبير، وليس مؤهلاً للدخول إلى "الذاكرة الحية."

هنالك أسئلة أخرى. قد يتساءل المرء بكل براءة عن كيفية دعم فرنسا لحرية التعبير، مثلاً في وقت لا تنفك فيه عن تطبيق قانون غايسوت (Gayssot Law)، الذي يمنح الدولة الحق بتحديد وإقرار "الحقيقة التاريخية" (Historical Truth) [وهي كما تصورها فرويد تلك القطعة المفقودة من الخبرة والتجربة التي لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال العمل البناء. وهو ما يفسر تقديمه للحقيقة التاريخية باعتبارها النواة الحقيقية التي تسهم في إثبات أو نفي باقة متنوعة من المفاهيم كالأديان والأساطير والأديان والأوهام وغيرها] ومعاقبة من يحيد عن أوامرها ونواهيها. أو كيفية تأييدها للمبادئ المقدسة المتمثلة بـ"الإخاء والحرية والتضامن" بطردها للذراري البؤساء لأولئك الناجين من هول المحرقة (Holocaust)، أبناء الغجر، ودفعهم نحو أبشع أنواع القمع والاضطهاد في أوروبا الشرقية؛ أو من خلال معاملتها البائسة لمهاجري شمال أفريقيا في ضواحي باريس، حيث تحول إرهابيو تشارلي إيبدو إلى جهاديين.

لا بد لكل ذي بصيرة أن يلاحظ على الفور تلك المشاهد الصادمة الأخرى التي جرى حذفها من الذاكرة الحية. من جملة ما تم تجاهله، على سبيل المثال، هو عملية اغتيال الصحفيين الثلاثة في أمريكا اللاتينية في كانون الأول 2014، ما رفع حصيلة العام من الصحفيين إلى واحد وثلاثين قتيلاً. هناك العشرات من الصحفيين الذي جرى قتلهم في هندوراس لوحدها منذ الانقلاب العسكري عام 2009 الذي تم بضوء أخضر ساطع من الولايات المتحدة، التي ربما منحت هندوراس ما بعد الانقلاب عن جدارة واستحقاق "بطولة كأس الفرد العالمية" (Per-capita Championship) عندما يتعلق الأمر بقتل الصحفيين. ولكن مرة أخرى، لم يكن ذلك الهجوم هجوماً على حرية الصحافة داخل الذاكرة الحية.

توضح لنا هذه الأمثلة القليلة مبدأ عاماَ جداَ يجري الالتزام به بتفان وثبات رائعين: كلما كان بوسعنا تحميل الأعداء قدراً أكبر من مسؤولية عن ارتكاب بعض الجرائم، كان الغضب والسخط أكبر؛ وكلما كانت مسؤوليتنا عن الجرائم أعظم - من هنا تكون جهودنا لإنهائهم والقضاء عليهم أكبر- كانت هواجسنا ومخاوفنا أقل، وأقرب إلى النسيان.

بخلاف البيانات البليغة والمفوهة، فالقضية ليست قضية "الإرهاب هو الإرهاب. قضية لا يختلف عليها اثنان." فهناك بكل تأكيد من يختلف عليها: نحن أيضاً لدينا فيروساتنا الخاصة. والأمر لا يتعلق بالإرهاب فقط.

الفصل العشرون

يوم في حياة أحد قراء صحفية نيويورك تايمز

هناك من الأسباب والدوافع المنطقية ما يدفع لاعتبار نيويورك تايمز الصحفية الرائدة الأولى في العالم، فهي مصدر لا يمكن الاستغناء عنه للأخبار والتعليقات، لكن هنالك المزيد مما يمكن للمرء أن يتعلمه من خلال القراءة الدقيقة والناقدة لهذه الصحيفة. لنقصر حديثنا على يوم بعينه، وهو يوم 6 نيسان/ أبريل 2015 - رغم أن أي يوم آخر كان بوسعه إفادتنا برؤى وأفكار مشابهة حول الإيديولوجيا والثقافة الفكرية السائدة.

إحدى المقالات الإخبارية على الصفحة الأولى جرى تكريسها لرواية مشروخة حول حادثة اغتصاب في حرم جامعي نشرت في مجلة *Rolling Stone*، جرى الكشف عنها في مجلة *Columbia Journalism Review*. ما أصعب وأقسى هذا الامتهان للأمانة الصحفية، والتي هي أيضاً موضوع القصة الرئيسية في قسم الشؤون الاقتصادية، بصفحة داخلية كاملة مخصصة لمتابعة الحديث عن التقريرين. يشير التقريران المصدومان إلى عدد من الجرائم الماضية المرتكبة بحق الصحافة: عدد من حالات الفبركة، التي سرعان ما انكشف أمرها، وعدد من حالات انتحال الاسم أو المادة ("التي يصعب حصرها بسبب كثرة أعدادها"). جريمة رولنغ ستون بالذات هي جريمة تنطبق عليها مواصفات ما يسمى بـ"انعدام النزوع إلى الشك" (Iack Of Skepticism)، التي تعد "من نواح عدة" الجريمة المنطوية على أكبر قدر من الغدر والمكر والخديعة بين الفئات الثلاث الآنفة الذكر من الجرائم.

أنه لأمر مثير يبعث على التفاؤل أن نرى مثل هذا الالتزام من جانب صحيفة نيويورك تايمز بالنزاهة والأمانة الصحفية.

على الصفحة السابعة من الإصدار نفسه، هنالك قصة مهمة بقلم توماس فولر بعنوان "مهمة امرأة لتخليص لاوس من ملايين القنابل التي لم تنفجر."تتحدث القصة عن "الإصرار العنيد" لإحدى

النساء الأمريكيات من أصل لاويّ، اسمها تشانافا خامفونتسكا (Channapha Khamvongsa)، "لتخليص وطنها الأم من ملايين القنابل التي لا تزال مدفونة هناك، وهي الإرث الذي خلفته حملة الصف الجوي الأمريكية على مدى تسع سنوات، والتي جعلت من لاوس واحدة من المناطق التي تعرضت لأكبر قدر من القصف على وجهة الأرض." تشير القصة إلى أنه بنتيجة حشد السيدة خامفونتسكا لتلك الجهود، فقد عززت الولايات المتحدة نسبة إنفاقها السنوي على إزالة القنابل التي لم تنفجر باثني عشر مليون دولار إضافية. الأكثر فتكاً بينها هي القنابل العنقودية، المصممة للتسبب بقتل أكبر عدد ممكن من الأشخاص" بنثرها لـ"مئات القنابل الصغيرة على الأرض." حوالي 30 في المائة منها بقيت مطمورة في الأرض من دون أن تنفجر، ولذلك فهي تقتل أو تشوه الأطفال الذين يلتقطون البقايا، أو المزارعين الذين يدوسونها بأقدامهم في أثناء العمل، وغيرهم من سيئي الحظ. هنالك خريطة مرافقة تُظهر مقاطعة زينغ خوانغ في شمال لاوس، المعروفة أكثر باسم "سهل الجرار" (Plain of jars)، وهو الهدف الرئيسي للقصف المركز، الذي بلغ أوج شراسته عام 1969.

تذكر تقارير فولر بأن "ما حفز السيدة خامفونتسكا على الاضطلاع بتلك المهمة هو وقوعها على مجموعة من الرسومات لقنابل رسمها لاجئون وجمعها فرد برانفمان (Fred Branfman)، وهو ناشط مناويْ للحروب ساعد في الكشف عن "الحرب السرية" Secret War [سلسلة خماسية لكتاب كوميدي ساخر يحمل هذا العنوان من تأليف برايان مايكل نشرتها شركة مارفل كوميكس بين 2004 - 2005]. تظهَر الرسومُ في كتابه الرائع "أصوات من سهل الجرار" *Voices From the Plain of jars*، الذي جرى نشره عام 1972 وأعيد نشره من قبل مطبعة جامعة ويسكونسن عام 2013 بمقدمة جديدة. تظهرُ الرسومُ بصورة زاهية مشرقة عذاب ومعاناة الضحايا والمزارعين البؤساء في المناطق النائية التي لم يكن لها فعلياً أي علاقة رحب فيتنام، بحسب ما جرى الاعتراف به رسمياً. أحد التقارير النموذجية لممرضة في السادسة والعشرين يسلط الضوء على طبيعة الحرب الجوية بقولها "لم تكن تمضي ليلة واحدة كنا نعتقد فيها بأننا سنشهد بزوغ فجر اليوم التالي، أو فجر واحد كنا نعتقد فيه بأننا سنعيش فيه حتى عشية ذلك اليوم. هل كان أطفالنا يصرخون رعباً وفزعاً؟ نعم، ونحن كذلك. لم أبرح مغارتي. لم أشاهد ضوء الشمس طيلة عامين. ما الذي كنت أفكر به؟ لقد اعتدت تكرار عبارة 'أرجوكم، لا تسمحوا للطائرات بالقدوم.'"

لقد أسهمت جهود برانفمان بالفعل في خلق قدر من الوعي بحقيقة هذه الجريمة النكراء. كذلك أسهمت أبحاثه الدؤوبة في الكشف عن الأسباب الكامنة وراء التدمير الوحشي لمجتمع

المزارعين المسالم. لقد كشف عن تلك الجرائم النكراء مرة أخرى في مقدمة النسخة الجديدة من الأصوات *Voices*:

> **إحدى التجليات المروعة حول عملية القصف كانت تكشف عن الأسباب الحقيقة التي دفعت إلى ذلك التصعيد الخطير واسع النطاق في القصف عام 1969، بحسب اللاجئين. لقد علمتُ بأنه بعد أن كان الرئيس ليندون قد أعلن عن وقف القصف على فيتنام الشمالية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1968، كان قد عمد ببساطة إلى تغيير وجهة الطائرات باتجاه شمال لاوس. لم تكن هنالك أي دواع عسكرية للقيام بذلك فقد كان السبب ببساطة كامناً في شهادة نائب رئيس البعثة، مونتيغل ستيرنز أمام لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي للعلاقات الخارجية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1969 التي قال فيها "حسناً، لدينا كل تلك الطائرات القابعة هنا وهناك بلا عمل ولا يمكننا أن نتركها هكذا من دون أي عمل تقوم به."**

لذلك فقد تم إخراج تلك الطائرات من قمقمها وإفلاتها من عقالها لتصب جام حقدها وغضبها على رؤوس الآمنين العزل من المزارعين البؤساء، مدمرةً سهل الجرار الآمن، ناهيك عن جرائم الدمار والخراب المهول الذي كانت تسبب بها الحرب العدوانية المروعة التي كانت تقوم بها واشنطن في إندونيسيا.

لنتعرف الآن إلى الكيفية التي تم من خلالها نقل هذه الصور والتجليات إلى اللغة المخادعة لصحيفة النيويورك تايمز. يقول فولر: "كانت الأهداف المنشودة هي تجمعات القوات المشاة العسكرية لفيتنام الشمالية – سيما على امتداد "خط هوشي منه" الذي كان جزء كبير منه يمر عبر لاوس – إضافة إلى الحلفاء اللاوسيين الشيوعيين لفيتنام الشمالية." قارن هذا مع الكلمات التي تفوه بها نائب رئيس البعثة الأمريكية والرسومات التي تتقطع لها نياط القلوبُ وكذلك الشهادة الواردة في كتاب فرد برانغمان.

لا شك بأن لمراسل التايمز مصدره الخاص: البروباغاندا الأمريكية. وهذا يكفي بالتأكيد للتغطية على الحقائق المجردة لواحدة من كبرى جرائم حقبه ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما هو مبين بالتفصيل في المصدر الذي يقتبس منه بالذات: تجليات فرد برانغمان الخطيرة.

بوسعنا أن نكون على يقين من أن هذه الكذبة الفاحشة التي تصب في خدمة الدولة لن تصمد طويلاً أمام الفضيحة المكشوفة وعملية الشجب والاستنكار للسلوك المشين للصحافة الحرة المتمثل بالانتحال وانعدام النزوع إلى الشك.

الإصدار ذاته من صحيفة نيويورك تايمز يستضيفنا إلى تقرير الكاتب والصحفي الفذ، توماس فريدمان، الذي ينقل بجدية كلمات الرئيس أوباما أثناء تقديمه لما يسميه فريدمان بـ"عقيدة أوباما." (ينبغي أن يكون لكل رئيس عقيدة). العقدية الأساسية هي "المشاركة" مقرونة بتلبية الاحتياجات الاستراتيجية الأساسية."

أوضح الرئيس جوهر عقيدته من خلال إحدى الحالات التي تنطوي على أهمية بالغة: "لنأخذ بلداً مثل كوبا مثلاً. بالنسبة لنا كي نتحقق من احتمال أن المشاركة تقضي إلى نتائج أفضل بالنسبة للشعب الكوبي، لا تنطوي مثل هذه التجربة على كثير من المخاطر بالنسبة لنا. فكوبا بلد صغير ضئيل المساحة. وهو ليس بالبلد الذي يشكل تهديداً لمصالحنا الأمنية الأساسية، وهكذا [ليس ثمة من سبب يمنعنا من] التحقيق من الفرضية. وإذا ما تبين بأنها لا تقضي إلى نتائج أفضل بوسعنا عندئذ أن نعدل سياستنا."

ها هو حامل جائزة نوبل يتوسع في الحديث عن الأسباب التي تحمله على اتخاذ ما رحبت مجلة *New York Review of Books* الليبرالية – اليسارية الفكرية الرائدة به على أنه "الخطوة الشجاعة" و"التاريخية بحق" المتمثلة بإعادة بناء العلاقات الدبلوماسية مع كوبا. إنها خطوة جرى اتخاذها لتمكين الشعب الكوبي أكثر فأكثر، وقد أوضح البطل بأن "جهودنا السابقة لمساعدتهم على تحقيق الحرية والديمقراطية فشلت في تحقيق أهدافنا النبيلة.

بمزيد من البحث والتنقيب، عثرنا على درر أخرى. هنالك، على سبيل المثال، مقالة فكرية على الصفحة الأولى حول الصفقة النووية الإيرانية بقلم بيتر بيكر نشرت قبل أيام، تحذر من الجرائم الإيرانية التي يجري إدراجها بصورة منتظمة من قبل نظام واشنطن الدعائي. كلها تثبت بأنها معطاءة تماماً عند التحليل، رغم أن أياً منها لا يضاهي الجريمة الإيرانية الأكبر المتمثلة بـ"زعزعة استقرار" المنطقة من خلال دعمها لـ"الميليشيات الشيعية التي قتلت الجنود الأمريكيين في العراق." وهنا أيضاً تكمن الصورة العامة السائدة. عندما تغزو الولايات المتحدة العراق، وتدمره بصورة فعلية وتصب الزيت على نار النزاعات الطائفية والمذهبية التي تمزق البلاد وتشطر المنطقة برمتها الآن إلى نصفين، فهذا يجري إدراجه في خانة "الاستقرار" في الخطاب الرسمي وبالتالي الإعلامي. وعندما تدعم إيران الميليشيا التي تقاوم العدوان، فهذا يعني "زعزعة الاستقرار." ولا يمكن أن يكون هنالك جريمة أكثر بشاعة من جريمة قتل الجنود الأمريكان الذين يهاجمون وطن المرء بالذات.

كل هذا، وأكثر منه بكثير يكتسب معنى ومصداقية كاملة إذا ما قدمنا فروض الولاء والطاعة كما ينبغي، ووافقنا من دون تردد على العقيدة التي تقضي بأن الولايات المتحدة تملك العالم وهي تفعل ذلك بمقتضى الحق والمشروعية، لأسباب جرى شرحها بوضوح في *New York Review of Books* في آذار 2015 من قبل جسيكا ماثيوس (Jessica Mathews)، رئيسة مؤسسة Carnegie Endowment for international Peace، وهي مؤسسة بحثية

متخصصة في شئون السياسة الخارجية. لطالما شكلت المساهمات الأمريكية في قضايا الأمن الدولي، والنمو الاقتصادي العالمي، والحرية والرفاه الإنساني، أهدافاً فريدة من نوعها وجرى توجيهها بوضوح لمصلحة الآخرين، إلى درجة أن الأمريكان يعتقدون بأن الولايات المتحدة ترقى إلى مستوى بلد مختلف. وفي حين أن الآخرين يقدمون مصالحهم الوطنية على ما عداها، فإن الولايات المتحدة تحاول تقديم المبادئ العالمية على مصالحها الخاصة.

ويأخذ الدفاع لنفسه قسطاً من الراحة.

الفصل الحادي والعشرون

"الخطر الإيراني": ما هو الخطر الذي يتهدد السلم العالمي أكثر من غيره؟

هنالك حالة من الارتياح والتفاؤل العظيم تسود العالم بخصوص الاتفاق النووي الذي جرى إبرامه في فيينا بين إيران ومجموعة بلدان الخمسة زائد واحد، وهم أعضاء مجلس الأمن الخمسة الذين يملكون حق النقض (الفيتو) زائد ألمانيا. من الواضح أن معظم بلدان العالم تشارك الرابطة الأمريكية للحد من التسلح (ACA) تقديراتها بأن "خطة العمل الشاملة المشتركة" (JCPA) تعكف على وضع صيغة قوية وفاعلة لإغلاق كافة السبل التي قد تتيح لإيران الحصول على المواد اللازمة لصنع أسلحة نووية على مدى أكثر من جيل، ونظام تدقيق يمَكّن من التحري الفوري لأي محاولات محتملة من قبل إيران لمواصلة برنامجها لتصنيع أسلحة نووية في الخفاء والذي قد يستمر حتى إشعار آخر."

هنالك، مع ذلك، استثناءات لافتة لهذه الحماسة العارمة، وهي الولايات المتحدة وأقرب حلفائها الإقليميين، إسرائيل والمملكة العربية السعودية. إحدى عواقب هذا التقارب هو أن الشركات الأمريكية، لسوء حظها، ممنوعة من الالتحاق بالركب الإيراني إلى جانب نظرائها الأوروبيين. قطاعات مهمة من الجهات النافذة في الولايات المتحدة ورأيها العام تشارك الحليفين الإقليميين موقفهما، لذلك فهي في حالة من الهستيريا الفعلية حيال "الخطر الإيراني." هنالك تعليقات واقعية منضبطة في الولايات المتحدة، تشمل كافة ألوان الطيف السياسي والاجتماعي، تعلن بأن ذلك البلد يشكل "الخطر الأكبر على السلم العالمي." حتى داعمو الاتفاق هنا هم في حالة من الحذر واليقظة، يتحسبون لكافة الاحتمالات، في ضوء الخطورة الاستثنائية لذلك التهديد. بالرغم من كل شيء، كيف يمكننا الوثوق بالإيرانيين، وسجلهم المرعب من العدوان والعنف والتخريب والخداع ويقف شاهداً عليهم؟

إن المعارضة ضمن الطبقة السياسية هي معارضة قوية جداً إلى درجة أن الرأي العام قد انتقل بسرعة من الدعم الأساسي

الشامل للاتفاق إلى حالة من الانقسام المتماثل. فالجمهوريون يقفون بالإجماع تقريباً ضد الاتفاق. والانتخابات التمهيدية للجمهوريين الحاليين توضح الأسباب المعلنة وتفسيرها. السيناتور تيد كروز (Ted Cruz)، الذي يعتبر أحد المفكرين وسط حشد من المرشحين الرئاسيين، يحذر من أن إيران قد تكون ما تزال قادرة على إنتاج أسلحة نووية، ويحتمل لها أن تستخدم هذا السلاح يوماً ما لإطلاق شحنة كهرمغنطيسية "تعطل الشبكة الكهربائية للساحل الشرقي للولايات المتحدة بالكامل، ما يفضي إلى قتل عشرات الملايين من الامريكيين." مرشحان آخران، وهما حاكم فلوريدا الأسبق جيب بوش وحاكم ويسكونسن سكوت ووكر، اعتركا في نقاش حول ما إذا كان يتوجب على كل منها قصف إيران في الحال بعد انتخابه مباشرة، أو بعد أول اجتماع للوزارة. المرشح صاحب التجربة في مجال السياسة الخارجية، ليندسي غراهام يصف الاتفاق بـ"حكم الإعدام على دولة إسرائيل،" والذي سينزل بالتأكيد نزول الصاعقة على الاستخبارات الإسرائيلية والمحللين الاستراتيجيين – والذي يعرف غراهام بأن من الهراء المطلق إثارة أي أسئلة فورية حول الدوافع الحقيقية لقول هذا الكلام.

من المهم أن نتذكر دائماً بأن الجمهوريين قد تخلوا منذ زمن بعيد عن التظاهر بالعمل كحزب برلماني عادي. فهم، بحسب المعلق السياسي المحافظ البارز نورمان أورنشتاين (Norman Ornstein) من معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة (AEI) قد تحولوا إلى "عصبة راديكالية متمردة" نادراً ما تسعى إلى المشاركة في الشؤون السياسية العادية للكونغرس. لقد توغلت قيادة الحزب، منذ عهد الرئيس رونالد ريغان، عميقاً داخل جيوب فاحشي الثراء وقطاع الشركات كي تصبح قادرة على استقطاب الأصوات الانتخابية من خلال حشد شرائح معينة من السكان فقط، التي لم يسبق لها أن كانت قوة سياسية منظمة. من بينهم المسيحيون الإنجيليون المتطرفون، الذين ربما يشكلون الآن أغلبية الناخبين الجمهوريين؛ وبقايا دول الرقيق السابقة؛ وسكان البلاد الأصليون المذعورون من [كونهم] يسلبوننا سكاننا البيض، والمسيحيون، وبلاد الأنجلو ساكسون البعيدة عنا؛ وغيرهم ممن يحيلون الانتخابات التمهيدية الجمهورية إلى مشاهد عروض مسرحية بعيدة عن الاتجاهات السائدة للمجتمع العصري - رغم كونها ليست بعيدة عن الاتجاهات السائدة لأكثر البلدان قوة في تاريخ العالم.

مع ذلك، فإن الابتعاد عن المعايير العالمية يتخطى بكثير حدود التمرد الجمهوري المتمادي. فهنالك توافق عام عبر كافة ألوان الطيف مع الاستنتاج "البراغماتي" الذي خرج به الجنرال مارتن ديمبسي (Martin Dempsey)، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، ومفاده أن اتفاق فيينا لا "يمنع الولايات المتحدة من ضرب

المنشآت الإيرانية إذا ما تبين للمسؤولين بأن إيران تتلاعب بالاتفاق،" بالرغم من أن ضربة عسكرية من جانب واحد هي "أمر مستبعد تماماً" إذا ما أحسنت إيران التصرف. المفاوض السابق في عملية سلام الشرق الأوسط في عهد كلينتون وأوباما، دنيس روس (Dennis Ross) ينصح بصورة أساسية بوجوب ألا يساور إيران أية شكوك في أننا إذا ما رأيناها تتحرك نحو إنتاج سلاح نووي، فهذا من شأنه أن يعطينا الضوء الأخضر لاستخدام القوة ضدها، حتى بعد انتهاء مدة الاتفاق، بعد أن تكون قد أصبحت حرة في فعل ما يحلو لها. وفي الحقيقة، فإن وجود مدة محددة لانتهاء مفعول الاتفاق، وهي خمسة عشر عاماً، يضيف قائلاً، "يشكل أكبر مشكلة بعينها في الاتفاق." ويقترح كذلك بأن تقوم الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بقاذفات B-52 وقنابل خارقة للتحصينات لحماية نفسها قبل فوات الأوان.

"الخطر الأعظم"

يرى المعارضون للاتفاق النووي بأن الاتفاق لم يستوف شروطه بالكامل. بعض المؤيدين يوافقون على هذا الكلام، معتقدين بأنه "إذا كان لاتفاق فيينا أن يكون متكاملاً فإن منطقة الشرق الأوسط برمتها ينبغي أن تتخلص من أسلحة الدمار الشامل "صاحب تلك الكلمات، وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، أضاف بأن "إيران، بقدراتها الحالية وبصفتها الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز [حكومات الغالبية العظمى من سكان العالم]، مستعدة للتعاون مع المجتمع الدولي لتحقيق هذه الأهداف، وهي مدركة تمام الإدراك بأنها، مع مرور الوقت، قد تصادف عقبات وعراقيل متعددة يخلقها المشككين بالسلام والدبلوماسية. "لقد وقعت إيران على "اتفاق نووي تاريخي" أردف قائلاً، والآن حان دور إسرائيل، "المعقل الرئيسي للسلاح النووي في المنطقة".

إسرائيل هي بالطبع أحد القوى النووي الثلاث، إلى جانب الهند وباكستان التي جرى دعم وتشجيع برامجها لإنتاج أسلحة نووية من قبل الولايات المتحدة والتي ترفض التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي.

كان ظريف يشير إلى المؤتمر الدوري الاستعراضي لمعاهدة حظر الانتشار الذي ينعقد مرة كل خمس سنوات، والذي مني بالفشل في نيسان عندما أحبطت الولايات المتحدة (التي انضم إليها هذه المرة كندا وبريطانيا) مرة أخرى المساعي الهادفة إلى المضي قدماً نحو منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. هذه المساعي التي ما تزال قائمة بقيادة مصر

وبقية البلدان العربية على مدى عشرين عاماً. تنوه اثنتان من الشخصيات البارزة التي تؤازر تلك المساعي على صعيد معاهدة حظر الانتشار وباقي وكالات الأمم المتحدة، وعلى صعيد مؤتمرات بوغواش (Pugwash) في ناغازاكي، جيانثا دانابالا وسيرجيو ديوريت، إلى أن "التبني الناجح عام 1995 للقرار القاضي بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل (WMD) في الشرق الأوسط شكل العنصر الرئيسي في مجموعة من العناصر التي أفضت إلى السماح بتمديد غير محدد لمعاهدة حظر الانتشار".

إن معاهدة حظر الانتشار، بدورها، هي أهم معاهدات الحد من التسلح على الإطلاق. ولو تم التقيد بها، لكان بإمكانها وضع حد نهائي لبلوى الأسلحة النووية. نقول مراراً وتكراراً إن الولايات المتحدة هي من أحبط وما يزال يحبط تنفيذ القرار، الذي أحبط مؤخراً من قبل الرئيس أوباما عام 2010 ومرة أخرى عام 2015. يعلق جيانثا دانابالا وسيرجيو ديوريت على ذلك بقولهما إن هذا المسعى جرى إحباطه من جديد "نيابة عن دولة ليست طرفاً في معاهدة حظر الانتشار، ويعتقد على نطاق واسع بأنها الوحيدة في المنطقة التي تمتلك أسلحة نووية" - في إشارة مهذبة ومنضبطة إلى إسرائيل. هذا الفشل، بحسب ما يأملون، "لن يكون بمثابة رصاصة الرحمة الموجهة إلى الهدفين الرئيسيين لمعاهدة حظر الانتشار طويلة الأمد، المتمثلين بتحقيق تقدم متسارع على صعيد نزع السلاح وإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط". المقالة التي نشراها في مجلة رابطة الحد من التسلح، كانت تحمل عنوان: "هل ثمة من مستقبل لمعاهدة حظر الانتشار؟".

إن إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط هو السبيل الأمثل لمواجهة أي خطر مزعوم تمثله إيران، كائناً ما كان لكن قدراً كبير من الآمال المعلقة على تحقيق هذا الهدف تبقى رهن ما تقوم به واشنطن من تخريب وإحباط متواصل للجهود والمساعي الهادفة للوصول إلى هذه الغاية، كي تحمي ربيبتها إسرائيل. ليست هذه المرة الأولى التي يجري فيها إحباط الجهود والمساعي الهادفة إلى كبح جماح الخطر الإيراني المزعوم من قبل الولايات المتحدة، ما يطرح مزيداً من الأسئلة حول ماهية الخطر الحقيقي.

بالنظر إلى هذا الأمر، من المفيد التمعن في كليهما، الافتراضات غير المعلنة، والأسئلة التي نادراً ما يتم طرحه. لنستعرض بعضاً من هذه الافتراضات غير المعلنة، مبتدئين بالأكثر أهمية منها، والتي تقول إن إيران هي الخط الأكبر الذي يتهدد السلم العالمي.

في الولايات المتحدة، بات من المألوف والمتعارف عليه في أوساط كبار المسؤولين والمعلقين أن إيران تفوز بقصب السبق

على هذا الصعيد. هنالك أيضاَ عالمٌ آخر خارج الولايات المتحدة، ورغم أن آراءه ووجهات نظره لا يجري تسليط الضوء عليها من قبل وسائل الإعلام الرئيسية هنا، إلا أنها تنطوي ربما على بعض الأهمية. وبحسب وكالات استطلاع الرأي الغربية الرائدة WIN/Gallup International، فإن جائزة "الخط الأكبر" تفوز بها الولايات المتحدة الأمريكية، التي يعتبرها العالم بمثابة الخطر الأكبر الذي يتهدد السلم العالمي، بفارق شاسع بينها وبين أقرب المنافسين. في المرتبة الثانية، التي يفصلها عن المرتبة الأولى فارق كبير، تأتي باكستان، والتي وضعها في هذه المرتبة وربما أسهم في تضخيمها الصوت الهندي إلى هذا الحد. تأتي إيران في مرتبة أدنى من هاتين الدولتين، إلى جانب الصين وإسرائيل وكوريا الشمالية وأفغانستان.

"الداعم الأكبر للإرهاب في العالم"

نتحول الآن إلى السؤال الثاني البديهي، المتعلق بالماهية الحقيقية للخطر الإيراني. لماذا، على سبيل المثال، ترتعد إسرائيل والعربية السعودية خوفاً وهلعاً من هذا الخطر؟ مهما كانت طبيعة هذا الخطر، فلا يمكن له أن يكون عسكرياً. قبل سنوات مضت، أبلغت الاستخبارات الأمريكية الكونغرس بأن اتفاق إيران العسكري هو اتفاقٌ متدن للغاية بمعايير المنطقة، وأن عقائدها الاستراتيجية هي عقائد دفاعية - تهدف إلى ردع العدوان. وتقول هذه الاستخبارات أيضاً بأنها لا تملك أي دليل على أن إيران ماضية في برنامجها لإنتاج أسلحة نووية وأن "برنامج إيران النووي ورغبتها في الإبقاء على إمكانية تطوير أسلحة نووية هو جزء أساسي من سياسة الردع التي تنتهجها".

يصنف معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIRRI) في استعراض تحليلي له حول التسلح العالمي، الولايات المتحدة، كالعادة في مرتبة متقدمة على صعيد الإنفاق العسكري. تأتي الصين في المرتبة الثانية، بإنفاق تبلغ نسبته حوالي ثلث إنفاق الولايات المتحدة. وتأتي في مراتب متدنية للغاية كل من روسيا والعربية السعودية، اللتين تتقدمان مع ذلك على أي دولة غربية بأشواط كبيرة. نادراً ما يرد أي ذكر لإيران. هنالك تفاصيل وافية حول هذا الموضوع في تقرير شهر نيسان لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، الذي خرج "باستنتاج حاسم مفاده أن دولة الخليج العربي تتقدم بأفضلية ساحقة [على] إيران على صعيد الإنفاق العسكري وحيازة الأسلحة الحديثة المتطورة". لا يشكل الإنفاق العسكري الإيراني سوى جزء يسير من إنفاق العربية السعودية

العسكري، وجزء آدنى بكثير من إنفاق الإمارات العربية المتحدة. بالإجمال، فإن دول مجلس التعاون الخليجي - البحرين والكويت وعمان وقطر والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - تتفوق على إيران على صعيد التسلح بحوالي ثمانية أضعاف، وهو تفاوت في ميزان القوى يعود لعقود. يضيف التسلح بحوالي ثمانية أضعاف، وهو تفاوت في ميزان القوى يعود لعقود. يضيف تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بأن "دول الخليج العربي قد حصلت وتسعى للحصول على بعض من أكثر الأسلحة تقدماً وفعالية في العالم [في حين أن] إيران قد أرغمت قسراً على العيش في الماضي، معوّلة في الغالب على منظومات أسلحة تعود إلى أيام الشاه." بكلمات أخرى، أسلحة بالية منسقة عملياً. عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، فإن التفاوت في ميزان القوى يبدو بالطبع أكبر بكثير، بامتلاكها لأحدث منظومة سلاح أمريكية وقاعدة عسكرية بحرية افتراضية تعود للقوة العظمى العالمية، وامتلاكها أيضاً لترسانة ضخمة من السلاح النووي.

لا شك بأن إسرائيل تواجه "خطراً وجودياً" يتجلى من خلال بيانات وتصريحات المرشد الأعلى للثورة الإيرانية على خامنئي والرئيس السابق محمود أحمدي نجاد التي هددت إسرائيل بالفناء. باستثناء أنها لم تفعل، ولو كانت قد فعلت، لمنيت بالفشل، فقد كانت تلك البيانات تتوقع بأن [النظام الصهيوني] "بعون الله" سيمحي عن الخريطة" (بحسب ترجمة أخرى، يقول أحمدي نجاد بأن إسرائيل "يجب أن تختفي من صفحة الزمن"، مقتبساً عبارة لآية الله الخميني خلال الفترة التي كانت فيها إسرائيل وإيران متحالفتين ضمنياً). بكلمات أخرى، هم يتوقعون بأن تغييراً في النظام سيحدث في يوم من الأيام. حتى ذلك الأمل لا يرقى بحال من الأحوال إلى الدعوات المباشرة في كل من واشنطن وتل أبيب لتغيير النظام في إيران، ناهيك عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ مثل هذا التغيير. وهذه تعود بالطبع إلى "التغيير الحقيقي في النظام" الذي حصل عام 1953، عندما خططت الولايات المتحدة وبريطانيا لانقلاب عسكري للإطاحة بحكومة إيران البرلمانية وتنصيب حكومة الشاه الدكتاتورية، التي عملت على تكريس واحدٍ من أسوأ سجلات حقوق الإنسان في العالم. وهذه الجرائم معروفةٌ جيداً بالنسبة للمطلعين على تقارير منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان، ولكن ليس للمطلعين على الصحافة الأمريكية، التي خصصت مساحات واسعة من صفحاتها للانتهاكات الإيرانية لحقوق الإنسان - ولكن فقط منذ العام 1979، عندما تمت الإطاحة بنظام الشاه. الحقائق المفيدة موثقة بدقة في دراسة لمنصور فرهانغ (Mansour Farhang) ووليام دورمان (William Dorman).

إن أياً من هذه التجاوزات لا يعد خروجاً عن القاعدة. فالولايات

المتحدة، كما هو معروف جيداً، تحمل لقب بطولة العالم على صعيد تغيير الأنظمة، وإسرائيل هي أيضاً غير مقصرة في هذا المجال. أكثر المآرب خبثاً في غزوها للبنان عام 1982 كانت تهدف بلا شك إلى تغيير النظام وضمان سيطرتها على الأراضي المحتلة. الذرائع المقدمة لتبرير هذا الغزو كانت واهية وانهارت في الحال. ذلك أيضاً ليس بالأمر المستغرب ويعتمد إلى حد بعيد على طبيعة المجتمع - من صرخات التفجع والنواح التي كان ينطوي عليها إعلان الاستقلال الأمريكي حول "الفظائع الوحشية الهندية" إلى دفاع هتلر عن ألمانيا ضد "الإرهاب الوحشي" للبولنديين.

لا يمكن لأي محلل جاد أن يعتقد بأن إيران يمكن أن تستخدم قط، أو أن تهدد باستخدام سلاح نووي في حال كانت تمتلكه، وتواجه بذلك خطر الدمار الفوري المحقق. هنالك، مع ذلك، قلق حقيقي من احتمال وصول السلاح النووي إلى أيدي الجهاديين - ليس من إيران، حيث الخطر بالغ الصغر، وإنما من حليفة الولايات المتحدة، باكستان، حيث الخطر حقيق للغاية. يقول اثنان من كبار علماء الذرة الباكستانيين في مقالة لهما في المجلة التي يصدرها المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولة (Chatham House)، وهما برويز هودهوي وضياء ميان، بأن المخاوف المتزايدة من احتمال حصول المتشددين على أسلحة أو مواد نووية وإطلاق العنان لنوع جديد من الإرهاب هو الإرهاب النووي [قد أدى إلى] إنشاء قوة مهام خاصة قوامها 20000 رجل لحماية المنشآت النووية. لا سبب هنالك يدعونا للجزم بأن هذه القوة ستكون محصنة من الاختراق أو المشكلات المتعلقة بالوحدات القائمة على حراسة وحماية المنشآت العسكرية العادية،" والتي لطالما عانت وما تزال تعاني من الهجمات بـ"مساعدة من الداخل". باختصار، المشكلة حقيقية، لكنها ألصقت بإيران بفضل الخيالات والأوهام التي جرى اختلاقها وفبركتها لغاية في نفس يعقوب.

في سياق الحديث عن الإرهاب الإسلامي، لا شيء يمكن مقارنته بالحرب الأمريكية على الإرهاب، والتي ساعدت في تفشي هذا الوباء من منطقة قبلية صغيرة على الحدود الأفغانية - الباكستانية ليجتاح مناطق واسعة شاسعة تمتد من غرب أفريقيا إلى جنوب غرب آسيا. لقد أسهم غزو العراق لوحده في تصعيد وتيرة العمليات والهجمات الإرهابية بمعدل سبعة أضعاف خلال السنة الأولى، وهو ما فاق بكثير توقعات أجهزة الاستخبارات. الحرب التي تشنها الولايات المتحدة بواسطة الطائرات من دون طيار ضد المجتمعات المُهمَشة والمضطهَدة تستنهض أيضاً الدعوات للانتقام، كما تظهر الكثير من الدلائل والمؤشرات.

وحليفا إيران، حزب الله وحماس، هما من المشاركين أيضاً بالفوز في الاقتراع الشعبي في أول انتخابات حرة تجري في العالم

العربي. فحزب الله متهم أيضاً حتى بجريمة أكثر بشاعة تتمثل بإرغامه إسرائيل على الانسحاب من جنوب لبنان الذي كانت قد احتلته قبل عقود من الزمن في انتهاك صريح لقرارات مجلس الأمن، نظام إرهابي غير شرعي موصوم بالعنف المتمادي والقتل والدمار.

"صب الزيت على نار الفوضى وعدم الاستقرار"

هنالك هاجس آخر، عبَر عنه في محافل الأمم المتحدة السفيرة السابقة سامانثا باور، ويتمثل بـ"الفوضى وعدم الاستقرار الذي تذكى إيران أواره بعيداً عن برنامجها النووي". ستواصل الولايات المتحدة مراقبتها للسلوك الإيراني الخاطئ عن كثب، بحسب ما أعلنت. وهي في ذلك تردد مجدداً التأكيد الذي قدمه وزير الدفاع أشتون كارتر (Ashton Carter) في أثناء تواجده على حدود إسرائيل الشمالية بـ"أننا سنستمر في مساعدة إسرائيل على الوقوف في وجه النفوذ الإيراني" المتمثل بدعم حزب الله، وأن الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بحق استخدام القوة العسكرية ضد إيران حسبما تراه مناسباً.

يمكن التعرف إلى الطريقة التي تقوم إيران من خلالها بـ"تغذية الفوضى وعدم الاستقرار" بصورة دراماتيكية في العراق على وجه الخصوص، حيث هبت، من جملة جرائمها الأخرى، إلى نصرة الأكراد في دفاعهم عن أنفسهم ضد غزو الدولة الإسلامية وحيث تقوم (إيران) ببناء محطة توليد بقيمة 2.5 مليار دولار في محاولة لإعادة الطاقة الكهربائية إلى مستواها قبل الغزو الأمريكي. لقد بات التصريح التالي للسفيرة باور أشبه بقول مأثور تتناقله الألسن: "عندما تقوم الولايات المتحدة بشن غزو على بلد من البلدان يخلف آلاف القتلى وملايين اللاجئين، إلى جانب عمليات التعذيب الوحشية والدمار الرهيب، التي شبهها العراقيون بالغزو المغولي، جاعلاً من العراق البلد الأكثر شقاء وتعاسة في العالم بحسب استطلاعات الرأي التي أجرتها وكالة WIN/Gallup International، في الوقت الذي تقوم فيه بإذكاء نار النزاعات الطائفية التي تمزق المنطقة إلى أشلاء وتمهد الطريق لهول وبشاعة الدولة الإسلامية وممارساتها، فذلك هو "الاستقرار بعينه". إذاً فإن أفعال إيران المشينة تتلخص في "تغذيتها للفوضى وعدم الاستقرار". المفارقة الهزلية في هذا الاستخدام الشائع تصل أحياناً إلى مستويات سوريالية، تتجلى من خلال ما كتبه المعلق الليبرالي جيمس تشاك، المحرر السابق لمجلة Foreign Affairs، عندما قال إن "الولايات المتحدة كانت تسعى إلى "زعزعة استقرار الحكومة الماركسية في شيلي التي جاءت إلى السلطة من خلال انتخابات

حرة" "لأننا كنا مصممين على الوصول إلى الاستقرار" في ظل حكومة بنوشيه الدكتاتورية.

الآخرون ساخطون من أن الولايات المتحدة لا يتوجب عليها التفاوض مطلقاً مع نظام "جدير بالازدراء" كالنظام الإيراني، بسجله المرعب على صعيد حقوق الإنسان، ويحثون بدلاً من ذلك على وجوب السعي نحو إنشاء "تحالف برعاية أمريكية بين إسرائيل والدولة السنيّة". كذلك يكتب ليون وايزلتير (Leon Wieseltier)، المحرر المساهم في المجلة الليبرالية المرموقة *the Atlantic*، الذي ليس بمقدوره إخفاء حقده الدفين على كل ما هو إيراني. بمنتهى الحزم والجدية ينصح هذا المفكر الليبرالي المحترم بوجوب أن تتحالف العربية السعودية، التي جعلت إيران تبدو وكأنها فردوس افتراضي، وإسرائيل، بجرائمها الوحشية الآثمة في غزة ومناطق أخرى، لتلقين ذلك البلد درساً في حسن السلوك. قد لا تكن هذه التوصية عصية على التحقق بالمطلق، عندما نأخذ في الاعتبار سجلات حقوق الإنسان للأنظمة التي نصَّبتها الولايات المتحدة ودعمتها وما تزال في أنحاء العالم.

رغم أن الحكومة الإيرانية تمثل بلا شك خطراً على شعبها بالذات، فهي للأسف لا تحقق أية أرقام قياسية بهذا الخصوص، ولا تنحدر إلى مستوى الحلفاء أصحاب الحظوة لدى الولايات المتحدة. لا يمكن لهذا الأمر، بأية حال، أن يشكل هاجس واشنطن المقلق، أو هاجس تل أبيب أو الرياض بكل تأكيد.

قد يكون من المفيد أيضاً أن نستذكر، كما يفعل الإيرانيون بالتأكيد، بأنه لم يمر يوم منذ 1953 لم تسع فيه الولايات المتحدة إلى إلحاق الأذى بإيران. حالما أطاح الإيرانيون عام 1979 بنظام الشاه الذي نصبته الولايات المتحدة، تحولت واشنطن في الحال إلى دعم الهجوم الذي شنه صدام حسين ضد إيران. لقد وصل الأمر بالرئيس رونالد ريغان إلى حد إنكار جريمة صدام الكبرى، الهجوم الكيميائي الذي شنه على سلكان العراق الأكراد، والذي أنحى باللائمة فيه على إيران بدلاً من ذلك. عندما حوكم صدام على الجرائم التي ارتكبها تحت رعاية الأمم المتحدة، جرى استثناء تلك الجريمة الشنيعة (إضافة إلى بقية الجرائم، التي كانت الولايات المتحدة متواطئة فيها) بكل مكر وبراعة من التهم الموجهة، والتي اقتصرت على إحدى الجنح التي قام باقترافها، والمتمثلة بقتل 148 شيعياً عام 1982، والتي لا تشكل سوى حاشية سفلية صغيرة في سجله المروع.

بعد أن انتهت الحرب الإيرنية - العراقية، استمرت الولايات المتحدة في دعمها صدام حسين، عدو إيران الأول. وصل الأمر بالرئيس جورج بوش الأب إلى حد دعوة المهندسين النوويين

العراقيين إلى الولايات المتحدة لاتباع دورات تدريبية متقدمة في مجال إنتاج الأسلحة، الأمر الذي يشكل تهديداً بالغ الخطورة لإيران. وجرى تشديد العقوبات على إيران، بما فيها العقوبات على الشركات الأجنبية المتعاملة معها، وبدأ تنفيذ الإجراءات لحظر أي تعامل لها مع النظام المالي الدولي.

في السنوات الأخيرة بلغت العدائية حد التخريب، حيث جرى الإعلان عن جريمة قتل العلماء النوويين (ربما من قبل إسرائيل) وحرب رقمية من خلال الإنترنت بفخر واعتزاز. البنتاغون يعتبر الحرب الرقمية كنوع من أنواع الحرب، التي تبرر القيام برد فعل عسكري، كما يفعل الناتو، الذي أكد في أيلول/ سبتمبر 2014 أن هجمات الإنترنت قد تحمل الناتو على الوفاء بالتزاماته في الدفاع الجماعي عن دوله الأعضاء - عندما نكون نحن الجهة المستهدَفة وليس المستهدِفة.

"الدولة الآثمة الأولى"

من الإنصاف أن نضيف بأن هذا النمط من السلوك كان له كبواته وهفواته. فقد الرئيس جورج بوش الأب العديد من الهدايا الفاخرة لإيران من خلال تدميره لأعدائها الرئيسيين، صدام حسين وطالبان. وقد وصل به الأمر إلى حد إخضاع عدو إيران العراقي لنفوذها وسيطرتها بعد هزيمة الولايات المتحدة، التي كانت ساحقة إلى درجة أن واشنطن وجدت نفسها مرغمة على التخلي عن أهدافها المعلنة رسمياً والمتمثلة بإنشاء قواعد عسكرية دائمة (معسكرات دائمة) وضمان وصول مؤكد للشركات الأمريكية إلى موارد العراق النفطية الهائلة.

هل يعتزم القادة الإيرانيون تطوير أسلحة نووية اليوم؟ بوسعنا أن بأنفسنا مدى مصداقية إنكارهم لذلك، لكن وجود مثل هذه النوايا لديهم في الماضي أمر مفروغ منه، حيث جرى التأكيد عليها علناً من قبل أعلى سلطة في إيران، حين أعلم الصحفيين الأجانب بأن إيران ستعمد إلى تطوير أسلحة نووية "بالتأكيد، وأسرع مما يتوقع البعض". لقد كان أبو برنامج إيران النووي والرئيس السابق لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية على يقين من أن خطة القيادة "كانت تقضي بصنع قنبلة نووية". وقد ذكرت CIA أيضاً بأنها كانت "متيقنة" من أن إيران ستقوم بتطوير أسلحة نووية، إذا ما أقدمت البلدان المجاورة على هذه الخطوة (وهو ما حصل بالفعل).

كل هذا كان في عهد الشاه، بحسب ما اقتبسته "السلطة العليا" للتو - أي، خلال الفترة التي كان فيها أقطاب السياسة

الأمريكية، (رامسفيلد وتشيني وكيسنجر وآخرون) يحثون الشاه على المضي قدماً ببرامجه النووية ويضغطون على الجامعات لتبني هذه البرامج والاهتمام بها ودعمها. كجزء من هذه الجهود، فقد أبرمت جامعتي بالذات، معهد مساشوستس للتكنولوجيا (MIT) اتفاقاً مع الشاه لقبول الطلبة الإيرانيين ببرنامج الهندسة النووية مقابل منح دراسية مقدمة من قبل الشاه - في وجه اعتراضات قوية جداً من جانب الجسم الطلابي، ولكن بدعم قوى بالمقابل من جانب إدارة الكليات، في اجتماع ما يزال يذكره أعضاء هيئة التدريس القدامى جيداً بلا شك.

عندما سئل مؤخراً عن سبب دعمه لمثل هذه البرامج في عهد الشاه ومعارضته لها في الآونة الأخيرة، أجاب كسينجر بصدق بأن إيران كانت حليفاً حينها.

بتنحيتنا للسخافات جانباً، ما هو خطر إيران الحقيق الذي يثير كل هذا الخوف والقلق؟ الجهة الطبيعية التي يمكن أن تزودنا بجواب على هذا السؤال هي، مرة أخرى، الاستخبارات الأمريكية، باسترجاعنا لتحليلها حول أن إيران لا تشكل أي تهديد عسكري، وأن عقائدها الاستراتيجية هي عقائد دفاعية، وأن برامجها النووية (من دون أي محاولة لإنتاج قنابل، بحسب ما تقرر الاستخبارات) هي "جزء رئيسي من استراتيجية ردعها".

مَن، إذاً، سيكون معنياً بردع إيراني؟ الجواب واضح: الدول الشريرة التي تعيث فساداً في المنطقة ولا تريد التسامح مع أي عائق يعرقل تعويلها على العدوان والعنف.

بالنسبة للولايات المتحدة، التوصيف بسيط ومعروف. فقبل خمسة عشر عاماً، حذر المحلل السياسي البارز صامويل هنتنغتون في مجلة *Foreign Affairs* بأن صورة الولايات المتحدة بالنسبة لمعظم العالم كانت "تتوضح شيئاً فشيئاً على أنها القوة العظمى الشريرة... والخطر الأعظم الأوحد الذي يتهدد مجتمعاته". بعد ذلك بوقت قصير، كرر روبرت جيرفس (Robert Jervis)، رئيس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية (APCA) كلمات هنتنغتون قائلاً: "بنظر معظم العالم، في الحقيقة، فإن الدولة الشريرة الأولى اليوم هي الولايات المتحدة". كما رأينا، فإن الرأي العام العالمي يدعم هذا الرأي بهامش كبير.

علاوة على ذلك، فقد تم ارتداء العباءة بفخر واعتزاز: ذلك هو التفسير الواضح لإصرار القيادة والطبقة السياسية على احتفاظ الولايات المتحدة بحق اللجوء إلى القوة، من جانب واحد، إذا ما قررت بأن إيران تقوم بالإخلال ببعض التزاماتها. هذه السياسة هي سياسة قائمة منذ وقت طويل في نظر الديمقراطيين الليبراليين، وهي غير مقتصرة على إيران بأي حال من الأحوال. لقد أكدت عقيدة

كلنتون بأن الولايات المتحدة مخولة باللجوء إلى "الاستخدام الأحادي الجانب للقوة العسكرية" حتى لضمان "وصول ميسر إلى الأسواق الرئيسية، مصادر الطاقة، والموارد الاستراتيجية"، ناهيك عن "الأمن" المزعوم أو المخاوف الإنسانية. والالتزام بنسخ متنوعة من هذه العقيدة جرى التأكيد عليه جيداً في التطبيق العملي، الأمر الذي لا حاجة إلى مناقشته في أوساط أولئك الراغبين بالتعرف إلى حقائق التاريخ الحالي.

هذه من بين الأمور الحساسة والخطيرة التي ينبغي أن تشكل محط الاهتمام في تحليل اتفاق فيينا النووي.

الفصل الثاني والعشرون

ساعة يوم القيامة

في كانون الثاني/ يناير 2015، قدمت نشرة علماء الذرة *Bulletin of Atomic Scientists* عقارب ساعة يوم القيامة (Doomsday Clock) الشهيرة حتى ثلاث دقائق قبل منتصف الليل، وهو مستوى خطر لم يسبق الوصول إليه على مدى ثلاثين عاماً. وقد استحضر بيان النشرة الذي يفسر هذا التقدم نحو الكارثة الخطرين الأساسيين اللذين يتهددان الوجود البشري، وهما الأسلحة النووية و"التغير المناخي غير المنضبط". وقد أدان هذا النداء زعماء العالم الذين "أخفقوا بالتحرك على جناح السرعة أو وفق المعايير المطلوب لحماية المواطنين من كارثة محتملة"، معرضين "كل شخص على وجه الأرض للخطر [من خلال] فشلهم في أداء أهم واجباتهم - وهو ضمان وحماية سلامة وحيوية الحضارة الإنسانية".

منذ ذلك الحين، بات هنالك سبب وجيه للتفكير بتحريك عقارب الساعة بما يقربنا أكثر من يوم القيامة.

مع نهاية العام، اجتمع زعماء العالم في باريس لمناقشة المشكلة العويصة المتمثلة "بالتغير المناخي غير المنضبط". إذ لا يكاد يمر يوم من دون ظهور دليل جديد على مدى خطورة الأزمة. لنتناول الأمر بطريقة عشوائية تقريباً، فقبل وقت قصير من افتتاح مؤتمر باريس، نشر مختبر ناسا للدفع النفاث NASA's Jet Propulsion Lab دراسة فاجأت وأقلقت العلماء الذي كانوا عاكفين على دراسة الجليد القطبي. فقد أظهرت الدراسة بأن كبرى الكتل الجليدية في غرينلاند، واسمها زاخاريا إيساتروم Zacharia Isstrom، قد تفككت عام 2012 عن وضع جليدي مستقر جيولوجياً ودخلت مرحلة من التقهقر المتسارع، "والتطور المشؤوم غير المتوقع الذي ينذر بأسوأ العواقب. تحمل هذه الكتلة الجليدية من المياه ما يكفي لرفع مستوى بحار العالم بأكثر من 46 سنتيمتراً إذا ما ذابت بشكل كامل. والآن هي في طور تحطم الكتلة وخسارة ما يعادل خمسة مليارات طن من هذه الكتلة سنوياً. كل ذلك الجليد يتفتت وينجرف نحو مياه المحيط الأطلسي الشمالي".

مع ذلك فقد كان هنالك توقعات محدودة بأن "يتصرف قادة العالم في باريس بالسرعة المطلوبة أو وفق المعيار المطلوب لحماية المواطنين من كارثة محتملة". وحتى لو أنهم بمعجزة ما تصرفوا بالسرعة المطلوبة ووفق المعيار المطلوب لحماية المواطنين من هكذا كارثة، فسوف يكون تحركهم ذا قيمة محدودة للغاية، لأسباب لا بد أن تكون منغصة تماماً.

عندما تمت الموافقة على الاتفاق في باريس، أعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس (Laurent Fabius) الذي استضاف المحادثات بأن الاتفاق "ملزِمٌ قانوناً". لعل ذلك هو الأمل، ولكن هنالك ما هو أكثر من مجموعة من المشكلات والعراقيل الأساسية الجديرة بالاهتمام والتروّي. لعل أهم العبارات التي جرى التصريح بها في مجمل التغطية الإعلامية المكثفة لمؤتمر باريس هي هذه العبارات، التي جرى حشرها عند نهاية تحليل صحيفة نيويورك تايمز: "لطالما سعى المفاوضون بصورة تقليدية لتزوير معاهدة ملزمة قانوناً وتحتاج إلى مصادقة حكومات البلدان المشاركة كي تغدو نافذة. ليس ثمة من سبيل إلى هذا الإجراء في هذه الحالة، بسبب الولايات المتحدة. أيّ معاهدة ستفقد صلاحيتها بمجرد وصولها إلى كابيتول هيل [أكبر أحياء واشنطن الكسنية ويضم المقر الرئيسي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكي] من دون أغلبية الثلثين المطلوبة في مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الجمهوريون وهكذا فقد أخذت الخطط والبرامج الطوعية تحل محل الأهداف القسرية الملزمة التي يجري إملاؤها من الأعلى إلى الأدنى". والخطط الطوعية هي وصفة مضمونة للفشل.

"بسبب الولايات المتحدة" وبعبارة أدق، بسبب الحزب الجمهوري، الذي بات الآن بمثابة خطر حقيقي على البقاء اللائق للإنسان في هذا الوجود.

وقد جرى التشديد على الاستنتاجات في مقالة أخرى من مقالات مجلة *Times* حول اتفاق باريس. وفي نهاية قصة طويلة تشيد بالإنجاز، تنوه المقالة إلى أن النظام الذي أنشئ في أثناء المؤتمر "يعتمد اعتماداً كبيراً على وجهات نظر قادة العالم المستقبليين الذين سينفذون هذه السياسات. في الولايات المتحدة، شكك كل مرشح جمهوري للرئاسة في عام 2016 أو أنكر علنا علم تغير المناخ، وأعرب عن معارضته لسياسات أوباما المتعلقة بالتغير المناخي. في مجلس الشيوخ، قال ميتش ماكونيل، زعيم الجمهوريين، الذي قاد التهمة الموجهة ضد جدول أعمال أوباما بخصوص تغير المناخ، ’قبل أن يعمد شركاؤه الدوليين إلى فتح زجاجات الشمبانيا، ينبغي علينا أن نتذكر أن هذا هو اتفاق غير قابل للتحقيق بناء على خطة طاقة محلية يعتقد بأنها غير مشروعة، لدرجة أن نصف الدول قد رفعت دعاوى قضائية لوقفها،

ولدرجة أن الكونغرس سبق أن صوت برفضها'".

وقد انتقل الطرفان كلاهما إلى جناح اليمين خلال فترة الليبرالية الجديدة للجيل الماضي. والآن بات جمهوريو التيار السائد إلى حد كبير ما درج على تسميته بـ"الجمهوريين المعتدلين". وفي الوقت نفسه، فإن الحزب الجمهوري قد جنح جنوحاً كبيراً عن الطيف السياسي، محققاً مقولة المحلل السياسي المحافظ المحترم توماس مان ونورمان أورنشتاين بأنه "تمرد راديكالي متطرف" تخلى عمليا عن السياسات البرلمانية الطبيعية. بانجرافه نحو اليمين، أصبح تفاني الحزب الجمهوري لتحقيق الثروة والامتيازات مفرطاً إلى درجة أن سياساته الفعلية لم تعد قدرة على اجتذاب الناخبين، لذلك كان لا بد له من السعي نحو قاعدة شعبية جديدة، حشدت لأسباب أخرى: المسيحيون الإنجيليون الذين ينتظرون المجيء الثاني للمسيح إلى الأرض، وأنصار سياسة الحفاظ على إحياء ثقافة السكان الأصليين ممن يخشون "أنهم" يأخذون بلدنا بعيداً عنا، والعنصريون من أصحاب المبادئ الثابتة التي لا تغيرها عوادي الزمن، وأصحاب المظالم الحقيقية الذين يخطئون خطأً فادحاً في تحديد قضاياهم والتعرف إليها، والكثير من أمثالهم الذين هم فريسة سهلة للزعماء الشعبيين من الدهماء والغوغائيين والذين لديهم استعداد للتحول الآني إلى حالة من حالات التمرد الراديكالي المتطرف.

ولكن في السنوات الأخيرة، تمكنت المؤسسة الجمهورية من قمع القاعدة التي حشدتها. ولكن إلى حين. فبحلول نهاية عام 2015 بدأت المؤسسة تعبر عن استيائها الكبير ويأسها بسبب عدم قدرتها على القيام بذلك، حيث إن القاعدة الجمهورية وخياراتها باتت خارج نطاق السيطرة.

فقد أعرب المسؤولون المنتخبون من قبل الجمهوريين والمرشحون للانتخابات الرئاسية المقبلة عن ازدرائهم الصريح لمداولات باريس، رافضين حتى حضور المراسم والإجراءات. المرشحون الثلاثة الذين فازوا في استطلاعات الرأي في ذلك الوقت - دونالد ترامب، وتيد كروز، وبن كارسون - تبنوا موقف القاعدة التي يمثل المسيحيون الإنجيليون غالبيها القائل إن البشر ليس لديهم أي تأثير مطلقاً على ظاهرة الاحتباس الحراري، إن كان ثمة من احتباس أصلاً.

رفض المرشحون الآخرون عمل الحكومة للتعامل مع هذه المسألة، وبعدما تحدث أوباما في باريس مباشرة، متعهداً بأن الولايات المتحدة ستكون في طليعة الساعين إلى عمل عالمي مشترك، صوّت الكونغرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون لإفشال المبادئ والقواعد التي قامت عليها مؤخراً وكالة حماية البيئة

لخفض انبعاثات الكربون. "رسالة استفزازية إلى أكثر من 100 زعيم [عالمي] مفادها أن الرئيس الأمريكي لا يملك الدعم الكامل لحكومته بشأن سياسة المناخ" - ضرب من ضروب الاستخفاف.

في هذه الأثناء، مضى لامار سميث، الرئيس الجمهوري للجنة مجلس النواب حول العلوم والفضاء والتكنولوجيا، قدماً في حمل راية جهاده ضد علماء الحكومة الذين يتجرؤون على نقل الحقائق.

الرسالة واضحة. تواجه المواطنين الأمريكيين مسؤولية كبيرة في عقر دارهم بالذات.

قصة مماثلة في صحيفة نيويورك تايمز تفيد بأن "ثلثي الأمريكيين يدعمون انضمام الولايات المتحدة إلى اتفاق دولي ملزم للحد من تزايد انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري". وبوجود فارق نسبته خمسة إلى ثلاثة، فإن الأمريكيين يعتبرون المناخ أكثر أهمية من الاقتصاد. ولكن لا يهم، فالرأي العام مستبعد مرة أخرى. ترسل هذه الحقيقة رسالة قوية للأمريكيين، الذين تقع على عاتقهم مهمة علاج النظام السياسي المختل، الذي يعتبر الرأي العام فيه عاملاً هامشياً. التفاوت بين الرأي العام والسياسة، في هذه الحالة، ينطوي على ملابسات وتداعيات أساسية على مصير العالم.

يجب علينا، بالطبع، أن نطرح عنا أوهام الماضي حول "العصر الذهبي". ومع ذلك، فإن التطورات التي جرى استعراضها للتو تشكل تغييرات كبيرة الديمقراطية الفاعلة هي واحدة من مساهمات الهجوم النيوليبرالي على سكان العالم في الجيل الماضي. وهذا لا يحدث فقط في أمريكا؛ ففي أوروبا قد يكون التأثير حتى أسوأ بكثير.

دعونا ننتقل إلى قلق آخر (تقليدي) ينتاب علماء الذرة الذين ضبطوا ساعة يوم القيامة: الأسلحة النووية، يشكل التهديد الحالي للحرب النووية تبريراً كافياً لقرارهم المتخذ في كانون الثاني/ يناير 2015 المتمثل بتقديم الساعة دقيقتين نحو منتصف الليل. ما حدث منذ ذلك الحين يظهر الخطر المتنامي حتى بوضوح أكبر، وهو الأمر الذي يتسبب بقلق غير كاف، في رأيي.

المرة الأخيرة التي وصلت فيها ساعة يوم القيامة إلى ثلاث دقائق قبل منتصف الليل كانت في عام 1983، في وقت تدريبات آرتشر رامي السهام البارع في عهد إدارة ريغان؛ هذه التمارين التي تضمنت هجمات صورية على الاتحاد السوفييتي لاختبار أنظمته الدفاعية. وتظهر الوثائق التي جرى الكشف عنها مؤخراً أن الروس كانوا يشعرون بالقلق الشديد إزاء العمليات وكانوا يستعدون للرد، الذي كان يعني، ببساطة النهاية.

لقد تعلمنا المزيد حول هذه التدريبات الطائشة والمتهورة، وحول مدى قرب العالم من شفير كارثة، من المحلل العسكري والاستخباراتي الأمريكي ملفين غودمان، رئيس شعبة المخابرات المركزية الأمريكية السابق وكبير المحللين في مكتب الشؤون السوفيتية في ذلك الوقت. "بالإضافة إلى تدريبات آرتشر رامي السهام البارع على التعبئة التي أقلقت الكرملين"، يكتب غودمان قائلاً إن إدارة ريغان سمحت بإجراء مناورات عسكرية عدوانية على نحو غير عادي بالقرب من الحدود السوفييتية. وشملت تدابير البنتاغون المحفوفة بالمخاطر إرسال قاذفات استراتيجية أمريكية للتحليق فوق القطب الشمالي لاختبار منظومات الرادار السوفييتية والمناورات البحرية في زمن الحرب تقترب من مناطق في الاتحاد السوفييتي لم يسبق للسفن الحربية الأمريكية الدخول إليها. بالإضافة إلى عمليات سرية إضافية تتضمن محاكاة هجمات بحرية مفاجئة على أهداف سوفييتية".

نحن نعرف الآن أن العالم قد نجا من دمار نووي محتمل في تلك الأيام المرعبة بقرار من ضابط روسي يدعي ستانيسلاف بيتروف، لم يُحل إلى السلطات العليا تقرير أنظمة الكشف الآلي الذي يفيد بأن الاتحاد السوفييتي كان يتعرض لهجوم صاروخي. ووفقاً لذلك، بيتروف، يأخذ مكانه إلى جانب قائد الغواصة الروسية فاسيلي آركيبوف، الذي رفض في لحظة خطيرة من لحظات أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 أن يأذن بإطلاق الطوربيدات النووية عندما كانت الغواصات تحت هجوم من قبل مدمرات الولايات المتحدة التي تقوم بفرض ما يشبه الحجر الصحي.

أمثلة أخرى كُشفت مؤخراً تعيد إلى الذهن ذكرى ذلك السجل المخيف بالفعل. فقد ذكر الخبير الأمني النووي بروس بلير في تقريره بأن "اللحظة التي كانت الولايات المتحدة فيها أقرب ما يكون إلى اتخاذ قرار إطلاق استراتيجية غير مقصود من قبل الرئيس حدث في عام 1979، عندما عبر شريط إنذار مبكّر تدريبي لـقيادة دفاع الفضاء الجوي الأمريكية الشمالية (NORAD) يصور ضربة استراتيجية سوفييتية واسعة النطاق عن غير قصد من خلال شبكة الإنذار المبكر الفعلية. وقد استدعي مستشارُ الأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي مرتين ليلاً وقال إن الولايات المتحدة تتعرض للهجوم، وكان بصدد التقاط سماعة الهاتف لإقناع الرئيس كارتر بأن رداً واسع النطاق بحاجة إلى إذن فوري، عندما أخبرته مكالمة ثالثة بأنه كان إنذاراً كاذباً".

هذا المثال المكتشف حديثاً يعيد إلى الأذهان ذكرى حادثة حرجة حدثت عام 1995، عندما بدأ مسار صاروخي أمريكي - نرويجي يحمل معدات علمية مشابهاً لمسار صاروخ نووي. أثار هذا الأمر المخاوف الروسية التي وصلت بسرعة إلى مسامع الرئيس بوريس

يلتسين، الذي كان صاحب القرار في إطلاق ضربة نووية.

ويضيف بلير أمثلة أخرى من تجربته الخاصة. في حالة واحدة، في أثناء حرب الشرق الأوسط عام 1967، "تلقى طاقم للطائرات النووية الناقل أمر الهجوم الفعلي بدلاً من أمر تجربة/ تدريب النووي". وبعد سنوات قليلة، في أوائل السبعينات، كررت القيادة الجوية الاستراتيجية في أوماها "إرسالها لأمر تدريب... إطلاق كأمر إطلاق في العالم الحقيقي الفعلي". وفي الحالتين فشلت عمليات التحقق من الشيفرة؛ إذ منع التدخل البشري عملية الإطلاق. "ولكن الانجراف حصل هنا"، يضيف بلير قائلاً. "لم تكن مثل هذه اللخبطة أمراً نادر الحدوث".

وكان بلير قد أدلى بهذه التعليقات في رد فعل على تقرير صادر عن الطيار جون بوردن جرى مؤخراً فقط إعفاؤه من خدماته من قبل القوات الجوية الأمريكية. كان بوردن يخدم في القاعدة العسكرية الأمريكية في أوكيناوا في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 1962، في وقت أزمة الصواريخ الكوبية ولحظة من لحظات التوتر الخطيرة في سيا أيضاً. جرى رفع مستوى التأهب النووي الأمريكي إلى DEFCON 2، وهو مستوى واحد دون DEFCON 1، عندما تغدو الصواريخ النووية جاهزة لإطلاقها على الفور. في ذروة الأزمة، في 28 تشرين الأول/ أكتوبر، تلقى أحد طواقم الصواريخ بالخطأ، تفويضاً لإطلاق صواريخه النووية. قرروا عدم التجارب، متجنبين بذلك حرباً نووية محتملة، والانضمام إلى تروف وآركيبوف في سجل الرجال الذين قرروا التمرد على البروتوكول، وبالتالي إنقاذ العالم.

كما لاحظ بلير، فإن مثل هذه الحوادث ليست غير شائعة. فقد بينت إحدى الدراسات التي أجراها أحد الخبراء العشرات من الإنذارات الكاذبة في خلال الفترة التي جرى مسحها بين عامي 197 و1983. وخلصت الدراسة إلى أن المعدل الوسطي لهذه الإنذارات يتراوح بين 43 و255 سنوياً. صاحب الدراسة، سيث باوم، يلخص بالكلمات المناسبة: "الحرب النووية هي البجعة السوداء التي لا يمكن لنا أبداً أن نراها، إلا في تلك اللحظة العابرة التي تقتلنا فيها. نحن نؤجل القضاء على خطر يعرضنا للخطر. الآن هو الوقت المناسب للتصدي للتهديد، لأننا الآن ما نزال على قيد الحياة".

هذه التقارير، مثل تلك الموجودة في كتاب إريك شلوسر "القيادة والسيطرة"، تتوافق بمعظمها وأنظمة الولايات المتحدة في إعداد التقارير. أما التقارير الروسية فهي بلا شك أكثر منها بكثير عرضة للخطأ. هذا ناهيك عن الخطر الشديد الذي يكتنف أنظمة الآخرين، سيما باكستان.

في بعض الأحيان لم يكن الخطر عرضياً، ولكنه ينطوي على مغامرة، كما في حالة آرتشر رامي السهام البارع. وكانت القضية

الأكثر تطرفاَ في أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962، عندما كان خطر وقوع الكارثة أقرب ما يكون إلى الواقع. الطريقة التي تم التعامل من خلالها مع ذلك التهديد كانت مروعة؛ وكذلك الطريقة التي يتم تفسيرها من خلالها بشكل شائع، كما شاهدنا.

مع وضع هذا السجل الكئيب في الاعتبار، من المفيد أن ننظر إلى المناقشات الاستراتيجية والتخطيط. حالة واحدة تقشعر لها الأبدان كانت في عهد كلنتون، وهي دراسة أعدتها ستراتكوم عام 199 بعنوان "أساسيات ما بعد الحرب الباردة والردع". تدعو الدراسات إلى الإبقاء على حق الضربة الأولى، حتى ضد الدولة غير النووية. وهذا ما يفسر أن الأسلحة النووية تستخدم باستمرار، بمعنى أن هذه الأسلحة "تلقي بظلالها على أي أزمة أو صراع". كما تحث على بناء "شخصية وطنية" لا عقلانية والانتقام لتخويف العالم وترويعه.

جرى استكشاف العقيدة الحالية في المقال الرئيسي لمجلة الأمن الدولي، وهي واحدة من أكثر المجالات موثوقية في مجال العقيدة الاستراتيجية. يوضح المقال بأن الولايات المتحدة ملتزمة لمبدأ "الأولوية الاستراتيجية" - أي، عزل أو تحصين نفسها من ضربة انتقامية. هذا هو المنطق وراء "ثالوث أوباما الجديد" (تعزيز قدرة الغواصات والصواريخ البرية وقوة القاذفات)، جنباً إلى جنب مع منظومة الدفاع الصاروخي لمواجهة ضربة انتقامية. القلق الذي أثاره المقال هو أن الطلب الأمريكي على أولوية استراتيجية قد يدفع الصين للرد من خلال التخلي عن عقيدة "عدم الاستخدام أولاً" وتوسيع نطاق قدرات ردعها المحدودة. ويعتقد المؤلفان أنها سوف لن تقدم على ذلك، ولكن هذا الاحتمال ما يزال غير مؤكد. من الواضح أن هذه العقيدة تعزز المخاطر وتفاقمها في منطقة متوترة تسودها النزاعات.

وينطبق الشيء نفسه على توسع الناتو شرقاً في انتهاك صريح للوعود الشفوية التي قدمت إلى ميخائيل غورباتشوف عندما كان الاتحاد السوفييتي ينهار ووافق على السماح لألمانيا الموحدة بأن تصبح جزءاً من حلف شمال الأطلسي - وهو تنازل كبير تماماً عندما يفكر المرء في تاريخ القرن. التوسع نحو ألمانيا الشرقية حدث في الحال. في السنوات التالية، وسعت منظمة حلف شمال الأطلسي نطاق نفوذها حتى الحدود الروسية. وهناك الآن تهديدات كبيرة حتى بدمج أوكرانيا، في القلب الجغرافي الاستراتيجي لروسيا. يمكن للمرء أن يتصور كيف سيكون رد فعل الولايات المتحدة لو كان حلف وارسو لا يزال على قيد الحياة، ومعظم أمريكا اللاتينية كانت قد انضمت، والآن المكسيك وكندا بصدد التقدم بطلب الحصول على العضوية.

وبصرف النظر عن ذلك، تدرك روسيا وكذلك الصين (واستراتيجيو الولايات المتحدة في هذا الشأن) أن أنظمة الدفاع الصاروخي الأمريكي قرب حدود روسيا هي، في الواقع، سلاح الضربة الأولى، والتي تهدف إلى إنشاء أولوية استراتيجية - حصانة من الانتقام. ربما مهمتهم ليست مجدية تماماً، كما يقول بعض المتخصصين. ولكن الأهداف لا يمكن أبداً أن تكون على يقين من ذلك. وردود الفعل المتشددة لروسيا تفسير بشكل طبيعي تماماً من قبل حلف شمال الأطلسي باعتبارها تهديداً للغرب.

أحد الباحثين الأوكرانيين البريطانيين البارزين يستعرض ما يسميه "المفارقة الجغرافية المصيرية": إن حلف شمال الأطلسي "موجود لإدارة المخاطر التي أنشأها وجوده".

التهديدات حقيقية جداً في الوقت الحالي. لحسن الحظ، فإن إسقاط طائرة روسية من قبل الأتراك في تشرين الثاني/ نوفمبر لم يؤد إلى نزاع دولي، ولكن ربما أدى إلى ذلك، لا سيما بالنظر إلى الظروف المحيطة. كانت الطائرة في مهمة قصف في سوريا. مرت لمدة 17 ثانية فقط عبر شريط صغير من الأراضي التركية المتصلة بسوريا، والواضح أنها كانت متجهة إلى سوريا، حيث تحطمت. إطلاق النار عليها يبدو أنه كان عملاً طائشاً من دون مبرر وتصرفاً استفزازياً وهو عمل له عواقبه.

في ردود الفعل، أعلنت روسيا أن قاذفاتها ستكون من الآن فصاعدا مصحوبة بالمقاتلات النفاثة وأنها نشرت أنظمة صواريخ مضادة للطائرات متطورة في سوريا. أمرت روسيا أيضاً الطراد الصاروخي موسكوفا Moskva، المزود بنظام دفاع جوي بعيد المدى، بالاقتراب من الشاطئ، بحيث تكون "مستعدة لتدمير أي هدف جوي يشكل خطراً محتملاً على طائراتنا"، وأعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو بأن كل هذا يمهد الطريق لمواجهات يمكن أن تكون فتاكة.

التوترات هي أيضاً متواصلة عند الحدود بين الحلف وروسيا، بما في ذلك المناورات العسكرية على الجانبين. وبعد فترة وجيزة تم نقل ساعة يوم القيامة المشؤومة قريباً من منتصف الليل، وذكرت الصحافة الوطنية أن "المركبات القتالية العسكرية الأمريكية شاركت في عرض عسكري يوم الأربعاء من خلال إحدى المدن الأستونية المتداخلة مع روسيا، وهو عمل رمزي يستعرض المخاطر التي تتهدد الجانبين في ظل أسوأ التوترات بين الغرب وروسيا منذ الحرب الباردة." قبل ذلك بفترة وجيزة، نجت طائرة حربية روسية في غضون ثوان من الاصطدام بطائرة مدنية دانماركية. وكلا الجانبين يمارس سياسة التعبئة السريعة وإعادة نشر القوات على الحدود بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، و"على حد سواء

يعتقدون بأن الحرب لم تعد احتمالاً بعيد التحقق أو غير وارد في الحسبان".

إذا كان الأمر كذلك، فقد بات الجانبان في مرحلة ما وراء الجون، لأن الحرب قد تدمر كل شيء. وقد تم على مدى عقود الاعتراف بأن الضربة الأولى من قبل قوة كبرى قد تدمر المهاجم، حتى من دون انتقام، وذلك ببساطة بسبب تأثيرات الشتاء النووي.

ولكن هذا هو عالم اليوم. وليس فقط اليوم - وهذا هو ما كنا نعيش معه لمدة 70 عاماً. المنطق لافت للنظر من جميع النواحي. كما رأينا، فإن أمن السكان لا يشكل عادة عنصر القلق الرئيسي لصناع السياسة. لقد كان ذلك صحيحاً منذ الأيام الأولى من العصر النووي، عندما لم تكن هناك أية جهود في مراكز رسم السياسات - ولا حتى أفكار معبر عنها - لكبح جماح هذا التهديد المحتمل الخطير الموجه ضد الولايات المتحدة، كما كان ممكنا. وهكذا تستمر الأمور إلى الوقت الحاضر، بطرق وأساليب جرى الاستشهاد ببعض الأمثلة عنها.

ذلك هو العالم الذي كانوا يعيشون فيه، ونعيش فيه اليوم. الأسلحة النووية تشكل خطراً مستمراً بالدمار الفوري، ولكن على الأقل نحن نعرف من حيث المبدأ كيفية التخفيف من التهديد، وحتى القضاء عليه، وهو التزام تعهدت به (من ثم تجاهلته) القوى النووية التي وقعت على معاهدة حظر الانتشار النووي. التهديد الذي تمثله ظاهرة الاحترار العالمي ليس لحظياً، على الرغم من أن عواقبه وخيمة على المدى الطويل، وربما تتصاعد فجأة. أن تكون لدينا القدرة على التعامل معه، أمر غير مؤكد، ولكن ليس ثمة من شك في أننا كلمة تأخرنا أكثر، كانت الكارثة أكبر وعواقبها وخيمة أكثر.

آفاق البقاء على قيد حياة لائقة على المدى الطويل ليست عالية، ما لم يحدث هناك تغيير كبير بالطبع. جزء كبير من المسؤولية في أيدينا - والفرص أيضاً.

الفصل الثالث والعشرون

أسياد البشرية

عندما نسأل "من يحكم العالم؟" فنحن نتبنى بشكل عام المعيار والعرف السائد بأن الجهات النافذة على صعيد التحكم بشؤون هذا العالم هي دول، وبشكل أساسي القوى الكبرى، ونحن نأخذ قراراتها وعلاقاتها فيما بينها بعين الاعتبار. وهذا ليس بالأمر الخطأ. لكننا نجهد كي لا ننسى بأن هذا المستوى من التجريد يمكن أيضاً أن يكون على درجة كبيرة من التضليل.

لا شك بأن للدول بنى وهيكليات داخلية معقدة، وخيارات وقرارات القيادة السياسية غالباً ما تتأثر إلى حد بعيد بالدوائر الداخلية التي تتمركز فيها القوة، في حين أن عامة السكان غالباً ما ترزح تحت نير التهميش والابتعاد عن دائرة الاهتمام. وهذا صحيح حتى بالنسبة للمجتمعات الأكثر ديمقراطية، وبالطبع بالنسبة للآخرين أيضاً. لا يمكننا أن نخرج بفهم واقعي حقيقي حول من يحكم العالم في الوقت الذي نتجاهل فيه "أسياد البشرية" كما أسماهم آدم سميث، وهم تجار وصناعيو إنكلترا في زمانه؛ وفي زماننا، تكتلات الشركات conglomerates متعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية الضخمة، وإمبراطوريات البيع بالتجزئة، وخلافها. ما زلنا نستشهد بما قاله سميث، ومن الحكمة أيضاً أن نولي قدراً من الاهتمام لـ المبدأ الخسيس "vile maxim": "كل شيء لنا، ولا شيء للآخرين"، الذي يستميت أسياد البشرية لتطبيقه - وهي عقيدة معروفة بالتالي على أنها حرب طبقية شرسة وغير شريفة، وغالباً من جانب واحد، وهو ما يشكل خطراً داهماً على شعوب البلدان الأم والعالم بأسره.

في النظام العالمي المعاصر، تمتلك مؤسسات الأسياد قوة ضخمة ونفوذاً هائلاً، ليس فقط على صعيد الساحة الدولية، وإنما أيضاً ضمن دولها الأم، التي تعول عليها لحماية قوتها ونفوذها ولتقديم الدعم الاقتصادي لها من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل. عندما نفكر بالدور الذي يقوم به أسياد البشرية، فإننا نعود إلى مثل هذه الأولويات الراهنة لسياسة الدولة مثل اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPPA)، وهو واحد من اتفاقات حقوق المستثمر

المسماة خطأ بـ"اتفاقات التجارة الحرة" في حملات الدعاية والتعليق. يجري التفاوض بشأنها في الخفاء، ناهيك عن المئات من محامي الشركات وأعضاء مجموعات الضغط (lobbyists) الذين يدونون أدق التفاصيل وأكثرها خطورة.

الهدف هو إقناع الآخرين وحملهم على تبني هذه الاتفاقات بأسلوب ستاليني حقيقي بإجراءات سريعة المسار تهدف إلى كبح جماح الحوار والنقاش، والسماح فقط بكلمتي نعم أو لا (بالتالي، نعم). المصممون وواضعو الخطط دائماً ما يُبلون بلاءً حسناً، وهو ليس بالأمر المستغرب. الناس مزاجيون بطبيعتهم، حيال العواقب ذاتها التي يتوقعها المرء.

القوة العظمى الثانية

لقد ركزت الخطط والبرامج النيوليبرالية للجيل الماضي الثروة والسلطة في أيدي حفنة ضئيلة جداً من المنتفعين والمستفيدين مع تقويضها لأركان الديمقراطية الحقيقية الفاعلية، لكنها أسهمت أيضاً في نشوء معارضة قوية، خاصة في بلدان أمريكا اللاتينية وكذلك في مراكز القوة العالمية. لقد بات الاتحاد الأوروبي، الذي هو نتاج إحدى التطورات الواعدة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مترنحاً تحت وطأة التأثيرات القوية لسياسات التقشف خلال فترة الركود الاقتصادي، التي أدانها حتى اقتصاديو صندوق النقد الدولي (إن لم تكن الجهات النافذة في هذا الصندوق). لقد تم تقويض أركان الديمقراطية الحقيقية الفاعلة عندما انتقلت عملية صناعة القرار إلى بيروقراطية بروكسل، مع إرخاء البنوك الشمالية بظلالها على إجراءاتهم. الأحزاب الرئيسية ما برحت تخسر أعضاءها بصورة سريعة نحو اليسار ونحو اليمين. المدير التنفيذي لمجموعة يوروبا نوفا (EuropaNova)، للأبحاث التي تتخذ من باريس مقراً لها، يعزو تلك النزعة السائدة من التنور والعقلانية والتخلص من الأوهام إلى "حالة من العجز الذي يبعث على الغضب بوصفها القوة الحقيقية لصنع الأحداث التي انتقلت بصورة شبه كلية من أيدي القادة السياسيين الوطنيين [الخاضعين، على الأقل من حيث المبدأ، للسياسة الديمقراطية] إلى السوق، ومؤسسات وشركات الاتحاد الأوروبي،" بتناغم كامل مع العقيدة النيوليبرالية. عمليات مشابهة جداً جارية على قدم وساق في الولايات المتحدة، لأسباب مشابهة نوعاً ما، وهو أمر يتسم بالأهمية والخطورة، ليس فقط بالنسبة للبلد، بل إذا ما أخذنا قوة الولايات المتحدة بعين الاعتبار، بالنسبة للعالم ككل.

تسلط المعارضة المتصاعدة للهجوم النيوليبرالي الضوءَ على

جانب خطير آخر من جوانب العرف والتقليد السائد. فهي تنحّي جانباً العامة التي غالباً ما تفشل في تقبل دور "المتفرج" (أكثر منه المشارك) الذي جرى التوافق عليه، والذي أنيط بها في النظرية الليبرالية الديمقراطية. ولطالما شكل مثل هذا العقوق والعصيان هاجساً مقلقاً للطبقات المهيمنة. وبالرجوع إلى التاريخ، نجد بأن جورج واشنطن كان يعتبر سواد الناس الذين كانوا يشكلون الميليشيا التي كان يتأمَّر عليها ويأمرها بوصفهم مجموعة من "أحط وأقذر المخلوقات [مبرهناً] على ضرب لا يوصف من ضروب الحماقة والغباء في الطبقة الدنيا من هؤلاء الناس". ففي كتابه "سياسة العنف،" باستعراضه الرائع لحركات التمرد والعصيان بدءاً من "التمرد الأمريكي" حتى أفغانستان والعراق، يستنتج وليام بولك بأن الجنرال واشنطن "كان متلهفاً جداً لتهميش [المقاتلين الذين كان يحتقرهم] إلى درجة أنه كاد يخسر الثورة." في الحقيقة، "ربما كان قد فعل ذلك حقيقة" لو أن فرنسا لم تتدخل بقوة هائلة و"تنقذ الثورة،" والتي كانت حتى ذلك الحين لصالح رجال العصابات الذين سندعوهم الآن "الإرهابيين" - في حين أن جيش واشنطن الذي هو على النمط البريطاني، مني "بهزائم متلاحقة وخسر الحرب تقريباً."

ينوه بولك إلى أن السمة المشتركة لحالات التمرد والعصيان الناجحة تتمثل في أنه بمجرد تفكك الدعم الشعبي بعد تحقيق النصر، تعمد القيادة إلى قمع "أحط وأقذر المخلوقات" التي ربحت الحرب فعلياً بتكتيكات ومناورات رجال العصابات وأساليبهم المرعبة، خشية أن يعمدوا إلى تهديد الامتيازات الطبقية التي يحظى بها هؤلاء. إن ازدراء أبناء طبقة النخبة "لأبناء الطبقة الدنيا" واحتقارهم لها قد اتخذ أشكالاً متنوعة عبر السنين. إحدى هذه التجليات لهذا الازدراء في السنوات الأخيرة يتجلى بالدعوة إلى الاستسلام والطاعة ("الاعتدال في الديمقراطية") من قبل الأمميين الليبراليين، في رد على المؤثرات الخطيرة لعملية نشر ديمقراطية للحركات الشعبية لفترة الستينات.

تؤثر الدول أحياناً على الاقتداء بالرأي العام، ما يستدعي قدراً كبيراً من الغضب في مراكز القوة. إحدى الحالات الدراماتيكية جرت عام 2003 عندما طالبت إدارة بوش تركيا بالانضمام إلى غزوها للعراق. خمس وتسعون في المائة من الأتراك عارضوا ذلك التوجه، وهو ما أذهل واشنطن وأصابها بحالة من الذعر، والحكومة التركية التزمت بآرائهم ووجهات نظرهم. تعرضت تركيا لقدرٍ كبير من الإهانة على هذا التهرب من السلوك المسؤول. نائب وزير الدفاع بول وولفتز، المشار إليه من قبل الصحافة بوصفه "الرئيس المثالي" للإدارة، عنّفَ الجيش التركي على سماحه بإيذاء الحكومة وإلحاق الضرر بها وطالب باعتذار. من غير أن يتأثر بهذه التفسيرات وغيرها الكثير من التفسيرات المتعلقة "بحنيننا الأسطوري للديمقراطية،"

استرسلت التعليقات المحترمة في كيل المديح لجورج بوش الإبن على تفانيه في "تعزيز الديمقراطية ونشرها،" أو أحياناً كانت تلك التعليقات تكيل له سيل انتقاداتها على سذاجته في الاعتقاد بأن قوة خارجية ما تستطيع أن تفرض شوقها وحنينها الديمقراطي على الآخرين.

لم يكن الشعب التركي وحده. فالمعارضة العالمية للعدوان الأمريكي البريطاني كانت طاغية. نادراً ما كانت نسبة الدعم لخطط واشنطن الحربية تصل إلى حدود 10 في المائة في أي مكان تقريباً، بحسب استطلاعات الرأي الدولية. لقد أطلقت المعارضة موجه هائلة وواسعة النطاق من الاحتجاجات، في الولايات المتحدة أيضاً، ربما لأول مرة في التاريخ يجري فيها الاحتجاج بقوة ضد العدوان الإمبريالي حتى قبل أن تنطلق هذه الاحتجاجات رسمياً. فقد ذكر الصحفي باتريك تايلر على الصفحة الأولى لصحيفة نيويورك تايمز، أنه "ما يزال هنالك قوتان عظميان على الكوكب، وهما الولايات المتحدة والرأي العام العالمي."

لقد جاء الاحتجاج الذي لم يسبق له مثيل في الولايات المتحدة تجسيداً لمعارضة العدوان الذي بدأ قبل عقود من الزمن والذي بدأ بشجب وإدانة حروب الولايات المتحدة في إندونيسيا، ووصل إلى مرحلة الاحتجاج الكبير والمؤثر، حتى ولو أنه جاء متأخراً جداً. بحلول العام 1967، عندما كانت الحركة المناوئة للحرب في طريقها لأن تصبح قوة أساسية لا يستهان بها، حذر المؤرخ التاريخي والخبير الفيتنامي برنارد فول من أن "فيتنام مهددة بالفناء ككيان ثقافي ينطوي على أهمية تاريخية كبيرة... [عندما] يلفظ الريف الفيتنامي أنفاسه الأخيرة وهو يرزح تحت ضربات أكبر آلة عسكرية في العالم تصب جام غضبها على منطقة صغيرة بهذا الحجم." لكن الحركة المناوئة للحرب أصبحت بالفعل قوة لا يمكن تجاهلها. ولا يمكن تجاهلها أيضاً عندما قدم رونالد ريغان إلى السلطة مصمماً على شن هجوم ضد أمريكا الوسطى. سارت إدارته في إثر الخطى التي كان جون كنيدي قد انتهجها قبل عشرين عاماً في شنه الحرب ضد جنوب فيتنام، ولكن كان عليها أن تتراجع أمام الاحتجاج القوي للرأي العام الذي لم يكن له وجود أوائل الستينات. كان الهجوم مروعاً بما فيه الكفاية. وكانت هنالك حاجة لانتشال الضحايا. لكن ما حصل في جنوب فيتنام ولاحقاً في كافة أنحاء إندونيسيا، حيث لم تفرض "القوة العظمى الثانية عوائقها إلا في مرحلة متأخرة جداً من النزاع، كان أسوأ بكثير نسبياً.

غالباً ما يجادل البعض في أن معارضة الرأي العام الهائلة للحرب على العراق لم يكن لها أي تأثير يذكر. هذا يبدو غير صحيح بالنسبة لي. مرة أخرى، كان الغزو مريعاً بما فيه الكفاية وعواقبه كانت مهولة جداً وتتسم بأقصى درجات البشاعة والوحشية. ومع

ذلك، فقد كان له أن يكون أسوأ بكثير. نائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وبقية كبار مسؤولي بوش لم يكن لهم أن يتخيلوا أبداً نوعية الإجراءات التي اعتمدها الرئيس كنيدي والرئيس ليندون جونسون قبل أربعين عاماً من دون أية احتجاجات تقريباً.

القوة الغربية تحت الضغط

هنالك الكثير مما يتوجب قوله بعد، بالطبع، حول العوامل الكامنة وراء إقرار سياسة الدولة والتي يجري تنحيتها جانباً عند انتهاجنا للعرف التقليدي الذي يقول إن الدول هي الجهة النافذة على صعيد الشؤون الدولية. ولكن في ضوء مثل هذه المذكرات القانونية الأساسية، دعونا نعتمد هذا العرف أو التقليد، كمقاربة أولية للحقيقة والواقع. من هنا، فإن السؤال المتعلق بـ "من يحكم العالم" يفضي حالاً إلى هواجس من قبيل صعود الصين على سلم القوة وتحديها للولايات المتحدة و"النظام العالمي،" والحرب الباردة الجديدة التي يستعر أوارها في أوروبا الشرقية، والحرب العالمية على الإرهاب، والهيمنة الأمريكية والأفول الأمريكي، ومجموعة متنوعة من الاعتبارات الأخرى.

التحديات التي واجهتها القوة الغربية في مطلع العام 2016 جرى تلخيصها بشكل مفيد ضمن الإطار التقليدي من قبل جدعون راشمان (Gideon Rashman)، كبير محرري الشؤون الأجنبية لصحيفة فايننشال تايمز اللندنية. يستهل راشمان تحليله باستعراض الصورة الغربية للنظام العالمي: "منذ نهاية الحرب الباردة، باتت القوة الطاغية للجيش الأمريكي الحقيقة الأساسية للسياسة الدولية." وهو أمر يتسم بأهمية حاسمة في مناطق ثلاث، وهي شرق آسيا، حيث بات الأسطول الأمريكي معتاداً على التعامل مع المحيط الهادئ بوصفه "بحيرة أمريكية""؛ وأوروبا، حيث الناتو، أي الولايات المتحدة، التي تسهم في حصة مذهلة تصل إلى ثلاثة أرباع الإنفاق العسكري للناتو" - "تضمن السلامة الإقليمية لبلدانه الأعضاء"؛ والشرق الأوسط، حيث تتواجد أكبر قوة بحرية وجوية "لطمأنة الأصدقاء وترويع الخصوم."

مشكلة النظام العالمي اليوم، يستطرد راشمان قائلاً، هي أن "هذه المنظومات الأمنية تواجه الآن تحديات كبيرة في هذه المناطق الثلاث جميعها" بسبب التدخل الروسي في أوكرانيا وسوريا، وبسبب تحويل الصين لبحارها القريبة من بحيرة أمريكية إلى "مياه متنازع عليها بشكل واضح." والسؤال الأساسي المتعلق بالعلاقات الدولية، يتمحور إذاً حول ما إذا كان ينبغي على الولايات

المتحدة "أن تتقبل فكرة أن يكون لباقي القوى الكبرى منطقة نفوذ من نوع معين في المناطق المجاورة لحدودها." يعتقد راشمان بأن عليها تقبّل مثل هذه الفكرة لأسباب تتعلق بانتشار القوة الاقتصادية حول العالم - مقرونة بفطرة سليمة بسيطة."

هنالك بلا شك طرق شتى لرؤية العالم من مناظير أو وجهات نظر مختلفة. ولكن دعونا نقصر بحثنا على هذه المناطق الثلاث ذات الأهمية البالغة من دون أدنى شك.

التحديات اليوم: شرق آسيا

إذا بدأنا "بالبحيرة الأمريكية،" قد يتملك البعض الدهشة من التقرير الذي صدر في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2015 على لسان مسؤولين عسكريين كبار ومفاده أن "قاذفة أمريكية من طراز B-52 حلقت في أثناء قيامها بمهمة روتينية على مسافة ميلين بحريين فقط من جزيرة اصطناعية أنشأتها الصين، الأمر الذي فاقم من حدة قضية بالغة الحساسية بالنسبة لواشنطن وبكين." لاشك بأن أولئك الذين هم على اطلاع بالسجل المقيت لسبعين عاماً من عمر حقبة الأسلحة النووية سيدركون تمام الإدراك بأن هذه الحادثة تقترب غالباً إلى حد الخطر من إشعال فتيل حرب نووية مدمرة لا تبقي ولا تذر. لا حاجة بنا للدفاع عن الأعمال الاستفزازية والعدوانية التي تقوم بها الصين في بحر الصين الجنوبي، كي نلاحظ بأن الحادثة لم تتضمن أي مشاركة لأي قاذفة صينية محملة بقنابل نووية في الكاريبي، أو قبالة ساحل كاليفورنيا، حيث لا يوجد للصين أي حجج أو ذرائع لإقامة "بحيرة صينية." من حسن حظ العالم.

يدرك القادة الصينيون جيداً أن طرق التجارة البحرية لبلادهم محاطة بقوى معادية من اليابان مروراً بمضائق ملقا (Malacca Straits)، وما وراءها، تدعمها قوة عسكرية أمريكية جبارة. وبالتالي، فإن الصين ماضية في تمددها غرباً باستثمارات مكثفة وتحركات مدروسة نحو التكامل. من ناحية، فإن هذه التطورات تندرج ضمن إطار منظمة تعاون شنغهاي (SCO)، التي تشمل دول آسيا الوسطى وروسيا، وسرعان ما ستنضم إليها الهند وباكستان، وإيران كأحد المراقبين - وهو وضع لم يجر منحُه للولايات المتحدة، التي جرى مطالبتها أيضاً بإغلاق كافة قواعدها العسكرية في المنطقة. تقوم الصين ببناء نسخة عصرية معدلة عن طريق الحرير القديم، لأهداف لا تقتصر على التكامل مع المنطقة تحت النفوذ الصيني وحسب، وإنما أيضاً بهدف الوصول إلى أوروبا والمناطق المنتجة للنفط في الشرق الأوسط. فهي تضخ أموالاً هائلة لإنشاء منظومة آسيوية متكاملة للطاقة والنشاط التجاري، تدعمها شبكة

واسعة من الخطوط الحديدية وخطوط الأنابيب.

إن أحد عناصر المشروع يتمثل ببناء طريق سريع عبر أعلى جبال العالم وصولاً إلى ميناء غوادار الجديد في باكستان الذي قامت الصين بتطويره، والذي سيحمي شحنات النفط من أي تدخلات أمريكية محتملة. سوف يسهم المشروع أيضاً، بحسب ما تأمل الصين وباكستان، في تحفيز التنمية الصناعية في باكستان، الأمر الذي لم تتعهد به الولايات المتحدة، رغم مساعداتها العسكرية الهائلة لباكستان، وقد يشكل أيضاً حافزاً لباكستان لكبح جماح الإرهاب المحلي، وهو ما يمثل قضية بالغة الأهمية للصين في إقليم زنغيانغ Xinjiang الغربي، سيشكل غوادار حلقة مهمة في سلسلة القواعد الصينية التي يجري إنشاؤها في المحيط الهندي لأغراض تجارية، ولكن أيضاً لاستخدامات عسكرية محتملة، باستثناء أن الصين قد تكون قادرة في يوم من الأيام على مد نفوذها حتى الخليج الفارسي، لأول مرة في التاريخ المعاصر.

كل هذه التحركات تبقى في منأى عن قوة واشنطن العسكرية الجبارة، ناهيك عن احتمال الفناء بحرب نووية، قد تأخذ الولايات المتحدة أيضاً في طريقها.

في عام 2015، أنشأت الصين أيضاً البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، بوجودها هي بالذات مساهماً رئيسياً فيه. ست وخمسون دولة شاركت في حفل الافتتاح في بكين، بما فيهم حلفاء الولايات المتحدة، وأستراليا وبريطانيا وآخرون، ممن انضموا تحدياً لرغبات واشنطن. كانت الولايات المتحدة واليابان غائبتين عن الاحتفال. ويعتقد بعض المحللين أن البنك الجديد قد يثبت بأنه منافس لمؤسسات بريتون وودز (Breton Woods) (صندوق النقد الدولي)، اللتين تملك الولايات المتحدة فيهما حق الفيتو. هنالك أيضاً بعض التوقعات بأن تصبح منظمة تعاون شنغهاي بالنهاية نظيراً للناتو.

التحديات اليوم: أوروبا الشرقية

بالتحول نحو المنطقة الثانية، أوروبا الشرقية، هنالك أزمة آخذة بالتخمُّر على حدود الناتو - روسيا. إنه ليس بالأمر السهل. ففي دراسته البحثية المتميزة بالحكمة والتبصر حول المنطقة، يكتب ريتشارد ساكوا قائلاً، بكل ما ينطوي عليه المنطق من صوابية، إن "الحرب الروسية - الجورجية في آب من العام 2008 كانت بالنتيجة أول "الحروف الهادفة إلى وقف توسع الناتو"؛ والثانية كانت الأزمة الأوكرانية عام 2014. ومن غير الواضح ما إذا كانت الإنسانية ستنجو

من الثالثة.

ينظر الغرب إلى توسع الناتو نظرة بريئة. من غير المفاجئ أن روسيا، إلى جانب معظم الجنوب العالمي (Global South)، لها وجهة نظر مغايرة، كما هي حال بعض الأصوات البارزة في الغرب. فقد حذر جورج كينان منذ زمن من أن توسع الناتو هو "خطيئة مأساوية" وانضم إليه في ذلك كبار الساسة الأمريكيين في رسالة مفتوحة إلى البيت الأبيض تصف ذلك التوسع "بالإرهاب السياسي ذي الأبعاد التاريخية".

تعود جذور الأزمة الحالية إلى العام 1991، مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي. كانت هنالك حينها وجهتا نظر متباينتان حيال نظام أمني جديد واقتصاد سياسي في أوراسيا. وبحسب ساكوا، إحدى وجهتي النظر كانت حول "أوروبا أوسع نطاقاً (Wider Europe)،" يشكل الاتحاد الأوربي نواتها، ولكن بحدود متماهية بصورة متزايدة مع الأمن الأوروبي - الأطلسي والمجتمع السياسي؛ وعلى الجانب الآخر [كانت] هناك فكرة 'أوروبا كبرى' (Greater Europe)، وهي رؤية لأوروبا قارية تمتد من لشبونة حتى فلاديفوستوك، ذات مراكز متعددة، بما فيها بروكسل وموسكو وأنقرة، وإنما بهدف واحد يتمثل بالتغلب على الانقسامات التاريخية التي كانت تجتاح القارة."

كان الزعيم السوفييتي ميخائيل غورباتشيف أبرز المؤيدين لاقتراح أوروبا الكبرى، وهو مفهوم كان له أيضاً جذوره الأوروبية في الديغولية (Gaullism) وغيرها من المبادرات. ومع ذلك، مع انهيار روسيا تحت وطأة إصلاحات السوق المدمرة لفترة التسعينات، بدأت هذه الفكرة بالتلاشي، لتتجدد ثانية مع بدء تعافي روسيا وسعيها للحصول على موطئ قدم لها على مسرح الأحداث العالمي في عهد فلاديمير بوتين الذي، إلى جانب زميله دميتري مدفيديف، "دعا مراراً وتكراراً إلى التوحيد الجيوبوليتيكي لكافة بلدان 'أوروبا الكبرى' من لشبونة حتى فلاديفوستوك، لإنشاء شراكة 'استراتيجية حقيقية'."

جرى الترحيب هذه المبادرات "بازدراء مهذب،" بحسب ساكوا، وهي تعتبر "أكثر بقليل من ستار تمويهي لإنشاء روسيا الكبرى خلسةً" ومسعى لـ"دق إسفين" بين أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. تعود مثل هذه الهواجس إلى المخاوف المبكرة لحقبة الحرب الباردة المتمثلة بأن أوروبا قد تصبح "قوة ثالثة" بمعزل عن القوتين العظميين الكبيرة والصغيرة كليهما، وأن تتحرك نحو علاقات أكثر متانة مع الأخيرة منهما (كما يتبين لنا من مبادرة أوست بولتيك لـ ويلي براندت وغيرها من المبادرات).

كان رد الفعل الغربي على الانهيار الروسي مشوباً بنشوة

الانتصار. فقد جرى الترحيب به كمؤشرٍ على "نهاية التاريخ،" النصر النهائي للديمقراطية الرأسمالية الغربية، إذا ما طلب من روسيا تقريباً أن ترجع إلى وضعها الذي كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى كإحدى مستعمرات الغرب الاقتصادية عملياً.

بدأ توسع الناتو في الحال، في انتهاك صريح للتأكيدات الشفوية التي كانت قد قدمت لغورباتشيف بأن قوات الناتو لن تتقدم "إنشاً واحداً باتجاه الشرق" بعد أن وافق على إمكان أن تصبح ألمانيا الموحدة عضواً في الناتو، وهو تنازل كبير في ضوء المعطيات التاريخية.

ظل ذلك النقاش مقصوراً على ألمانيا الشرقية. إن احتمال أن يتوسع الناتو إلى ما وراء ألمانيا لم تجر مناقشته مع غورباتشيف، حتى لو جرى التهامس بشأنه على انفراد.

وسرعان ما بدأت قوات الناتو بالفعل بالتحرك إلى ما وراء حدود ألمانيا، حتى حدود روسيا مباشرةً. جرى استبدال المهمة العامة للناتو رسمياً بتحويلها إلى تفويض بحماية "البنية التحتية المهمة" لمنظومة الطاقة العالمية والطرق البحرية وخطوط الأنابيب، ما منحه ساحة عالمية مفتوحة لعملياته. علاوة على ذلك، وفي مراجعة غربية دقيقة للعقيدة التي يجري التبشير بها الآن على نطاق واسع والمتعلقة بـ "مسؤولية الحماية،" التي تختلف بشدة عن النسخة الرسمية للأمم المتحدة، فإن الناتو قد يؤدي الآن أيضاً مهمته كقوة تدخل تحت إمرة الولايات المتحدة الأمريكية.

الأمر الذي ينطوي على أهمية خاصة بالنسبة لروسيا هو الخطوط الهادفة إلى توسيع نطاق الناتو حتى أوكرانيا. جرى تفصيل هذه الخطط والبرامج وتمحيصها بشكلٍ واضح خلال قمة الناتو في بوخارست في نيسان/ أبريل 2008، عندما وُعِدت جورجيا وأوكرانيا بعضوية الناتو في مرحلة لاحقة. كانت صياغة النص واضحة تماماً: "يرحب الناتو بطموحات أوكرانيا وجورجيا الأوروبية - الأطلسية لعضوية الناتو. نحن توافقنا اليوم على أن هذه البلدان سوف تصبح أعضاءً في الناتو." ومع انتصار "الثورة البرتقالية" للمرشحين المؤيدين للغرب في أوكرانيا 2004، فإن ممثل وزارة الخارجية دانيال فرايد هرع إلى هناك و"أكد على الدعم الأمريكي لطموحات أوكرانيا بعضوية الناتو وطموحاتها الأوروبية الأطلسية، بحسب تقرير ويكيليكس.

من السهولة بمكان تفهم هواجس روسيا. فقد جرى تلخيص هذه الهواجس من قبل باحث العلاقات الدولية جون ميرشايمر في مجلة المؤسسة الرائدة، *Foreign Affairs*. يقول ميرشايمر بأن "الجذور الحقيقية للأزمة الراهنة [حول أوكرانيا] تعود لتوسع الناتو والتزام واشنطن بإخراج أوكرانيا من فلك موسكو وإلحاقها بالغرب،"

الأمر الذي اعتبره بوتين "تهديداً مباشراً لجوهر المصالح الروسية."

"من يستطيع أن يلومه؟" يقول ميرشايمر متسائلاً، وهو يلمح إلى أن واشنطن قد لا تحبذ موقف موسكو، لكن عليها أن تتفهم المنطق الكامن وراء هذا الموقف. "وهو أمر لا ينبغي أن يكون على تلك الدرجة من الصعوبة. برغم كل شيء، كما يعلم الجميع، فإن "الولايات المتحدة لا تسمح بأي نشرٍ بعيد المدى للقوات العسكرية للقوى الكبرى في أي مكان من نصف الكرة الغربي، سيما على حدودها." وفي الحقيقة، فإن الموقف الأمريكي أقوى بكثير. فهو لا يتساهل أبداً مع ما يسمى بـ "التحدي الناجح" لعقيدة مونرو عام 182، التي أعلنت (لكنها لم تتمكن حتى الآن من التنفيذ) عن السيطرة الأمريكية على نصف الكرة، والبلد الصغير الذي ينفذ مثل هذا التحدي الناجح قد يغدو عرضة "لشرور الأرض جميعاً" وحصارٍ ساحق ماحق، كما حدث لكوبا. لا حاجة بنا للسؤال عن ماهية ردود الفعل التي كانت الولايات المتحدة ستقوم بها لو أن بلدان أمريكا اللاتينية انضمت لحلف وارسو، مع وجود خطط لانضمام المكسيك وكندا أيضاً. إن مجرد التلميح بالخطوات الأولى المؤقتة في ذلك الاتجاه كان "سيقابل بتحاملٍ خطير" وانحيازٍ نحو تبني لغة الـ CIA.

وكما هي الحال بالنسبة للصين، لا يتوجب على المرء أن ينظر إلى تحركات بوتين ودوافعه بصورة محببة كي يفهم المنطق الكامن ورائها، ولا أن يعي أهمية ذلك المنطق بدل صب اللعنات عليه. كما هي الحال بالنسبة للصين، فإن أموراً كثيرة هي في مهب الريح، وصولاً إلى المسائل المتعلقة ببقاء الحضارة البشرية من أساسها.

التحديات اليوم: العالم الإسلامي

لنتحول إلى المنطقة الثالثة ذات الأهمية البالغة، وهي العالم الإسلامي بمفهومه الواسع، وأيضاً مشهد الحرب العالمية على الإرهاب (GWOT) التي أعلنها جورج بوش الإبن عام 2001 بعد هجمات الحادي عشر من أيلول الإرهابية. وبمعنى أدق، التي أعلنها مجدداً. جرى إعلان الحرب العالمية على الإرهاب من قبل إدارة الرئيس رونالد ريغان بمجرد تسلمها لمقاليد السلطة، بخطاب محموم حول "وباءٍ ينشره المناوئون الفاسدون للحضارة نفسها" (بحسب ريغان) و"عودة إلى البربرية في العصر الحديث" (بحسب وزير خارجيته جورج شولتز). لقد جرت إزالة الحرب العالمية الأصلية على الإرهاب بهدوء من التاريخ. لقد تحولت بسرعة إلى حربٍ إجرامية مدمرة تصيب أمريكا الوسطى وأفريقيا الجنوبية والشرق الأوسط، بعواقب وتداعيات مقيتة ما تزال أصداؤها تتردد حتى الوقت الحاضر، ما أفضى حتى لإدانة الولايات المتحدة من قبل

المحكمة العالمية (التي استبعدتها واشنطن). وبأي حال، فهذه ليست الرواية الصحيحة بالنسبة للتاريخ، لذلك فإن الرواية الحقيقية قد ذهبت أدراج الرياح.

يمكن تقييم النجاح الذي حققته نسخة بوش أوباما للحرب العالمية على الإرهاب على الفور عند أول معاينة. عندما أُعلنت الحرب، جرى حصر الأهداف الإرهابية بركنٍ صغير من أفغانستان القبلية. كانت تلك الأهداف تحت حمايةً الأفغان، الذين كانوا بمعظمهم يمقتونهم أو يحتقرونهم، تحت مفهوم الضيافة القبلي، الأمر الذي حير الأمريكان وأربكهم عندما رفض المزارعون الفقراء "الانقلاب ضد أسامة بن لادن لقاء 25 مليون دولار، وهو بالنسبة إليهم رقم فلكي."

هنالك أسباب وجيهة تدفع للاعتقاد بأن عملاً أمنياً جيد التنسيق والإعداد، أو حتى مفاوضات دبلوماسية جدية مع طالبان، ربما كانت قد وضعت أولئك المتهمين بارتكاب هجمات الحادي عشر من أيلول في أيد أمريكية للمحاكمة وإصدار الأحكام. لكن تلك الخيارات لم تكن مطروحة على الطاولة. بدلاً من ذلك، كان الخيار البديل هو العنف المتمادي، ليس بهدف الإطاحة بطالبان (الذي جاء لاحقاً)، وإنما بهدف إظهار ازدراء أمريكي واضح تجاه عروض طالبان المبدئية بتسليم محتمل لأسامة بن لادن. لا نعلم مدى جدية هذه العروض، حيث لم يتم التطرق مطلقاً إلى إمكانية استكشافها. أو ربما كانت الولايات المتحدة مصممة على "محاولة استعراض عضلاتها، وتسجيل انتصار وإخافة كل شخص في العالم. إنهم لا يكترثون لمعانات الأفغان أو عدد الذين سوف نخسرهم."

ذلك كان تقدير الزعيم المحترم المناوئ لطالبان، عبد الحق، وهو واحد من العديدين الحاملين لراية المعارضة ممن أدانوا حملة القصف الأمريكي التي جرى إطلاقها في تشرين الأول 2001 بوصفها "انتكاسة كبرى" لجهودهم الهادفة إلى الإطاحة بطالبان من الداخل، وهو هدف كانوا يعتقدون أنه بمتناول اليد. وقد أيده في تقديره ريتشارد كلارك، الذي كان رئيساً للمجموعة الأمنية لمكافحة الإرهاب CSG في البيت الأبيض في عهد الرئيس جورج بوش الإبن، عندما كان يجري وضع الخطط لمهاجمة أفغانستان. عندما يصف كلارك الاجتماع، وعندما أحيط علماً بأن الهجوم سينتهك القانون الدولي، "صرخ الرئيس في قاعة الاجتماعات الضيقة قائلاً "أنا لا أكترث لما يقوله المحامون، فنحن بصدد الإطاحة ببعض الحمقى والأغبياء." لقي الهجوم أيضاً معارضة شرسة من قبل المسؤولين عن كبرى منظمات تقديم المعونات العاملة في أفغانستان، ممن حذروا من أن ملايين الناس كانوا على شفير الموت جوعاً وأن العواقب قد تكون مروعة.

لا حاجة بنا لاستعراض سنوات أفغانستان العجاف تلك.

الهدف التالي لهذا الهجوم الماحق كان العراق. الغزو الأمريكي - البريطاني، الذي كان غير مبرر بصورة مطلقة، هو جريمة كبرى من جرائم القرن العشرين. لقد أسفر هذا الغزو عن فناء مئات الآلاف في بلد كان مجتمعه المدني قد دمر سلفاً بالعقوبات الأمريكية والبريطانية التي وصفها الدبلوماسيان الدوليان البارزان اللذان أشرفا على إدارتها، واستقالا احتجاجاً على هذا السبب بأنها "مذبحة جماعية" بكل ما في الكلمة من معنى. لقد خلف الغزو أيضاً ملايين اللاجئين، ودمر البلاد بالكامل، وأجج نيران أحقاد طائفية تعمل الآن على تمزيق العراق والمنطقة برمتها وشطرها إلى شطرين. إنها حقيقة مذهلة حول ثقافتنا الفكرية والأخلاقية التي يمكن أن يطلق عليها في الأوساط المطلعة والمتنورة بلطف وتهذيب اسم "تحرير العراق." لقد أظهرت استطلاعات البنتاغون ووزارة الدفاع البريطانية بأن 3 في المائة فقط من العراقيين كانوا يعتبرون الدور الأمني الأمريكي في المناطق المجاورة لبلدهم دوراً مشروعاً، وأقل من 1 في المائة كان يعتقد بأن "ائتلاف القوى" (الأمريكي - البريطاني) كان مفيداً لأمنهم، و80 المائة كانوا يعارضون وجود قوات الائتلاف في بلادهم، والغالبية كانت تدعم الهجمات على جنود الائتلاف. جرى تدمير أفغانستان خلافاً لأي إمكانية استطلاع رأي موثوق، ولكن هنالك مؤشرات على أن شيئاً مشابهاً قد يكون صحيحاً هناك أيضاً. لقد عانت الولايات المتحدة بشكلٍ خاص في العراق من هزيمة قاسية، حيث تخلت عن أهدافها الرسمية من الحرب، تاركة البلاد تحت سلطة ونفوذ المنتصر الأوحد، ألا وهو إيران.

الغزو الماحق جرى تنفيذه أيضاً في أماكن أخرى، سيما في ليبيا، حيث سعت القوى الإمبريالية الثلاث (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة) إلى استصدار قرار من مجلس الأمن يحمل الرقم 1973، لكنها سرعان ما انتهكته، بعد أن أصبحت القوة الجوية للثوار. تمثلت النتيجة بتقويض إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية من خلال المفاوضات؛ وزيادة كبيرة في عدد الإصابات (بمعدل عشرة أضعاف على الأقل، بحسب العالم السياسي آلان كوبرمان)؛ لقد تركوا ليبيا في حالة من الخراب، في أيدي المليشيات المتقاتلة؛ وفي الآونة الأخيرة، عمدوا إلى تزويد الدولة الإسلامية بقاعدة يمكن لها أن تستخدمها لنشر الرعب في مناطق أخرى. جرى تجاهل المقترحات الدبلوماسية المعقولة تماماً التي تقدم بها الاتحاد الإفريقي، وقبلها من حيث المبدأ الزعيم الليبي معمر القذافي، من قبل الحكومية الإمبريالية الثلاثية، بحسب رأي خبير إفريقيا أليكس دو فال. طوفان من السلاح والجهاديين نشر الرعب والإرهاب والعنف من غرب إفريقيا (التي هي الآن بطلة جرائم الإرهاب) حتى

المشرق، في حين أن هجوم الناتو أطلق أيضاَ طوفاناَ من اللاجئين من إفريقيا إلى أوروبا.

هنالك أيضاً نصر أخر لـ "التدخل الإنساني،" وبحسب ما يظهره السجل الطويل والمروع، فهو تدخل غير عادي، تعود أصوله إلى أربعة قرون ماضية.

تكاليف العنف

باختصار، فإن استراتيجية الحرب العالمية الماحقة على الإرهاب قد نشرت الرعب الجهادي من إحدى زوايا أفغانستان الصغيرة إلى معظم أنحاء العالم، ومن إفريقيا حتى المشرق مروراً بجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. وقد حرضت أيضاً على شن هجمات في أوروبا والولايات المتحدة. لقد أسهم غزو العراق بشكل أساسي في هذه العملية، بحسب ما كانت وكالات الاستخبارات قدً توقعت. يقدر خبيرا الإرهاب بيتر بيرجن وبول كروكشانك بأن حرب العراق "قد ولدت زيادة مذهلة مقدارها سبعة أضعاف في المعدل السنوي لهجمات الجهاديين التي وصلت حرفياً إلى مئات الهجمات الإرهابية الإضافية وخسارة آلاف الأرواح في صفوف المدنيين؛ حتى لو استثنينا الإرهاب في العراق وأفغانستان، فإن الهجمات الفتاكة في بقية أنحاء العالم قد ازدادت بأكثر من الثلث." الممارسات الأخرى لم تكن أقل نتاجاً.

مجموعة من كبرى منظمات حقوق الإنسان - أطباء من أجل المسؤولية الاجتماعية ((الولايات المتحدة))، وأطباء من أجل البقاء العالمي (كندا)، وأطباء دوليون لمنع الحرب النووية (ألمانيا) - أجروا دراسة كانت تهدف "إلى تقديم إحصاء واقعي قدر الإمكان بإجمالي الخسائر البشرية في مناطق الحروب الثلاث الرئيسية [العراق وأفغانستان وباكستان] خلال 12 عاماً من "الحرب على الإرهاب،"" بما في ذلك استعراض واسع النطاق "للدراسات الرئيسية والبيانات المنشورة حول أعداد الضحايا في هذه البلدان،" إلى جانب معلومات إضافية حول الأعمال العسكرية. وتشير "تقديراتهم المحافظة" إلى أن هذه الحروب أسفرت عن مقتل حوالي 1.3 مليون شخص، وهي حصيلة "يمكن أن تصل إلى 2 مليون." لم يعثر البحث في قاعدة البيانات الذي أجراه الباحث المستقل ديفيد بيترسون في الأيام التي تلت نشر التقرير على أي ذكر لذلك عملياً. من يكترث؟

وبصورة أكثر عمومية، تُظهر الدراسات التي أجراها معهد أوسلو لأبحاث السلام بأن ثلثي الكوارث الناجمة عن نزاعات المنطقة كان

سببها أساساً النزاعات الداخلية التي يفرض عليها الدخلاء من الخارج حلولهم. في مثل هذه النزاعات، فإن 98 في المائة من الكوارث حدثت فقط بعد أن كانت تلك العناصر الخارجية قد دخلت على خط النزاع المحلي بقوتها العسكرية الضخمة. ففي سوريا، تضاعف عدد ضحايا النزاع المباشر أكثر من ثلاث مرات بعد أن شرع الغرب في شن ضرباته الجوية ضد الدولة الإسلامية التي أعلنت عن نفسها بنفسها وبدأت الـ CIA تدخلها العسكري غير المباشر في الحرب - وهو تدخل يبدو بأنه قد استدرج الروس إلى هذه الحرب في وقتٍ كانت فيه الصواريخ الأمريكية المضادة للدبابات تقصم ظهر قوات حليفهم بشار الأسد. المؤشرات الأولية تظهر بأن القصف الروسي يفضي إلى العواقب والتداعيات المعتادة.

وتظهر الدلائل التي جرى استعراضها من قبل العالم السياسي تيمو كيفيماكي بأن "حروب الحماية [التي تخوضها تحالفات القوى الراغبة في ذلك] قد أصبحت المصدر الرئيسي للعنف في العالم، والتي تسهم أحياناً بأكثر من 50 في المائة من إجمالي عدد ضحايا النزاع." علاوة على ذلك، ففي العديد من هذه الحالات، ومن ضمنها سوريا، بحسب استعراضه، كانت هنالك فرص للتسوية الدبلوماسية جرى تجاهلها. وكما ناقشنا في موضع آخر، فالأمر نفسه يصح على أوضاع مريعة أخرى، من ضمنها البلقان في أوائل التسعينات، وحرب الخليج الأولى، وبالطبع حروب الهند الصينية، أسوأ جريمة منذ الحرب العالمية الثانية. بالنسبة للعراق، فالمسألة لا تظهر حتى. لا شك بأن هنالك بعض العبر والدروس في هذا السياق.

لا تشكل العواقب والتداعيات العامة الناجمة عن اللجوء إلى الغزو الماحق ضد مجتمعات ضعيفة أي مفاجئة. وينبغي للدراسة المتأنية التي أجراها وليام بولك حول حالات التمرد والعصيان، المشار إليها أعلاه، أن تكون بمثابة قراءة أساسية لأولئك الذين يرغبون في فهم نزاعات اليوم، وبالتأكيد للمخططين، الذين يفترض بأنهم يحرصون على التداعيات الإنسانية وليس فقط على القوة والهيمنة. يُبرز لنا بولك نموذجاً جرى اقتباسه مرات ومرات. فالغزاة - الذين ربما يتنبؤون بأكثر الدوافع براءةً - هم بشكل طبيعي موضع بغض وكراهية من قبل السكان الذين يعصون أوامرهم، بطرقٍ بسيطة في البداية، من خلال استدراج رد فعل عنيف يسهم في زيادة المعارضة والدعم للمقاومة. إن دورة العنف تتصاعد إلى أن ينسحب الغزاة - أو يحققون مآربهم عن طريق شيء ما قد يقترب من مذبحة جماعية.

حملة الاغتيالات التي نفذتها ولا تزال طائرات أوباما التي هي من دون طيار، هي ابتكار رائع على صعيد الإرهاب العالمي يستعرض النماذج ذاتها. وبحسب معظم التوصيفات، فهي تولد

إرهابيين بسرعة أكبر بكثير مما تقتل من أولئك المتهمين بأنهم كانوا يعتزمون في يوم ما إلحاق الأذى بنا - مساهمة لافتة من قبل محامي دستوري في الذكرى الثمانمائة لميثاق ماغنا كارتا، الذي أرسى القواعد لمبدأ فرضية البراءة التي هي أساس القانون المتحضر.

سمة أساسية أخرى من سمات مثل هذه التدخلات هي الاعتقاد بأن التمرد والعصيان يمكن أن يهزم من خلال إزاحة قادته. ولكن عندما ينجح مثل هذا المسعى، فإن الزعيم أو القائد الذي حلت عليه اللعنة عادةً ما يستبدل بأخر أكثر شباباً، وأكثر تصميماً، وأكثر وحشية، وأكثر فاعلية، يقدم لنا بولك العديد من الأمثلة. لقد استعرض المؤرخ العسكري أندرو كوكبيرن في دراسته المهمة بعنوان "سلسلة القتل" الحملات الأمريكية للقضاء على المخدرات ومن ثم "رؤوس الإرهاب" على مدى فترة طويلة من الزمن، وتوصل إلى النتائج ذاتها. وبوسع المرء أن يتوقع بثقة تامة أن هذا النموذج سيستمر. لا شك الآن بأن استراتيجيات الولايات المتحدة تسعى لإيجاد سبل لقتل "خليفة الدولة الإسلامية" أبو بكر البغدادي، المنافس اللدود لزعيم القاعدة أيمن الظواهري. النتيجة المحتملة لهذا الإنجاز تنبأ بها باحث الإرهاب البارز بروس هوفمان، زميل رفيع المستوى في مركز الأكاديمية العسكرية الأمريكية لمكافحة الإرهاب. فهو يتنبأ بأن "موت البغدادي سيمهد الطريق لتقارب [مع القاعدة] مفسحاً في المجال أمام نشوء قوة إرهابية مشتركة غير مسبوقة على صعيد المدى والحجم والطموح والموارد."

يستشهد بولك برسالة بحثية حول الحرب لهنري جوميني، تأثرت بهزيمة نابليون على أيدي رجال العصابات الإسبان، والتي أصبحت مرجعاً أكاديمياً تقرأه أجيال الخريجين في أكاديمية ويست بوينت العسكرية. لاحظ جوميني أن مثل هذه التدخلات من قبل القوى الكبرى عادة ما تفضي إلى "حروب رأي،" ودائماً تقريباً إلى "حروب قومية،" إن لم يكن في البداية، فهي تصبح هكذا فيما بعد في سياق الصراع، بفضل الديناميكيات التي يصفها بولس. يخلص جوميني إلى أن "قادة الجيوش النظامية تقدم لهم نصائح خاطئة بوجوب المشاركة في مثل هذه الحروب لأنهم سيخسرونها،" وحتى النجاحات الظاهرية سوف يثبت بأنها لن تعمر طويلاً.

أظهرت الدراسات المتأنية للقاعدة ودولة الإسلام في العراق والشام (داعش) بأن الولايات المتحدة وحلفاءها يلتزمون بلعب دورهم في هذه اللعبة بشيء من الدقة. هدفهم هو "استدراج الغرب بأكبر قدر ممكن من العمق والفاعلية إلى هذا المستنقع" وإلى "إشغال الولايات المتحدة والغرب وإنهاكهم بصورة دائمة من خلال إشغالهم في سلسلة من المغامرات الطويلة في مناطق ما وراء البحار" والتي سيقوضون من خلالها أركان مجتمعاتهم بالذات،

ويبددون مواردهم، ويزيدون من مستوى العنف، مطلقين العنان للديناميكية التي يستعرضها وولف.

يقدر سكوت أتران، أحد أهم الباحثين ذوي البصيرة والاطلاع على الحركات الجهادية بأن "هجمات الحادي عشر من أيلول كلفت بين 400.000 و500.000 دولار لتنفيذها، في حين أن رد الفعل العسكري والأمني من قبل الولايات المتحدة وحلفاؤها بلغ عشرة ملايين ضعف ذلك الرقم. واستناداً إلى قاعدة التكلفة والربح الصارمة، فإن هذه الحركة العنيفة كانت ناجحة إلى حد الجنون، وهو نجاح يفوق حتى خيالات بن لادن الأصلية، والحبل على الجرار.

هنا يكمن المعيار الكامل للحرب اللامتناظرة على نمط جوجيتسو. برغم كل شيء، من يستطيع أن يزعم بأننا الآن أفضل حالاً من ذي قبل، أو أن الخطر الإجمالي آخذ بالتضاؤل؟ وإذا ما واظبنا على شن مثل هذه الحروب الساحقة الماحقة، مقتدين ضمنياً بالخط الجهادي، فالنتيجة المحتملة هي مزيد من جهادية العنف ذات الأهداف والطموحات الأوسع نطاقاً. السجل، بحسب ما ينصح به أتران، "يجب أن يلهمنا بإحداث تغير جذري في استراتيجيتنا المضادة."

تتلقى القاعدة والدولة الإسلامية المساعدة من قبل الأمريكان الذين يسيرون على هدي توجيهاتها؛ على غرار اقتراح تيد كروز، كبير مرشحي الرئاسة الجمهوريين القاضي بقصف مناطقهم بصورة شاملة لا تبقي ولا تذر ولا تترك لهم أثر. أو، على الجانب الآخر من المعادلة السائدة، هنالك محرر الشؤون الدولية وشؤون الشرق الأوسط البارز في صحيفة نيويورك تايمز، توماس فريدمان، الذي تقدم من واشنطن في عام 2003 بنصيحة حول كيفية القتال في العراق في إحدى عروض تشارلي روز الأسبوعية: "كان هنالك ما يجدر تسميته بـ "فقاعة الإرهاب" ... وما كنا بحاجة لفعله هو أن نتوجه إلى ذلك الجزء من العالم ونفقأ تلك الفقاعة. كنا بحاجة للذهاب إلى هناك بشكلٍ أساسي، نحمل معنا عصا غليظة جداً، في قلب ذلك العالم مباشرةً، ونفقأ تلك الفقاعة. كانت هنالك طريقة واحدة فقط للقيام بذلك... ما كانوا بحاجة لرؤيته هو صبيان وفتيات أمريكان يتوجهون من البيت إلى البيت من البصرة إلى بغداد، ويقولون بشكل أساسي، أي جزء من هذه الجملة لا تفهمونه؟ لا تعتقدون بأننا نكترث أو نعبأ لمجتمعنا المنفتح، تعتقدون بأن هذه الفقاعة ضرب من الخيال سنسمح له أن يمر مرور الكرام؟ حسناً، فنغلق باب الحديث حول هذا الموضوع. لقد كانت تشارلي بيت القصيد الذي كانت تتمحور حوله هذه الحرب."

ذلك سوف يفسح في المجال أمام المَعمَّمين للظهور.

النظر إلى الأمام

يوافق أتران وباقي المراقبين المقربين بشكل عام على التوصيفات. علينا أن نبدأ بالتعرف إلى الأشياء التي أظهرها البحث المتأني بصورة مقنعة: أولئك الذين جرى استمالتهم نحو الجهاد "يتوقون لتسجيل نقطة علام معينة في تاريخهم، وفي تقاليدهم، ومع أبطالهم وأخلاقهم ومعنوياتهم؛ والدولة الإسلامية، مهما كانت متوحشة في تعاملها معنا ومهما كانت مقيتة بالنسبة لنا، وحتى بالنسبة لمعظم شعوب العالمين العربي الإسلامي، فهي تتحدث بصورة مباشرة في هذا السياق... ما يلهم معظم القتلة المتوحشين اليوم ليس القرآن الكريم، بقدر ما هي قضية مثيرة ونداء إلى العمل يعد بالمجد والفخار في عيون الأصدقاء." وفي الحقيقة، فإن عدداً لا يكاد يذكر من الجهاديين لديهم ثقافة في النصوص الإسلامية أو الفقه الإسلامي، في حال وجدت بالأساس.

الاستراتيجية الأفضل، بحسب ما ينصح به بولك، تتمثل ب-"برنامج تعددي تنموي مقنع على الصعيد السيكولوجي... وهو ما سيخفف من غلواء الحقد والكراهية التي تعوّل عليهما الدولة الإسلامية. لقد جرى تحديد العناصر بالنسبة لنا: الحاجات المجتمعية، والتعويض عن التعديات السابقة والدعوة إلى فتح صفحة جديدة." يضيف بولك قائلاً بأن "اعتذاراً مصاغاً بعناية عن تعديات الماضي سيكلف القليل ويفعل الكثير." يمكن لمثل هذا المشروع أن ينفذ في معسكرات اللاجئين أو في "الأكواخ والزرائب المكشوفة والمشاريع السكنية الكئيبة لضواحي باريس،" حيث، بحسب أترام، "وجد فريق بحثه قدراً كبيراً من التسامح أو الدعم لقيم الدولة الإسلامية." ويمكن حتى القيام بأكثر من ذلك من خلال التكريس الحقيقي والصادق للجهود الدبلوماسية والمفاوضات، بدلاً من اللجوء الارتدادي نحو العنف.

لا يقل أهمية عن ذلك القيام بمبادرة مشرفة تجاه "أزمة اللاجئين" التي كانت وما تزال قائمة منذ وقت طويل، لكنها تصاعدت فجأة في أوروبا عام 2015. ذلك سيعني، بالحد الأدنى، زيادة حادة في معونات الإغاثة الإنسانية للمعسكرات في الأردن ولبنان وتركيا، حيث يصارع اللاجئون البؤساء من سوريا من أجل البقاء. لكن الأمور هي أبعد من ذلك، وتعطي صورة عن "الدول المتنورة" التي تشرح نفسها بنفسها والتي هي بعيدة كل البعد عن كونها دولاً جذابة وينبغي عليها أن تشكل حافزاً لاتخاذ خطوات فعلية.

هنالك بلدان تصدّر اللاجئين من خلال إجراءات العنف المتوحش، كالولايات المتحدة، ومن ثم بريطانيا وفرنسا. ثم أن هنالك بلدان تستضيف أعداداً هائلة من اللاجئين، بمن فيهم أولئك الفارين من العنف الغربي، كلبنان (الذي يحظى بسهولة بلقب البطل على

صعيد حصة الفرد من عدد اللاجئين)، والأردن وسوريا قبل انفجارها داخلياً، من جملة بقية البلدان في المنطقة. ومن الأمور المتداخلة جزئياً، هنالك بلدان تصدّر اللاجئين وترفض استقبالهم، ليس فقط من الشرق الأوسط، وإنما من "الحديقة الخلفية" للولايات المتحدة جنوب الحدود. صورة غريبة يبعث تأملها على قدرٍ كبير من الألم.

إن صورة صادقة لهذه المسألة قد تعود بجيل اللاجئين إلى مراحل أبعد بكثير في التاريخ. مراسل الشرق الأوسط المخضرم روبرت فيسك يذكر في تقريره بأن واحداً من أوائل أشرطة الفيديو التي أنتجتها الدولة الإسلامية "يظهر بلدوزراً يزيل متراساً من الرمل كان بمثابة نقطة علام ترسم الحدود بين العراق وسوريا. بعد أن دمر البلدوزر الساتر الترابي، وجهت الكاميرا عدستها نحو لافتة مكتوبة بخط اليد مرمية على الرمال تقول: "نهاية سايكس بيكو."

بالنسبة لأهالي المنطقة، فإن اتفاق سايكس بيكو هو رمز لسخرية ووحشية الأمبريالية الغربية من خلال تآمرها على العرب في الخفاء خلال الحرب العالمية الأولى، عندما قام البريطاني مارك سايكس (Mark Sykes) والفرنسي فرانسوا جورج بيكو (Francois Georges Picot) بتقسيم المنطقة إلى دويلات مصطنعة ترضي أهدافنا الأمبريالية الخاصة، مع ازدراء مطلق لمصالح واهتمامات الشعوب التي تعيش هناك، وفي انتهاك فاضح للوعود التي جرى قطعها خلال زمن الحرب والتي كانت تهدف إلى حمل العرب على المشاركة في الحرب التي كان تخوضها قوات الحلفاء. لقد عكس الاتفاق ممارسات الدول الأوروبية التي دمرت أفريقيا بطريقة مشابهة. فقد "حولت ما كان يعرف بالأقاليم الهادئة نسبياً للإمبراطورية العثمانية إلى دويلات مضطربة لا تعرف الاستقرار وبؤراً دولية ملتهبة قابلة للانفجار في أي لحظة في العالم."

منذ ذلك الحين فاقمت التدخلات الغربية في الشرق الأوسط وأفريقيا من وتيرة التوترات والنزاعات والانقسامات التي شتتت المجتمعات. النتيجة النهائية هي "أزمة لاجئين" لا طاقة للغرب "البريء" على تحملها. لقد برزت ألمانيا بوصفها ضمير أوروبا، عندما وافقت في البداية (ولكن ليس فيما بعد) على استقبال مليون لاجئ تقريباً - في واحدة من أغنى البلدان في العالم يبلغ عدد سكانها 80 مليون نسمة. بالمقابل، فإن بلداً فقيراً مثل لبنان قد استوعب ما يقرب من 1.5 مليون لاجئ سوري، يشكلون الآن ربع سكانه، إلى جانب نصف مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لدى وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة "الأونروا،" الذين هم بمعظمهم هم ضحايا السياسات الإسرائيلية.

أوروبا أيضاً تئن تحت وطأة عبء اللاجئين من الدول التي دمرتها

في آفريقيا - بالرغم من معونات الولايات المتحدة، كما يشهد على ذلك لاجئو الكونغو وأنغولا من جملة باقي الدول. تسعى أوروبا في هذه الأيام إلى رشوة تركيا بأكثر من 2 مليون لاجئ سوري) لإبعاد أولئك الفارين من أهوال الحرب في سوريا عن حدود أوروبا، تماماً كما يضغط أوباما على المكسيك للإبقاء على حدود الولايات المتحدة خالية من أي أناس تعساء يسعون للفرار في أعقاب حرب ريغان العالمية على الإرهاب، إلى جانب أولئك الساعين للفرار من كوارث أكثر حداثة، بما فيها الانقلاب العسكري في هندوراس الذي شرعنه أوباما لوحده تقريباً، والذي أوجد واحداً من أسوأ أحزمة الرعب في المنطقة.

تكاد تعجز الكلمات عن وصف رد الفعل الأمريكي على أزمة اللاجئين السوريين الكلمات التي تسعفني بها الذاكرة على الأقل.

بالعودة إلى السؤال الافتتاحي "من يحكم العالم؟" قد نرغب أيضاً في طرح سؤال آخر: "ما هي المبادئ والقيم التي تحكم العالم؟" ينبغي لذلك السؤال أن يحتل مرتبة متقدمة في أذهان وعقول مواطني الدول الغنية والقوية، ممن يتمتعون بإرثٍ غير عادي من الحرية والامتيازات والفرص نتيجة صراعات أولئك الذين سبقوهم، والذين يواجهون الآن خيارات مصيرية تتعلق بكيفية مواجهتهم للتحديات المتمثلة بالأمواج الهائلة من البشر الوافدة إلى بلادهم.